جامعة محمد الخامس بالرباط
Université Mohammed V de Rabat

كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - أكدال-
Faculté des Sciences Juridiques Economiques et sociales- Agdal

شعبة: القانون العام

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام

تخصص: العلوم السياسية والقانون الدستوري

تحت عنوان:

البعد الدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إعداد الطالب الباحث :

جواد عواطف

الأستاذ المشرف :

امحمد الداسر

لجنة المناقشة :

الدكتور أحـــمد بوجداد: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق- أكدال- الرباط..... رئيسا

الدكتور امـــحمد الداسر: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق- أكدال- الرباط..... مشرفا وعضوا

الدكتور محمد الصوفي: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق- أكدال- الرباط ..... عضوا

الدكتور عبد الحفيظ أدمينو: أستاذ التعليم العالي بكلية الحقوق- السويسي- الرباط .....عضوا

السنة الجامعية: 2016-2017

﴿ وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ
مِن بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ
عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾

سورة لقمان

الحادي والعشرين

الآية **36** ص **372**

من المصحف الشريف برواية ورش

شكر خاص

أتقدم بشكري الخالص إلى أستاذي الفاضل

الدكتور امحمد الداسر الذي يكن له الجميع كل عبارات التقدير

والامتنان لما عهدنا فيه من تبصر و حرص على تأدية رسالته النبيلة

على أكمل وجه.

وعليه فإنني لا يسعني إلا أن أتقدم له بعرفاني على كل ما قدمه لي من نصائح وتوجيهات سديدة لإتمام هذه الأطروحة المتواضعة.

كما أتقدم بشكري لكل من ساهم من قريب أو بعيد بتقديم توجيهات ونصائح قيمة لإتمام هذا العمل والذي يعود لهم الفضل جميعا في تصويبه على الوجه الأكمل.

حفظكم الله يا أستاذنا الفاضل، وأبقاكم ذخرا وملاذا لكافة الطلبة الباحثين وأطال الله في عمركم إنه سميع مجيب.

والله ولي التوفيق

جواد عواطف

إهداء

إلى

روح الوالدة تغمدها الله بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

والتي أحتسبها في مقام صدق عند مليك مقتدر

وإلى أبي الفاضل الأستاذ أحمد عواطف بن سعيد برا وحبا وعرفانا لما أولاه لي

من عناية ورعاية فائقة

فإلى الله عز و جل أدعو أن يحفظه ويطيل في عمره

إلى

من كانوا عونا لي في مسيرتي ومن أشد بهم أزري وعضدي

زوجتي المخلصة سميرة و فلذات أكبادي سكينة و نهيلة رعاهم الله وحفظهم

وإلى

كل أفراد عائلتي الصغيرة والكبيرة من أصحاب وأبناء الدرب والعشيرة كل باسمه لما قدموه لي من نصائح وتوجيهات منذ ولوجي سلك الدراسات العليا

وإلى

كل من علمني حرفا عرفانا وتقديرا

أهدي هذا العمل المتواضع

وأحتسبه خالصا لوجهه الكريم

جواد عواطف

«إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليست مشروعا مرحليا ولا برنامجا ظــرفيا عابــرا، وإنما هي ورش مفتوح باستمرار»

مقتطف من الخطاب الملكــي

بتاريخ 18 ماي 2005

«لذا نهجنا بكل وثوق خيار التنمية الهيكلية والبشرية، في حرص على توازن مسارها والسياق الطويل، وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات وتعبئة الطاقات قوام المشاريع المندمجة والملموسة لمبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، مؤكدين تعهدها بالوقوف الميداني والتقويم المستمر لتوطيد المكاسب والتصدي لمكامن الخلل، غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروته الأساسية»

مقتطف من النص الكامل لخطاب جلالة الملك

بمناسبة عيد العرش بتاريخ 30 يوليوز 2008

Liste des abréviations

- CCI : Chambre de commerce et d'industrie France.
- OMC : Organisation monial du commerce
- GATT : Accord générale sur les tarifs douaniers et le commerce.
- OGM : Source d'information sur les organismes génétiquement modifies
- PNUD : Programme des nations unies pour le développement
- PNUE : United Nations Environnement Programme.
- WWF : Fonds mondial pour la nature.
- AME : L'aide médicale de l'état.
- CIEL : Centre For internationale Environnent Law.
- FIELD : Institute For Research in Mathematical
- UICN : Union International pour la conservation de la nature
- ONEP : Office nationale la pauvreté et les maladies éditables.
- ONE : Lutter contre la pauvreté et les maladies éditables

- BIRD : Banque internationale pour la construction et le développement
- FMI : Fonds Monétaire internationale
- DAS : Centre de formation moniteur de développement humain (INDH)
- INDH : L'initiative nationale du développement humain
- HDI : Indus du développement humains
- RAMED : Régimes d'assistance médicale (santé).
- RSAR : Régime collectif d'allocation de retraite.
- AMO : Assurance maladies obligatoire.
- CMR : caisse nationale de la retraite.
- CNSS : Caisse nationale de sécurité sociale.

مقـدمـة

إن علاقة المجتمع بالتنمية علاقة وطيدة، ف «تشييد المدن إنما يحصل باجتماع العملة وكثرتهم وتعاونهم» كما قال «إبن خلدون». فإذا كانت الدولة عظيمة متسعة الممالك ... يضاعف القوى والقدر[1]. فكلما كان المجتمع على درجة كبيرة من التماسك والانسجام، وكانت القوانين والنظم الاجتماعية متجاوبة معها، كلما كان ذلك مشجعا على بلوغ التنمية لأهدافها، بينما إذا كان المجتمع منشطرا على نفسه ومشحونا بالصراعات والتناقضات، إلا وشكل ذلك عائقا كبيرا وحائلا أمام نجاح برامج النمو والتنمية الشاملة.

فالسعي إلى بناء مجتمع متماسك في لحمته، بعيد عن الصراعات والحروب الداخلية، تعتبر خطوة أساسية لإنجاح أي مبادرة تنموية. فتوفر بعض البلدان على موارد هائلة لا يعني تحقيق الرخاء والرفاه، طالما انعدم الاستقرار والأمن.

وإذا كان التحضر مقترنا بالتقدم والتنمية بشتى أصنافها، كما برهنت على ذلك تجربة الدول الصناعية الكبرى طيلة القرن العشرين، فإن ما عرفته بلدان العالم الثالث من بطالة وفقر وغياب للتنمية، يعود إلى طغيان التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية.

إن مفهوم التنمية البشرية ينطلق من تصور واضح لدور الإنسان في تفعيل نوع خاص من التنمية، ينطلق من مسلمة أساسية مفادها أن سر تقدم الأمم ورقيها يكمن بالأساس فيما تتوافر عليه من عقول وكفاءات قادرة على الانخراط في قاطرة المبادرة والإبداع والابتكار، وعلى التكيف مع مختلف المستجدات المحلية والجهوية والدولية. وإنطلاقا من هذه المسلمة، فإن تحقيق التنمية البشرية تستدعي تصورا جديدا للإنسان، لامكانياته وقدراته على المشاركة وعلى بناء مجتمع نموذجي قادر على تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. وهذا يعد اعترافا بكون الإنسان يعتبر ثروة حقيقية يجب استثمارها بحكمة وعقلانية.

[1]– عبد الرحمان أبو زيد ولي الدين ابن خلدون: مقدمة العلامة ابن خلدون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.

فغاية التنمية البشرية الأولى هي الإنسان، فهو في الوقت نفسه مصدرها وفاعلها وصانعها والمستفيد من نتائجها. إنها تنمية شاملة لا تقاس بوفرة السلع والقدرة على شرائها واستهلاكها، بل تتوجه إلى تحقيق كرامة هذا الإنسان، وبذلك فهي تتوجه إلى الذات لتجعل البشر يعيشون حاضرهم في طمأنينة، وينظرون إلى مستقبلهم بكل ثقة وتفاؤل، ويعيشون حياة سليمة ومديدة مزودين بالعلم والمعرفة، وأن يكون بمقدورهم كفاية حاجياتهم الأساسية.

إن تحقيق التنمية في بعدها البشري، أصبح يشكل هاجسا لدى مجموعة من الفاعلين الدوليين، حيث صار من الضروري توافق الأهداف الوطنية مع القواعد والاعلانات الدولية في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل أصبح ذلك يشكل أيضا التزاما وطنيا تجاه المنظمات الدولية، خصوصا على مستوى برامج الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة.

فالحديث عن التنمية لا يستقيم إلا بارتباطها بالإنسان وجعله محورها الرئيسي، ومركزها الأساسي، من داخل كليتها العامة. فالإنسان هو أداتها وغايتها في نفس الوقت، بحيث يعتبر في حد ذاته آلية كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي. ذلك النمو الذي يبقى وسيلة لضمان الرفاهية بجل أشكالها للسكان، إضافة على أن هذه الأخيرة ما هي إلا عملية تنمية وتوسيع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وإلى الناس.

إن التنمية ليست عملية مقتصرة على مجموعة بشرية دون أخرى، وإنما هي تعبئة شاملة، ولكي تكون، فهي تحتاج في الوقت نفسه أن تقود الإنسان إلى تحقيق ذاته، مع الشعور بإنسانية الإنسان والإحساس بكرامته، وهذا يتطلب وضعا خاصا للأفراد، فالإنسان طرفا أساسيا في المعادلة التنموية، بل يعتبر المحرك الأساسي لها، والمستفيد الرئيسي منها، ومن هنا فإن الوعي بأبعاد التنمية البشرية وبنتائجها الإيجابية على الأفراد والمجموعات، يمر بتأهيل وإعادة تأهيل مختلف الفئات الاجتماعية، وذلك بضمان انخراطها الواسع في مشاريع التنمية. فتحقيق التنمية البشرية لا يتأتي إلا من خلال جملة من المعطيات والأوضاع والديناميات، التي تتفاعل مع مجموعة من العوامل والمداخلات المتعددة والمتنوعة، من أجل الوصول إلى تحقيق تأثيرات وتشكيلات معينة في حياة الإنسان، وفي سياقه المجتمعي

بالإضافة على أنها حركة متصلة تتواصل عبر الأجيال زمانا وعبر المواقع الجغرافية والبيئية لهذا الكوكب مكانا، ونظرًا على أن البشر هم الثروة الحقيقية لأي أمة، فإن قدرات الأمة تكمن فيما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية، وهذا لا يعني الاستغناء على التفكير في إنتاجية الثروات الطبيعية للبلاد، وما تجربة دول جنوب شرق آسيا منا ببعيد، فتلك الأمم التي قطعت على نفسها إلتزامات هامة تجاه تجميع رأس المال البشري وتحويله إلى طاقة وميزة تنافسية عالية تم توجيهها إلى استثمارات عالية الإنتاجية، كان مبعثه إيمانها بأن سر نهضتها ونموها يكمن في عقول أبنائها وسواعدهم، وقد كان ثمار ذلك أن حققت اقتصاديات تلك البلدان نجاحات متتالية ومعدلات نمو سريعة، مكنتها من التفوق على كثير من البلدان المتقدمة، حتى تسمت بالنمور الأسيوية وأصبحت مثلا يقتدي به لكل من أراد أن يلحق بركب التقدم والتنمية العالمية، حتى عندما تعرضت تلك البلدان لأزمة مالية كبيرة خلال السنوات الأخيرة استطاعت في ظرف وجيز استرداد قوتها الاقتصادية بسرعة فاقت التوقعات، مقارنة مع أنظمة اقتصادية منافسة، وهو ما أرجعه الخبراء إلى الثروة البشرية التي تمتلكها تلك البلدان، وما تتمتع به من جودة وكفاءة عالية، فما يؤكد ذلك بالملموس هو أن رهانات أي دولة متأخرة تستشرف المستقبل، لا يمكن أن تتحقق إلا عبر تحرير المنظومة التنموية من طابوهات الماضي وإكراهاته، وزرع بذور الأمل والتحرر من قيود التهميش والإقصاء، باعتبار الفرد داخل المجتمع أغلى رأسمال وأسمى قيمة وبالتالي يكون هو المحرك وقطب الرئيسي في كل العمليات التنموية التي تقدم عليها الدولة، التي تعتبر في الأول والأخير منطلقها الإنسان وفاعلها الإنسان وهدفها الرئيسي الإنسان.

والملاحظ أن المغرب ما فتئ يحاول الانفلات من هذا التوجه العالمي إذ عرف منذ عهد الحماية الفرنسية سنة 1912 نوعا من التحدي التنموي بإنشاء المؤسسات الحديثة وسنه للقوانين والظهائر الشريفة، لبناء مغرب الحداثة والتقدم، وقد إستمر العمل بهذا النهج مع اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله عرش أسلافه المنعمين، بحيث أرسى جلالته معالم المشروع المجتمعي والذي يرتكز على بناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون مع تجديد وعقلنة أساليب الإدارة، بإعادة الاعتبار للتضامن والتكافل

الاجتماعي، والمجالي في تفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الاقتصادي وحفز الاستثمار العام والخاص وانطلاق تنمية شمولية وإقلاع اقتصادي[2] ناجح.

ومن الملاحظ أن حالة الدول في أعقاب عملية الاستعمار وبداية استقلال الشعوب والأمم، هناك العديد من المخلفات التي باتت تهدد هاته الأمم على جميع المستويات المحلية والإقليمية والوطنية بقطاعاتها الحكومة والغير حكومية والتي انحصرت بالخضوع على المجال التنموي، وهو ما أدى إلى العديد من النتائج والتأثيرات منذ إعلان بيان الأمم المتحدة عن أول عقد للتنمية (شتنبر 1961) حتى اليوم، بحيث وصف تطور نظريات وممارسات التنمية، ومع ذلك فإن هذه النتائج لا تشكل عائقا أمام الجهود والمقترحات والمنظمات، كذلك النظر إلى درجة الوعي لمواجهة المشاكل والوعي الأخلاقي والسياسي في البحث عن حلول عالمية ومحلية التي تهيء الظروف اللازمة للتنمية، فمنذ ذلك الحين أصبح للتنمية مصطلح متعدد المفاهيم بحيث لا يمكن فصله عن التخلف الذي هو مركز بحوث ما يسمى بالعلوم الاجتماعية أو الانسانية، لقد اختلفت نظريات التنمية بشكل واسع ولا تزال غير موحدة ولكن يبقى دائما هذا الاختلاف لا يشكل عائقا أمام الدراسات والبحوث التي ما فتئت تتخلف على هاته العوائق والصعوبات بالبحث والتجنيد بأساليب علمية وتقنية وأخلاقية من جميع الزوايا والتخصصات المعرفية الإنسانية لأجل إيجاد مفاهيم ونظريات وممارسات جديدة لتنزيلها عبر آليات وسياسات التعاون التي تراهن عليها هاته المجتمعات من شعوب العالم الثالث في الصورة النمطية الجديدة التي تتجسد فيها هذه القيم.

فبالرغم من التقدم الحضاري والمادي الملموس الذي أصبحنا نلاحظه من خلال المشاريع المنجزة أو التي في طور الإنجاز عبر العالم، قد يبقى دائما التقدم الحقيقي رهين بالتنمية النموذجية التي تراعي لمؤشرات التقدم الحديثة من معايير أخلاقية وإنسانية للأفراد وإدماجهم الفعلي في مقومات المجتمع ككل من أجل أن يواكبوا ويسايروا الوثيرة السريعة لعالم اليوم بعولمته ونهضته الكاسحة في شتى الميادين وخاصة تلك المرتكزة على التكنولوجية المتطورة بميادينها وفروعها المختلفة والتي أصبحت تهدد العالم من جراء هذا الاكتساح، فكل هاته الأسباب كانت عائقا كبيرا لتلك الدول ذات التنمية المتوسطة أو القليلة

[2]– انظر خطاب العرش سنة 2000– للمزيد.

جدا على مستوى سلم مؤشرات التنمية الدولي كما دكره البرنامج الإنمائي لمنظمة الأمم المتحدة بشكل عام، وعائق محدودية هذه الدول في كيفية التعامل مع هذه التقنيات الحديثة والمتطورة في السنوات العشر الأخيرة، وخاصة في مجال الاقتصاد، والاجتماع والتكنولوجيا، وهيمنتهما المتوحشة إذا صح التعبير على غالبية الشعوب الفقيرة التي لم يتلاقى نظامها السياسي مع مصالح هذه الدول في مجالاتها الاقتصادية المختلفة نظرا للوتيرة السريعة التي تشتغل بها على العموم.

فاتخاذ قرارات مسؤولة اليوم من طرف هده المجموعة من الدول مع جميع مقوماتها بشكل عام، أصبح شيئا ضروري التركيز عليه أثناء كل الدراسات التي تقوم بها الحكومات في وضع برامجها السياسية المتخذة لمكافحة شتى المعضلات الاجتماعية، عوض الاقتصار على بعض الدراسات التقليدية التي تعتمد على أساليب وتقنيات قديمة بعيدة كل البعد على التوجه المتطور والذي أصبح العالم يتعامل به على المستويين الأفقي والعمودي عند نهج سياساته العامة للدول والتي تتطلب العديد من الدراسات الدقيقة والمنسجمة لكل المراحل الخاصة بالحياة الاجتماعية للأفراد بشكل عام، محاولين إخراجهم من كل التهديدات الاجتماعية التي تلاحقهم اليوم من فقر وتهميش وبطالة وعجز صحي إلى حياة مؤمنة مستقرة في ظل مواكبة حكومية هادفة تسيقهم إلى عيش وكرامة اجتماعيتين، وهذا لا يتسنى إلا عند الانخراط الشامل للنخبة المثقفة وإشراكها في رسم الحلول والبدائل والتصدي لمكامن الخلل الاجتماعي ومعالجته بطريقة سليمة التي ترتكز في تحليلها على العديد من النماذج الدولية الناجحة، والتي تضيف الجديد من النظم النافعة المفتوحة على عالم اليوم بأساليبه الحديثة والمتطورة.

وعلى غرار هذا، أصبحنا نلاحظ ظاهرة التواكل تنتشر اليوم بشكل سريع ما بين مجتمعات، وتهدد العديد من الأنظمة حيث تضع الدولة مسؤولا وحيدا أمام كل النتائج الصادرة في المجالات، فالمجتمع المدني اليوم بكل مقوماته قد تبنى هذه النظرية الخاطئة في مشاركاته ومسؤولياته السياسية، بحيث عند فشل أي تجربة اجتماعية، كما سبق ذكر ذلك، يقوم بتوجيه أصبع الإتهام إلى الدولة وتحميلها كل المسؤوليات متجاهلا لأدواره ومشاركته في بناء المجتمع والأفراد مع تلقينهم النظم السياسية كالمقاربة التشاركية كنظرية حديثة

أصبح تطبيقها شيء لازم ما بين علاقة الأفراد ومؤسسات الدولة بشكل عام، وبالإضافة إلى ذلك فالمجتمع المدني باعتباره النواة الأولى والرئيسية لإنجاح أي سياسة اجتماعية مشتركة وجماعية مبنية على حب الوطن والمواطنة الصادقة مع الدولة وخاصة عندما تكون بعيدة عن كل الخلافات والحسابات الشخصية التي ما من شأنها إلا أن تثير غضب الشارع والأمة ونشر الفتنة والبلبلة داخل أوساط المجتمع وهذا ما جاء في خطاب الملك محمد السادس لذكرى التاسع عشر لتربع جلالته على عرش أسلافه الميامين **(إن تحقيق المنجزات، وتصحيح الاختلالات، ومعالجة أي مشكل اقتصادي أو اجتماعي، يقتضي العمل الجماعي، والتخطيط والتنسيق، بين مختلف المؤسسات والفاعلين، وخاصة بين أعضاء الحكومة، والأحزاب المكونة لها)**[3].

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تبنت نظرية المقاربة التشاركية والاجتماعية، باعتبارها ملحمة وطنية جديدة من نوعها تجمع ما بين الملك والشعب، الملك كرائد البلاد والمصمم الأول لهندسة هذه المبادرة الخلاقة، والشعب المغربي كَمُنَزِّل لأحكامها وقواعدها العامة على مثوى الواقع وخاصة أن مشروع المبادرة جاء ليواكب مجهودات الحكومة في تفعيل السياسات الاجتماعية بشكل خاص مرتكزا على مفهوم البعد الأبعد للسياسة الاجتماعية لدول العالم مع تبني مفهومها الحديث المعتمد على التقنيات المتطورة بعلومها ونظرياتها، وكل هذا لا يتسنى إلا بتمكين الأفراد وتأطيرهم على توظيف إمكاناتهم في شتي المجالات المتعددة واستغلالها فيما هو نافع لهم، وهنا نستحضر المقولة الشهيرة للرئيس الأمريكي الراحل جون كيندي عندما قال للشعب الأمريكي (يجب علي الشعب أن يقول ماذا سوف أقدم لأمريكا وليس العكس ما سوف تقدمه أمريكا له) اليوم روح الوعي بالمسؤولية تحتم علينا طرح هذا السؤال على مجتمعاتنا مادا سوف نقدم لأوطاننا اليوم في هذا ليس بالشيء الهين بل وجوب مشاركة الجميع في بناء الصرح الشامخ في الموارد البشرية على إنها أصبحت واجبا وفرض عين على كل الأفراد ومن أي موقع كانوا.

[3]– خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله لذكرى 19 لتربع جلالته على عرش أسلافه الميامين، وزارة الثقافة والاتصال، البوابة الوطنية.

لقد أوضحت كل هذه المفاهيم والإشكاليات بطرح العديد من التساؤلات على مجتمعاتنا العربية والإفريقية بشكل خاص، وهي :

- ماذا سوف تقدم هذه الشعوب من مساهمات لأوطانها ؟
- وهل مواردنا البشرية قادرة عن خلق شراكة فاعلة لبناء الوطن ووضع خريطة طريق التنمية ؟

ومن جهة أخرى فالتنمية المستدامة والحكامة الجيدة في تفعيل الخدمات العمومية، وتطبيق بنوذ التنمية المستدامة كما حددها ميثاق ريو دجنيرو بخلق منافسة مشروعة قادرة على نهج الاستراتيجية الدولية، وربطها بالمنظومة الجهوية الموسعة التي أصبح بلدنا المغرب يراهن بتطبيقها وإنجاحها من داخل سياساته الإدارية لتخطي كل التحديات التي أصبحت تتفاقم يوما بعد يوم، والتي أجزتها في ما يلي :

- تحديات اقتصادية ناتجة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وما يترتب عنها من احتكار ومضاربات ومقاييس غير متوازنة لا تعتمد مبادئ التوزيع العادل للثروات خصوصا مع الانحسار المتزايد للموارد الطبيعية.
- تحديات اجتماعية متنامية ناتجة عن التفاوت المهول في توزيع الموارد والخيرات وكذا تراجع التكافل والتضامن الاجتماعي.
- تحديات بيئية ناتجة عن تدني مستوى البيئة، مع استعمال وسائل وطرق عيش مخلة ومضرة بالبيئة.
- تحديات ديمغرافية نتيجة للتزايد السكاني وما يترتب عنه من توسع فوضوي في العمران وكذا التوزيع غير العادل للمرافق العمومية.
- تحديات على مستوى الحكامة المحلية والناتجة في اختلالات في العديد من القطاعات الحيوية والضرورية وتبدل في أدوار الفاعلين وكذا فشل أنماط التدبير المعتمدة حاليا.

فانطلاقا من فرضية مفادها أن فتح هذه الأوراش يتطلب اعداد إصلاحات بنيوية لإنجاح أي استراتيجية تنموية وطنية، مثل اللامركزية واللاتمركز مع إصلاح المالية العامة، وترشيد النفقات، وتدبير مالية الجماعات الترابية، وخلق بيئة قابلة للنقد والمساءلة والمحاسبة، مع تكريس الوعي البناء لذى الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاقتناع بتوزيع الادوار مع تقدير الآخر واحترام ذكائه ومؤهلاته الفكرية والعلمية، مرتكزا على مجال التنمية البشرية خصوصا وأنه مجال شاسع لتوظيف الطاقات واستثمار حقيقي في البشرية.

إن المغرب مدعو إلى تطوير نموذج تنموي يقوم على تنويع مصادر الدخل واعتبار هذا الطرح السبيل للحل المنطقي لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية. مع إرساء رؤية استراتيجية قطاعية، خصوصا في مجالات الزراعة والصناعة والطاقات المتجددة، هذه الاخيرة التي خطى فيها المغرب خطوات عملاقة حيث يضع لتأمين احتياجات في مجال الطاقة ليصبح ضمن الدول الأولى عالميا.

إن الأدوار الطلائعية التي تقوم بها بعض المؤسسات الدولية التابعة للأمم المتحدة كالبرنامج الإنمائي، الساهر على وضع هندسة الإحصائيات والتقارير الخاصة بتنمية بلدان العالم معتمدا على معايير عديدة لقياس مفهوم التنمية البشرية في صورة محدثة، مع تقييم دور الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال وجعلهم مساهمين ومسؤولين لإنجاز البرامج التنموية، ومعرفة إلى أي حد استطاعت هذه البرامج التنموية في وضع خطط المرسومة لتغيير الواقع المعاش نحو الأفضل، وبالتالي خلق نوع من الرفاه لعيش المواطن عيشة تتوفر فيها كل شروط الحياة الكريمة، ويُستثمر فيها الانسان، باعتباره رأسمال منتج وهدف.

ورجوعا إلى هذه التقارير لقد أنجز على المغرب في السنوات الأخيرة، مجموعة من التقارير المتتالية التي طرحت العديد من الإشكالات والتساؤلات على الحكومة المغربية في تصوراتها السياسية، وجعلتها تولي اهتماماتها وانشغالاتها أكثر من السابق في إعادة رسم سياساتها الاجتماعية التي كانت محور تركيز على جل التقارير الصادرة، كما جعلت أيضا المجتمع المدني يخرج من صمته ويستأنف أشغاله كفاعل رئيسي يتضمن نخبة من مثقفة قادرة على وضع مقترحات تلائم الظرفية الزمنية والمكانية ومساعدة الدولة في تحقيق

النهوض بالقطاعات الاجتماعية المتضررة سواء كانت عامة أو خاصة، مع إصلاح كل المؤسسات الاجتماعية التي تقدم الصالح العام كمية من الخدمات والمساعدات للخروج من الأزمات الاجتماعية الصعبة.

إن المغرب كدولة عريقة ولها تاريخ عريق يميزها عالميا قد عرفت اشعاع دولي واقليمي منذ زمن بعيد، فهي تحضى بمكانة بارزة، وكما تربطها علاقات وثيقة بدول العالم، فلا ننسى أنها أول بلد اعترف باستقلال أمريكيا في عهد السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1776، كما أنها شريك إستراتيجي مهم في افريقيا، وكونها قد أحتل العديد من المقاعد السيادية داخل المنظمات الدولية كالاتحاد الأوروبي حيث منح المغرب لقب "الجد متقدم"، وكترأس عاهل المغرب لجنة القدس.

كان على الدولة أن تستغل هذه المواقع الجيدة التي حصل عليها المغرب لتطوير وتأهيل احتلال مراتب جد متقدمة وملائمة في مجال التنمية، منسجمة مع الموقع السياسي الذي يحضى به المغرب ويشهد به العالم. عكس ماجاءت به التقارير المتتالية الصادرة عن المنظمات الأممية وفروعها المختلفة التي موقعته في مراتب غير مشرفة جاءت على الشكل التالي : انتقل من المركز 129 سنة 2014، إلى 126 سنة 2015، بعدما كان يحتل المرتبة 130 في ترتيب سنة 2013.

والملاحظ أيضا أن المغرب تذيل قائمة الدول العربية، ولم يتقدم إلا على سوريا، التي احتلت المرتب 134، وموريتانيا التي جاءت في المركز 156و وجزر القمر 159، واليمين 160، والسودان 167.

فهذه المستويات والمؤشرات التنموية كما عرَّفها البرنامج الإنمائي والذي وضع تصنيفا جديدا لدول العالم كالتالي: دول ذات تنمية مرتفعة، وهي التي تحوز على مؤشر يتراوح بين (0.8 – 1) وعددها ينحصر 49 بلدا، فما تبقي من بلدان العالم فهي دول ذات تنمية متوسطة (0.5 – 0.7)، ودول ذات تنمية منخفضة أقل من 0.5.

إن مواجهة مثل هذه التحديات يتطلب وضع استراتيجيات وطنية ويفرض تغييرا جذريا للسياسة الاقتصادية الحالية المتبعة، خاصة أن نمو السكان في المناطق الحضرية هو سمة رئيسية من سمات إفريقيا المعاصرة، ولهذه الأسباب بدأ هذا التحضر يؤدي إلى التغيرات الاجتماعية والمكانية العميقة.

إن موضوع التنمية البشرية أصبح محط نقاش واسع داخل المؤسسات الدولية في ظل التحديات المطروحة اليوم على العالم، والمغرب في مقدمة البلدان التي استوعبت هذه التحديات، واطلقت مبادرة خلاقة أطلق عليها اسم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جاءت لتواكب عمل الحكومة من جهة، وكبرنامج يحرص على ضبط نمو التنمية البشرية بشتي أشكالها. غير أن الملاحظ أن الاهتمام بالتنمية كمشروع وطني لدى الفاعل السياسي ما يزال دون مستوى الطموحات، كربط الحكامة بالتنمية وتغيير الواقع إلى ما هو أفضل، بحيث لم يتأصل بعد كمفهوم حقيقي ملموس عند النظر إلى وضعية الجماعات الترابية بالمغرب، والتي لم تستطع لحد الآن مسايرة هذا التحول كما لم تتمكن من استثمار الآليات القانونية التي تسمح لها بتجميع مختلف المبادرات والبرامج والمشاريع، وصهرها في قالب موحد يمكنها من رفع مستوى عيشة الساكنة بشكل عام، وتحقيق التنمية المندمجة خصوصا في شقها المحلي بشكل خاص، معتبرين على أن الأمر في غاية الارتباط بين التنمية المحلية أو الوطنية، وما بين رهان التحدي والواقع الدولي، وذلك من خلال إحداث المكتب القائم على إنجاز تقرير للتنمية البشرية الذي يسعى كوسيلة لقياس الاستدامة باستمرار والعمل في وضع مؤشر التنمية (HDI) كأداة لقياس مركب من عناصر الصحة والتعليم والدخل، ليحل محله الناتج المحلي الإجمالي، ويصبح المؤشر المسلم به على نطاق واسع.

إن المغرب مدعو إلى تطوير نموذجه التنموي، الذي يقوم على تنويع مصادر الدخل باعتبار أن هذا الطرح أصبح السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الكبرى الحالية والمستقبلية، مع إرساء الرؤية الإستراتيجية القطاعية وخصوصا في مجالات الزراعة والصناعة والطاقات المتجددة، هذه الأخيرة التي خطى فيها المغرب خطوات عملاقة، أهلته في وضع خطة تأمين احتياجاته بشكل عام في مجال الطاقة المتجددة ليصبح ضمن الدول الرائدة في هذا المجال.

إن الدوافع لهذه التحديات تتعاظم يوما بعد الآخر، والتي يمكن إيجازها ومشاركتها في الأوضاع المتدنية للأفراد من بين الروافع والمحفزات التي أوصى بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، ومن أجل ترسيخ المشاريع الطموحة يوجد هناك المفهوم الجديد للتنمية منذ سنة 2005 عند انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كعنوان للطموح والأمل التي أدخلت به نظاما جديدا للحكامة قوامه المشاركة والتشاركية المتبوعة بالمحاسبة لتحقيق أهداف الدولة في التنمية الشمولية وكل هذه المعطيات تفرض علينا طرح عديد من التساؤلات والإشكالات كنموذج اقتصادي اليوم يجب اتباعه لجعل التنمية في بعدها المحلي والدولي مفتاحا للتقدم والرخاء. ومكانة للمشاريع الكبرى في برامج التجهيز والتأهيل ودورها في التنمية.

فأي مبادئ يمكن الأخذ بها لخلق عدالة وشفافية في التنافس بين الجميع أفرادا وجماعات ؟

وما هي الرؤيا الشمولية التي تعكسها بعض الاختيارات أو التجارب في هذا الإطار مثل خصوصية مدينة مكناس للفلاحة ومدينة طنجة لتركيب وتصنيع السيارات وكذا مدينة مراكش للاستجمام والسياحة والدار البيضاء للتجارة ؟

وكيف نضبط التوازن بين باقي المدنوما هي الوظائف المزمع أن تقلدها هي الأخرى في خدمة المجال الترابي للبلاد.

ثم كيف السبيل لجعل من المنافسة الحضرية للمدن والجهات رافعة للتنمية المستدامة، وكيف يمكننا تصور مدن ومناطق خضراء واقتصادية في آن واحد؟

إن السؤال بشكل بسيط والذي يطرح نفسه يتعلقبدور الموارد البشرية والمالية لتجنب الوقوع في الفشل.

ويبقى السؤال الاستراتيجي الذي يفرض نفسه بإلحاح هوكيف يمكن ضمان تنمية حقيقية للبلاد خلال السنوات المقبلة في أفق 2030،مع العلم أن التحديات المشار إليها

أعلاه في تصاعد مضطرد ادا ماهي أساسيات العولمة التي يمكن البناء عليها من أجل تحقيق نهضة شاملة؟

للإجابة عن هذه الحزمة من الأسئلة المركزية، أنطلق من فرضية مفادها أن فتح هذه الأوراش، يتطلب وضع إصلاحات بنيوية لإنجاح أي إستراتيجية تنموية وطنية، مثل اللاتمركز وإصلاح المالية العمومية، وترشيد الإنفاق، وتدبير مالية الجماعات الترابية، وخلق بيئة قابلة للنقد والمساءلة والمحاسبة، مع تكريس الوعي البنَّاء لدى الفاعل السياسي والاقتصادي والاقتناع بتوزيع الأدوار وتقديره للآخر واحترام ذكائه ووجوده مع التركيز على مجال التنمية خصوصا وأنه مجال شاسع لتوظيف الطاقات واستثمار حقيقي في التنمية البشرية التي تقدّر رفاه الإنسان بأبعاد واسعة تتخطى الدخل، مثل التعليم والصحة التي يعبر عنها بمعدل العمر المتوقع وخدمات ومؤشرات صحية مثل وفيات الأطفال والرعاية الصحية وغيرها ومن خلال تحليله للتنمية وآثارها، مع تقييم دور الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال وجعلهم مساهمين ومسؤولين لإنجاز البرامج التنموية، ومعرفة إلى أي حد استطاعت هذه البرامج التنموية، والخطط تغيير الواقع المعاش نحو الأفضل، وبالتالي خلق نوع من الرفاه لعيش المواطن عيش تتوفر فيه شروط الحياة الكريمة، ويستثمر فيه الإنسان باعتباره رأسمالا منتجا وهدفا ووسيلة بأبعادها الدولية لأن دافع البحث عن مبادرة في التنمية في الواقع لا يكون إلا من خلال، معرفة المرتبة التي تحتلها البلاد ومكانتها التنموية، هل هي متقدمة أو متوسطة، وحتى عندما يتعلق الأمر بنجاح تجربة تنموية متألقة لبلد ما قد تكون فالحقيقة موضوع نقاش موسع عبر شركاء الدوليين، وبتبنيهم التجربة واستيرادها، وهذا ما حدث بين المغرب وعديد من دول إفريقيا في الفترة ما بين 2013 و2016 عندما وقَّع على العديد من الاتفاقيات فحواها هو تبني النموذج المغربي في تجربته الوطنية «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» التي عرفت بشراكة «رابح رابح».

إن تعقد ظاهرة التنمية البشرية وتعدد متغيراتها اليوم لا يعفي الباحث من محاولة تفكيك جزئياتها وسبر أغوارها ومن ثم إقتراح الحلول الملائمة لتحقيقها وجعلها على أرض الواقع، وجود البحث لا تقاس بالضرورة بنوعية الأفكار الجديدة المطروحة فيه بقدر ما هي مرتبطة بمجمل التساؤلات التي قد يثيرها، مما يستلزم البحث عن إجابات وضعت أساسا لإجراء

أبحاث ونقاشات حول ثقافات وأنظمة ضابطة، ونخلص بعد ذلك لتأثير كلذلك على قضايا التنمية بشكل عام، فكلما كان المجتمع على درجة كبيرة من التماسك تصبح النظرة الإيجابية لقضايا التنمية واردة وكانت النظم الاجتماعية الضابطة سائدة بشكل تجعل العلاقة بين المجتمع والتنمية، متفاعلة مع برامج التنمية بمختلف أنماطها من مجتمع لآخر، فكان لابد من التعرف على المقصود بالمجتمع، وما يتكون منه من طبقات متجاوبة مع برامج وقضايا التنمية كلما كان ذلك مشجعا لتحقيق التنمية وأهدافها، وعلى العكس من ذلك فإن المجتمع المشحون بالصراعات المتناقضة للأنظمة الاجتماعية الضابطة لبرامج التنمية، يكون عائقا كبيرا أمام أهداف وبرامج التنمية، وعليه فقد يكون السعي لبناء مجتمع متماسك وبعيد عن الصراعات والحروب الداخلية مقدمة ضرورية لكل برامج وأنشطة التنمية، وإلا فإن توفر بعض البلدان على كافة موارد التنمية لا يشفعلها النهوض بأنشطة وبرامج التنمية طالما كانت الصراعات المحلية أو الخارجية تمنع المجتمع من الاستقرار وتوفير الجو المناسب للهدوء والبناء.

وقد دلت التجارب التنموية، أن البلدان التي كانت مستقرة استفادت بدرجة كبيرة من برامج التنمية، رغم عدم توفرها على الإمكانيات اللازمة، كما في التجارب التنموية في بعض دول آسيا، وعلى العكس من ذلك فبلدان أخرى تراجعت فيها نتائج البرامج والأنشطة التنموية، رغم توفرها على إمكانيات أفضل مما هو موجود في البلدان الإفريقية، وذلك بسبب الصراعات السياسية والمسلحة فيها.

من هنا فإن الدعوات التي تطلقها الأديان السماوية أو المنظمات التي تهتم بنشر السلام في المجتمعات، والتي تستهدف التقليل من الصراعات والحروب تعد مقدمات مهمة جدا لقضايا التنمية في العديد من المناطق في العالم، سواء عالم اليوم أو الأمس أو المستقبل وفي تقديرنا أن أحد أهداف الرسالات السماوية تتمثل في الدعوة للسلام بين البشر، بغض النظر عن أديانهم وأصولهم العرقية واختلاف ألسنتهم وألوانهم، ولعل تسمية خاتم الرسالات السماوية بالإسلام خير إشارة إلى الدعوة للسلام بين بني الإنسان «**إن الدين عند الله الإسلام**» والإسلام من السلم، والسلم والسلامة أصلهما واحد وهو الخلو من العيوب والآفات والابتعاد عن الحروب والصراعات .

وتلعب الثقافات دورا كبيرا في تيسير عمليات التنمية أو تعويقها، فالمجتمعات التي تتوفر على ثقافات انفتاحية أكثر تقبلا لبرامج التنمية وأنشطتها، من المجتمعات التي تتسم بالانغلاق والتشدد والمحافظة على الموروث الثقافي القديم، فقد تعتبر مثل هذه البرامج والأنشطة مهددات لموروثها الثقافي، فتنشط فيها عوامل المقاومة ربما من دون النظر لتأثيرات هذه الأنشطة والبرامج على مستقبلها، غير أن تحول العالم اليوم إلى قرية كونية كبيرة، خفف كثيرامن هذه التحفظات لكنه لم يلغها، ولا زال لها التأثير الكبير، وهو ما ينعكس على مختلف الأنشطة والبرامج، بما في ذلك ما له اتصال بالتنمية.

يعتبر المجتمع تآلف معقد يشمل بين مقوماته الأساسية للوطن من البيئة والسكان والتنظيم الاجتماعي والمؤسسات والبني متفاعلة فيما بينها ومع المجتمعات الأخرى،وقد تعتبر بعض المجتمعات حضارية والأخرى مجتمعات محلية أو ريفية، نظرا لحجم المجتمع وأنماط الحياة فيه، ونجد بهذا الصدد كيف كان ابن خلدون يتكلم عن خشونة البداوة ورقة الحضارة، فالبدو هم المقتصرون على الضروري في أحوالهم، بينما الحضر هم المعتنون بحاجات الترف والكمال في أحوالهم وعوائدهم، ويذهب إلى أن أهل البدو اقرب إلى الخير والشجاعة، وأن الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد، بسبب أن نفس البدو على حد تعبيره على الفطرة الأولى ولاكن يبقي هدا في نظر إبن خلدون منحصرا علي ظروف البيئية والمجتمعية التي جاءت كدراسات استقرائية إعتمدها هذا المفكر في أبحاثه.

ويبدو الفكر الاجتماعي العربي الكلاسيكي أن القرية والفلاحة مهملان كنمط معيشة متميز، في لحقان بالبداوة أو الحضارة حسب مدى استقرارهما وعمرانهما، أما في العصر الحديث فيميل علم الاجتماع إلى وضع حد للانتقاص من أهمية حياة الفلاحة وإعطائها أهمية خاصة، مشددا على وجود ثلاثة أنماط معيشية متفردة وهي البداوة والفلاحة والحضارة، متمثلة على التوالي بالقبيلة والقرية والمدينة، ومن الواضح في علم الاجتماع الحديث أن لكل من هذه الأنماط المعيشية الثلاثة أنظمتها الاجتماعية والثقافية الخاصة،ولها قبل هذا تكونها الطبقي، قد يتساءل البعض منا عن سبب ذكر هده الأنماط، فالجواب أنه من أسباب إعاقة التنمية كان ولا زال حتى اليوم هو هجرة الأرياف إلي الحضر وتزييف المدينة وجعلها تعيش نمطا مخالفا للشكل المطلوب.

وعليه فإننا نجد نصا واضحا يتحدث عن المكونات الطبقية،بمعناها الوظيفي وليس التنافسي أو الصراعي، وهذا النص يكشف عن اهتمام القادة الأوائل من المسلمين بالبحث الاجتماعي والتكوين المجتمعي، والحاجة إلى أخذ هذا التكوين بعين الإعتبار، وهو في تقديرنا ما يؤثر بشكل كبير على التغلب من عوامل الصراع بين هذه الطبقات الواقعية، وما ينتهي في المحصلة النهائية بالتنمية الشاملة والدائمة في المجتمع.

هذا النص نجده في ما كتبه الإمام علي بن أبي طالب، إلى عامله على مصر مالك الاشتر، الذي عرف بعد ذلك بعهد الاشتر،وقد نقل أن الأمم المتحدة أعطت اهتماما خاصا لهذا العهد، ونجد في هذا العهد تصنيفا واضحا للطبقات الاجتماعية بناء على وظائفها يقول الإمام علي «واعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا ببعض، ولا غنى بعضها عن بعض، بطبقاتها المختلفة من الأغنياء والفقراء ودوي الاحتياج»، هذه الطبقات قد توجد في كل المجتمعات وقد تتباين الطبقات من حيث درجة القوة والضعف من مجتمع إلى آخر، وقد تكون هنالك طبقات أخرى أو توزيع آخر للطبقات، كالطبقة العليا والدنيا والمتوسطة، بناء على التقدير الاقتصادي لها، بالطبع ينضاف إلى هذه التوزيعات الطبقية، إتسام بعض المجتمعات بالتنوع اللغوي والعرقي والديني والطائفي، وإذا ما أخذ المجتمع العربي الكبير كمثال، فإنه يتميز بشدة التنوع، من هناك المجتمع القبلي والحضري.

من هنا فإن أي برنامج تنموي لأي مجتمع لابد أن يأخذ في الاعتبار هذا التنوع، لأن هدا التنوع في الغالب ما يكون سببا للصراعات، وقد يذهب بكل الجهود التي تبذل للتنمية في أدراج الرياح، ووجود نظام ضابط يوحد المجتمع ويحول الأهداف التنموية إلى أهداف مشتركة يستفيد منها الجميع، تساهم في تحقيق التنمية،وتسارع في عجلة تطوير المجتمع .

إن الواقع لا زال مفهوم التنمية البشرية يعاني من القصور في توصيف حال التنمية البشرية الحقيقية، حيث نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها والسياسات التي لا بد من معالجة تخلفها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توفيرها لمساعدة هذه الدول للولوج إلى طريق التقدم، ولتبين كيفية المقارنة بين أحوال التنمية البشرية بين الدول المتقدمة والنامية بشكل يتفق عليه.

إن البعض يرى أن مفهوم التنمية هواختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر، وهو مرتبط بالمناسبات التي تحددها هذه المؤسسات، وهو تصورات من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية، ومن الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية تحليلاً أصيلاً ومبدعاً لفهمها فهماً عملياً يوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها، وعدم إخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة للقيم التي صيغت إلى حد كبير في الخارج، وهذه المفاهيم والنظريات قائمة في الأصل على ما هو موجود في الدول المتقدمة وتستمر في الدفاع عن استنساخ أو تقليد الممارسات المرسخة في أطر مؤسسية في البلدان المتقدمة، لا تناسب الدول النامية لإختلاف أنماطها ومحدداتها، فضلاً عن أن استبدال المفاهيم التنموية السابقة بمفهوم أكثر اتساعاً لا يعني أن المفهوم الجديد أصبح قادراً على معالجة مشاكل التنمية في العالم النامي أو أنه يحوي جميع جوانب التنمية والتقدم فيها

والواقع أن الاهتمام بالإنسان ليس بجديد فهذا المصطلح أستخدم كمصطلح في تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم منذ نهاية السبعينات، حيث جاء في تقرير 1980 لا تكتسي التنمية البشرية التربية والتعليم والتدريب بل مستوى أفضل في الصحة والتغذية، كما التقليل من التكاثر وأهميته علىالتخفيف من الفقر فحسب، بل أيضاً في زيادة مداخيل الفقراء، ونمو إجمالي للناتج القومي وإن كان هنالك اليوم اعتراف متزايد بأن النمو لا يلغي الحاجة إلى التنمية البشرية بل هناك خطوات أخرى بالغة الأهمية ترمي إلى التخفيف من الفقر، فينبغي التشديد على أن العكس صحيح أيضاً، أي أن التدابير المباشرة للتخفيف من حدة الفقر لا تلغي الحاجة إلى النمو.

وقد أشار فريديريك هاريسون (FREDERIC HARISSON) أيضاً إلى ذلك بتساؤله «ألا يوجد هناك أهداف أخرى للسياسة الاقتصادية الوطنية عدا عن تعظيم الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي الإجمالي؟

على سبيل المثال تخفيض البطالة، تحسين مستوى التعليم والمعرفة، تنظيم النمو الإسكاني، السعي إلى صحة أفضل، أو التحسينات البيئية كأهداف مساوية أو أكثر أهمية.

والحقيقة التي لا بد من تأكيدها هي أن التنمية عموماً والتنمية البشرية بصفة خاصة تعاني الكثير من المشكلات التي تحتاج إلى المزيد من العمل الفكري الجاد ليكون قادراً على توظيفها ووضع الحلول لها، وذلك لفشل الدول النامية من تجاوزها على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية في أغلبها، وفي حين أن الميزة البارزة للأنظمة الاقتصادية المتقدمة هي نمو رأس المال البشري، والتراكم الرأسمالي، وفائض ميزانها التجاري، وقدرتها على فرض أسعارها الاحتكارية في الأسواق العالمية وخاصة للسلع الإستراتيجية، فضلاً عن حصولها على الموارد بأسعار زهيدة إلى غير ذلك، في المقابل فإن الدول النامية تعاني من مشاكل اقتصادية هي العكس تماماً لمشكلات الدول المتقدمة، فمن هنا نجد أن هذه المشكلات أكبر من أن يتم قياسها وتحديدها من خلال متغيرات سطحية بحجة عدم تعقيد الصورة، ومشكلات التنمية بشكل عام أو التنمية البشرية بشكل خاص حيث أنها أصبحت اليوم مشاكل مزمنة وآثارها الجانبية انعكست على كل من الإنسان والبيئة وخاصة فى الدول النامية حيث المديونية والفقر والبطالة والاستخدام الجائر للمصادر البيئية بلوتلوثها أيضاً من قبل الدول المتقدمة، فقضايا التنمية البشرية والاهتمام بها ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهد ولا بد من التعامل معها ضمن المنظور الخاص للمجتمعات وفقاً لخصوصيتها، وفي ضوء ما تعانيه من اختلالات، أما فيما يخص مستوى المعيشة الذي يتجلى في قدرة الإنسان على الحصول على موارد معيشية تتوافر فيها شروط العيش الكريم، فإن هذا الجانب مرتبط بمستوى دخل الأفراد، علما أن أغلب الدول النامية تعاني من الإقصاء والتهميش والفقر مما يستلزم التأهيل الجيد للأفراد، والتوزيع العادل للخيرات ولمختلف الموارد الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية.

وقد حدد الدكتور علي حيدر[4]، تحرير البشر من كل ما يعترض تطوير معارفهم وقدراتهم، وتمكينهم من الارتقاء بهذه المعارف والقدرات، واكتساب المهارات والخبرات التي تساهم في إطلاق طاقات الإبداع الكامنة فيهم، وبناء قاعدة وطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

[4]– الدكتور علي حيدر: تقرير التنمية الثقافية السنوي الرابع لعام 2012، الذي أصدرته مؤسسة الفكر العربي في مجلة العربي، ص: 5.

إن تحرير البشر اليوم من القيود التي تحرمهم من المشاركة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم، وشؤون مجتمعهم، وتمكينهم من التمتع بهذه المشاركة من خلال المؤسسات الرسمية والخاصة على السواء أصبحت ضرورة ملحة لا يمكن إلا تطبيقها في أوسع نطاق للتغلب على الفقر والحرمان ومن كل صنوف الظلم الاجتماعي، وتمكينهم من إشباع حاجاتهم الإنسانية المشروعة، ومن الحصول على نصيب عادل من ثمار ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي ومن ثم تضييق الفوارق بين الطبقات، وذلك دون الإضرار بالحوافز الضرورية للارتفاع بإنتاجية العمل، والارتقاء بمستوى الأداء ودلك من خلال عملية التمكين البشري من تحسين نوعية حياتهم على نحو مطرد دون الافتئات على حقوق الأجيال التالية في تأمين ما يكفي من الموارد الطبيعية لتحقيق مستوى معيشي لائق، وكذلك صيانة حقهم في العيش في بيئة نظيفة.

فإعادة ترتيب الاوضاع الداخلية والعلاقات الإقليمية والدولية من منظور المصلحة في تنمية مستدامة وأمن قومي هادف من أهم مايمكنه أن ينهض بالتنمية في بعدها الدولي ومن ثم يمكن تعديل موقع الاقتصاد الوطني في نظام تقسيم العمل الدولي بما يساعد على إحراز وضع أكثر تكافؤا وأكثر إنصاف.

إذا حاولنا الوقوف عند هذه المؤشرات المعتمدة في قياس التنمية البشرية، يتبين أنه بالرغم من محدوديتها الظاهرة فإن ابعادها كما قلنا تكاد تكون شاملة لمختلف المظاهر التي تجسد مستوى الرقي أو التخلف لدى الدول المعنية، وبالرجوع إلى الجانب الصحي، فإن ضمان حياة طويلة خالية من الأمراض، ووقف نزيف وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، يتطلب توفير خدمات صحية جيدة، وجعل هذه الخدمات في متناول مختلف الفئات الاجتماعية. إن تحقيق هذه الغاية يتطلب عمليا إمكانات مالية كبيرة نظرا للخصاص المهول الذي يعاني منه قطاع الصحة في مختلف الدول النامية، فإلى جانب توفير التغطية الصحية للجميع من الضروري كذلك توفير بنية تحتية ملائمة من مستشفيات ومستوصفات ومراكز صحية في مختلف المناطق حضرية كانت أم قروية ومن الضروري كذلك إعداد العدد الكافي من الأطر والتقنيين في مختلف التخصصات بهدف تغطية الخصاص في هذا المجال.

ولمحاربة ذلك في سياق التنمية البشرية تعني تحرير الإنسان من القيود والعراقيل التي تحرمه من المشاركة في صنع القرارات وتنفيذها.

لماذا لم يتبنى المغرب نماذج التنمية الناجحة من القديم كسياسات عمومية؟

وماهي العبرة في انحباس الدولة داخل سياسية عمومية، والاكتفاء بالاستراتيجيات الحكومية التي كانت تتخبط في قلة مستوى خبراتها ؟

هل كانت هناك دوافع سياسية تحتم على المغرب عدم اعتماد نماذج غربية؟

لذا فإن اختياري لموضوع البعد الدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لم يكن اختيارا اعتباطيا وإنما هو نابع من صميم الاهتمام بالأسباب والمعوقات التي تقف أمام التنمية بالمغرب، عموما وهذه العوامل هي ذات أهمية أساسية في حياتنا، ولكن لا يتم تضمينها إلا بالعدالة والكرامة الاجتماعيتين، كما قالت هلين كلارHELENE CLARC «يجب تحديد التقدم مع قياس ومراعات أكبر للتنمية البشرية في جميع سياقاتها». ومن ثم نلمس بعض الحلول الاستراتيجية المستدامة في العمل على تطلعات المستقبل بنظرة تفاؤلية واستشراقية.

الإشكالية

إن الموضوع الذي بين أيدينا يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمستقبل البلاد وتقدمها باعتباره مرتبط بكل مكونات الدولة سواء على المستوى الاجتماعي او على المستوى الثقافي، فالنموذج الاجتماعي لا يقاس إلا عندما يتبنى نماذج تنموية ناجحة وعادلة تضمن للمواطنين الاستفادةمن جميع الخدمات الأساسية، فأما بالنسبة للمستوى الثقافي فلا يمكن لأي بلد أن يواكب مسيرة النماء والتقدم والازدهار بدون أن يتبنى سياسة ثقافية ناجحة من خلالها تصل درجة الوعي للأفراد إلى مستويات تؤهلها إلى الاندماج داخل المنظومة الثقافية العالمية.

فبناء الإشكالية وصياغتها تستدعي الإحاطة بمفهوم التنمية البشرية ومقاربتها للإشكاليات والمعضلات الاجتماعية؟ وكذا بالسياق الدولي للنموذج المغربي، أي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟ وماهي تحديات التنمية خلال هذا القرن؟

فالتنمية واجهت هي الأخيرة إكراهات جديدة لم تكن معروفة في السابق كالعولمة، تلك الظاهرة التي لم نجد لها حتي اليوم تفسيرا محددا،بل لها العديد من الأوجه تختلف بين الأمم ولاتستفيد منها إلا تلك الدول القادرة علي مواكبة التكنولوجيا والعلم، لقد وقفت علي هذه الظاهرة وحاولت التطرق إلى إكراهاتها وأخطارها على التنمية وخاصة عند الدول التي لازالت تعاني أزمات الفقر والتهميش، إن التطور المعرفي الذي شهده مفهوم التنمية، سوف يقودنا إلى مزيد من التخصص مما أستوجب تفريق هذا المفهوم إلي واجهات عدة للاشتغال، كالتنمية المحلية، والاقتصادية، والثقافية، والفلاحية، والقروية، وإلى ما غير ذلك ... وكل هذا اجتمع في مفهوم التنمية المستدامة التي خصصنا لها شطرا هاما يشتمل التطور المعرفي لهدا المفهوم والمؤسسات التنموية التابعة للدول مصممة المشاريع والمنظمات سواء كانت حكومية أو غير حكومية مع مناقشة التصور الاقتصادي الذي ركزت عليه هده المؤسسات، فى مقدمتها الامم المتحدة عبر فروعها المختلفة كالبرنامج الإنمائي، والبنك الدولي، ناهيك على المواثيق الدولية الأخرى وباعتبار أيضا أن عناصر الاشكالية تتبنى مرجعية البعد الدولي للتنمية.

ستحاول هذه الإشكالية الاحاطة بالسياق الوطنيوالدولي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مركزة على اطارها المفاهيمي ومرجعيتها التنموية الدولية، من جهة وراصدة لتنفيذها وتنزيلها انطلاقا من الخيار الترابي للحكومة، مستحضرة في نفس الوقت بعض التجارب الرائدة لبلدان اسيوية مثل ماليزياوكوريا الجنوبية.

المنهج

أما فيما يتعلق بالمنهج المعتمد لدراسة هذه الاشكالية فهو يعتمد على مقاربة تحليلية، معتمدة على رصد البعد التاريخي وسياقه الذي ساهم في بلورةواخراج هذه المبادرة الى الوجود، وتحليل دور ووظائف الفاعلين من منظور السياسات العمومية، من حيث تداخلهم وتفاعلهم في بلورة المبادرةوفي تنزيلها على أرض الواقع، دون اهمال المنهج المقارن،عند مقارنة المبادرة الوطنية مع تجارب مماثلة في بعض البلدان الاسيوية.

التصميم

ستعالج هذه الاشكالية في قسمين، سيخصص القسم الأول للاطار المفاهيمي والمرجعية الدولية للتنمية البشرية، من خلال فصلين يرصدان السياق الدولي للتنمية ودور المؤسسات الدولية والمؤتمرات الدولية المهتمة بمجال التنمية.

أما القسم الثاني فسوف يعالج في الإطار التطبيقي حضور البعد الدولي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب، وذلك في فصلين يعالجان انطلاق المبادرة والاحاطة ببرامجها وحيثياتها وصعوباتها من جهة، ومن جهة ثانية التركيز على مقاربتها التشاركية، ثم نخلص إلى الخاتمة.

القسم الأول :

الإطار المفاهيمي والمرجعية الدولية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

الفـــصل الأول :
مفـهوم الـتـنـمـيـة الـبـشـريـة

قبل تبني مفهوم التنمية البشرية من قبل البرنامج الإنمائي للأمم لمتحدة (PNUD) كانت الأدبيات الاقتصادية تعتمد على مفهوم التنمية الاقتصادية في مقاربتها للإشكاليات والمعضلات الاجتماعية.

كان مفهوم التنمية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات مقصورا في تعريف الاقتصاديين والسياسيين ومخططي التنمية على كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، إذ كلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات كلما ارتفع مستوى معيشته وبالتالي زادت رفاهيته، وهنا تتحقق التنمية كما كان سائدا.

إذن فمعدلات التنمية كانت تقاس بقدرة الاقتصاد القومي على تحقيق الزيادة في الناتج القومي الإجمالي، إضافة إلى قدرة الدولة على توسيع إنتاجها بمعدلات أسرع من معدل النمو السكاني كمؤشر على التنمية الشيء الذي سيوفر حد أدنى من مستوى المعيشة بين الأفراد ويحقق الرفاهية الاجتماعية معخلق اقتصاد قادر على النمو الذاتي».

وقد اعتمدت دول عديدة خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم على هذا المفهوم، واستطاعت بعضها أن تحقق نتائج مهمة في النمو الاقتصادي. لكنه سيتبين فيما بعد عدم جدوى هذا التعريف في معالجة مسألة التنمية[5]، وذلك عندما تولدت فوارق إجتماعية كبيرة بين السكان في مستويات المعيشة من ناحية توفر الحاجيات الضرورية ودرجة الرفاهية، فعكست الأرقام الإحصائية في العديد من الدول النامية خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا الوسطى تدهورا كبيرا في مستويات الصحة العامة ودرجة التعليم والعمر المتوقع للأفراد.

[5]– تقرير التنمية البشرية (PNUD) 1991

الدكتور رياض الزغل، الحق في التنمية: الواقع والآفاق، المقاربة التونسية في مجال التنمية جامعة سفاقس.

مما أثر سلبا على مستوى إنتاجية القوى العاملة، إضافة إلى النقص المتزايد في مستوى الإشباع من السلع والخدمات الضرورية إلى درجة جعلت بعض البلدان كـ الهند يتعدى معدل الدخل الفردي لدى نظيره في الولايات المتحدة الأمريكية (لما كان يعرف آنذاك في الهند بالثورة الخضراء)، لكن مستوى الخدمات الاجتماعية التي كانت تقدمها للمواطنين كانت تعرف أزمة كبيرة...الشيء الذي سيكشف في العمق عن خطر التركيز على محدد التنمية الاقتصادية وحده فحسب، مما دعا إلى ضرورة الاهتمام بالنواحي الاجتماعية وخاصة في مستويات التعليم والصحة والإسكان، فبرز مفهوم التنمية البشرية ليس كبديل لمفهوم التنمية الاقتصادية ولكن كمكمل له.

إن الخاصية المركزية لمفهوم التنمية البشرية Développement Humain، ترتبط في مستواها النظري بالإسهامات العلمية لمجموعة من الباحثين والمفكرين من أمثال أمارتياسين (Amartya sen)، وفي مستواها الإجرائي باعتماد هذا المصطلح كمقاربة مرجعية مؤطرة للتصور الأممي المعاصر في مجال الدفع بشروط تحقيق التنمية خاصة في الدول النامية.

إن الدول النامية، أو ما يصطلح عليه بالدول السائرة في طريق النمو؛ وهي الدول التي تحاول الانفلات من الفقر باعتماد مقاربة جديدة في التنمية، وهو ما يصطلح عليه بالتنمية البشرية، هذه الدول تواجهها مجموعة من العراقيل والصعوبات ذات طبائع متعددة تجعل مختلف المبادرات التي تقوم بها لا تتناسب مع الفارق الكبير الموجود بين إمكاناتها الذاتية وما تنوي القيام به.

إن الخصاص يزداد يوما بعد يوم في هذه الدول، وذلك نظرا للفجوة القائمة بين مجتمع متقدم يمتلك كل إمكانات التطور والنمو، ولا هم له سوى البحث عن المزيد من الرخاء لشعوبه، وبين مجتمع[6] متخلف لا يفكر إلا في توفير حد أدنى من العيش لساكنته.

ومن شأن ذلك أن يجعل مختلف المحاولات التي تُبذل في هذه الدول، قصد الارتقاء بشعوبها إلى مصاف الدول المتقدمة، صعبة التحقيق، وتؤدي إلى نتائج ضعيفة.

---

[6]– ريتشارد كارلسون لا تهتم بصغائر الأمور في العمل مكتبة جرير الرياض 2000

لكن، وبالرغم من ذلك، فإن تلك المحاولات هي التي يمكن أن تفتح أمام البشر إمكانات التقدم والرقي؛ وذلك بإشراك مختلف الفاعلين، واعتماد الإمكانات الذاتية المتوافرة في إطار بناء مجتمع تسوده المساواة بين الجنسين، ويتوافر فيه تكافؤ الفرص بين مختلف مكوناته البشرية التي من دونها لا يمكن اليوم رفع التحديات المعرقلة لتنمية بشرية مستدامة وهادفة[7].

[7]– وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة

ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع نقتطف من أحد أي معجم المعاجم التعريف التالي: «التنمية البشرية هي توسيع خيارات الناس عبر تنمية قدراتهم، ولا تتحول هذه الرؤية إلى فعل بدون المشاركة التي يندرج الناس في مستوياتها، وهم يصلون إليها ولا يبدؤون منها، بل يستحسن البدء ببناء القدرة على المشاركة عند الناس. وهنا يمكن الاستثمار الأولي الذي يفضي إلى تملك الناس لمشروعاتهم التنموية، مما يضمن نجاحها»[7].

المبحث الأول :

تحولات التنمية البشرية في السياق الدولي

اليوم كل الدول النامية تقف أمام العديد من التحديات تتطلب مجهودات وطاقات كبيرة للتغلب عليها، قصد الالتحاق بصفوف الدول الرائدة في النماء والانخراط في عالمها.

ويعتبر الاشتغال على تجاوز تلك التحديات في حقيقة الأمر اشتغالا في سبيل إرساء دعائم التنمية البشرية.

والمغرب كمثيله من هذه الدول له أيضا تصورات جد متقدمة من الناحية الديمقراطية بحيث بدأ يكرس من مبادئها كما أعطي مفهوما جديدا للسلطة وحقوق الإنسان والمرأة والطفل ومحاربة الهجرة السرية والسكن غير اللائق كركائز للمجتمع كما أعطى الانطلاقة للعديد من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية بشكل عام وساهم في مأسستها وهذه الدوافع كلها والمساهمات الدولية تجعل من المغرب يهتم بالتوجهات الدولية في مجال التنمية وسياساتها الاجتماعية.

وسنعرض فيما يلي، مجموعة من هذه التحديات كما وردت عند مختلف المهتمين بقضايا التنمية بمفهومها الشامل والذي يُجسده حاليا مضمون التنمية البشرية من خلال التجمعات الدولية التي تنعقد في العديد من المناسبات من أجل توحيد الرؤية ومحاربة عناصر الخلل التي تعتبر من المعاير الرئيسية التي تهدد التنمية في كل أنحاء العالم.

وهنا سوف نحاول ذكر هاته العناصر كما وردت عند الأخصائيين في السياسة الاجتماعية والاقتصادية دوليا:من الفقر والأمية والتلوث البيئي وكذلك شروط التجارة العالمية وتحديات التكنولوجية.

أولا: اتساع رقعة الفقر والهشاشة

يمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي خلال هذا القرن، وتشير الإحصائيات إلى أن نصف سكان العالم فقراء، وأن منهم 1،3 مليار يعيشون تحت وطأة الفقر[8]. ومع اتساع الهوة بين الأغنياء والفقراء من ناحية، وتراجع مؤشرات المساعدات والمعونات الموجهة للدول النامية، سوف يترتب عنه عدم قدرة تلك البلدان مستقبلا على توفير الحدود الدنيا لمعيشة شعوبها.

ثانيا:ارتفاع نسبة الأمية : عائق دائم للتنمية

مما لا شك فيه أن نسبة الأمية تشكل خطرا دائما على شعوب الدول النامية[9]، وتعتبر هذه الآفة أكثر أتساعا من سابقتها نظرا للانعكاس الخطير الذي يترتب عن هذه الظاهرة. فقصور الموارد الضرورية، والاهتمام في سياق ترتيب الأولويات بتوفير الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس، يجعل الموارد المتبقية، التي يفترض أن يوجه جزء منها إلى التعليم، تكاد تكون منعدمة بالنسبة للاحتياجات الفعلية. هذا فضلا عن عجز نظم التعليم القائمة بتلك البلدان عن مسايرة المهارات اللازمة للاحتياجات الاقتصادية العالمية المتغيرة. ومن طريف القول أن الدول النامية لازالت ترفع شعار محو الأمية، بينما ترفع الولايات المتحدة الأمريكية مثلا شعار التعليم العالي للجميع مما يبين بوضوح الفارق الكبير بين العالمين.

ثالثا: هاجس التلوث البيئي ومخلفاته

يهدد باستمرار صحة شعوب البلدان النامية، خاصة وأن النهضة الصناعية للعالم المتقدم قد ارتبطت بتصدير التلوث إلى البلدان النامية التي تفتقر إلى مفهوم الأمن البيئي المتمثل في توفير أساليب الحياة النظيفة الخالية من الأضرار والتلوث. ويتجسد ذلك بشكل

---

[8]– لحسن مادي كتاب تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم الاتصال والتربية، توزيع دار التوحيدي للنشر والتوزيع، وسائط الاتصال.

[9]– نفس المصدر السابق

واضح في عمليات إعادة توطين التكنولوجيا الملوثة للبيئة التي تقوم بها الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسية، فهي لم تجد موطنا أفضل من البلدان النامية، وذلك بعد إدراكها أن هذه الأنماط التكنولوجية تضر بصحة مواطنيها.

رابعا: شروط التجارة العالمية غير المنصفة

نجدها غير متكاملة وغير متكافئة، ويتجلى أكثرها بشكل واضح على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية؛ حيث تؤدي الشروط المجحفة، وتدابير الحماية التي تطبقها دول الشمال إلى تكبيد الدول الفقيرة خسائر فادحة يجب الإشارة إلى هذه الشروط المجحفة عقود الإذعان.

خامسا: أعباء التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي المعاصر في مجال المعلوميات والاتصال وأساليب الإنتاج يضع تحديا جديدا آخر، وأعباء ثقيلة على كاهل اقتصاد البلدان النامية؛ فهو يجعل رأس المال والتكنولوجيا وليس العمل وحده من أهم عوامل الإنتاج الرئيسة المحركة داخل الاقتصاد العالمي. وأمر كهذا من شأنه أن يخلق تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها، وإلا ستكون النتيجة الحتمية هي تفاقم معدلات البطالة؛ ذلك أن تخلف المهارات البشرية عن التعامل مع التكنولوجيا الحديثة يولد نوعا من البطالة يعرف بالبطالة الفنية.

إلى جانب هذه التحديات ذات الطابع العالمي هناك مجموعة أخرى من الإكراهات ذات الطابع الجهوي، وتبقي أيضامن الأولويات المعرقلة لمسيرة التنمية البشرية بشكل عام مما تساهم في خلق أنماط أخري سوف نقوم بذكرها فيما يلـي:التطرف والرشوة والهجرة والجفاف والتصحر ومشاكل التعليم مع ضمان جودته كل هذا لا يتسنى إلا بحكامة جيدة.

سادسا: آفة التطرف

وهذا النوع من المشاكل قد عايناه في السنوات الأخيرة في العديد من دول المعمور وخاصة الدول التي لازالت تعاني من مشاكل تنموية عميقة، التي إتخذها الفكر المتعصب

كوكر لها وهنا نعني الفكر الإقصائي،بإختلافمنابعه، بكونه لا يؤمن بثقافة الاختلاف والحوار والإقناع. وبمعنى آخر كل فكر متعصب قائم على الرفض والإقصاء، أي إقصاء آراء وكفاءات وإمكانات وحلول تحت ذريعة أسباب واهية، مما يجعل المجهودات التي تبذل للوصول إلى الهدف تزيغ عن طريقها لتصرف في أشياء لا تمت بصلة إلى ما هي مسطرة لأجله.

عادة ما نلاحظ أن هذا الفكر المتطرف قد يسبب للمجتمع نوع من عدم الاستقرار بشكل كبير من جراء الأفعال المرتكبة من أشخاص بغض النظر عن مستواهم الاجتماعي أو الثقافي، غالبا ما تكون هذه الفئة تعاني من ارتباك شخصي وداخلي يعرقل مسيرة الاندماج الاجتماعي لهؤلاء الأشخاص.

وبالرجوع إلى عالم اليوم الذي يشعر فيه الإنسان بالتمييز العنصري، وبالانحلال الأخلاقي، وبالإقصاء الاجتماعي، وبمحدودية المشاركة في اتخاذ القرارات والمساهمة في تنفيذها... فإن كل ذلك يؤدي إلى ردود فعل غير عادية تصنف صاحبها في خانة التطرف.

سابعا: تعقد ظاهرة الرشوة وتجدرها في البلدان النامية

ظاهرة قديمة عرفت الانتشار في المجتمعات التي تفتقر إلى روح المسؤولية بالوطنية واللامبالاة، وهي الداء الذي ينخر أجسام كثير من المجتمعات، ويتخذ أوصافا وتلوينات شتى. ومما لاشك فيه فإن انتشار هذه الآفة بين مختلف الفئات الاجتماعية، واتخاذها وسيلة للوصول إلى الأهداف المنشودة، وتحقيق المآرب الموعودة بطرق غير شرعية يجعل الأفراد والمجتمعات تفقد الثقة في نفسها. وشعور كهذا من شأنه أن يولد الكسل والاتكالية، ويضعف الثقة بالذات وبمؤهلاتها وقدراتها الفعلية.. وتلك كلها أمور أصبحتتعرقل التنمية البشرية الشاملة.

ثامنا: تنامي الهجرة

إن ظاهرة الهجرة بدأت تتطور بشكل كبير في الدول النامية. وهنا يمكن الإشارة إلى أنواع مختلفة من الهجرة كهجرة الأموال، وهجرة الأدمغة، وهجرة الأفكار والتجارب، وهجرة

الطاقات البشرية العاملة وغير ذلك. ومما لاشك فيه أن هذه المكونات المتعددة للهجرة تشكل بدورها أسس تحقيق التنمية البشرية؛ فالبحث عن الأسباب التي تؤدي إلى هجرة هذا النوع من الموارد التنموية يعتبر اليوم من بين التحديات الأساسية التي من الضروري البحث عن حلول لها في إطار الاشتغال على تحقيق هذا النوع من التنمية. فتوفيرالمناخ الملائم للاستثمار بضمانات قانونية جريئة وواضحة سيشجع المستثمرين، بلا ريب، على توظيف أموالهم من دون خوف عليها. والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة للأدمغة والكفاءات التي تهاجر بحثا عن فضاء يسمح بحرية التفكير، ويُحفز على الابتكار والإبداع، ويعترف بالفكر كقيمة وبالكفاءة كمعيار للرقي الاجتماعي والاقتصادي.. ومن ثم فإن توفير شروط الاستقرار لهؤلاء وأولئك يعد من بين التحديات التي ستكون لها كلمتها الوازنة فيما يخص فعالية التنمية البشرية.

يضاف إلى ما سبقت الإشارة إليه أن نوع الهجرة الجديدة التي تتمثل بالأساس في هجرة الكفاءات من الجنوب «الفقير» إلى الشمال «الغني».

ويعتبر المغرب من بين الدول القليلة التي تتعرض لهذه الآفة الجديدة باعتباره، من جهة، محطة أولى للاستقرار، ومن جهة ثانية ممرا للعبور نحو الشمال. ولكن هذا لا يعني أن المغرب ليس معرض إلى نوع آخر من الهجرة، هجرة مدمرة للعديد من الطاقات البشرية الشابة،بحيويتها وجهدها لبناء الوطن فتفاقم وازديادالفقر والفوارق الطبقية في الجنوب كما يسميه المجتمع الدولي من الدوافع الرئيسية التي تهيء الأرضية لهذه الطاقات الشابة لمغادرة أوطانها، بحيث أنها تبقي علي أمل الانتظار لمجيء الفرصة للهروب نحو أوروبا أو أمريكا هربا من هذه العوائق وبحثا عن سياسة اجتماعية تراعي الظروف الصعبة التي تمر منها هذه الطبقة المتضررة من السياسات الاجتماعية التي أصبحت عاجزة عن تقديم أدنى ظروف العيش لهذه الفئات، وفي الحقيقة فإن هذه الفئة جاهلة ما ينتظرها من تحديات وصراعات من نوع آخر لا تنحصر بما هو اجتماعي أو اقتصادي إنما الأمر قد يكون أخطر من ذلك.

إن هذه الظاهرة للأسف تزداد أرقامها استفحالا، وتتخذ أشكالا عديدة من الهجرة رغم المجهودات التي تبذل حاليا من الجهات المختصة للتقليصمن حدة وطأتها ولكن يبقىالأمر رهين بالبحث عن حياة أكثر جودة ورعاية وهذا شيء طبيعي في غريزة الإنسان منذ أن خلق الله البشرية وهي تسارع من أجل تحقيق أنماط العيش الكريم.

تاسعا: تزايد التحديات الطبيعية: الجفاف والتصحر نموذجين

إن كثيرا من الدول النامية المنشغلة حاليا بتحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تجد نفسها أمام تحد طبيعي كبير ومعقد يتمثل في ظاهرة الجفاف والتصحر بكل ما يمكن أن ينتج عنها من آثار سلبية في عرقلة مسيرة التنمية البشرية.

ومن الملاحظ أنه من السهل جدا إيجاد الحلول لقضايا ومشاكل ذات طبيعة إنسانية، لكن إيجاد الحلول الملائمة والسريعة لما هو ناتج عن الطبيعة ذاتها فذلك يتطلب الوقت الكثير، والإمكانات المادية الضخمة، والتقنيات التكنولوجية العالية والتي لا تتوافر غالبا لدى الدول النامية.

إن الجفاف الذي يتمثل في قلة المياه المخصصة لسقي الأراضي الزراعية والنباتات، وإن التصحر[10] الذي يتجسد في زحف الرمال على الأراضي الزراعية، ويسبب في تخريب البيئة يؤديان إلى أضرار وخيمة ذات آثار عميقة تعرقل المجهودات المبذولة لتحقيق التنمية البشرية. ومن بين ما يترتب عن هذه الظاهرة الطبيعية أو تلك نذكر ما يلـي:

ففي الحقيقة لهذه الظواهر انعكاس جد سلبي محلي التنمية بكل أشكالها نظرا للضرر الذي تسببه علىالبيئة والمحيط الاجتماعي بشكل خاص سوف نخص بعض الأسباب:

خلخلة البنية السكانية بشكل مفاجئ، ذلك أن سكان البوادي والأرياف يضطرون أمام الخصاص المتزايد إلى التحرك نحو أماكن تتوافر فيها الحدود الدنيا للاستقرار، ويسعون جاهدين إلى البحث عن الأمن الغذائي والصحي.

---

[10]- (www.islam-online.net) د. عاطف معتمد عبد الحميد، التصحر جفاف الأرض أم غياب العدل؟ كلية الآداب، القاهرة.

ظهور سلوكيات وتصرفات مفاجئة وغير معتادة، وامتدادها على نطاق واسع، ونخص بالذكر السكن العشوائي والتسول والسرقة وظاهرة أطفال الشوارع وأنواع مختلفة من الجرائم والسلوكات غير الأخلاقية.

ضعف الإنتاج الفلاحي، مما يهدد الأمن الغذائي للسكان من جهة، ويدفع الدول إلى استيراد المواد الغذائية الأساسية بدلا من التفكير في تصديرها من جهة أخرى، وهو ما يؤثر سلبيا على ميزانية الدولة وعلى القدرة الشرائية للساكنة.

ونظرا إلى الارتباط الوطيد بين الظاهرتين الجفاف والتصحر حيث يمكن اعتبار الظاهرة الثانية نتيجة للظاهرة الأولي غير أن الطبيعة يمكن لها أن تتحمل كل هذه العواقب نظرا لخلقها من الباري جل وبهذه الصورة وهذا التحمل القادر على مواكبة الخلل الطبيعي بخلاف الإنسان في أحيان كثيرة يتحمل المسؤولية الكبيرة بسبب عدم الوعي بسلوكاته اليومية المخربة للبيئة.

وفي هذا السياق يشير الدكتور عاطف معتمد عبد الحميد[11] إلى أن مصطلح التصحر يقصد به «وقوع تدهور في التربة والنبات الطبيعي وموارد المياه بما يؤثر سلبا على صحة الحيوان والإنسان، ويحرمهما من فرص الحياة. وإذا كان كثير من الناس يظنون أن التصحر مشكلة طبيعية سببها نقص الأمطار، فقد تأكد أنه ناتج عن عملية متصلة بتدهور الأرض يضطلع الإنسان فيها بدور أساسي، ويتهم بضلوعه المباشر في وقوع تدهور التربة والنبات والمياه الجوفية بفعل أنشطته غير المدروسة، مثل: الإفراط في الزراعة، والرعي الجائر، وقطع الغابات، وسوء استغلال الموارد المائية.والتلوث وكثرة الصناعات المسببة لنفايات سامة تضر بصحة البشر والحيوانات ومن ناحية أخرى يبدو التصحر ناجما عن أسباب طبيعية، أهمها انحباس الأمطار، والانحباس الحراري أيضا فتعاقب سنوات الجفاف، وتتابع هبوب العواصف الترابية، وما يترتب عن هذا من جرف التربة، وارتباط ذلك بظواهر مناخية عالمية.

---

[11]– التنمية البشرية من ثراء المفهوم إلى فقر الواقع:
http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2002/12/article01.shtml

وبموازاة هذين الفريقين المتعارضين يوجد فريق ثالثيرجع السبب إلى تداخل العاملين معا الطبيعي والبشري.

<u>عاشرا</u>: الحرص على تعميم التعليم بكافة مستوياته وضمان جودته

إن التنمية التي يشتغل المغرب حاليا على وضع أسسها تعتبر تنمية شاملة تهدف إلى إحداث إقلاع اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي. إنها لا تتوقف فقط عند الإقلاع التنموي، وإنما تنحو نحو ضمان استمراريته وتطوره. وهذا الرهان الكبير يتطلب تعبئة شاملة، ومشاركة فعالة لمختلف الفئات الاجتماعية، والوعي الكامل بأبعاد هذه التنمية.

وإذا كانت الأمية، كما تمت الإشارة إلى ذلك، من بين التحديات الأساسية التي يتعين مواجهتها لوضع أسس التنمية البشرية، فإن تعميم التعليم، والرهان ضمان جودته العالية يعد من بين المفاتيح الأساسية التي تضمن استمرارية التنمية بمؤهلات بشرية تستطيع مواجهة تحديات العولمة وكل ما يمكن أن يطرأ على العالم من مستجدات؛ مما يسمح بصيانة التنمية البشرية من كل ما قد يشوب طريقها من أعطاب وانزلاقات وتوقفات.

ومن المؤكد أن مجتمع الألفية الثالثة يعد بامتياز مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العالية إلى جانب توسيع فضاء الحريات والمبادرات الفردية والجماعية... وكل هذا مرتبط بما توفره المنظومة التعليمية من نوعية التعليم والتكوين والتربية.

إن تعميم التعليم[12] مسألة جوهرية وفي نفس الوقت بديهية نظرا أن تواجدها في زماننا أصبح شيئا طبيعيا وعاديا جدا فالتعليم في السابق كان يقتصر على فئة معينة من الأفراد عكس اليوم فهو متوفر للجميع بل هو رهان أساسي على كل المجتمعات لتحقيق إنسانية الإنسان، والتمكن من إخراجه من ظلمات الأمية. لكن ضمان بقائه بعيدا عن الأمية، وضمان صقل كفاءاته ومواهبه مرتبط بعدد سنوات بقائه في المؤسسة التعليمية، وبجودة ما يتلقاه داخل هذه المؤسسة خلال هذه السنوات. ولكن يبقي الأمر رهينا بجودة التعليم التي

[12]– التنمية المستدامة بدول العالم الثالث الرهانات والتحديات، برحاب جامعة ابن طفيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية القنيطرة بتاريخ 06-05-2013

تضمن الابتكار، والإبداع، وروح المبادرة، والتواصل الجيد، والمهنية في العمل.. وتلك كلها أمور أساسية في بناء التنمية البشرية وفي تفعيلها واستمراريتها ليس هناك تنمية بدون تعليم ولا تعليم بدون تنمية.

الحادي عشر: تكريس مفهوم الحكامة الجيدة

تعتبر الحكامة المحرك الأساس لكل تغيير وتطور. ويمكن الجزم أن نوع الحكامة السائد في بلد معين يمكن استخلاصه بكل سهولة من الطريقة المتبعة في معالجة القضايا، ومن نوع الحلول المقترحة لحل المشاكل السائدة وبالكيفية التي تتخذ بها القرارات وتسير بها المؤسسات...

للأسف أغلبية الدول النامية لا تعير اهتماما كبيرا لمسألة الحكامة[13]؛ فيتم اعتماد معايير في اختيار المسؤولين على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لا علاقة لها بما هو متداول في الدول المتقدمة. إن معيار الكفاءة والخبرة والنزاهة هي من بين المعايير التي بإمكانها أن تضمن حكامة جيدة، والتي من دونها لا يمكن القضاء على التخلف، وتحقيق التنمية البشرية تبعا لذلك.

المطلب الأول: الرهان الدولي للتنمية البشرية

إن تحقيق التنمية بالمفاهيم المشار اليها سابقاوبخاصة مفهوم التنمية البشرية، أصبح يشكل هاجسا لدى مجموعة من المجتمعات الدولية الفاعلة، حيث صار من الضروري توافق الأهداف الوطنية مع القواعد والأهداف الدولية في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل أصبح ذلك يشكل أيضا التزاما وطنيا لدى المنظمات الدولية، خصوصا على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، مما سيجعل الوفاء بهذا الالتزام أمرا ضروريا.

وقد أصدرت الجمعية العامة للأم المتحدة سنة 1969 قرارا تضمن «إعلان الحق في التنمية»، وهو يشير في مادته الأولى إلى «أن الحق في التنمية، حق من حقوق الإنسان

---

[13]– تقرير الخمسينية

عبد الله حداد، الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى الطبعة الثانية، يناير 2005، ص 16.

غير قابل للتصرف، وبموجبه يحق لكل إنسان ولجميع الشعوب المشاركة والإسهام في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية نحو التمتع بهذه التنمية التي يمكن فيها إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالا تاما إلى مفهوم التنمية المستدامة الذي تبلور أثناء مؤتمر «ستوكهولم»[14] سنة 1972، والذي ناقش لأول مرة البيئة وعلاقتها بالفقر وغياب التنمية في العالم. ثم جاءت حلقة «بلغراد» سنة 1975، التي دعت إلى تشجيع البحوث العلمية عن طريق التنمية المستدامة، ثم مؤتمر «تبلسي» سنة 1977، الذي أكد على تطوير التعليم البيئي وفي سياق هذه التطورات العالمية فإن مفهوم التنمية البشرية قد استعمل لأول مرة سنة 1990 في التقرير العالمي حول التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD)[15]. هذا التقرير الذي اعتبر الإنسان مركز التنمية بوصفه العامل المحرك للتنمية والمستفيد الأساسي منها، فقمة الأرض «بالبرازيل» سنة 1992.

ورغم إدراج البعد الإيكولوجي في التنمية، ورغم رفع شعار التنمية المستدامة، والتأكيد على دور البحث العلمي والتعليم في تحقيقها، فإن مفهوم التنمية الصناعية ظل قاصرا، إذ ظل معدل النمو الاقتصادي متذبذبا في مستويات متدنية. وإذا ما حقق ارتفاعا ملحوظا، فإنه يأتي على حساب العدالة الاجتماعية، محققا بذلك مزيدا من الشرخ الاجتماعي بين فئات المجتمع، فشكل كل ذلك مأزقا حقيقيا لأصحاب القرار ولمنظري التنمية في هذه البلدان. ولعل ذلك كان بسبب التركيز على السياسات الماكرو–اقتصادية ومؤشراتها، كالناتج الداخلي الخام، ومستوى الدخل القومي، وحجم الاستثمار الأجنبي، والتركيز على القطاع العام وعلى المقاولات الكبرى.

[14]– تقرير البنك الدولي على التنمية البشرية 2014، مجلة البديل صوت المستضعفين.

[15]– البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة.

الفرع الأول: ملامسة التوجهات الدولية في التنمية البشرية

حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بكوبنهاكن[16] سنة 1995 هدف السياسة الاجتماعية في تحسين وتعزيز نوعية طرق وكيفية عيش الناس كافة، وهو هدف يتطلب القطع النهائي مع المفهوم الضيق للتنمية الاجتماعية، وبالتالي تغيير نضرة الأنظمة إلى سياساتها الاجتماعية، لتشمل أبعاد متعددة للتنمية، الشيء الذي يقتضي إقامة مؤسسات ديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وزيادة الفرص الاقتصادية وتكافؤها، وسيادة القانون والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني.

لابد من تحديد مفهوم دقيق للسياسة الاجتماعية، يتم الرجوع إليه لقياس طبيعة التدخلات الدولية في موضوع التنمية بشكل عام، والتنمية الاجتماعية بشكل خاص. فالسياسة الاجتماعية بحسب آخر نقاشات الوكالات الأممية الخاصة بالتنمية الاجتماعية كآلية لبناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار وتتوفر لها مقومات الاستدامة، ولذلك تقع نطاق اهتمام صانعي سياسات التنمية الوطنية العامة. وهي تتخطى السياسات القطاعية والبرامج والخدمات الاجتماعية ومنها سياسات التعليم والصحة والضمان الاجتماعي. فالسياسات الاجتماعية تقوم على تحديد الأطر المؤسسية والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية وحقوق الإنسان في سياسات الدولة العامة. والهدف النهائي للسياسة الاجتماعية هو تخفيف حدة الفقر والإقصاء الاجتماعي وإخماد بؤر التوتر الاجتماعي[17]، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم.

وقد أظهرت التجارب من البلدان المرتفعة الدخل، منها استراليا ونيوزيلندا واليابان، إضافة إلى نماذج من أمريكا الشمالية وأوروبا،أن الاستثمار في التنمية الاجتماعية يؤدي إلى بناء مجتمعات اكتر إنتاجية وقدرة على الاستدامة. وأجرت بلدان من شرق أسيا أيضا استثمارات ضخمة في مجالات اجتماعية تسهم في الإنتاجية لمواكبة التنمية. واستخدمت

---

[16]– عمر انتثين الحوار المتمدن– العدد 2860–16/12/2009–15:18 المحور الفلسفة علم النفس وعلم الاجتماع.

[17]– سعيد حفري وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مطبعة أومكران، الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2007، ص: 3.

بعض بلدان أمريكا اللاتينية السياسة الاجتماعية أداة لتخفيف حدة الفقر وتعزيز المساواة، وذلك بتوسيع نطاق برامج الأمن الاجتماعي، فالسياسة الاجتماعية سليمة التصميم والتنفيذ، هي أدوات فعالة في استراتيجيات التنمية الوطنية الهادفة إلى بناء مجتمعات تسودها المساواة وتوفير فرص العمل وتعزيز النمو الاقتصادي، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي[18] ودرء النزاعات. على السياسات الاجتماعية، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والسكن اللائق وحقوق الطفل باعتباره جندي الغد وإصلاح المحيط الذي يعتني بالمرأة التي سوف تربي ذلك الطفل الذي ينتظره المجتمع ليدافع عنه في المستقبل بقدراته أمام تحديات العالم وكل هذا لا يأتي بمحض الصدفة وإنما عبر آليات وسياسات مضبوطة ومدروسة تنتجها أفكار وفلسفات من عمق الثقافة البيئية للمجتمع وليس دخيلة على الأفراد مستوردة من مبادئ مخالفة ومغايرة للواقع المعاش.

إن نقطة الخلاف الأساسية كانت، ومازالت، كيفية النظر إلى زيادة النمو الاقتصادي وإلى زيادة الدخل القومي؛ فهل يمكن التطلع إلى هذه الزيادة كونها تلخص بحد ذاتها التنمية البشرية؟ أم يجب التطلع إلى هذه الزيادة كشرط ضروري ولكن غير كاف لتحقيق التنمية البشرية؟

<u>الفقرة الأولى: الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية</u>

منذ العام 1990، عُقدت سلسلة من القمم العالمية ومن المؤتمرات الدولية التي وضعت جدول أعمال شامل للتنمية البشرية، بما في ذلك أهدافاً مختارة وغايات ذات أطر زمنية محددة ومؤشرات قابلة للقياس.

تحثّ هذه الأهداف والغايات الشركاء المحليين والدوليين على، العمل واتخاذ المبادرات؛ كما تساعد على إقامة التحالفات الجديدة؛ هذا إضافة إلى توفيرها لنقط مرجعية لتقييم درجة التقدم في مجال التنمية البشرية. وعلى الرغم من أن الإصلاحات في مجال السياسات والتغيير المؤسساتي وتخصيص الموارد تنتج في الغالب من المناقشات والمداولات المتمحورة

[18]– الخطاب الملكي بتاريخ 18 ماي 2005.

حول الأهداف ذات الأطر الزمنية المحددة، إلا أن أقل من ثلث الدول النامية تضع بصورة دورية أهدافاً وطنية محدّدة وقابلة للقياس من أجل تخفيض الفقر ودعم التنمية البشرية.

والملاحظ أنه في سبتمبر 2000، وقّع عدد كبير من البلدان على «إعلان الألفية[19]» الذي يغطي مسائل تتصل بالسلام والأمن والتنمية، بما في ذلك البيئة وحماية الفئات المستضعفة وحقوق الإنسان والحكم الصالح. ويجمع إعلان الألفية مجموعة من الأهداف التنموية المترابطة ضمن جدول أعمال دولي شامل تُعرف بـ«الأهداف التنموية للألفية»، وهي التاليـة:

- **الهدف الأول:** القضاء على الفقر والجوع الشديدين.
- **الهدف الثاني:** تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.
- **الهدف الثالث:** تعزيز المساواة بين الجنسين/ النوع الاجتماعي وتمكين المرأة.
- **الهدف الرابع:** خفض نسبة وفيات الأطفال.
- **الهدف الخامس:** تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات).
- **الهدف السادس:** مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/ السيدا) والملاريا والأمراض الأخرى.
- **الهدف السابع:** ضمان الاستدامة البيئية.
- **الهدف الثامن:** تطوير شراكة عالمية للتنمية.

[19]– نص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية في الدورة التاسعة والخمسين بتاريخ 27 غشت 2004 أنه: « إذاأريد تحقيق النتائج المستهدفة لعام 2015 يتعين على البلدان النامية الوفاء بالتزاماتها على نحو ما وردت في الإعلان بشأن الألفية».

ينطوي كل هدف على غايات رقمية ينبغي تحقيقها بحلول العام 2015، ومؤشرات مناسبة لمراقبة التقدم[20]. وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي النظر إلى هذه الأهداف والغايات والمؤشرات كمؤشرات لمراقبة التقدم على صعيد البلد الواحد وليس كتعليمات صارمة. (يورد الملحق 1 الأهداف التنموية للألفية) إضافة إلى الغايات والمؤشرات، كما يتضمن الملحق 2 لائحة بالمستندات ومواقع شبكة المعلومات ذات الصلة.

الأهداف التنموية للألفية	
الأهداف والغايات (مستخرجة من إعلان الألفية)	مؤشرات مراقبة التقدّم المحرز
الهدف الأول: القضاء على الفقر والجوع الشديدين	
الغاية 1: خفض نسبة الأشخاص ذوي الدخل الذي يقل عن دولار واحد يوميا، إلى النصف بين عامي 1990و2015	1. نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن ما يعادل القوة الشرائية لدولار واحد في اليوم 21 2. نسبة فجوة الفقر (الحالاتX عمق الفقر) 3. حصة أفقر خمس السكان من الاستهلاك الوطنيً
الغاية 2: خفض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين عامي 1990و2015.	4. شيوع عدد الأطفال ناقصي الوزن الذين يقل عمرهم عن خمس سنوات 5. نسبة السكان الذين لا يحصلون على الحد الأدنى من استهلاك الطاقة الغذائية
الهدف الثاني: تحقيق التعليم الابتدائي الشامل	
الغاية 3:	6. صافي نسبة التسجيل في التعليم الابتدائي

[20]– مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المذكرة التوجيهية الثانية أكتوبر 2003

يؤكد هذا تصريح للأمين العام للأمم المتحدة « كوفي عنان»، يقول فيه: « إن لدينا من الوقت ما يتيح لنا بلوغ هذه الأهداف –في العالم أجمع وفي معظم البلدان، بل وفي كل بلد منها على حدة– ولكن شريطة ان نقلع عن العمل بالأساليب المعتادة وليس بالإمكان أن يواتينا النجاح بين ليلة وضحاها. إذ أن النجاح يستلزم عملا دؤوبا ومطردا على امتداد العقد بأكمله من الآن وحتى الموعد النهائي. فتدريب المعلمين والممرضين والمهندسين يستغرق وقتا، وكذلك إنشاء الطرق وتشييد المدارس والمستشفيات، وتنمية أنشطة الأعمال الكبيرة والصغيرة القادرة على توفير ما يلزم من الوظائف وما يلزم من الدخل. ولذا يتحتم علينا أن نبدأ من الآن. ويتعين أيضا أن نضاعف المساعدة الإنمائية العالمية بأكثر من مثلها على مدى السنوات القليلة المقبلة. فلن يتيسر لنا تحقيق الأهداف بأقل من ذلك».

[21]– لمراقبة نمطية وتوجهات ومؤشرات الفقر على مستوى البلد، يجب استعمال المؤشرات المستندة إلى خطوط الفقر الوطنية – في حال توفرّها– لمراقبة نمطية وتوجهات ومؤشرات الفقر.

مع حلول العام 2015، ضمان تمكين الأطفال في كل مكان، فتيانا وفتيات على حد سواء، من إكمال المقرر الدراسي الكامل للمرحلة الابتدائية	7. نسبة التلاميذ الذين يلتحقون بالدراسة في الصف الأول ويصلون إلى الصف الخامس 8. معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15و24 عاما.
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين / النوع الاجتماعي وتمكين المرأة	
الغاية 4: إزالة التفرقة بين الجنسين / النوع الاجتماعي على مستوى التعليم الابتدائي والثانوي، ويفضل أن يتم مع حلول عام 2005 وفي جميع مراحل التعليم مع حلول العام 2015 كحد أقصى.	9. نسبة البنات إلى البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي. 10.نسبة النساء إلى الرجال ممن يلمون بالقراءة والكتابة لمن هم بين سن 15 و24 11.حصة المرأة من الوظائف ذات الأجر في القطاع غير الزراعي. 12.نسبة المقاعد التي تحتلها النساء في البرلمانات الوطنية.
الهدف الرابع: خفض نسبة وفيات الأطفال	
الغاية 5: خفض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمعدل الثلثين، بين عامي 1990و2015	13.معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 14.معدل وفيات الرضع 15.نسبة الأطفال البالغين من العمر سنة واحدة المحصنين ضد الحصبة
الهدف الخامس: تحسين الصحة الإنجابية (صحة الأمهات)	
الغاية السادسة: خفض نسبة الوفيات بين الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بين عامي 1990و2015.	16.معدل وفيات الأمهات / النفاس 17.نسبة الولادات[22] التي تجري تحت إشراف أخصائي الصحة ذوي المهارة.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز / السيدا) والملاريا والأمراض الأخرى.	
الغاية 7:	18.مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لدى النساء

[22]–يعتبر الواقي وسيلة منع الحمل الوحيدة التي تمنع نقل فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. ويسمح معدل استعمال وسائل منع الحمل برصد التقدّم على صعيد الأهداف الأخرى في مجال الصحة والمساواة بين الجنسين والفقر. بما أنّ معدل استعمال الواقي يقاس فقط لدى النساء المتزوجات، فهو مكّمل بمؤشر حول استعمال الواقي في الحالات الخطرة (المؤشر 19 أ) وبمؤشر حول المعرفة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (المؤشر 19 ب).

إيقاف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس انتشاره.	الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15و24 عاما 19.معدل انتشار استخدام الواقي الذكري لدى مستخدمي وسائل منع الحمل23 19 أ- نسبة استخدام الواقي الذكري عند آخر ممارسة جنسية خطرة 19 ب- نسبة السكان بين سن 15و24 الذين لديهم معرفة شاملة صحيحة بمرض نقص المناعة المكتسبة / الإيدز24 20-نسبة حضور التلاميذ الأيتام بين سن 10 – 14 للدراسة، إلى نسبة حضور التلاميذ غير الميتمين من نفس الفئة العمرية
الغاية 8: إيقاف حدوث الملاريا والأمراض الرئيسية بحلول عام 2015 والمباشرة في عكس حدوثها.	20. مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالملاريا25 21. نسبة السكان المقيمين في المناطق المعرضة لخطر الملاريا والذين يستخدمون تدابير فعالة للوقاية منها وعلاجها 22. مدى انتشار ومعدلات الوفيات المرتبطة بالتدرّن الرئوي / السل 23. نسبة حالات السل التي اكتشفت وتم شفاؤها في إطار نظام العلاج لفترة قصيرة تحت المراقبة (استراتيجية عالميّة موصى بها للحد من مرض السل)

[23]– نفس المصدر السابق.

[24] المقصود بهذا المؤشر نسبة الذين هم في سن 15–24 الذين يعرفون الوسيلتين الأساسيتين للحؤول دون انتقال فيروس نقص المناعة البشرية بواسطة العلاقة الجنسية (أي استعمال الواقي والوفاء لشريك واحد غير مصاب) والذين يرفضون الفكرتين الخاطئتين الأكثر شيوعاً على المستوى المحلي في ما يتعلق بانتقال فيروس نقص المناعة البشرية ويعرفون أنّ الشخص الذي يبدو بصحة جيّد يمكن نقل الفيروس. ولكن ونظراً لعدم كفاية المسوحات لاحتساب المؤشر كما حدّد أعلاه، قام صندوق الأمم المتحدة للطفولة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة حول الأيدزUNAIDS ومنظمة الصحة العالمية بوضع مؤشرين مقاربين بديلين يشكلان عنصرين من المؤشر الفعلي الحالي وهما: أ) نسبة النساء والرجال ضمن شريحة الـ15–24 الذين يعرفون أنّه يمكن اتقاء الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية «باستعمال الواقي بشكل مستمر». ب) نسبة الرجال والنساء ضمن شريحة الذين هم في سن 15–24 الذين يعرفون أنّ الشخص الذي يبدو بحالة جيدة يمكنه نقل الفيروس. تشمل بيانات تقرير هذا العام النساء فقط..

[25]– تقاس الوقاية بنسبة الأطفال ما دون الخامسة من عمرهم الذين ينامون تحت شبكات عولجت بمبيدات الحشرات؛ تقاس المعالجة بنسبة الأطفال ما دون الخامسة الذين خضعوا لعلاج مناسب.

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية	
الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه وعكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية	24. نسبة مساحة الأراضي المغطاة. 25. بالغابات. 26. نسبة الأراضي المحمية لغرض المحافظة على التنوع البيولوجي إلى إجمالي المساحة. 27. الطاقة المستخدمة بما يعادل كيلو غرام واحد من الوقود لكل دولار – مقاسا بمعادل القوة الشرائية المتعادلة – من الناتج المحلي الإجمالي. 28. انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكربون للفرد واستهلاك غازات الكلوروفول كربون المسببة لنفاذ طبقة الأوزون (طن ODP) 29. نسبة السكان المستخدمين للوقود الصلب
الغاية 10: خفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف، بحلول العام 2015	30. نسبة السكان في الحضر والريف الذين يمكنهم الوصول بصورة مستدامة إلى مصادر محسنة للمياه 31. نسبة سكان المناطق الحضرية والريفية الذين يتمتعون بالوصول إلى الخدمات المحسنة للصرف الصحي
الغاية 11: تحقيق تحسن ملحوظ في حياة ما لا يقل عن مائة مليون من القاطنين في المناطق العشوائية (الأحياء الفقيرة والمكتظة)، بحلول العام 2020.	32. نسبة الأسر المعيشية الذين يحصلون على السكن المضمون
الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية للتنمية	
الغاية 12: المزيد من التطور لنظام تجاري ومالي منفتح ومتوقع السلوك وغير تمييزي	تتم مراقبة بعض المؤشرات المدرجة أدناه بشكل منفصل فيما يتعلق بالدول الأقل نمواً وإفريقيا والبلدان التي لا تتمتع بنفاذ إلى البحر والدول الجزر الصغيرة النامية

يشمل ذلك الالتزام بالحكم الصالح والتنمية وتخفيض الفقر على المستوى الوطني والدولي **الغاية 13:** معالجة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا، ويشمل ذلك على: تحرير التعرفات والحصص لصادرات الدول الأقل نموا، ودعم برامج تخفيف الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين، وإلغاء الديون الثنائية الرسمية، والزيادة السخية للمساعدات الرسمية للتنمية للبلدان الملتزمة بتخفيض الفقر	<u>المساعدات الرسمية للتنمية</u> 33. صافي المساعدات الرسمية للتنمية (الإجمالية والدول الأقل نموا)، كنسبة من إجمالي الدخل القومي للدول المانحة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية[26] 34. نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية / لجنة مساعدات التنمية القابلة للتخصيص القطاعي إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، الخدمات الصحية الأساسية، الغذاء، المياه الآمنة، الصرف الصحي)
	35. نسبة المساعدات الثنائية الرسمية للتنمية غير المقيدة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية / لجنة مساعدات التنمية 36. المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول المحاطة باليابسة إلى إجمالي دخلها القومي 37. المساعدات الرسمية للتنمية التي حصلت عليها الدول النامية المكونة من جزر صغيرة إلى إجمالي دخلها القومي
الغاية 14: التعامل مع الاحتياجات الخاصة للدول المحاطة باليابسة والدول المكونة من الجزر الصغيرة من البلدان النامية (عبر برنامج العمل للتنمية المستدامة الخاص بالدول الجزرية الصغيرة النامية وعبر أحكام الدورة الثانية والعشرون للجمعية العامة)	<u>النفاذ إلى السوق</u> 38. نسبة واردات الدول المتقدمة (بالقيمة وباستثناء الأسلحة) من الدول النامية والأقل نموا والتي تم إعفاؤها من الرسوم 39. متوسط التعرفات المفروضة من قبل الدول المتقدمة على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس من الدول النامية 40. تقدير الدعم الزراعي لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كنسبة مئوية من ناتجها المحلي الإجمالي 41. نسبة المساعدات الرسمية للتنمية الممنوحة لبناء القدرات التجارية
الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية من خلال تدابير قطرية ودولية لجعل المديونية قابلة للتحمل على الأمد الطويل	**<u>دعم المديونية</u>** 42. إجمالي عدد الدول التي وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار بالنسبة لمبادرة الدول الفقيرة الرازحة تحت الوطأة الشديدة للدين وعدد الدول التي وصلت إلى نقطة الانتهاء (إجمالي).

[26]– مجموعة الأمم المتحدة، مرجع سابق.

	43. خفض الدين الملتزم به ضمن إطار مبادرة تخفيف وطأة الدين للدول الفقيرة الرازحة تحت وطأته الشديدة. (بالدولار الأمريكي). 44. خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات.
الغاية 16: تطوير وتطبيق خطط لإيجاد فرص عمل لائق ومنتج للشباب، وذلك بالتعاون مع الدول النامية	45. معدل البطالة لدى الفئة العمرية 15 – 24 سنة (الإجمالي ولكل جنس / نوع اجتماعي على حدة)[27]
الغاية 17: تأمين الحصول على الأدوية الأساسية في الدول النامية بكلفة معقولة، وذلك بالتعاون مع شركات الأدوية	46. نسبة السكان الذين يتمكنون من الحصول على الأدوية الأساسية بسعر مقدور عليه وبشكل مستدام
الغاية 18: تعميم فوائد التقنيات الحديثة، لا سيما تلك المتعلقة بمجالي المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص	47. عدد خطوط الهاتف الثابت والمشتركين في الهاتف النقال لكل 100 فرد 48. عدد الحواسيب الشخصية المستعملة لكل 100 فرد ومستعملي الإنترنت لكل 100 من السكان[28]

تساهم «الأهداف التنموية للألفية» في تعزيز الاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق الأهداف الأخرى المتفق عليها دوليا خلال القمم العالمية والمؤتمرات الدولية المنعقدة في التسعينات.

وتستند «الأهداف التنموية للألفية» على نتائج هذه المؤتمرات؛ فالغايات المتعلقة بالصحة الإنجابية (القاهرة، 1994) والائتمان الميكروي/ متناهي الصغر (واشنطن، 1997) على سبيل المثال، ستستخدم في العديد من الحالات لمراقبة التقدم في مجال التنمية البشرية. وعلى نفس النسق، فإن الأهداف التنموية للألفية» لا تتعارض أو تضعف بأي شكل من الأشكال معايير حقوق الإنسانالمعترف بها دوليا ذلك أنها أهداف التنموية للألفية تقدم نقاطا

[27]–تطور منظمة العمل الدولي مقياسا محسنا لهذه الغاية.

[28]– جداول خاصة لإعداد التقارير الوطنية للأهداف التنموية للألفية عن مجموعة الأمم المتحدة للتنمية، أكتوبر 2003، المراجع السابقة

مرجعية يمكن الاستناد إليها لقياس التقدم على صعيد حقوق الإنسان والعمالة والحماية الاجتماعية.

الفقرة الثانية: هاجس التنمية

أصبح يشكل هاجس التنمية البشرية لدى مجموعة من القوى الدولية الفاعلة العديد من المخاوف حيث صار من الضروري توافق الأهداف الوطنية مع القواعد والأهداف الدولية في جوانبها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بل أصبح ذلك يشكل أيضا التزاما وطنيا لدى المنظمات الدولية، خصوصا على مستوى الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية، مما سيجعل الوفاء بهذا الالتزام أمرا لابد منه.ولتجاوز المأزق المذكور، تمت بلورة مفهوم التنمية البشرية، الذي ينطلق من العناية بالإنسان وفق سياسات تنموية اجتماعية شاملة لجميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لتحقيق الرفاهية والكرامة لكل الناس في إطار التنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة الشاملة المرتكزة على مفهوم حقوق الإنسان، وذلك كله في سياق الحفاظ على العنصر الطبيعي وترشيده.

لقد أصبح موضوع التنمية البشرية يفرض نفسه متوجه دولي، منذ تبني الأمم المتحدة لهذا المفهوم في بداية التسعينات مع ما سمي ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD[29]، حيث عمد البرنامج إلى إصدار تقارير سنوية عن التنمية في العالم تتبني على معايير متعددة لقياس التنمية في دول العالم، تشمل التدخل الفردي، ومعدل الوفيات ونسبة التمدرس...إلخ، إضافة إلى اعتماد معايير جديدة للتنمية ترتبط بالحرية وحقوق الإنسان وأنظمة لحكم والقوانين المحلية للدول، بل تجاوز الأمر ذلك ليشمل ميادين الإبداع والفن.

[29]– البرنامج الإنمائي (PNUD) نفس المصدر السابق

الفرع الثاني: التنمية في سياق العولمة

لفظة العولمة[30] هي ترجمة للمصطلح الإنجليزي «غلوباليزاسيون» البعض يترجمها بالكونية، والبعض يترجمها بالكوكبة، وبعضهم بالشوملة، إلا إنه في الآونة الأخيرة أشتهر بين الباحثين مصطلح العولمة وأصبح هو أكثر الترجمات شيوعاً بين أهل الساسة والاقتصاد والإعلام. وتحليل الكلمة بالمعنى اللغوي يعني تعميم الشيء وإكسابه الصبغة العالمية وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله يقول "عبد الصبور شاهين عضو مجمع اللغة العربية» فأما العولمة مصدراً فقد جاءت توليداً من كلمة عالم ونفترض لها فعلاً هو عولم يعولم عولمة بطريقة التوليد القياسي ... وأما صيغة الفعللة التي تأتي منها العولمة فإنما تستعمل للتعبير عن مفهوم الأحداث والإضافة، وهي مماثلة في هذه الوظيفة لصيغة التفعيل.

كثرت الأقوال حول تعريف معنى العولمة حتى أنك لا تجد تعريفاً جامعاً مانعاً يحوي جميع التعريفات وذلك لغموض مفهوم العولمة، ولاختلافات وجهة الباحثين فتجد للاقتصاديين تعريف، وللسياسيين تعريف، وللاجتماعيين تعريف، وبما أننا بصدد للقيام بالبحث يعالج قضايا التنمية بمفهومها الشامل وجوانبها الكاملة ومدي تأثيرها علي نجاح الأمم وازدهارها علي جميع المستويات الدولية من جهة والوطنية بصفة خاصة.

فهنا سوف نحاول قدر الإمكان أن نتطرق إلي التنمية وعلاقتها بالعولمة بحكم أن العولمة ظاهرة فكرية أقحمت داخل كل المجالات التي يحتاج إليها الأفراد في المجتمع وبالرغم علي أنها وليدة الأمس القريب فإنها غيرت للعديد من المجريات والأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

[30]– أشتهر في العقد التاسع مصطلح العولمة مع استخدام مصطلح النظام العالمي الجديد وذلك عند إعلان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش من على منصة قاعة اجتماع الهيء التشريعية لمجلس النواب الأمريكي في 17 يناير 1991 بداية النظام العالمي الجديد New World ويلاحظ استخدام كلمة Order ولم يستخدم كلمة System مثلاً وذلك لأن في كلمة Order من القسر والتوجيه والأمر ما ليس في غيرها.

الفقرة الأولى: جدلية العولمـة والتنميـة

فرضت العولمة باعتبارها ظاهرة متعددة الجوانب والأبعادتوجهاتها على الدول، فإما أن تنخرط في قاطرتها بغض النظر عن إيجابياتها وسلبياتها رافعة بذلك التحدي الذي تفرضه، وإما أن تقف متفرجة حول تسارع الأحداث وتطور المجتمعات.

والمغرب باعتباره من الدول النامية أصبح مجبرا على التعامل مع هذا المعطى بنوع من الذكاء والإيجابية، تعامل يمزج بين الانخراط الإيجابي الذي يحفظ له نوعا من التنافسية، وبين التحفظ الذي لا يفصله عن مسايرة التطور العالمي. وقد حدد المغرب توجهه هذا من خلال مجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات، نذكر منها على سبيل المثال اتفاقية التبادل الحر بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، التي ستلغي الحواجز المقيدة للنشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

الفقرة الثانية: الإكراهات التي تفرضها العولمة على باقي البلدان

من هنا، فإن إكراهات العولمة هي إكراهات متعددة تشمل الجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية[31]؛ فعلى المستوى السياسي مثلا، نجد أن المنظمة الأممية انطلاقا من تبني مفهوم التنمية البشرية أصبحت تفرض على الدول تعزيز قدرات الأفراد عبر محاربة الفقر[32] وتحسين مستويات العيش والصحة...الخ، وذلك عبر وضع أهداف محددة للتعامل مع المعضلات الاجتماعية. وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى الالتزام الدولي على تحقيق ما يسمى بالأهداف الإنمائية، من خلال قمة الأمم المتحدة للألفية سنة 2000 والتي من المقرر بلوغها بحلول عام 2015.

وتتمثل الأهداف الإنمائية الثمانية والتي قد سبق وأن ذكرناها من قبل كأهداف جاءت على ضوء التقارير الأممية والتي بات من الضروري التعامل معها للخروج من دائرة

---

[31]– العولمة والاقتصاد والتنمية العربية " من مجلة " فكر ونقد" العدد السابع.

[32]– العولمة بوابة للرفاه أم الفقر ؟، عبد اللطيف جابر، الشرق الأوسط العدد (7460 " العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد "، عمرو عبد الكريم، المنار الجديد العدد الثالث.

الخصاصة التي تتخبط فيها تلك الشعوب برمتها فالأهداف بقضائها على الفقر المدقع والجوع وتخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف، في أفق 2015، وتخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في أفق 2015.

المطلب الثاني: أبعاد العولمة وتطوراتها

العولمة ببساطة هي الانتقال السريع للأفراد والأموال والأفكار بصورة مكثفة عبر العالم، مما يعنى مضاعفة الاتصالات والعلاقات في كافة مجالات الاقتصاد والثقافة والاتصال[33]، بحيث تتحرك بسرعة عبر الكرة الأرضية بأسرها، وتتجاوز الحدود السياسية بين الدول، بما يخلق حالة مكثفة من التشابك والتواصل العالمي. ومن ثم، فإن العولمة تقوم في جوهرها على تذويب الحدود والقيود التي كانت تعوق الاتصال والتشابك العالمي في كافة مجالات الاقتصاد والاتصال والفن والسياسة.

الفرع الأول : التعاون في ظل العولمة

والتعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا والنظر في شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، والتعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وهذه الأهداف، بالإمكان اعتبارها تعهدا سياسيا لرؤساء الدول نيابة عن شعوبهم على انتشال الفقر والجوع والعمل على نشر المساواة وتحسين الصحة...الخ، وهي في نفس الوقت تعبير عن نوع من التوجيه للأمم المتحدة على الدول وحكوماتها.

---

[33]– "العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد "، عمرو عبد الكريم، المنار الجديد العدد الثالث.

– "العولمة والهوية الثقافية" من مجلة "فكر ونقد" العدد السادس. بتصرف.

– المرجع السابق،الفصل الثالث.

– http://www.alukah.net/culture/0/42394/#ixzz3TPM2VmSG

www.alukah.net/culture/0/42394/#ixzz3TPLb3Ehttp://www.alukah.net/culture/0/42394/#ixzz3TPLAqzTOSa

من هنا، فإن البرامج الاجتماعية التي قد تتبناها بعض الدول تخدم بشكل ضمني هذا التوجه الذي ترعاه الأمم المتحدة بالتزام من الدول الأعضاء نفسها، والتي تعهدت بالوفاء بها مع حلول سنة 2015، وبالتالي فإن البرامج المعتمدة يمكن إدراجها في إطار هذا السياق العالمي[34].

والمغرب كغيره من الدول، يسعى في إطار هذا السياق إلى الأخذ بهذا التوجه الأممي من خلال تبنيه لمجموعة من البرامج الاجتماعية. وما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية باعتبارها برنامجا يسعى إلى تحقيق التنمية في بعدها الشمولي، إلا تكريسا لهذا التوجه، لكون النتائج المتوخاة منها تخدم بشكل ضمني الأهداف الإنمائية للألفية.

الفقرة الأولى: أخطار العولمة على التنمية

كما انه للعولمة ايجابيات فان لها مخاطر كثيرة،و خاصة البلدانذاتالاقتصاديات الضعيفة.

- ✓ **الخطر الأول: الفقر والتهميش**

ساهمت العولمة في انتشار الفقر،إضافة إلى ندرة الموارد الاقتصادية أساسا لدى بعض الدول، فتطبيق بعض الدول للسياسات التي فرضتها العولمة واتجاهات الاقتصاد العالمي والتغيرات الخارجية التي سادت الاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين،قادت إلى أوضاع اقتصادية جديدة ساعدت على انتشار الفقر،وبالأساس فان الرأسمالية نفسها وعند تطبيق آلياتها لابد لها من إنتاج عوامل الفقر[35]،وهو ما يتطلب من الدول المختلفة الواقعة تحت تأثيرات الرأسمالية وخطابها الجديد عبر المنظمات الدولية أن توسع من شبكة الأمان لترافق تلك السياسات الاقتصادية غير العادلة.

وثمة من يرى أن الشركات الدولية تلعب دورا سلبيا في خلق فرص العمل، حيث يكون لها الحرية في تسريح العمال واستبدالهم بتكنولوجيا حديثة،كما تستعين بأطر بشرية ذات

[34]– المرجع السابق، الفصل الثالث.

[35]– نفس المرجع.

مستويات عالية من الكفاءة والتعليم، وهو الأمر الذي يهمش من فرص الأقل حظا في التعليم.

مع أن البعض يرى أن هنالك انخفاضا كبيرا طرأ على عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في جميع أنحاء العالم من 1.237مليون نسمة عام 1990 إلى 1.100 مليون نسمة عام 2000. بيد أن القدر الأعظم من هذا التحسن إنما يعزى إلى التغيرات التي حدثت في بلدين كبيرين هما الصين والهند، ففي الصين وحدها انخفض عدد الفقراء من 361 مليون نسمة إلى 204 مليون نسمة، وفي أماكن أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء وفي أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي زاد عدد الفقراء بنحو82 و14 و8 ملايين نسمة على التوالي.

ويرى البعض أن اتساع الفقر في البلدان العربية[36] يعود في جانب أساسي منه إلى تبني سياسات الليبرالية الجديدة،دون النظر إلى الواقع والتاريخ الاقتصادي لبلدان منشأ الرأسمالية، ويرى أن الحل يكمن في الانتقائية في تطبيق مبادئ العولمة،فليس من المحتم على كل اقتصاد عربي إتباع نظريات وتوصيات لا تتفق مع مسار الحياة الاجتماعية فيه.

لقد انخفض عدد الفقراء العرب حين كان خط الفقر دولارا واحدا من 9 ملايين عام 1981 إلى 6 ملايين عام 1995 ثم ارتفع إلى 7 ملايين عام 2001، وإذا أخذنا خط فقر ب 2دولار للفرد فان أعداد الفقراء تنتقل خلال السنوات ذاتها من 52 إلى70 مليونا.

ستؤدي العولمة إلى تشغيل خمس المجتمع وستستغني عن الأربعة الأخماس الآخرين نتيجة التقنيات الجديدة المرتبطة بالكمبيوتر؛ فخمس قوة العمل كافية لإنتاج جميع السلع، وسيدفع ذلك بأربعة أخماس المجتمع إلى حافة الفقر والجوع، ومن مخاطر العولمة أيضاً قضاؤها على حلم مجتمع الرفاه، وقضاؤها على الطبقة الوسطى التي هي الأصل في إحداث الاستقرار الاجتماعي، وفي إحداث النهضة والتطور الاجتماعي، ومن مخاطرها أيضاً دفعها بفئات اجتماعية متعددة إلى حافة الفقر والتهميش، وتشير الأرقام إلى أن (358) ملياردياً في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه (2.5) مليار من سكان العالم. وأن هناك 20%

[36]– العرب والعولمة: ما العمل؟ من مجلة "فكر ونقد" العدد السابع.

من دول العالم تستحوذ على 85% من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من مجموع المدخرات العالمية. وهذا التفاوت القائم بين الدول يوازيه تفاوت آخر داخل كل دولة؛ إذ تستأثر قلّة من السكان بالشطر الأعظم من الدخل الوطني والثروة القومية، في حين تعيش أغلبية السكان على الهامش، وسيؤدي ذلك إلى نتائج اجتماعية خطيرة، ويمكن أن نمثل بالولايات المتحدة أبرز قلاع الرأسمالية، فالجريمة اتخذت هناك أبعاداً خاصة بحيث صارت وباء واسع الانتشار. ففي ولاية كاليفورنيا – التي تحتل بمفردها المرتبة السابعة في قائمة القوى الاقتصادية العالمية – فاق الإنفاق على السجون المجموع الكلي لميزانية التعليم. وهناك (28) مليون مواطن أمريكي، أي ما يزيد على عشر السكان، قد حصّنوا أنفسهم في أبنية وأحياء سكنية محروسة. ومن هنا فليس بالأمر الغريب أن ينفق المواطنون الأمريكيون على حراسهم المسلّحين ضعف ما تنفق الدولة على الشرطة.

ونلاحظ في هذا الصدد أن ظاهرة فتح الأبواب على مصراعيها أمام التجارة الحرة باسم حرية السوق قد رافقتها نسبة مهولة من ازدياد الجريمة، فقد ارتفع حجم المبيعات في السوق العالمية لمادة الهيروين إلى عشرين ضعفاً خلال العقدين الماضيين، أما المتاجرة بالكوكايين فقد ازدادت خمسين مرة.

- ✓ **الخطر الثاني: طغيان النموذج الأمريكي وشيوعه عبر العالم**

الأمركة الثقافية أخطر جوانب العولمة، ومما يساعد على الأمركة الثقافية انفراد الولايات المتحدة بالعالم، واعتبارها القطب الواحد الذي انتهت إليه الأوضاع السياسية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ولهذه الأمركة أثر كبير في تكوين أو تعديل أو إلغاء الهويات الثقافية، ولكن أخطر ما في الأمركة نسبية الحقيقة التي تقوم عليها، وهي التي تتصادم تصادماً مباشراً مع ثوابت الدين الإسلامي المستمدة من النص القطعي الثبوت القطعي الدلالة.

إن هذا التحول الثقافي سيمكن الغرب من السيطرة على العالم دون الدخول في صراع سياسي أو اقتصادي، ولهذا لا يهتم الغرب اليوم كثيرا بالقضاء على الحدود الجغرافية قدر اهتمامه بالقضاء على الهويات الثقافية للشعوب الأخرى.

هناك من الكتاب من يفرق بين ظاهرتي «الأمركة» و«العولمة»، وهناك من يراهما نفس الشيء؛ فالبعض يرى أن «العولمة» هي انتشار كل الأفكار عبر العالم، بينما «الأمركة[37]» هي جهد بلد ما لنشر أفكاره سواء أكانت صحيحة أم خاطئة.

ولا يختلف مفهوم الأمركة والعولمةعندمحمد عابد الجابرييحيث يرى أن الأمركة هي المضمون العملي والنتيجة المقصودة من العولمة عند دعاتها في الولايات المتحدة، وهي مشروع أمريكي معلن ومطبق وفق سياسة امبريالية استعمارية جديدة.

<u>الفقرة الثانية: التنمية المستدامة كمشروع نهضوي</u>

في أعقاب الحرب العالمية الثانية وجد العالم نفسه مدعوا للانقسام إلى معسكرين شرقي وغربي عاشا زمنا طويلا على إيقاع الحرب الباردة، لكن مع تنامي حركات التحرر من الاستعمار سيلوح في الأفق عالم ثالث سمي بدءا بالدول المتخلفة والمتأخرة عن النمو، لكن ومن أجل تلطيف الوصف وجعله أكثر إنسانية سيتم اختراع مصطلح الدول السائرة في طريق النمو أو الدول النامية، لكن يبدو أن صفة العالم الثالث ما زالت الأكثر حضورا وتعبيرا عن هذه الدول التي يقول عنها فوريست ميردن أن العوامل المشتركة فيما بين شعوب هذه الدول هي مشكلاتهم وتاريخ شقائهم الطويل، فهم فقراء ومرضى وجوعى وأميون، إنهم يقطنون مساكن غير صحية ويموتون في سن مبكرة ويزداد عددهم بأكثر من مليون كل شهر، وفي سياق هذا التقسيم السياسي والاقتصادي للعالم بدأ مصطلح التنمية يتداول على أوسع نطاق، وعلى الرغم من اشتغال أدم سميتخلال أواخر القرن الثامن عشر على هذا المفهوم في كتاباته عن الاقتصاد، لقد كانت مصطلحات من قبيل التطور والنمو والتقدم

---

[37]– العولمة والهوية الثقافية من مجلة فكر ونقد العدد السادس بتصرف

العولمة عالم ثالث على أبواب قرن جديد، عمرو عبد الكريم، المنار الجديد العدد 3، مرجع سابق

http//www.netculture/0/42394/hix2z3tpm

المادي والاقتصادي والتحديث والتصنيع أكثر استعمالاوذلك إلى حدود نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن بعدما وضعت الحرب أوزارهاوصار العالم مقسما وفقا للتصنيف السابق ذكره، أصبح مفهوم التنمية حاضرا بقوة في مختلف النقاشات السياسية والعلمية، بل إنه صار تخصصا علميا خالصا في إطار سوسيولوجيا التنمية ومبحثا حيويا في كثير من المعارف الأخرى كالجغرافي أو الاقتصاد والفلاحة والإدارة الترابية.

الفرع الثاني: تطور مفهوم ودلالة التنمية المستدامة

التطور المعرفي الذي شهده المفهوم سيقود نحو مزيد من التخصص الذي فرضته أسئلة التنمية على المستوى الواقعي، بحيث لم يعد الحديث مقبولا عن التنمية يشكل مغرق في العمومية والشمولية، وهذا ما استوجب تفريع التنمية إلى واجهات عدة للاشتغال، كالتنمية المحلية والتنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية والفلاحية والقروية...

وبالطبع فالتوسع المعرفي يفترض من جهة ثانية نحتا متواصلا لمقاربات جديدة، وهذا ما أفضى إلى إبداع مقاربات وآليات اشتغال متنوعة لإعمال التنمية واقعيا في المشهد المجتمعي.

التنمية في نشأتها وامتدادها التاريخي كنظرية وكممارسة ستدفع بالعديد من مثقفي العالم الثالث وغيرهم إلى إمعان النظر في إشكاليات التخلف والتبعية بحثا عن النموذج الأنسب لتحقيق التنمية، لقد عرف المغرب في السنوات الماضية العديد من السياسات التعليمية التي لم تعطي تمارها بالشكل المطلوب وهذا راجع لعدة أسباب منها التقنية والأخرى الفكرية مما أدىذلك إلى زعزعة الاستقرار في منظومة التعليم حيث أصبح التعليم العمومي غير مناسب ولا يستطيع أن يساير نظريات التكوين العالمية.

يعود الفضل في نحت مفهوم التنمية المستدامة وتأصيله نظريا إلى كل من الباحث الباكستاني محبوب الحق والباحث الهندي(امارتيا صن)Amartya sen"ذلك خلال فترة عملهما في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. فالتنمية المستدامة بالنسبة إليهما هي تنمية اقتصادية–اجتماعية، لا اقتصادية فحسب، تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل

مع الأبعاد البشرية أو الاجتماعية للتنمية باعتبارها العنصر المهيمن، وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرطاً من شروط تحقيق هذه التنمية كما أن الوزير الأول النرويجي groharlem، لعب دورا مهما في ترسيخ هذا المفهوم وتحديد ملامحه الكبرى، ففي سنة 1987 سيصدر تقرير عن الأمم المتحدة سيصير بعدا حاملا لاسم برونطلاند، يلح على أن التنمية يفترض فيها تلبية الحاجيات الملحة الحالية دون التفريط في الحاجيات المستقبلية. وهذا كله يفضي بنا إلى التأكيد على أن التنمية المستدامة تتمثل التنمية استنادا إلى منطق التوزيع العادل للثروات وتحسين الخدمات وتجذير مناخ الحريات والحقوق، وذلك في تواز تام مع تطوير البنيات والتجهيزات دونما إضرار بالمعطيات والموارد الطبيعية والبيئية، إنها بهذه الصيغة تنمية موجهة لفائدة المجتمع المحلي مع الأخذ بعين الاعتبار حاجيات وحقوق الأجيال القادمة وهذا ما يبصمها.

الفقرة الأولى: مؤسسات التنمية المستدامة

إذا كانت الدول طرفا أساسيا في التنمية المستدامة، فإنه ينبغي عليها أن تعتمد أيضا على أطراف فاعلة أخرى. وأولها المنظمات الدولية[38]، التي يتعمق دورها مع انتشار العولمة. وبعدها المنظمات غير الحكومية، التي هي في نفس الوقت لسان حال تطلعات المجتمع والخبيرة في مجال التنمية. وأخيرا المؤسسات التي هي في الغالب الغاية الأخيرة للسياسات المرسومة.

الفقرة الثانية : الدول مصممة المشاريع وصاحبتها

لقد أقرت ندوة ريو، التي كانت الدول ممثلة فيها رسميا برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها، في عمومها على أعلى مستوى وجود علاقة بين البيئة والتنمية. لقد ظهرت الندوة، حقا، كتعبير سياسي هام على إرادة الدول في وضع القرن 21 تحت شعار التنمية المستدامة، تطبيقات متباينة حسب الدول. تعد الدول الأطراف الفاعلة الأساسية سواء في السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية المستدامة.

[38]– كتاب العمل الدولي للمنتدى العربي للتشغيل بيروت، لبنان 19-21 أكتوبر 2004.

إنها المصممة للمشاريع التنموية والمنفذة لها. لقد قبلت الدول الموقعة بتبنيها المفكرة 21 عدة التزامات تباين تطبيقها حسب الحالات. ويفسر هذا التباين جزئيا بتفاوت الوسائل المالية التي تمتلكها، وكذا بمستوى تطورها وقدرات مؤسساتها.

- **جماعات الضغط**

كما يعبر هذا التباين عن تأثير جماعات ضغط متنوعة صناعية واجتماعية وبيئية، تحاول فرض تصوراتها في إعداد العمومية.

التحكيم في نزاعات المصالح تكشف النقاشات الجارية في العديد من الدول حول مختلف قضايا البيئة عن حدة في تضارب المصالح على المستوى المحلي، سواء بين مختلف الوزارات أو بين المصالح العمومية والمصالح الخاصة. غالبا ما تنتهي هذه النزاعات إلى تحكيم خاضع إلى ضغوطات مختلفة ومتناقضة، قد تتعارض مع المصالح الجماعية المعترف بها. وعلى سبيل المثال، فإن الترخيص الجديد بتسويق المنتوجات المحتوية على «أجسام معدلة وراثيا»، في مختلف الدول الأوروبية، قد أعطى ضد رأي غالبية المواطنين. استحالة التصرف الانفرادي. ومن جهة أخرى، ومع الاندماج المتزايد للاقتصاديات، فإن الدول تجد نفسها أكثر فأكثر أمام صعوبة تنفيذ إجراءات أو سياسات وطنية مندرجة ضمن إستراتيجية تنمية مستدامة.

المبحث الثاني :

التنمية البشرية في أدبيات المؤسسات الدولية

عهدت التنمية المستدامة في نظام الأمم المتحدةمن برنامج الأمم المتحدة[39] للبيئة إلى لجنة التنمية المستدامة. وعلى إثر ندوة ستوكهولم لعام 1972، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة هيئة فرعية هي برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، مهمته تشجيع النشاطات التي في صالح البيئة، وتطبيق برنامج العمل المحدد في ندوة ستوكهولم. إن برنامج الأمم المتحدة للبيئة هو الأصل في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية (حماية «المياه الإقليمية» المختلفة)، أو كبريات القضايا مثل بروتوكول مونريال حول طبقة الأوزون، واتفاقيات بال حول حركة النفايات السامة.

ومع ذلك، كان الـ PNUE[40] رغم الجهد المبذول منذ 1972 ورغم دوره الفعال في عقد الندوة حول التنوع البيولوجي، لم ينجح في فرض نفسه كهيئة مركزية لندوة ريو[41]. إن هذا البرنامج الذي كان موضوع خلاف مع هيئات عليا أخرى، قد عانى شيئا فشيئا من فقدان المصداقية. وأخيرا، فإن هناك لجنة التنمية المستدامة، التي هي هيأة انبثقت عن التغيير المؤسساتي لمنظمة الأمم المتحدة أثناء ندوة ريو، والتي كانت مكلفة بتنفيذ المفكرة 21 كفاءات متقاسمة. رغم إعادة التمركز هذه داخلهيأة خاصة، فإن حكامة التنمية المستدامة داخل نظام الأمم المتحدة معقد بسبب وجود عدة وكالات لمنظمة الأمم المتحدة تهتم من قريب أو بعيد بقضايا البيئة والتنمية. (منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة، المنظمة العالمية للصحة، برنامج الأمم المتحدة للتنمية إلخ..) ويضاف إلى ذلك، عدد من البرامج والمنظمات الدولية وأمانات الاتفاقيات الدولية عن التغير المناخي والتصحر. هناك مسألتان أساسيتان ينبغي طرحهما:

---

[39]– الوثائق الرسمية لمنظمة الأمم المتحدة.

[40]– http://www.un.org/fr/home/index.html

[41]– مؤتمر ريو ديجنيرو بالبرازيل سنة 1992.

- **الأولى تتعلق بالتعاون بين منظمات الأمم المتحدة.**

- **الثانية تتعلق بوزن هذه الأشكال المؤسساتية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية الدولية...**

وبشكل عام تطرح مسألة إعادة تنظيم جذري لهندسة مؤسسات التنمية المستدامة. وفي هذا السياق اقترحت عدة شخصيات سياسية فكرة إنشاء بنية فوقية، أي منظمة عالمية للبيئة، كنوع من الدعامة للمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: لجنة التنمية المستدامة

يتمثل الهدف الرئيسي للجنة التنمية المستديمة في ضمان تقييم وتطبيق المفكرة 21 وتعزيز التعاون بين الدول والمؤسسات في كافة المجالات وقد ركزت اللجنة على بعض المواضيع ذات الأولوية.

- معايير ديمومة التنمية.
- مصادر التمويل وآلياته.
- التربية، العلوم وتحويل التكنولوجيات الملائمة للبيئة.
- الهياكل المقررة ودور الأطراف الفاعلة الأساسية في ميدان البيئة.

لقد لعبت لجنة التنمية المستدامة دورا هاما جدا منذ تأسيسها وذلك بإرساء قاعدة مشتركة للعمل بين الدول المتطورة والدول السائرة في طريق النمو. إن غالبية هذه الدول مزودة بلجنة وطنية للتنمية المستدامة والإستراتيجيات الوطنية. كما سمحت لجنة التنمية المستدامة بخلق مجال للمناقشة، حيث توجد ممثلة بصورة واسعة المنظمات الحكومية وأكثر فأكثر المؤسسات الاقتصادية.

غير أن لجنة التنمية المستدامة تعاني حاليا من نقصين، فهي من جهة لا تملك سلطة فعلية تمكنها من فرض احترام التزامات ندوة ريو Rio. من جهة أخرى فهي مؤلفة أساسا من

وزارات البيئة للدول الأعضاء. وحتى تصبح لجنة التنمية المستدامة مجالا حقيقيا لصياغة السياسات الدولية، لابد أن تؤكد مفكرة عملها على المواضيع الاقتصادية وأن تكون قادرة على تجنيد وزارات الاقتصاد والمالية.

فبتأكيدها على السياسة الاقتصادية تستطيع لجنة التنمية المستدامة إرساء قاعدة مؤسساتية لتحقيق إجماع حول السياسات وخلق حد أدنى من تجانس المعايير.

الفرع الأول: المنظمات الاقتصادية الدولية في مواجهة التنمية المستدامة

جهود التكيف، بالموازاة مع التغيرات الجارية داخل نظام الأمم المتحدة فإن المنظمات الاقتصادية[42]، وفي مقدمتها البنك العالمي، تقترح أن تجعل من التنمية المستدامة مبدأ لإعادة تنظيم نشاطاتها غير أن هذه المنظمات لم تكن محضرة لمواجهة هذا الرهان الجديد إلا قليلا، وكانت محاولات إعادة التوحيد هذه محل نقد شديد، خصوصا في الوقت الراهن، من الأوساط الإيكولوجية، التي غالبا ما تنعت «بالتلميح» الطريقة التي تأخذ بها هذه المنظمات القضايا البيئية بعين الاعتبار.

تحويل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، على إثر النتائج المتوصل إليها من طرف فريق من الخبراء، اقترحت أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن تكون التنمية المستديمة هي المبدأ الموجه لأعمالها. إن التعديل المقترح من الأمانة لابد من أخذه مأخذ الجد. فهو ليس مجرد يقظة سياسية لمؤسسة قلقة على مستقبلها، بل هو تعبير عن إنشغالات المؤسسات الكبرى للصناعة لتجانس السياسات الاقتصادية الرامية إلى توجيه عولمة الاقتصاد. وكغيرها من المؤسسات الاقتصادية المتعددة الأطراف، فإن أمانة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ترى في التنمية المستديمة وسيلة لإعطاء مؤسستها شرعية من جديد وتحضير المفاوضات الاقتصادية للجيل القادم.

---

[42]– تزامن هذا الاهتمام الأممي بحقوق الإنسان بالدراسات التي أجريت حول بعض البلدان فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفيد الإحصائيات التي أجريت على خمسة عشرة بلدا عربيا أن 32 مليون شخص يعاون من نفس التغذية، أي ما يقارب 12% من مجموع هذه الدول.

–برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية العام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي.

الانفتاحات المحتشمة للمنظمة العالمية للتجارة. في 1994، عند المصادقة على اتفاق مراكش، تزودت المنظمة العالمية للتجارة هي الأخرى بجهاز يختص بموضوع البيئة بإنشائها لجنة التجارة والبيئة، في حين أن أمانة الـ GATT أهملت دائما ميدان النشاط هذا.

إن المنظمة العالمية للتجارة، التي أوجدت لضبط التبادل السلعي، قد اصطدمت في الواقع بمسألة الترابط بين طرق تنفيذ المفكرة 21 وبين النظام التجاري المتعدد الأطراف. تبدو السياسيات البيئية أكثر فأكثر مصدرا للخلافات التجارية. في الواقع، إذا كانت أمانة المنظمة العالمية للتجارة تؤكد أيضا على أن المنظمة ليست مكلفة إلا بضبط المبادلات الدولية، فإنه يبدو من المحتمل أن الدورات القادمة للمفاوضات التجارية سوف تدرج ضمنها سلسلة من القضايا العصيبة ذات العلاقة مع التنمية المستديمة.

الفقرة الأولى : تحسين المؤسسات الدولية للتنمية المستدامة

إن منح السلطة العلمية تتجلي في إستخدام لمفهوم أدوات التنمية المستديمة يتطلب إجماعا علميا. الأمر يتعلق بمواجهة الطوارئوالتعامل معها. وهذا هو المقصود من إنشاء فريق من خبراء المناخ ما بين الدول، مكون من عدد من العلماء، والذي لا يمكن تصور وجود اتفاق إطار حول التغيرات المناخية بدونه. وهناك جملة من الاتفاقيات المتعددة الأطراف، لا سيما الاتفاقية المتعلقة بالتعدد البيولوجي، يمكنها أن تستلهم من مثل هذه الإجراءات للحصول على إجماع واسع حول المسائل محل خلافات مثل مخاطر انتشار المورثات المرتبطة بالأعضاء المعدلة وراثيا (OGM).

كذلك تنسيق استعمال الأدوات الاقتصادية والمالية. أصبح تطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالبيئة يحتاج أكثر فأكثر إلى الاستعانة بالأدوات الجبائية والاقتصادية. ويمكن، دون شك تدعيم فعالية هذه الأدوات إذا ما كانت المؤسسات الملتزمة بها تتبادل الخبرات والتجارب فيما بينها. كان ذلك هو جوهر اقتراح برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE)، وهو مشروع إنشاء فريق بين الحكومات حول استعمال الأدوات الاقتصادية للاتفاقيات الذي لم يحظ، مع الأسف، باهتمام المجموعة الدولية.

لقد أحرز تقدم ملحوظ إدماج القطاع الخاص والمجتمع المدني. فيالإشراك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص في العملية الدولية[43] لاتخاذ القرار. غير أن المنظمات غير الحكومية لا زالت تشكو من نقائص ديمقراطية، مثل ما هو الحال في الطعن القانوني. إن فكرة إعطاء دور مركزي لمحكمة العدل الدولية عن طريق إنشاء غرفة بيئية لم تتكلل بالنجاح. هناك اقتراحات تتعلق بإنشاء وظيفة الوساطة الدولية للبيئة، التي يمكن أن تتيح للمنظمات غير الحكومية التدخل لحمل الدول على تطبيق الاتفاقية المتعددة الأطراف (AME). وأخيرا، هناك اقتراح أخير يتعلق بإنشاء شبكات دولية للكفاءة وعلى عدد محدود من الرهانات ذات الأهمية الشاملة، التي تعمل على إشراك كل من ممثلي المجتمع المدني[44]، القطاع الخاص والحكومات. إن من شأن هذه الشبكات المتقاطعة أن تزيل الجمود عن المؤسسات.

الفقرة الثانية : المنظمات غير الحكومية كوسيط للطلب الاجتماعي

تاريخيا، ظهر الطلب الاجتماعي على التنمية مع ظهور كبريات المنظمات غير الحكومية ذات الصيت الإعلامي الكبير مثل «السلام الأخضر» (GREENPEACE)، الصندوق الدولي للطبيعية (WWF) أو «أصدقاء الأرض» (Friends Of the Earth). لقد أدركت هذه المنظمات مدى هشاشة توازن البيئات الطبيعية، وعملت أحيانا بوسائل مثيرة. حاولت مؤخرا تعديل قواعد العمل الدولية الجاري العمل بها من لدن الدول والمؤسسات الدولية. شكلت كبريات هذه المنظمات غير الحكومية جماعة ضغط لا يستهان بها، وكمثال على ذلك، فإن الصندوق الدولي للطبيعة يضم مليون فردا من أعضائه، وهذا فقط في الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن 4.7 مليون من أعضائه الموزعين على مئات من البلدان.

[43]– مقال عبد الله الساعف، المجتمع والانتقال الديمقراطي، مجلة الشعلة، العدد 12.

[44] – Ahmed El Ghazali : « guide juridique et pratique des associations Marocaine » publication fredrichEbirtStaften Rabat 1996, P : 81–

حسب تقدير الأخصائيين، لقد أنشئت العديد من المنظمات غير الحكومية القطاعية منها والمحلية بجانب تلك المنظمات ذات الوزن الثقيل... وصارت تلعب حاليا دورا محددا في تشكيل وعي بيئي في الحكامة الدولية للتنمية المستديمة. البعض من هذه المنظمات،وإن كان غير معروف إعلاميا، فإنه أنجز عملا هاما في مجال التحسيس والتوعية حول مشاكل البيئية وساهم مساهمة فعالة في إعداد ومتابعة كبريات الندوات الدولية. وكمثال على ذلك، شبكة عمل المناخ (RAC) تتابع عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغير المناخي وتقدم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد الاحتباس الحراري آليات اقتصادية ومالية...) وبصفة عامة، فإن اندماج مجتمع مدني منظم ضمن السلطة الدولية يدل على ثلاث تطورات جوهرية.

احترافية المنظمات غير الحكومية.لم تعد المنظمات غير الحكومية[45] ترتكز فقط على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي[46]، بل أيضا على قدرتها على التحليل والتفكير والاقتراح الذي ازدادت أهميته بعد مؤتمر «ريو». بعدما كانت في السابق مهمتها تنحصر على برامج المحافظة على الطبيعة، صارت تميل، ومنذ سنوات، للاستثمار في كبريات المسائل السياسية والإقتصادية للتنمية المستدامة.

إن الصندوق الدولي للطبيعة مثلا، يتوفر على وحدة للتجارة والاستثمارات. هناك العديد من المنظمات غير الحكومية على هيئة شبكات أفقية في ميدان الخبرة، مثل «المركز العالمي لقانون البيئة والتنمية» (CIEL) والمؤسسة من اجل التنمية للدولة والقانون (FIELD) المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة والتي تقدم خبرة ذات مستوى عالي، مثل إدراج قواعد البيئة في المنظمة العالمية للتجارة.

إن الاعتراف المؤسساتي بالمنظمات غير الحكوميةأصبحت قواعدهتسير المؤسسات الدولية المنفتحة على المنظمات غير الحكومية. وهكذا، فإن الأمم المتحدة أعطت للمئات

---

[45]– إبراهيم أبراش، «الثروات العربية في عالم متغير» دراسة تحليلية»، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2011.

[46]– محمد الغياط، «جمعية الشباب وتفعيل المجتمع المدني، دراسة حول إسهامات لجمعيات الشباب في تفعيل المجتمع المدني بالمغرب»، مؤسسة الملك عبد العزيز، الدار البيضاء، الطبعة الأولى 2008 ص 97.

من هذه المنظمات مكانة المراقب في النقاش الدولي.. لكن ما يلاحظ بالخصوص هو الانفتاح التدريجي لكبريات المنظمات الاقتصادية الدولية على المجتمع المدني. ومن أجل تدعيم الحوار، قام عدد من هذه المنظمات بإنشاء منظمات غير حكومية، مثل المركز العالمي للتجارة والتنمية المستدامة يترأسها مدير سابق لبرامج الاتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN)، الذي يقوم بتنسيق تبادل المعلومات بين المنظمات غير الحكومية والمنظمة العالمية للتجارة.

صارت مواقف المنظمات غير الحكومية أكثر دقة اليوم عما كانت عليه في العشرية السابقة. انتقلت هذه المنظمات من موقف اتسم بالطابع الاحتجاجي المحض إلى موقف فعال، خصوصا داخل المنتظم الأممي الذي نسجت معه علاقات متينة منذ ندوة ستوكهولم، الأمر لم يعد يتعلق بإدانة ورفض العولمة والتلوث... إلخ، بقدر ما أصبح الأمر يتعلق باقتراح حلول مقبولة والبحث عن تسوية مشاكل التنمية وإيجاد أرضية للتفاهم والدفاع عن المبادئ الأخلاقية في حل معضلاتها الدولية. على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية لا زالت تعبر عن عدائها للنهج الليبرالي الذي تدافع عنه المؤسسات الاقتصادية الدولية، إلا أنها لم تعد متغافلة عن التطورات الجوهرية للعولمة. لم يبق إلا عدد قليل من هذه المنظمات غير الحكومية تطالب، بصفة جذرية، بحذف الهيئات مثل سحب دول أعضاء في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)[47].

وعلى وجه العموم، فإن الاتجاه العام للمنظمات غير الحكومية يسير في اتجاه وضع قواعد دولية تؤمنها من الانحراف أكثر من تبني استراتيجيات التراجع الوطني،وتجدر الإشارة أيضا إلى ظهور التشكيلات السياسية المطالبة ليس فقط بالدفاع عن البيئة لكن أيضا بتطبيق السياسات العمومية المستلهمة من التنمية المستدامة، بعدما جرى إنشاؤها أولا في الدول الأوروبية، تؤول حاليا إلى التواجد والانتشار في دول الجنوب كما سنيت من قبل، وتعمل على نشر الوعي بالمشاكل والتجنيد لصالح المحافظة على البيئة. وعلى غرار المنظمات غير الحكومية، فإن أغلبية أحزاب الخضر انتقلت من إدانة النظام الرأسمالي إلى

[47]– حوار مع عبد الكبير الخطيبي، «بلورة المشروع المجتمعي» دفاتر سياسية أبريل/ماي، 2009، العدد 105 ص: 6.

مواقف أكثر إصلاحية، البعض منها أبدى موافقته في أن يكون ممثلا في حضيرة الحكومات.

وأخيرا، أصبحت هناك نقابات العمال طرفا في ترجمة الطلب الاجتماعي[48] للبيئة على المستوى السياسي. ويشكل ذلك دعما هاما، لأنها تخلق صلة مع عالم الشغل والمؤسسة، مساهمة بذلك في نشر مبادئ التنمية المستديمة باتجاه مجالات جديدة. وتشكل في هذا الصدد معاهدة مارس 1992 للكونفدرالية الدولية للنقابات الحرة لصالح أهداف التنمية والبيئة مرحلة هامة لهذه الحركة.

وأن لا جدال فيه، إن جملة مكونات المجتمع المدني هذه تلعب دائما دورا متزايدا في إدانة المشاكل البيئية والانضمام إلى البرامج الوطنية والدولية. وبات هذا الوزن بارزا في عدد من ندوات الأمم المتحدة، كما بات أيضا عاملا جوهريا في كبريات الخيارات والتوجهات الاقتصادية الدولية، كما أمكن ذلك ملاحظته في فشل مشروع الاتفاق المتعدد الأطراف حول الاستثمار (AMI) في بداية سنة 1998.

الفرع الثاني: بروز مؤسسات اقتصادية تجمع بين الربح والمواطنة

شركاء ضروريون: أصبحت المؤسسات اليوم من الشركاء الأساسيين لكل من الأطراف الحكومية منها وغير الحكومية. إن أي تنمية مستديمة مبنية على نمو اقتصادي منصف ومسؤول يحتاج إلى تعاون الشركات. لا يمكن أن يكتب النجاح لأي سياسة تنموية، ولا لأي مشروع اقتصادي يتسم بالعدالة والإنصاف من غير مشاركتها. لقد أبدى عدد من هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة اهتمامات بقضايا التنمية المستديمة. وقد تشكلت في هذا الصدد شبكات وطنية ودولية من المؤسسات شاركت في الندوات الدولية حول التنمية... إن هذا الشغف في المشاركة يمكن تفسيره بوجود إرادة لممارسة ضغط قوي تجاه السلطات العمومية للحفاظ على المصالح الاقتصادية. وإذا كانت بعض هذه الشركات معادية أساسا لسياسات التنمية المستديمة، فإن البعض منها يرى فيها إمكانية جديدة للنمو..

[48]– نفس المصدر السابق.

ترى بعض المؤسسات في السياسات الوطنية والدولية للتنمية المستديمة عائقا في وجه حريتها للاستثمار والابتكار وبالتالي للتنمية. إن هذا التخوف بات حقيقيا خصوصا في قطاعات ينعدم اليقين العلمي فيها حول المخاطر البيئوية لبعض الأنشطة أضحى كبيرا، خاصة في المجال التكنولوجيات الحيوية أو الصناعات النووية. وعلى العكس من ذلك، ترى مؤسسات أخرى أن الشغف العام حول التنمية المستديمة يحمل معه انفتاح أسواق جديدة. وبتطويرها للإستراتيجيات الخضراء، تحاول هذه المؤسسات أن تحتل مواقع فروع خاصة للاستهلاك والحصول على مزايا تنافسية ضرورية لنموها... وضمن هذا الخيار، تحاول أن تقيم تحالفات مع المنظمات غير الحكومية، ولا سيما في إطار تطبيق الاتفاقيات الطوعية (اقتصادية، قواعد السلوك).

وهكذا نجد تحالف كل من «الصندوق الدولي للطبيعة» و« أنيلفر» (Unilever) لإنشاء ما يعرف بـ (Marine steward ship Concil)، الهيئة التي تستهدف ترقية التسيير المستديم للصيد البحري بواسطة ما يعرف بالإشهاد الإيكولوجيوفي ظل هذا الخيار أيضا تقوم الغرفة الدولية للتجارة CCI منذ 1971 بتنشيط شبكة من المؤسسات وتشارك في الندوات الدولية[49] حول البيئة.

وهناك تكتل مؤسسات أخرى كانت قد تبنت نهجا مماثلا، مثل المجلس العالمي[50] للتجارة للتنمية المستديمةWorl Business Concil for sustainable Development الذي تبنى جزءا من بيان «ريو» وحث أعضاءه على تطبيقه. حددت الغرفة الدولية للتجارة منذ 1993 برنامج عمل فيخمس نقط:

- الإعلان عن انطلاق حملة دولية لتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعالم كله.
- للانضمام إلى ميثاق الغرفة الدولية للتجارة من أجل البيئة والتنمية.

[49]– مؤتمر ريو ديجنيرو

[50]– الغرفة الدولة للتجارة سنة 1993

- تدعيم وتقوية العمل التقليدي للغرفة الدولية للتجارة من أجل التنظيم الاحترافي الذاتي، خاصة عن طريق وضع قواعد السلوك حول المبادلات الدولية للنفايات السامة والتأمين على المخاطر الصناعية.

- وضع برامج التكوين في ميدان البيئة لصالح المؤسسات.

- ترقية اتفاقيات التعاون التقني في ميدان البيئة بين مؤسسات الدول الصناعية والدول السائرة في طريق النمو.

الفقرة الأولى: مقومات تحدي الألفية

إنه يبقى الرهان[51] دائما مرتبطا بالتحديات التقليدية التي تهدد العالم بجميع مقوماته ومرتكزاته لأنه التحدي الحقيقي لازال مرتبطا ببعض العناصر الداخلية لأي المجتمع يتمثل فيه الفقر والبطالة والتهميش وقلة المستشفيات وكذلك دور التعليم اللذان يؤديان إلى العدمية في الإنتاج وتجرى التنمية المستدامة في ثلاث مجالات رئيسة هي النمو الاقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئة، التنمية الاجتماعي.

إن من أهم التحديات التي تواجهها التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر، من خلال التشجيع علىاتباعأنماط إنتاج واستهلاك متوازنة، دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية.

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من **المياه** ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجية .

[51]– المؤتمر الدولي المنعقد بنيويورك في مجلس الأمم المتحدة خلال مناقشته للرهان والتحديات في خمس عناصر مهمة.

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن **الغذائي** في الإقليمي والتصديري. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمن الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية **الصحية** والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل. وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

كما تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعيةضمانالحصول على **السكن** المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

دور **تقنية المعلومات** في تحقيق التنمية المستدامةفي هذا العصر الذي تحدد فيه التكنولوجيات القدرات التنافسية، تستطيع تقنية المعلومات أن تلعب دوراً مهماً في التنمية المستدامة، إذ يمكن تسخير الإمكاناتاللامتناهية التي توفرها تقنية المعلومات من أجل إحلال تنمية مستدامة اقتصاديةواجتماعيةوبيئية، وذلك من خلال تعزيز التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة كما يلـي:

- تعزيز أنشطة البحث والتطوير لتعزيز تكنولوجيا المواد الجديدة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيات الحيوية، واعتماد الآليات القابلة للاستدامة.

- تحسين أداء المؤسسات الخاصة من خلالمدخلاتمعينة مستندة إلى التكنولوجيات الحديثة، فضلاً عن استحداث أنماط مؤسسية جديدة تشمل مدن وحاضنات التكنولوجيا.

- تعزيز بناء القدرات في العلوم والتكنولوجيا والابتكار، بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الاقتصاد القائم على المعرفة، ولاسيّما أن بناء القدرات هو الوسيلة الوحيدة لتعزيز التنافسية وزيادة النمو الاقتصادي وتوليدفرص عمل جديدة وتقليص الفقر.

وضع الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي ..بحيث يتم إدماج التكنولوجيات الجديدة في خطط واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع العمل على تحقيق أهداف عالمية كالأهداف الإنمائية للألفية .

إعداد سياسات وطنية للابتكار واستراتيجيات جديدة للتكنولوجيا مع التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

دور الاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة[52] المعارف والمعلومات تعد عنصراً أساسياً لنجاح التنمية المستدامة، حيث تساعد على التغييرات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية، وتساعد على تحسين الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في الريف.. غير أنه لا بد من نقل هذه المعارف والمعلومات بصورة فعالة إلى الناس لكي تحقق الفائدة منها، ويكون ذلك من خلال الاتصالات، حيث تشمل الاتصالات من أجل التنمية الكثير من الوسائط مثل الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية، والطرق المتعددة الوسائط لتدريب المزارعين وشبكة الإنترنت للربط بين الباحثين ورجال التعليم والمرشدين ومجموعات المنتجينبعضهاالبعض وبمصادر المعلومات العالمية.

[52]– الدكتور نصار عريف، مفهوم التنمية البشرية، كلية العلوم السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة رقم 262 ص: 30.

الفقرة الثانية: التنمية السياسية

تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وبعداً أساسياً من أبعاد التنمية الشاملة، فالتنمية السياسية جزءاً من التنمية الشاملة انبثق منها وتفرع منها، ويعرفها الباحثون بأنها «هي تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانات المتاحة لمواجهة هذه المشكلات بشكل عملي وواقعي، أو تنظيم الحياة السياسية ومتابعة أداء الوظائف السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم السياسية والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل وأكثر إحراجاً لكرامة الإنسان ومطاليبه، هذا إلى جانب تمثل الجماهير لقيم الديمقراطية وتحقيق المساواة السياسية بين أبناء المجتمع» للوصول إلى مبدأ التنمية السياسية الذي يعتمد على الزيادة في مستوى التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي في النظام السياسي والذي يمكنه من الاستجابة لمخلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع[53].

وينظر بعض الباحثين إلى أن التنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وترشيد تولي السلطة، بهدف تحقيق قسط من الاستقرار السياسي، وهذا يدل على أن التنمية السياسية تهدف بصورة رئيسية إلى بناء النظام السياسي وإجراء عمليات التحديث عليهِ فيصير نظاماً عصرياً متطوراً، متحولاً بذلك من نظام ديمقراطي فالتنمية السياسية تعني في أحد أبعادها مزيد من المشاركة في العملية السياسية، بواسطة التكوينات الاجتماعية العديدة.

لذلك من الضروري أن تتركز الجهود على الارتقاء بعملية التنمية ومقوماتها الأساسية والتي يمكنني الوقوف عليها من خلال ما يلي:

1. التمايز

أي «التمايز في الأدوار والأبنية السياسية وهو ما يقتضي تعدد الأبنية ووضوح الأدوار بحيث يكون لكل بنيان أدوارهُ ووظائفهُ السياسية المحددة فلا تقتصر في هيئة واحدة،

[53]– مجلة الكترونية سرايا، مقال دور الأحزاب في التنمية، مقال هاشم الخالدي يوم 2010/06/13.

بالإضافة إلى ذلك فيجب القيام بأنواع جديدة من هذه البنية والأدوار كقيام الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاتصال الجماهيري وغيرها».وفي حقيقة الأمر فان الدول التي قطعت شوطا طويلا في مجال التنمية السياسية لاتتميز بغياب الصراع، ولكن تميزها يكون في وجود آليات ومؤسسات لتنظيم الصراع من حيث أشكاله ومشاكله وكيفية معالجتها وحلها، وهكذا فإن المؤسسات تلعب دوراً كبيراً في البلدان المتقدمة، حيث إنها تقدم إطار للعملية السياسية، لهذا فإن النظام السياسي يتصف بالتخصص الوظيفي والتمايز وتوزيع الأدوار بين مختلف الأجهزة الحكومية والغير حكومية، مثل الهيئات التنفيذية والمجالس التشريعيةوالمؤسسات القضائية والأحزاب السياسية والنقابات وغيرها «وتنوع كبير من الوظائف التي تحقق إنجاز العمل السياسي» بقلة الأجهزة وتعددها وينقصها التخصص في العمل الوظيفي.المساواة: أي يجب أن تسود في المجتمع أحكام وقواعد قانونية تتصف بالعمومية، وهذه القواعد تنطبق على جميع أفراد المجتمع دون استثناء بغض النظر على انتماءاتهم العرقية والمذهبية أو الإقليمية، وعندما يكون هناك تولي للمناصب في المجتمع فيجب أن يكون على أساس الكفاءة والجدارة والتأهيل، وليس على اعتبارات ضيقة كالعلاقات الشخصية والقرابة والجاه وغيرها.

2. القدرة

وتعني تنمية قدرات النظام السياسي على معالجة المشاكل مثل الانقسامات والتوترات التي تحدث في المجتمع وكذلك تنمية قدرات النظام السياسي التنظيمية والعدالة التوزيعية وكذلك الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي يمر بها المجتمع، أي قدرة النظام السياسي على تنظيم سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع وفقاً إلى القانون، واتخاذ القرارات الإلزامية التي تتعلق بتعبئة وتجميع الموارد البشرية والمادية وتوزيع القيم وفقاً لمبدأ المساواة ومقتضيات العدالة.

يتضح لنا مما تقدم أن التعددية السياسية من المسائل الضرورية الملحة لكل بلد حر يعيش باستقلال ويسعى نحو بناء ديمقراطي وتكوين نظام سياسي جديد يستوعب كل القوى الوطنية والقومية، وإقامة مصالح جديدة قائمة على التوزيع العادل للثورات الوطنية والقيام

بعملية البناء السياسي، وذلك عن طريق مشاركة جميع القوى الوطنية السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع التي باستطاعتها المساهمة والمشاركة في عملية صنع القرار السياسي والحفاظ على عملية تداول السلطة سلميا، ولهذا فالتعددية السياسية تعتبر عنصرا مهما من عناصر وجود الديمقراطية وبناء الوحدة الوطنية.

3. مقومات التنمية السياسية

أن عملية التنمية السياسية بوجه عام تخلق الظروف والشروط الملائمة للتطور الديمقراطي، فالتنمية السياسية تهدف في النهاية إلى بناء النظام السياسي، وإجراء عمليات التحديث عليه ليصبح نظاما عصريا ومتطورا وديمقراطيا، فالتنمية السياسية بذلك تفترض التخلص من بقايا السلطات التقليدية بخصائصها التي لم تعد تناسب البناء الجديد، وهذه الحالة تتطلب وجود عملية مواجهة مستمرة مع البقايا الراسخة التي ما تزال تؤثر سلبا في اتجاهات الأفراد والمجتمع.

ومثال على ذلك لابد من قيام بعملية نفسية وإجرائية لجعل الأفراد يؤمنون بأن الحكومة هي آلية من آليات تحقيق أهدافهم ومصالحهم وطموحاتهم، وهنا من المفروض أن يتسع المجال للتغيير المؤسساتي، بحيث يكون لدى الأفراد القابلية للموافقة على الأشكال الجديدة للسلطة التنظيمات والطرق الجديدة لتداول السلطة.

ومن أجل التطبيق الفعلي للديمقراطية يجب التركيز على مقومات التنمية السياسية ونذكر منها:

- التعددية السياسية.
- التداول السلمي للسلطة أو ما يسمى في نظامنا المغربي بحكومة التناوب.
- حماية واحترام حقوق الأفراد والجماعات.
- المشاركة السياسية.

وسنحاول قدر الإمكان توضيح هذه المقومات بتسليط الضوء على مسألتين المشاركة السياسية وكذا دور المجتمع المدني كعنصرين مهمين داخل المنظومة السياسية للمغرب.

المشاركة السياسية: المفهوم العام والبسيط للمشاركة السياسية هو حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، هذا في أوسع معانيها، وفي أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من الحاكم، وهي تعني، عند صموئيل هنتنكتون وجون نيلسون، «ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع قرار الحكومة، سواء أكان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، منظماً أو عفوياً، متواصلاً أو منقطعاً، سلمياً أم عنيفاَ، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أم غير فعال»، وهذا ما ذهب إليه د.عبد المنعم المشاط، حيث عرّفها بأنها «شكل من الممارسة السياسية يتعلق ببنية النظام السياسي وآليات عملياتهُ المختلفة، إذ يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء كانت التأييد والمساندة أو المعارضة، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلاءم مطالب الأفراد والجماعات الذين يقدمون عليها».

وهذه المشاركة سوف تعود على المجتمع بعدة فوائد يمكن استخلاصها في هذا الصدد كما يلي:

1. إن المشاركة تعني تحقيق مساهمة أوسع للشعب في رسم السياسات العامة وصنع القرارات واتخاذها وتنفيذها.
2. إن المشاركة تعني إعادة هيكلة وتنظيم بنية النظام السياسي ومؤسساتهُ وعلاقته بما يتلاءم وصيغة المشاركة الأوسع للشعب في العملية السياسية وفعالياتها.
3. إن المشاركة السياسية أضحت أحد المعايير الرئيسية لشرعية السلطة السياسية في أي مجتمع.
4. إن المشاركة السياسية توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته واتجاهاته.

5. إن المشاركة السياسية توفر الأمن والاستقرار داخل المجتمع.

6. إن المشاركة السياسية تمثل الإرادة العامة للشعب.

7. إن المشاركة السياسية تعني القضاء على الاستبداد والتسلط والانفراد بالسلطة.

8. إن المشاركة السياسية تمثل شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية في المجتمع.

9. إن المشاركة السياسية تلعب دوراً كبيراً في بناء وتحقيق الوحدة الوطنية بين الجميع.

يتضح مما تقدم إن إتاحة الفرصة لجميع سكان الدولة للمشاركة الشعبية باتخاذ القرارات وإدارة شؤون البلاد، سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين عنهم، أي بمعنى الإسهام في الحياة العامة، يولد الأمن والاستقرار السياسي داخل البلاد، لان المشاركة السياسية هي إحدى الشروط الأساسية للقدرة على رص الصفوف لاحترام الوحدة الوطنية، وكذلك تحقيق أهدف التنمية السياسية.

المطلب الثاني: علاقة الأمن بالتنمية

سوف نتطرق في هذه الفقرة إلى العلاقة التي تربط الأمن والتنمية[54]، فنسلط الضوء أولا على الترابط بين الظاهرتين،ثم نعرض لمفهوم الأمن،ودور الأمن والتنمية في المجتمع، ثم نفصل بعض الشيء في القضايا المشتركة بينهما.

تعتبر الظاهرة الأمنية والظاهرة التنموية ظاهرتان مترابطتان، وتحقق كل واحدة منهما يؤدي إلى تحقق الأخرى، كما أن انعدام أي منهما يقود إلى انعدام الأخرى، فمن الواضح أن بينهما علاقة ديناميكية لا تتوقف سواء في النظرية أم التطبيق، فالتنمية لا تتحقق في غياب الأمن كما أن إخفاق جهود التنمية لابد أن يقود إلى تهديد الأمن، فكأنما أصبح كل واحد منهما شرطا لوجود الأخر.

[54]–الدكتور مصطفى علوي سيف، تحت عنوان : الأمن والتنمية تعدد الأبعاد وتداخل القضايا، وهي دراسة منشورة في المجلد الأول من الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة،الأكاديمية العربية للعلوم، الدار العربية للعلوم–ناشرون، بيروت، 2006م.

والحقيقة أن الربط بين الأمن والتنمية نظريا أو الربط بين تحقيق الأمن والتنمية عمليا، قد جاء في محاولات عدة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من غياب الأمن والتنمية معا، قامت فلسفة وهياكل الأمم المتحدة على الربط بين هدف الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين وهدف تعزيز التعاون الدولي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أي في المجالات التنموية،في رسالة واضحة أن لا تنمية في ظل غياب الأمن.

كما أن من الصعوبة بمكان تحقق الأمن في ظل غياب التنمية،ولعل مثال الاتحاد السوفيتي السابق الذي انهار وهو على قمة النظام الدولي من حيث التسليح والمعدات العسكرية ـ فيما كان يفترض انه سيحقق الأمن ـ لكن غياب معدلات تنمية موازية أو حتى مقبولة أخل بالمعادلة فانهار الاتحاد السوفيتي،فقد أدى غياب التنمية إلى ضعف الدولة وتآكلها من الداخل حتى انهارت في حين كانت تبدو ظاهريا أحد القطبين العظيمين.

ولعل هذه الحقيقة هو ما سبق لوزير الدفاع الأمريكي روبرت مكنمارا، أن تنبه لها في كتابه (جوهر الأمن) 1964، فقد نظر إلى أن الأمن لا يكمن في التسلح ولا يمكن أن يختزل في الجانب العسكري فقط، بل يتعداه إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي، وتماسك اجتماعي، ومن أخ ديمقراطي، تصب جميعها في كلمة التنمية، رغم أن الظروف التي صدر فيها الكتاب كانت فيها الحرب الباردة على أشدها بين القطبين.

الفرع الأول: تحديد المفهوم العام للأمن

هناك نظريتان حاولتا تفسير الأمن، بتفسيرين مختلفين وربما أمكن القول إنهما متضادتين، المدرسة الواقعية والمدرسة الليبرالية.

تتأسس النظرية الواقعية على افتراض أن الدولة هي الفاعل الدولي الرئيسي،إن لم يكن الوحيد،وأنها تتصرف كفاعل موحد ذي صوت واحد يعبر عن إرادته، وأن الدولة تتحرك في مجال علاقات الأمن على أساس من الرشد في الحساب والإدراك، ووفقا لهذه المدرسة فان النظام الدولي يتصف بالفوضوية لغياب سلطة دولة مركزية آمرة، ومن ثم فإن الدول فرادى

تتولى أمر أمنها وتدافع عن مصالحها بالمعنى الدقيق وذلك من خلال استحواذ القوة واستخدامها، أي أن الحرب تكون أداة طبيعية للحركة الخارجية إذا ما اختل توازن القوى على نحو يهدد النظام.

أما النظرية الليبرالية فهي نظرية إصلاحية تسعى إلى إصلاح النظام القائم من خلال نهج وإجراءات تطورية تدريجية، ويتأسس الإطار الفكري لهذه النظرية على رفض فروض النظرية الواقعية وانتقادها، إذ الدولة لدى الليبراليين ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل أحيانا ما يكون لفاعلين آخرين داخل الدولة أو عبرها أهمية موازية أو أكبر من تلك التي تحظى بها الدولة، والدولة ليست جدارا مصمتا ولا صوتا واحدا بل تتألف من عدد من المؤسسات والجماعات التي تتفاوت رؤاها وتتباين مصالحها وتدخل في مساومات للوصول إلى توافق عام حول تلك الرؤى والمصالح.

إن مفهوم الأمن في النظرية الليبرالية لا يقتصر على البعد العسكري، بل يتعداه إلى الأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية،وهو لا يتمحور حول القوة القومية للدولة مقارنة بقوة دولة – أو دول أخرى – بل يقوم على ركيزة بناء الثروة للمجتمع الوطني وليس في علاقتها بثروة مجتمعات أخرى بالضرورة، وهي تركز على الفوائد المتبادلة التي يمكن للمجتمعات المختلفة أن تجنيها من وراء الاعتماد المتبادل، وفي ظل هذه الرؤية الليبرالية نشأ مفهوم «الأمن الجماعي» الذي يعني اتفاق عدد من الدول على الرد الجماعي على أي عدوان تقوم به إحدى الدول المشاركة في النظام.

لقد استفاد أنصار المفهوم الليبرالي للأمن كثيرا من أوضاع وتطورات مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فكثير من تلك الأوضاع والتطورات كان يؤكد سلامة النظرة الليبرالية لمفهوم الأمن وحسن توجيهه،فمن ناحية حدثت تطورات ايجابية كانت في مصلحة تلك النظرة،منها حدوث انفجار في التعاملات التعاونية بين الفاعلين الدوليين وبخاصة في المشاكل التي لا تنتمي إلى المعنى الضيق لمفهوم الأمن مثل المسائل المرتبطة بالاعتماد المتبادل والعولمة،والاستخدام المكثف لترتيبات وآليات متعددة الأطراف سواء كانت رسمية أو غير رسمية للتعامل مع المشاكل الأمنية والصراعات وبخاصة في القارة الأوروبية، إضافة إلى

الغياب الظاهر للحروب بين الديمقراطيات الراسخة فيما يعرف بفرضية «السلام الديمقراطي».

لكن أحداث الحادي عشر من سبتمبر على وجه الخصوص شكلت انقطاعا في مسار ذلك التطور الليبرالي لمفهوم الأمن إذ استدعت كثيرا من خبرة المفهوم الواقعي للأمن بالاستخدام المكثف للقوة العسكرية والإنفاق العسكري كأدوات للسياسة الأمنية.

الفقرة الأولى: دور الأمن والتنمية في المجتمع

إذا كانت التنمية تستهدف تطوير المجتمع من النواحي الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، فإن الأمن بمفهومه الشامل يعبر عن قدرة المجتمع على الاحتفاظ بذاته ومصالحه وقيمه الجوهرية في مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية، وهنا نلاحظ أن جوهر الأمن والتنمية لا يختلفان، إذ أن هدف كل منهما هو تلبية حاجات المجتمع أو الدولة،والتكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية بما يحقق التوازن من جانب والاستقرار من جانب أخر،ثم السعي نحو التطور والازدهار.

لذلك تتعرض العملية المكونة من الأمن والتنمية داخل المجتمع بصورة دائمة لمتغيرات داخلية وخارجية، ومما لاشك فيه أن تحقيق الأمن والتنمية على المستوى الوطني يعد الأساس الأول الذي يبنى على دائم قدرات المجتمع الوطنية والذي لا يمكن الانطلاق منه إلى تحقيق الأمن والتنمية على المستويين الإقليمي والدولي، فتراكم الثروة مطلب أساسي لتحقيق كل من التنمية والأمن، وتراكم الثروة ذاته يعتمد على قدرة المجتمع على تلبية الحاجات الأساسية للإنسان من مأكل ومشرب ومأوى وتعليم ورعاية صحية.

ولما كانت الحرب – التي هي حالة انعدام الأمن ولو مؤقتا – عقبة أساسية في تلبية هذه الحاجات وعقبة تحول دون تراكم الثروة في البلاد الفقيرة، فان ذلك يعني أن انعدام الأمن أو تهديده يعوق عملية بناء التنمية في ابسط تعريفاتها المتعلقة بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية.

صحيح أن الأمن يقتضي قدرات عسكرية تمكن الدولة من ردع العدوان،لكن هذه القدرات العسكرية لا توجد في فراغ بل لابد لها من قدرات اقتصادية وتكنولوجية عند مستوى معين، وإذا غابت أو تدهورت، وهي بالطبع نتاج عملية التنمية، يتهدد الأمن بل ربما يتهدد بقاء المجتمع الذي هو جوهر الأمن الوطني، والواقع انه لا توجد دولة قوية عسكريا دون أن تكون كذلك اقتصاديا وتكنولوجيا، والعكس صحيح.

وكذلك ربما يؤدي التخلف التكنولوجي والسياسي إلى إهدار المساهمة الممكنة للتنمية الاقتصادية في بناء الأمن، بل قد تهدر حالة التخلف تلك كلا من الأمن والتنمية معا، فالعراق على سبيل المثال، تحققت له أفضل مستويات التنمية ومعدلات النمو الاقتصادي في الوطن العربي في السبعينيات من القرن الماضي، لكنه أهدر كل ذلك من خلال حربين إقليميتين كبيرتين، بل وأهدر معهما الأمن العراقي فغاب الأمن وانهارت التنمية، رغم ثروات العراق الهائلة والتي كان بالإمكان أن تحقق الأمن والتنمية معا.

إذا كان رشد القيادة السياسية من عناصر التنمية السياسية فان الديمقراطية وعمليات التحول الديمقراطية هي عنصر مهم في هذا السياق، والفكر الغربي يربط بين الديمقراطية من ناحية وكل من التنمية والأمن والتنمية من ناحية أخرى، يتقاطع الأمن مع التنمية في مجموعة من القضايا المشتركة، من أبرزها الإرهاب، وانتشار الأمراض المعدية الفتاكة، وتجارة المخدرات، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات ودور المرأة في المجتمع، وعمالة الأطفال وغيرها من القضايا التي يبدو فيها البعدان الأمني والتنمية بشكل واضح، وبالتالي فهناك أربع قضايا مشتركة ندرج عليها كما يلي:

<u>الفقرة الثانية: تحديات الإرهاب</u>

الإرهاب ظاهرة دولية لا تنتمي إلى دين أو جنسية، وقد وجدت في كل مكان وعانت منها كل الدول بدرجات مختلف، وقد مرت هذه الظاهرة بثلاث مراحل حيث بدأ الإرهاب بالموجات ذات الطابع القومي المتطرف في أوروبا منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن العشرين، وقامت به مجموعة من الوطنيين المتطرفين اعتمدوا في

عملياتهم على أسلحة خفيفة،تلتها موجة الإرهاب ذات الطابع الإيديولوجي التي ارتبطت بالحرب الباردة بين الشرق والغرب حيث نشأت جماعات إرهابية مثل بادرماينهوف الألمانية والألوية الحمراء الايطالية واعتمدت على الأسلحة الخفيفة والمتفجرات.

وعرفت موجات الإرهاب العابرة للقوميات،التي يستهدف إيقاع أكبر قدر من الخسائر البشرية والمادية للفت الأنظار إلى مطالب سياسية وعقائدية، ويستخدم منظموها تسليحية أكثر تطورا وتعقيدا.

ولا شك أن أحداث 11 سبتمبر 2001 التي استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية قد مثلت نقلة نوعية ضخمة في تطور الظاهرة الإرهابية، ليس على مستوى أمريكا فحسب بل على مستوى العالم كله.

وقد استدعت هذه الأحداث تغييرات قانونية وتشريعية على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم، وبناء استراتيجيات أمنية جديدة لمواجهة موجة الإرهاب، وتطلبت تحالفات ومعاهدات أمنية، انعكست من دون شك على الجانب التنموي.

الفرع الثاني: آفة المخدرات

إن تعاطي المخدرات وإدمانها ذو كلفة اقتصادية مرتفعة، وهي لا تقتصر على تكلفة التعاطي والإدمان فقط، وإنما تمتد لتشمل أيضا برامج مكافحة المخدرات، وهي متعددة ومكلفة يمكن استبدال الإنفاق عليها بالإنفاق على برامج التنمية.

وتتأثر البلدان الفقيرة بمشكلة المخدرات أكثر من البلدان الغنية،فدول العالم الثالث التي تعاني أصلا من مشكلة عجز الموازنة وتضطر إلى تدبير الفرق بين الموارد والحاجات أو سد الفجوة بين النفقات والموارد بالاقتراض المحلي أو الدولي، مما يفاقم من مشكلة الديون لدى تلك الدول، فيصبح إثر تكاليف مشكلة المخدرات مدمرا.

الفقرة الأولى: تأثير الجريمة على التنمية

وفي مجال الأمن الاجتماعي تشير الدراسات إلى أن ثمة ارتباطا عكسيا بين معدلات الجريمة وبين حالة الأمن الاجتماعي في المجتمع، فزيادة معدلات الجريمة تعني انخفاض أو تدهور حالة الأمن الاجتماعي، والمعروف في ضوء التجربة العملية، أن ثمة تناسبا طرديا بين معدلات التعاطي والإدمان للمواد المخدرة وبين معدلات الجريمة.

وفي مشكلة المخدرات يتم التضحية بالأمن الغذائي لصالح مكاسب تجارة المخدرات، حيث أضحى مستحيلا إقناع المزارعين في أفغانستان مثلا بتبني برنامج لزراعات بديلة لزراعة الأفيون، فالعائد المالي للأفيون 40 ضعفا العائد المالي للقمح، ومن ثم فإن الزراع الذين اعتادوا على ذلك العائد الكبير لا يقبلون التحول عن زراعة الأفيون، فيتم التضحية بالأمن الغذائي للمجتمع كله من اجل مصالح أنانية لقلة من الناس في ذلك المجتمع.

الفقرة الثانية: تكاليف الإنفاق العسكري

يؤدي الإنفاق العسكري في محصلته النهائية إلى خفض النمو الاقتصادي ومن ثم يؤثر على كافة برامج التنمية، كما أن خفض الإنفاق العسكري في الأجل الطويل يتجه إلى تحرير الموارد الاقتصادية وتوفيرها لأغراض أكثر إنتاجية،ومن ثم يقوي النمو الاقتصادي، بافتراض أن الموارد التي تتحول عن الإنفاق العسكري توجه إلى الإنتاج الاقتصادي المدني.

لكن الآثار القصيرة الأجل لزيادة الإنفاق العسكري أو تخفيضه تجري على عكس الآثار الطويلة الأجل، فتخفيض حاد في الإنفاق العسكري يرتب أثرا فوريا يتمثل في زيادة البطالة وتخريب النمو الاقتصادي،كما أن زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري وفي وقت قصير، تحسن أداء اقتصاد يعمل دون طاقته وتشجع النمو، وإن كان يهدم النمو في الأجل الطويل بزيادته للتضخم والدين.

على أن الآثار البعيدة للإنفاق العسكري على الاقتصاد تتضخم في حالة حدوث حرب فعلية، فالحرب تؤدي ليس فقط إلى زيادة كبيرة في الإنفاق العسكري، بل إلى تدمير رأس

المال في المدن والمزارع والمصانع والمرافق والناس في مناطق الحرب، وتسبب التضخم بتخفيض إمدادات البضائع، بينما تتزايد حاجة الناس إليها،وتتجه الحكومات للاقتراض ومن ثم زيادة الدين الحكومي، ومزيد من طباعة العملة، وفرض الضرائب، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض كل من الإنفاق والاستثمار، فتكون له المردودات السلبية على كل من التنمية والأمن.

- **الأمراض**

لعل أخطر الأمراض التي شهدها العالم، مرض نقص المناعة الايدز، حيث انه حتى 2001 قد قضى على ما يزيد على 20 مليون إنسان، وتعد قارة أفريقيا مركزا لوباء الايدز في العالم، فمن بين 25 دولة هي الأكثر إصابة بالمرض الفتاك توجد 24 دولة في قارة أفريقيا، ومن تلك الدول ثمة 7 دول تزيد الإصابة فيها على 20% من عدد السكان.

وعن علاقة الايدز بالأمن أجمعت الدراسات على وجود علاقة وطيدة بين الحروب وانتشار الايدز، فجرائم الاغتصاب التي تكثر في الحروب تؤدي إلى نقل سريع للإيدز،بل أن هناك استهداف في الحروب لنقل الايدز للجهة المعادية عبر الاغتصاب، وهذا ما حدث في عدد من الحروب.

ونظرا إلى وعيها بمخاطر انتشار الايدز بين الجنود في مناطق القتال،فقد تبنت الأمم المتحدة في قرارها رقم 1308 الصادر في 2000 ضرورة التوعية بسلوك الوقاية من الايدز لجنودها ضمن تدريباتهم للمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وليس الايدز هو المرض الفتاك الوحيد، فهناك السارس وجنون الأبقار وأنفلونزا الطيور وأنفلونزا الخنازير، كلها أثرت بشكل كبير على موارد اقتصادية مهمة في الدول التي اكتشفت فيها تلك الأمراض.

الفصل الثاني :

التنمية البشرية في عمل المنظمات الدولية

تسهر الأمم المتحدة على ربط جميع الآليات الدولية فيما بينها عبر خلق تنسيقية دائمة تجعل من المؤتمرات واللقاءات المنعقدة في العالم تنظم فيما بينها عملية ربط الأهداف التنموية للألفية.

وتُكمّل «الأهداف التنموية للألفية» بالالتزامات والأهداف ذات العلاقة التي اعتُمدت منذ «قمة الألفية»؛ نذكر منها، الإعلان الوزاري لمؤتمر الدوحة (أكتوبر نوفمبر 2001) وتوافق مونتري Monterrey المعتمد خلال المؤتمر الدولي حول تمويل التنمية (مارس 2002).

تتم مراقبة «الأهداف التنموية للألفية» على المستويين الدولي والمحلي؛ فعلى المستوى الدولي، يرفع أمين عام الأمم المتحدة تقارير سنوية إلى الجمعية العامة حول تطبيق «إعلان الألفية» كل خمس سنوات يحتوي على مراجعة شاملة للتقدم المحرز نحو «الأهداف التنموية للألفية».

أما على صعيد البلد الواحد، فإن تقارير (أو مراجعات) «الأهداف التنموية للألفية»[55] تهدف إلى المساعدة في إدماج القادة السياسيين وصانعي القرارات العليا، وإلى حث مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات وعامة الناس والبرلمانيين ووسائل الإعلام في النقاشات والمداولات حول التنمية البشرية؛ فالهدف الأكبر «لتقارير الأهداف التنموية للألفية» هو إطلاق وتحفيز العمل والحركة المتسارعة للتقدم نحو «الأهداف التنموية للألفية». وحتى هذا التاريخ، تمّ إصدار حوالي 40 تقريراً –أو مراجعة– «للأهداف التنموية للألفية» على صعيد البلد، إضافة إلى أكثر من 60 تقريراً آخر قيد الإنجاز. كما أصدرت خمسة بلدان تقريرا مراجعة ثانية وهي أرمينيا وبوليفيا والكاميرون والسينغال وفيتنام. ويكمن الهدف في أن تضع جميع الدول النامية تقريراً مراجعة واحدة على الأقل بحلول العام 2004، وذلك تمهيداً للمراجعة العامة التي سيقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة في العام 2005 للتقدم المحرز على صعيد «الأهداف التنموية للألفية».

---

[55]– نص تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية في الدورة التاسعة والخمسين بتاريخ 27 غشت 2004 أنه: «إذا أريد تحقيق النتائج المستهدفة لعام 2015 يتعين على البلدان النامية الوفاء بالتزاماتها على نحو ما وردت في الإعلان بشأن الألفية».

تلقي هذه المذكرة التوجيهية الضوء على المسائل الرئيسية التي قد تبرز عند إعداد تقرير مراجعة البلد حول «الأهداف التنموية للألفية». وهي تُحدّث، وتحل محل، المذكرة التوجيهية الأولى التي أُصدرت حول هذا الموضوع في أكتوبر 2001. كما أن هذه المذكرة تأخذ بعين الاعتبار وتدرج العديد من نتائج تقييم التقارير الحالية حول «الأهداف التنموية للألفية» والذي أجراه مكتب التقييم التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في العام 2003.

وتجدر الإشارة، إلى أن الإستراتيجية الأساسية للأمم المتحدة حول «الأهداف التنموية للألفية»، تحدد العناصر المختلفة للجهود الرامية إلى وضع «الأهداف التنموية للألفية» في صلب أنشطة الأمم المتحدة على مستوى البلد الواحد، بما في ذلك مراقبة التقدم وتنظيم الحملات الترويجية والأنشطة التحليلية والتشغيلية العملية،بحيث قامت الأمم المتحدة بخلق مجموعة من الأجهزة داخل منظمتها كمؤسسة البنك الدولي،والبرنامج الإنمائي،وغيرهما وهو ما سيتم التطرق إليه في المبحث الموالي.

المبحث الاول :

السياق التاريخي للتنمية

كان مفهوم التنمية البشرية في السابق وإلى حدود سنة 1990 قاصرا على ما يحصل عليه الإنسان من خدمات مادية، ولكن مع مرور الزمن أصبح هذا المفهوم مرتبطا بالإنسان كصانع للتنمية وهدفا لها. وقد تبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لسنة 1990 مفهوم التنمية البشرية، حيث يقوم هذا المفهوم على: «أن البشر هم الثروة الحقيقية[56] للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات البشر». فكما أن التنمية البشرية مرتبطة بالوضع السياسي للإنسان، المتمثل في الديمقراطية، فهي مرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي كذلك.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عندما أثيرت مسألة تطوير اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernisation، أو التصنيع industrialisation. وقد برز مفهوم التنمية Développement في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية حياة كل فرد؛ وبمعنى آخر، زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائدات ذلك الاستغلال.

ودائما في سياق تحديد المسار التاريخي لمفهوم التنمية فإن هذا المفهوم انتقل إلى حقل السياسة منذ الستينات[57]؛ حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان غير الأوروبية تجاه

---

[56]– الدكتور لحسن مادي، تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية– 6– توزيع دار التوحيدي للنشر ووسائط الاتصال– الرباط.

[57]–professeur idrissAlami : livre le développement local sur sa première partis (l'introduction)

الديمقراطية. وفي هذا الصدد عرّفت التنمية السياسية بكونها عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب، غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية. ويقصد بالدول الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي، والمشاركة الانتخابية، والمنافسة السياسية، وتسهم في ترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة. ولاحقا تطور مفهوم التنمية ليرتبط بعدد من الحقول المعرفية؛ فأصبحت هناك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطرف المجتمع.

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية البشرية في المغرب بعد الاستقلال

اعتبرت قضية التنمية التحدي الأكبر والأساسي الذي واجه المغرب في سباقه نحو التقدم والتحديث، والتخلص من التخلف وعوامله المختلفة التي عانى منها ردحا طويلا من الزمن تحت نير الاستعمار[58] مما ساعد على تأخره كثيرا عن الدول المتقدمة.

لذلك حاول المغرب منذ السنوات الأولى من الاستقلال أن يرسم لنفسه نهجا تنمويا خاصا قائم على معطيات ثابتة جعلته كما يقول محمد الجابري «تجربة تنموية منفتحة بمعنيين: منفتحة بنيويا باعتمادها كاختيار استراتيجي. ومنفتحة إعلاميا بمعنى أنها تعتمد الإحصاء في مخططاتها لا تضرب الحصار على المعلومات بل تترك الباب مفتوحا، بهذه الدرجة أو تلك لمن يروم الحصول عليها».

وقد اتسمت معظم المخططات التنموية التي تعاقبت على المغرب بتبنيها نفس الإستراتيجية العامة مع بعض التحولات التي فرضتها ظروف وتقلبات المرحلة.

إذا استثنينا الفترة الممتدة من 1956 و1960 التي اعتبرت مرحلة انتقالية ذات خصوصية معينة احتاج فيها المغرب» إلى وقفة للتأمل والتخطيط لتحديد الأولويات من أجل مواصلة الإصلاحات التحديثية واستعادة السيادة الكاملة على مؤسسات الدولة ومغربة أطرها

[58]– تقرير الخمسينية، مصدر سابق.

وهياكلها ولتصرف المطلق في خيراتها وتحرير اقتصادها من التبعية والاستغلال والاستنزاف».

لذلك سيكون من الأفضل منهجيا معالجة إستراتيجية المغرب في التنمية على مرحلتين، المرحلة التي تشكل الفترة الانتقالية من مخلفات الاستعمار وتمتد من 1956إلى 1960، والمرحلة الثانية التي من سماتها الأساسية بناء صرح الدولة الحديثة القائمة على مؤسسات مستقلة وقوية وهي التي تتجلي في الفترة الممتدة ما بعد 1960.

الفرع الأول: إستراتيجية الدولة في مجال التنمية خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال

أبرز الشعارات التي كانت في هذه المرحلة هي الانتقال من الجهاد الأصغر الذي كان يهدف إلى تحقيق الاستقلال عن القوى الاستعمارية[59] إلى الجهاد الأكبر الذي يعني تدشين «مرحلة الإصلاحات الكبرى والبحث عن الحلول للمشاكل المترتبة عن التغلغل الاستعماري وإيجاد علاج للآفات الاجتماعية[60] والاقتصادية».

وهكذا كانت إستراتيجية التنمية لعمل الحكومات المغربية خلال السنوات الأولى من الاستقلال تتمحور بالدرجة الأولى في «استعادة السيادة الكاملة على الخيرات الوطنية التي بنى عليها الاستعمار نظامه «التعميري» وبالتاليامتلاك النظام لكل مقومات الدولة ومن ثم توجيهها توجها وطنيا. حيث عمل المغرب على استرجاع كافة أراضيه التي كانت تحت يد المعمرين، ثم إقرار السيادة الكاملة على كافة المرافق الحيوية للدولة وتجهيزاتها الأساسية (مصالح النقل، السكك الحديدية، شركات توزيع الماء والكهرباء..)، ثم تأميم بنك المغرب وإصدار عملة وطنية مغربية منفصلة عن الفرنك الفرنسي، وإقامة نظام جمركي جديد(1957) حل محل النظام الاستعماري. وفي خلال ذات السنوات تم إنجاز بعض المشاريع الاقتصادية[61] المهمة كإنشاء معمل لتكرير البترول وآخر لتركيب السيارات كما

---

[59]– محمد رضوان، التنمية البشرية في المغرب: تشكل السلطة التنفيذية وممارستها من 1956 إلى 2000

[60]– تقرير الخمسينية، مصدر سابق.

عبد الله حداد الوجيز في قانون المرافق العمومية، الطبعة الثانية، يناير 2005.

[61]–محمد عابد الجابري، المغرب المعاصر، نفس المرجع السابق.

دشنت عملية «الحرث الجماعي» والبدء في عمليات التشجير وكذا في توزيع الأراضي على الفلاحين الصغار، وإصلاح الفلاحة ولاهتمام بالعالم القروي وبوضعية العمال الزراعيين وتحسين ظروف عيشهم ووسائل إنتاجهم، هذا، وكانت الإنجازات التي عرفها ميدان التعليم جد مهمة حيث كان الاهتمام بإصلاح التعليم وتعميمه ومغربته وتوحيده وتعريبه على رأس القضايا والرهانات التي تحملتها الحكومات في تلك الفترة من الزمن حيث ارتفع عدد الأطفال المقبلين في المدارس من 210.018 تلميذ سنة 1954 إلى 530.000 تلميذ سنة 1958 بزيادة تقدر بـ 21%[62]، كما كان الاهتمام كبيرا بالعلوم الإسلامية والآداب والعلوم الحديثة «حيث أرسل الطلبة للتعلم في سورياومصر، وهم الذين سيكونون النخبة الجامعية بالمغرب عند مجيئهم».

ورغم بعض السلبيات التي خلفتها إستراتيجية التنمية التي اعتمدتها الدولة خلال هذه الفترة، فإن خصوصية المرحلة وطبيعة الرهانات التي كانت تلازمها يشفع لها في ذلك.

من أجل النهوض بالإصلاحات التي دشنها المغرب خلال هده المرحلة،حيث وضعت الحكومة المغربية آن ذاك مخططات تنموية أهمها المخطط الخماسي (60 . 1964) الذي كان من رهاناته الأساسية تحقيق الاستقلال الاقتصادي من لتبعية الأجنبية، وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية، وإرساء قواعد لتصنيع الفلاحي. حيث كان الهم الأساسي لواضعي هذا المخطط يتجلى بالأساس في «إعادة هيكلة النظام الاقتصادي المغربي ككل بصورة تجعله يتجه في اتجاه غير اتجاه نظام التعمير الاستعماري حتى يمكن الدخول في مسلسل القضاء على البطالة..» وتوسيع فرص الشغل لتشمل كافة الجماهير العاطلة.

إلا أن إقالة الحكومة الوطنية التي كانت آنذاك برئاسة «عبدالله إبراهيم» سيؤدي إلى إعادة النظر في إستراتيجية المخطط من قبل ما يسميهم محمد عابد الجابري «بدعاة الليبرالية الواقعية» الذين دعوا إلى «ضرورة إشراك رجال الأعمال في تدبير أمور الدولة وتسيير هياكلها وتنميتها». وهكذا طرح مشروع تحديثي جديد كبديل للمخطط الخماسي ركز فيه على ضرورة القضاء على البطالة،والعمل على إنعاش الشغل كأساس لأي مشروع

[62]– تقرير الخمسينية، نفس المرجع السابق.

تنموي، فثم طرح «برنامج الإنعاش الوطني» لمحاربة البطالة في البادية تحت وصاية وزارة الداخلية (سنة 1961) تم الاعتماد فيه على تمويل ثلاثي المصدر، جزء يأتي من إعانة القمح الأمريكي وجزء من ميزانية الدولة وآخر من ميزانية الجماعات المحلية[63].

وكنتيجة للاستحقاقات النسبية التي أدى إليها هذا مشروع «الإنعاش الوطني» وتكريسا للجهود المبذولة التي نهجتها الدولة كاختيار في مجال التدبير، مع طرح المخطط الثلاثي (65 . 1958) الذي سيركز على «الفلاحة والصادرات والسياحة، ونادى بتقليص تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية الأخرى، وإعطاء القطاع الخاص الدور المهم والمحرك الاقتصاد..، وكان يشجع على انتهاج سياسة ليبرالية في المجال الاقتصادي «فوجهت الدولة استثماراتها إلى إنشاء السدود وتوجيه الفلاحة نحو التصدير وإخضاعها لمتطلباته، وتطوير آليات الاستغلال في قطاع الفلاحة بواسطة مزارع مجهزة ومتطورة «وهكذا تطورت الفلاحة المسقية وأمكن ضمان التزويد المنتظم للمدن بالماء الصالح للشرب، غير أنه لم يكن بإمكان المناطق النائية والساكنة المعوزة الاستفادة، بشكل تلقائي، من انعكاسات السدود والطرق والشبكة الكهربائية». أما في مجال السياحة فقد اتجه المخطط إلى إنشاء تجهيزات مهمة من بناء سلسلة من الفنادق وتحسين جودة الخدمات في أكثر المناطق جلبا للسياح...

ثم جاء المخطط الخماسي (68 . 1972) كامتداد للاختيارات والأولويات والشعارات التي ميزت المخطط السابق، مع إعطاء بعض الأولوية للقطاع الصناعي، بتشجيع الفلاحة التصديرية وتحديث وسائل الإنتاج[64] فكانت النتائج الاجتماعية للإستراتيجية التنموية التي نهجتها الدولة خلال المخططين الأخيرين جد هشة ومخيبة لكافة تطلعات ومتطلبات المواطنين. ثم بعده جاء المخطط الخماسي الثالث (73. 1977) بسياسة جديدة ذات طابع نقدي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها مرحلة الستينات، ولذلك اعتبر هذا المخطط بمثابة سياسة تصحيحية للإستراتيجيات الدولة السابقة في معالجة الأوضاع العامة

[63]–يمكن مراجعة هذه التعاريف: في صعب حسن، علم السياسة، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ص 369–376.

[64]– عبد الله حداد، نفس المرجع السابق.

للبلاد. «فأعطى بعض الأولوية للقطاع الصناعي[65] وقرر بعض الإصلاحات في الميدان المالي والضريبي كما أقر بعض الإصلاحات الاجتماعية». وعمل على تشجيع عمليات النمو في الأقاليم المهمشة بانتهاج سياسة اللامركزية، ومغربة الاقتصاد الوطني بالتشجيع عل شراء أسهم الأجانب.

الفقرة الأولى: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية

إن الاضطرابات التي عرفها انخفاض الطلب على الفوسفاط والزيادة في أسعار البترول وكذا النفقات التي تحملها المغرب ابتداء من 1975 بما عرف بتعمير المناطق الصحراوية المسترجعة أثرت على الجانب الاجتماعي والاقتصادي، كما عصفت بالأحلام التي كانت مرجوة من هذا المخطط مما أدى إلى انتكاسة طموحات هذا الأخير حيث غدت المشاريع الاقتصادية والاجتماعية تعاني من جمود جراء مشاريع لم تنفد أو شرع في تنفيذها وتعذر إتمامها فانتظر المغرب سنة 1978 حيث سيتم الإعلان عن المخطط الثلاثي (78 . 1980) «الذي حاول أن يلطف من الأزمة الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول» فأفرز مكانة مهمة للقطاع الخاص في عملية التنمية، وعمل على الاعتناء بالمقاولات الصغرى والمتوسطة وأوصى بالتقليل من نفقات الدولة جراء انعكاس سنوات الجفاف التي عرفها المغرب في تلك الفترة.

وتميزت سنة 1983 باقتراح مخطط خماسي جديد (83 . 1987) يروم إلى لملمة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.فدعم المنتوجات الغذائية والصناعيةوالطاقة، وركز على التقليص من الفوارق الطبقية بإحداث مناصب للشغل.. لكن إقرار سياسة «التقويم الهيكلي» في نفس الفترة سوف يؤدي إلى تبطئ عملية النمو وإلى تدهور التنمية الاجتماعية جراء الحد من الموارد «والتقليل من طلب الحبوب وارتفاع الأسعار الداخلية نتيجة تدهور العملة الوطنية بالنسبة للعملة الأجنبية وانعكس هذا على الدولة إذ كلفها ذلك جهدا مضاعفا لتحقيق بعض الأهداف الموسمية في المخطط».

[65]– عبد الله حداد، نفس المرجع السابق.

ولن يتم التخفيف من هذه السياسة وانعكاساتها إلا مع برنامج الأولويات الاجتماعية سنة 1993 والذي هدف بالأساس إلى تطبيق استراتيجية للتنمية الاجتماعية، تشمل العديد من الأقاليم الأكثر تهميشا في المملكة.وتألف من ثلاثة مشاريع أساسية: التعليم الأساسي، الصحة الأساسية والإنعاش الوطني والتنسيق ومتابعة البرامج الاجتماعية.فكانت أهم نتائجه «تحسن لا بأس به في مستوى المكوث في المدرسة خاصة بالنسبة للفتاة والرفع من مستوى التمدرس.كما استفاد الأطفال الممدرسون من توزيع الكتب والأدوات المدرسية ومن خدمة المطاعم المدرسية».

كما كانت نتائجه على مستوى مجال الصحة مشابهة تقريبا للمعادلات الوطنية المتوسطة، كما كانت نتائجه مهمة على مستوى معالجته لمعضلة الفقر حيث عمل على خلق فرص واسعة للشغل وفك العزلة عن المناطق القروية بمدها بالماء الصالح للشرب، وفي ذات الإطار تم إنجاز مجوعة من المشاريع من طرف «الإنعاش الوطني» مكنت من خلق كتلة أجرية مهمة في الوسط القروي من دعم تدخلات كل من الصحة والتربية.

وفي 1995 شهد المغرب قفزة نوعية أخري شملت جل الميادين وخاصة الاقتصادية التي عززتها السياسة الوطنية بخلق وزارة للخوصصة وتغيير المسار الاقتصادي المحتكر من طرف القطاع العمومي إلى فتح أبوابه على المؤسسات الخاصة الدولية وتغيير خارطة الطريق التجاري بشكل عام ودلك من جراء تقرير البنك الدولي، حين مجيء المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سنة 2005 التي أعتبرها بمثابة جواب آخر للتقارير الدولية على المغرب وكذلك لتساعد على حل الإشكاليات المتعددة التي نزلت على التوالي مند فجر الإستقلال.

<u>الفقرة الثانية: بعض مؤشرات التنمية قبل المبادرة</u>

وإذا كانت إستراتيجية الدولة[66] في تطوير الشأن التنموي العام للبلاد فقد بدأ الاهتمام بالمنظومة التعليمية خلال بداية السبعينات كمؤشر حقيقي دال على التحديات التي تعيشها هذه المنظومة بالرغم على أنها حققت تقدما لابأس به خصوصا فيما يتعلق بالرفع من فرص

[66]– مرجع سابق

التمدرس وتزويد الإدارة والاقتصاد الوطنيين بالأطر المغربية الضرورية، إلا أنه مع بداية الثمانينات، بدأت المنظومة التربوية، في التراجع لتدخل بعد ذلك في أزمة طويلة من بين مؤشراتها الهدر المدرسي، وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية، وضعف قيم المواطنة، ومحدودية الفكر النقدي، وبطالة حاملي الشهادات، والتكوينات الأساسية مثل القراءة، الكتابة، الحساب، اللغات، التواصل».

أما فيما يخص معدل الحياة في المغرب ليتجاوز 70سنة كما أشرنا سابقا فإن هذا المعدل يظل أقل من معدلات الحياة المحققة في الدول المتقدمة، وكذا المؤشرات المتعلقة بصحة الطفل والأم مبعث قلق ومصدر ذي انعكاسات سلبية على التنمية البشرية بالبلاد، بحيث أن «البلاد لم تصل بعد إلى التعامل الأمثل مع أمراض البلدان الفقيرة، إضافة إلى ذلك، يظل ولوج الخدمات الطبية غير كاف، كما أن حالة الوحدات التطبيبية والمستشفيات ظلت تتأرجح بين الاستقرار والتراجع.

وعلى الرغم من مجهودات الدولة الموجهة إلى مكافحة آفة الفقر[67] والتقليص من حدته والتي استطاعت أن تقلل من نسبته من50% خلال سنة1960 إلى 14.2% حاليا. «إلا أنه بالنظر للنمو الديمغرافي فإن العدد المطلق للفقراء استقر في خمسة ملايين، في المعدل المتوسط، من بينهم ثلاثة أرباع من الفقراء يتواجدون بالعالم القروي».

وهكذا فإننا نخلص مما سبق إلى استنتاج واحد، هو أن هذه الاستراتيجية التنموية التي نهجها المغرب خلال النصف قرن الماضي (بإخفاقاتها ونجاحاتها) بقت عاجزة لنقل متباينة مع طموحات ومتطلبات الأفراد ومطالب، مما حتم من ضرورة الإسراع بإعادة النظر في هذه الاستراتيجية ومحاولة البحث على سبل لسياسة تنموية جديدة ومتطورة تمليها إرهاصات ومتطلبات المرحلة سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي.

فكان الخطاب الملكي التاريخي في 18 ماي 2005 خير استجابة لذلك من خلال إعلانه عن «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» كتصور بديل وحديث لمسألة التنمية البشرية في المغرب.

---

[67]–مرجع سابق

والإعتماد على مبدأ القرابة التشاركية بين المجتمع والدولة الذي أصبح من ضمن الأولويات التي تراهن عليها السياسة الاجتماعية والاقتصادية

الفرع الثاني : التقارير الدولية والوطنية حول التنمية البشرية بالمغرب

لقد أثارت التقارير الدولية والوطنية الصادرة حول التنمية البشرية في المغرب نقاشا داخليا واسعا خلال السنوات الأخيرة،حول مدي قدرة هذا الأخير على مواكبة الازدهار والتطور الإنسانيين.

لقد عمد المغرب مند عدة سنوات إلى إخراج مجموعة من البرامج الاجتماعية التي كانت تهدف إلى الرقي بالمؤشرات الاجتماعية، إلا أنه ظل مع ذلك من ضمن الدول المتأخرة وعلى مستوى مؤشر التنمية البشرية وتجدر الإشارة إلى أن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يتولى إعداد تقرير التنمية البشرية الذي يعتبر بمثابة مقياس للتنمية في البلدان منذ سنة 1990

ويعتمد التقرير كل سنة في مضمونه على أحدث البيانات مقارنة مع الصعيد الدولي في مجالات الصحة والتعليم والدخل الفردي، لقد أرسي التقرير مقاييس لتقييم عناصر عدم المساواة والفوارق بين الجنسين والفقر المتعدد الأبعاد نسبة الحرمان بلغت في هذه الفترة ما معدله 45بالمائة.

كما أنه تم دعوة الجميع لمضاعفة الجهود من أجل تحقيق تنمية بشرية عادلة وشاملة لاسيما من خلال التقليص من الفوارق بين الجنسين وفتح الأفاق أمام الفئات الأكثر تهميشا داخل مجتمعات تخفيض نسبة الفقر في العالم.

وبين التقرير أن أهم العوامل التي تحول دون ارتفاع مؤشر التنمية البشرية في المنطقة العربية هي الفوارق الكبيرةبين الأجيال وعدم المساواة بين الجنسين التي مازال تتشكل مصدر انزعاج في عديد البلدان العربية: وقالت الأمم المتحدة إن المغرب تراجع 16 درجة على سلم التصنيف الدولي الذي وضعه تقرير التنمية البشرية لعام 2011. وجاء ترتيب المغرب في

المرتبة 130 من بين 187 دولة، فيما كان قد احتلال رتبة 114 عام 2010 وتم تصنيف النرويج في المرتبة الأولى في حين احتلت جمهورية الكونغو الرتبة الأخيرة.

وانتقدت السلطات المغربية بشدة العام الماضي تصنيفها في الرتبة114، واتهمت معدو التقرير بأنه يعتمدون مقاييس غير علمية في تصنيف الدول.

وجاء المغرب في تقرير هذا العام في المرتبة15عربيا من بين20دولة عربية مصنفة، مسبوقا بالجزائر ومصر وفلسطين وسورية. بينما تصدرت التصنيف العربي الإمارات العربية متبوعة بقطر والبحرين والسعودية والكويت وليبيا ولبنان وتونس والأردن. ولم يتفوق المغرب سوىعلىدولمثل السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتي.

وصنف المغرب حسب التقرير، ضمن الدول العشر التي سجلت أدنى نسبة في معدل الفقر، ثم كشف أن نسبة الحرمان بالمغرب بلغت 45بالمائة والسكان المعرضون لخطر الفقر 12.3بالمائة، والسكان اللذين يعيشون في فقر مدقع 3.3بالمائة[68].

<u>الفقرة الأولى: تقارير على الصعيد الدولي</u>

حقق المغرب خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تقدما لايمكن إنكاره، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية. وقد ترجمت هذه التطورات تحديدا إلى نمو اقتصادي مرتفع نسبيا، وزيادة هامة في الثورة الوطنية ومتوسط مستوى معيشة الساكنة، والقضاء على الفقر المدقع، والولوج الشامل إلى التعليم الابتدائي، وبشكل عام في تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وأخيرا في تطور هام للبنى التحتية العامة. وبفضل هذه التطورات، استطاع المغرب إطلاق مسار اللحاق الاقتصادي ببلدان جنوب أوربا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال).

[68]– تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية2011 والذي تم نشره يوم2 نوفمبر2011 من «copenhague» على الساعة 11.00 بالتوقيت العالمي بإشراف "HILINCLAR» كمديرة برنامج الأمم المتحدة للتنمية والوزير الأول الدانماركي luthor.

ولئن كانت العديد من المؤشرات الاقتصادية على النهج الصحيح، فثمة مؤشر واحد لم يصبح إيجابيا بعد: يتعلق الأمر بمؤشر إدماج الشباب في المجتمع. تشكل عمالة الشباب تحديا هاما خاصة وأن شابا من أصل اثنين تقريبا ممن تتراوح أعمارهم بين 25و 35سنة يتوفرون على منصب عمل غالبا ما يكون في القطاع غير النظامي والهش. كما أن المغرب يواجه ضرورة الاستجابة لطلب أقل إلحاحا لكنه طارئ على غرار التشغيل ويتعلق بتطلعات الشباب في الولوج بشكل أسرع إلى مستوى يقترب من المستوى المعيشي في البلدان الأكثر تقدما. إلا أن مسار الالتقائية الاقتصادية الذي أطلقه المغرب منذ 15 عاما لا يزال بطيئا نسبيا، خاصة بالمقارنة مع نظيره في البلدان الأكثر تقدما. إلا أن مسار الالتقائية الاقتصادية الذي أطلقه المغرب منذ 15 عاما لا يزال بطيئا نسبيا، خاصة بالمقارنة مع نظيره في بلدان منبثقة أخرى نجحت في تدارك تأخيرها بشكل كبيرا. وعلى الرغم من أن الوضع السياسي الوطني قد تطور كثيرا منذ عام 2011، لا تزال تطلعات الشباب المغربي إلى مستقبل أفضل قائمة.

في هذا السياق، ماهي الظروف الاقتصادية وظروف الاقتصاد السياسي الكفيلة بتمكين المغرب من تسريع وثيرة النمو بشكل هام ومستدام، حتى يتسنى له خلق فرص عمل جيدة لأكبر عدد ممكن من الأشخاص والتقرب خلال جيل واحد من مستويات الدخل والثروة في البلدان الأكثر تقدما؟ هذا هو السؤال الذي تحاول المذكرة الاقتصادية القطرية لعام 2017 الإجابة عليه أولا من خلال استعراض تشخيص الأداء الاقتصادي في الآونة الأخيرة وآفاق المغرب بحلول عام 2040، وثانيا، عبر تقديم الإصلاحات الاقتصادية التي يمكن أن تساعد في تحقيق السيناريو الطموح والواقعي والرامي إلى الوثيرة الحالية لالتقائية الاقتصاد المغربي ببلدان جنوب أوربا.

<u>الفقرة الثانية: تقارير على الصعيد الوطني</u>

إن اهتمام النخبة الوطنية على المستوى الداخلي لقي أيضا إقبالا سياسيا واسع النطاق وبمشاركة كل الفعاليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في آن واحد، للشروع في التصدي للعجز الحاصل في التسيير والمواكبة وإنجاز التقارير التي تتماشي مع المنظور

الدولي في التنمية من جهة، ولعب دور الرقيب علي المشاريع التي توعدت الحكومات المتعاقبة على إنجازها من جهة أخري، وفي هدا السياق أصبح من الضروري على الدولة خلق مؤسسات عمومية فاعلة تنضاف إلى المؤسسات الأخرى الساهرة علي تقييم السياسة الاجتماعية بشكل عام، لتسهر هي أيضا علي عملية التتبع والمراقبة لتتمكن في الأخير برامج التنمية من تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

وعليه سوف نتطرق إلى الأدوار الطلائعية التي تلعبها هذه المؤسسات في متابعة البرامج الاجتماعية وفي خلق نوع من التحكيم فيما بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والفاعلين الآخرين الساهرين على إنجاح هذه البرامج وكذلك خلق دينامية جديدة تهدف إلى تحريك مشاريع المبادرة بإعتمادها على منطق سياسة القرب والنوع والتي أصبحت تخدم المرفق الإجتماعي بشكل كبير حسب بعض النماذج الدولية التي نجحت في هذا السياق والتي قد إعتمد المغرب على تجاربها من خلال هذه التقارير المنجزة سواء على المستوى الدولي أو الوطني.

المطلب الثاني: تقرير المندوبية السامية للتخطيط

إن التقارير الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط بخصوص التنمية بالمغرب تبين ضعف كبير في معدلات الإنجاز الفعلي في المؤشرات الاجتماعية وخاصة في قطاعي التعليم والصحة، مما يقدم صورة مناقضة بخصوص الشق الصحي من أهداف الألفية. ما يتعلق بمعدل وفيات الأمهات بالنسبة ل 100 ألف ولادة حدد الهدف المتوخى في 50% في سنة 2015 فيما النتيجة المحققة بين 1995 و2003 بلغت 227 ومعدل الإنجاز المستهدف هو 9 في المائة، فيما لم يتجاوز معدل الإنجاز الفعلي سنويا 1.3 في المائة فقط حسب تقرير النمو والتنمية البشرية بالمغرب الصادر أخيرا؛ فإن معدل الإنجاز المستهدف بخصوص معدل وفيات الأطفال 7.2 في المائة لم يتجاوز معدل الإنجاز الفعلي سنويا 2.9 في المائة، ففي الوقت الذي كان منتظرا بلوغ الهدف المتوخى والمتمثل في 14% في الألف سنة 2015 بقيت القيمة المحققة ما بين 1999 و2003 في 40% في الألف. أما معدل الإنجاز المستهدف بخصوص معدل وفيات الأطفال الذين تقل أعمارهم

عن خمس سنوات فتم تحديده في 6,3 في المائة، ولم يتجاوز معدل الإنجاز الفعلي سنويا 3.9 في المائة، في الوقت الذي من المفروض تحقيق الهدف المتوخى وهو 19 في الألف سنة 2015 أي بعد 6 سنوات فقط، بقيت القيمة المنجزة من سنة 1999 إلى 2003 محددة في 47 في الألف، وأبرز التقرير المذكور المتضمن لمعالم إحصائية ما بين 1998 و2008 في ما يتعلق بمحو أمية الشباب من 15 إلى 24 سنة أن معدل الإنجاز الفعلي السنوي بلغ 2.1 في المائة فقط؛ فيما معدل الإنجاز المستهدف هو 3.6 في المائة، إذ الهدف المتوخى 100 في المائة سنة 2015؛ فيما القيمة المحققة في سنة 2008 لم تتجاوز 78 في المائة. وفيما يخص الإصابة بداء السل بلغ معدل الإنجاز الفعلي سنويا 1.8 في المائة فقط فيما معدل الإنجاز المستهدف هو 6.8 في المائة.

وفي تعليق على المعدلات المذكورة قال زهير الخيار[69]، إن معدلات الإنجاز ضعيفة جدا مقارنة مع معدلات الاستهداف، مضيفا أن الإشكال المطروح هو أن هذه الأرقام غير مبنية على تشخيص واقعي، وذلك ناتج عن تدخل أطراف أخرى في وضع الأرقام المستهدفة بتجاهل تام للواقع الحقيقي. إن الأرقام التي توضع للاستهداف لا تعكس الحالة الواقعية بالدرجة الأولى وإنما تخدم سياسات دولية يتم اعتمادها من المؤسسات المانحة.

الفرع الأول: المرصد الوطني للتنمية البشرية

تم إحداث مرصد للتنمية البشرية وهو جهاز مركزي يضم في تشكيلته ممثلين عن الإدارات العمومية، عن البرلمان وفعاليات المجتمع المدني (جمعيات، جامعات، شركات وسائل الإعلام بالإضافة إلى الهيئات الدولية).

والمهام الأساسية للمرصد تتمثل في القيام بالدراسات والاستطلاعات والتحريات والتقارير والخبرات حول قضايا الفقر والهشاشة والإقصاء، هذه المهام التي إذا ما تم توجيهها التوجيه العلمي الصارم في إطار التنوع والتكامل، فإنها بدون شك ستوفر الأرضية الصلبة

[69]–أستاذ الاقتصاد والمدير العام للمؤسسة المغربية للتنمية البشرية التجديد

لمشاريع وبرامج المبادرة بحيث يمكن القول بأن نجاعة هذه المشاريع والبرامج من نتائج تلك المهام.

بالإضافة إلى ذلك، فالمرصد مكلف بتتبع وتقييم تأثير المبادرة الوطنية على مؤشرات التنمية البشرية، بحيث يجب أن تشمل كلا من المؤشرات الكمية والمؤشرات النوعية، هذه الأخيرة التي تعتبر جوهر التنمية البشرية، من مستوى التعليم والتغطية الصحية ومدة الحياة والمعايير الحقوقية المتعلقة بجودة الديمقراطية التي تعاني العوز والضعف. كما يهتم المرصد بتقييم ومتابعة مدى إدماج الفئات والجهات في مستوى النمو الاقتصادي، لكي يصير مكتملا ومنصفا هذا الإدماج الذي يعد شرطا أساسيا للعملية التنموية ومحفزا لها.

إن المرصد، مكلف بجمع ونشر التجارب الناجحة، وذلك بهدف تبادل التجارب وتلاقحها، وبذلك فإن المرصد سيلعب دورا تواصليا بين مختلف الفئات والجهات، محققا بذلك مجموعة من التراكمات لهذه التجارب التي يبني بعضها على تجربة البعض الأخر، متفاديا بذلك مظاهر الضعف ومكامن النقص ومقويا لمكامن الكمال ومظاهر القوة مشكلا في الأخير هذا المرصد تراثا مرجعيا تنمويا لا يمكن الاستغناء عنه.بالإضافة إلى كل هذا يضطلع المرصد الوطني بدور هام في متابعة المبادرة الوطنية، إلى جانب شبكة النظم المعلوماتية التي تربط بين المستوى المركزي وكافة الأقاليم والعمالات لتتبع ومباشرة صرف التمويل وأطوار الإنجاز الميداني لعمليات المبادرة الوطني للتنمية البشرية، وفي هذا الإطار، يتم متابعة أثر الإنجاز عبر معيار المؤشر المندمج للتنمية البشرية، وكذا تحليل تطور مبادرة التنمية البشرية والمؤشرات الأخرى للمرصد.

<u>الفقرة الأولى: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي</u>

إن الدور المهم الذي أصبح يلعبه المجلس من خلال تتبع أشواط برامج المبادرة عن طريق إنجازه لتقارير دورية حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وكشف عن مجموعة من النواقص والاختلالات في مجال الحكامة فيما يتعلق بالمبادرة الوطنية والمتمثلة في كون:

- جودة عمل مختلف اللجان الإقليمية تعتمد على مهارات وإلتزام رؤسائها وأعضائها ما يفسر الاختلاف من حيث جودة إعداد المبادرات المحلية للتنمية البشرية المتكاملة والتخطيط على المدى البعيد؛

- فالعمل المؤسساتي على المستوى المحلي الحالي يطرح من جهة مسألة التعاون الفعال بين السلطات المحلية، والمنتخبين، والجمعيات، والتعاونيات. ومن جهة أخرى مسألة الانتقال الضروري منالديمقراطية التمثيلية إلى الديمقراطية التشاركية في اتخاذ القرار بمنظمات الحكامة المحلية؛

- إن اللجان المحلية للتنمية البشرية ليست لهم سلطة تقريرية في رأي المجلس بدليل الإجراءات التي تنظم وتهيكلأدوار الفاعلين، وعلى الرغم من الدورات التكوينية المنجزة، تبقى هذه الإجراءات غير كافية لتوليد التآزر الضروري لإنتاج الآثار الهيكلية حول التنمية المحلية المستدامة.

أما فيما يخص نظام المعلومات ضعيف أو غائب ولايقدم المعطيات الضرورية لمختلف الفاعلين إلا بشق الأنفس، وليس من السهل الوصول إليهمن جهة التقييمات الداخلية التي ترتكز في الدرجة الأولىعلى الطابع الكمي (عدد المشاريع، والمستفيدين...) على حساب الطابع الكيفي (طريقة العمل، المشاركة)؛

أما فيما يخص التوصيات والخلاصات ومختلف التقييمات التي توجه من بعض المصالح الخارجية لازالت لم تأخذ بعين الإعتبار بالشكل المطلوب[70].

<u>الفقرة الثانية: الجمعية الوطنية لمحاربة الرشوة</u>

عندما نخوض في الحديث عن ظاهرة الرشوة فإننا أمام آفة كبير تدمر كيان كل المجتمعات التي تراهن على التقدم والازدهار، ولكن عندما تتواجد هذه الظاهرة مباشرة تصنع خللا يشكل خطرا على ولوج الخدمات العمومية بصفة عامة وعلى النمو الاقتصادي

[70]– نشره بالجريدة الرسمية (النسخة الفرنسية رقم 6152 بتاريخ 16 ماي 2013

والشغل، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات، وعلى صورة الدولة في الخارج... إن الرشوة تهدد التقدم والتنمية، وإنها أكبر مسبب للفقر.

ولهذه الأسباب ارتأى المغرب كمثيله من الدول التي تنعم بالاستقرار وتؤمن بالتعددية والديمقراطية على أن يقوم بتأسيس جمعية وطنية أطلق عليها إسم«الجمعية الوطنية لمحاربة الرشوة» تقوم بتنسيق مع الدولة ومؤسساتها لمحاربة هذه الظاهرة الفتاكة التي تعصف بالعديد من المجتمعات إلى درب التخلف والمحسوبية والزبونية،والتي إذا ولجت إلى أمة لا تغادرها إلا بعد زرع المفاسد والمهلكات.

إن الرشوة تهدد كيان المجتمع بالتفسخ والفساد، وكلما زادت انتشارا صعب معها تحقيق التنمية، وازدادت حدة الفقر، وطغت المحسوبية والزبونية،واليوملقد أمسى تداولها شيئا عاديا وطبيعيا داخل أوساط المؤسسات،حيث أنها أصبحت ظاهرة متفشية في مختلف أوساط الفئات الاجتماعية، وتتخذ أشكالا مختلفة حسب الأفراد والجماعات،مما أصبح التصدي لها شيء صعب المنال.

إن الرشوة من التحديات الكبيرة التي تعرقل مسيرة التنمية البشرية في المغرب، وإن محاربتها بشكل جريء وقوي وبوسائل مختلفة يندرج لا محالة ضمن تصور واضح لفعل التنمية البشرية. ومن بين الوسائل المصاحبة لتحقيق هذا الهدف هناك محاربة الرشوة باعتبار هذه المحاربة مدخلا أساسيا لزرع الثقة بين البشر بوصفهم هدف ومصدر التنمية البشرية.

الفرع الثاني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

إن الوقوف على التفاعل القائم بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية المحلية، من شأنه أن يحدد معالم العلاقة القائمة بين المفهومين، ويفتح بوابة فهم واستيعاب لواقع التنمية البشرية بالمغرب، وتأثير المبادرة على التنمية المحلية، رغم مخاطر الخوض في هذا الموضوع العديدة نظرا لجدته والتطورات الطارئة التي من شأنها أن تغير معالم هذا البحث في أي حين. ويتجلى هذا التفاعل من خلال مجموعة من الميكانيزمات، سواء تعلق الأمر

بالمقاربات المعتمدة، أو ما تعلق بالعنصر البشري والإمكانات المادية وسبل عقلنتها عبر الاعتماد على آليات حديثة أهمها الحكامة الجيدة.

وتتجلى أهمية الموضوع في السعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- الوقوف على العلاقة بين المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتنمية المحلية.
- إبراز أهم خصائص المبادرة التي تساعدها على تحقيق أهدافها.
- إظهار الدور الذي تلعبه آليات المبادرة في تحقيق التنمية المحلية.
- التعرف على آليات المبادرة خصوصا الحكامة الجيدة.
- الوقوف على مظاهر تأثير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التنمية المحلية من خلال مؤشرات الإنجاز.
- دراسة العلاقة من خلال المقاربات الحديث كالمقاربة التشاركية والمندمجة.
- الوقوف على مظاهر تأثير المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على التنمية المحليةمن خلال مؤشرات الإنجاز.
- دراسة العلاقة من خلال المقاربات الحديثة كالمقاربة التشاركية والمندمجة.
- الوقوف على أهم إكراهات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- محاولة إعطاء تصور عام وحلول من أجل تنمية محلية قائمة على أساس التنمية البشرية على جميع المستويات.

إن اختيار الموضوع لم يأت اعتباطيا أو عشوائيا. وإنما جاء بعد تفكير ملي في قيمته العلمية وطرق التطرق إليه نظرا لأهميته البالغة، والتأكد من توفر شروط البحث العلمي فيه، خصوصا أن ورش المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لازال مفتوحا وفي بدايته.

تتمثل الدوافع الذاتية في كون دراسة هذا الموضوع له علاقة وطيدة وصلة متينة مع تخصصنا الدراسي "تدبير الإدارة المحلية"، كما أن سؤال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لازال يطرح بالنسبة للباحث نوعا من القلق المعرفي، الشيء الذي يدفعنا إلى الخوض في هذا الموضوع.

الفقرة الأولى : المجتمع المدني

تهدف مختلف الهيئات المكونة للمجتمع المدني المغربي، من أحزاب وجمعيات المجتمع المدني إلى تحقيق أهدافها ومطامعها على أرض الواقع، من أجل أن يتم استشراف مستقبل أفضل يكون فيه العمل الذي تقوم به هذه الهيئات بالمغرب بإعتبارها تلعب دورا جد مهم وفعال ولا سبيل للمضي في ذلك إلا بالتغلب على كل المعوقات التي يولدها نسق وبنيات المجال السياسي للمجتمع، لأنه إذا لم يتم تجاوزها فإنه من الصعب أن نتحدث عن المجتمع المدني في المغرب، وبذلك فإنه بتجاوزها سيفسح المجال لبناء الديمقراطية الحقة التي ترغب بها هذه الهيئات وكذلك سنعمل على استيعاب المزيد من طاقات المجتمع وتبلور كفاءاته وقدراته، وتساهم في معالجة المشكلات التي يمر منها المجتمع وترفع من معدلات التنمية بحيث تعتبر أنه كلما ارتفعت معدلات انخراط الأفراد في قضايا المجتمع كلما ارتفعت التنمية داخله، وذلك بأن تقوم هذه الهيئات ومن بينها الجمعيات على المساهمة في تعميق وبلورة فعلية لمفهوم المواطنة والذي يصل اليوم عددها عبر التراب الوطني أكثر من 30.000 جمعية تختلف من أنشطتها وأهدافها.

ومن بين المطامح الأخرى التي تريد تحقيقها ترسيخ القيم الموطناتية والتسامح وخدمة الإنسان وأن يكون العمل في إطار فرق مشتركة تسودها الديمقراطية والاعتماد على التعاون الجماعي والمزاوجة بين النظرية والممارسة وبين القول والفعل مع الانطلاق من الأهداف الإنسانية النبيلة، والقيام بمشاريع تنموية أخرى تكون فعالة من أجل اقتحام المزيد من المجالات التي تهم الحياة العامة من محاربة الرشوة، وحماية المستهلك، وحماية المال العام من النهب والاختلاس، وخلق المزيد من المبادرات المحلية على كافة المستويات من الأحياء أو على صعيد المدن والقرى من أجل القيام بمشاريع تنموية تهدف من خلالها إلى محاربة

الفقر والتهميش والأمية، والدفاع عن مصالح وحقوق مختلف الفئات الاجتماعية والقيام بمبادرات إيجابية لحماية البيئة، فضلا عما تريد ترسيخه من التربية على المواطنة والمحافظة على حقوق الإنسان وصيانتها من خلال تحقيق المساواة بين المواطنين إناثا وذكورا واحترام سيادة القانون، وتهدف بشكل فعلي إلى تقاسم الأدوار مع الأطراف الأخرى (السلطة، الأحزاب، الفاعلين الاقتصاديين).

وذلك لتوفرها على نخبة من الكوادر الوطنية تتشكل من فاعلين غير متحزبين يشتغلون في مختلف الهيئات المكونة للمجتمع المدني حيث أبان هؤلاء الفاعلون عن قدرتهم في الإسهام بكيفية ملموسة، وفعالة في المجهود التنموي، وفي دمقرطة النقاش العمومي بالبلاد، وكذا النضجودينامية في نوعية الحراك الاجتماعي وذلك من خلال المطالب التي يأتي بها هؤلاء والتي يرغبون في بلورتها وتطبيقها، بحيث أن رافعة هذا العمل التنموي هو وجود هذا النوع من النخبة المؤهلة والقادرة على المساهمة الفعالة في بلورة المجتمع المدني.

ولكي تقوم هذه الهيئات بدورها على أكمل وجه لا بد بأن تحض باستقلالية فعلية عن الدولة بكافة أجهزتها ومرافقها، الشيء الذي يدفع إلى التأكيد على أن قيام المجتمع المدني في البلدان التي تطمح إلى قيامه فعليا لا بد بتغيير الدولة كمفهوم وممارسة ومؤسسة، حتى تصبح قابلة لمبدأ استقلالية تلك الهيئات، بل وخاضعة لمراقبتها.

الفقرة الثانية: المجتمع المدني مراقب مباشر

ونظرا لأن المجتمع المدني لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل دولة تقبل مبدأ الخضوع للرقابة اليومية المباشرة لهؤلاء المواطنين عبر تنظيماتهم ومؤسساتهم المدنية وإن ما يضمن استمرارية هذا المجتمع يكمن في التنظيمات التي تكرس جهودها للدفاع عن الحقوق الاجتماعية والأدبية والثقافية في الإطار العملي اليومي وسط المجتمع كلهبيد أنه لا ينبغي أن يفهم أن هذه الاستقلالية تعني إحداث قطيعة بين الاثنين أو تغليب أحدهما على الآخر، فليس هناك تعارض مطلق بين المجتمع المدني والدولة، فلا يمكن قيام مجتمع مدني قوي في ظل دولة ضعيفة بل هما مكونان متكاملان يميز بينهما توزيع الأدوار وليس الانفصال الكامل، فالمجتمع المدني يتموقع في الفرق الموجود بين الأسرة والدولة، فتكونه يأتي في فترة

لاحقة عن الدولة التي تسبقه كواقع مستقبل حتى يتمكن من البقاء، لذلك يبقى المجتمع المدني بمختلف هيئاته ومكوناته يهدف إلى تحقيق أهداف كبرى عن طريق المشاركة الواسعة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وذلك ضمن رؤية تكاملية وشمولية.

ومن خلال هذا فإن الهيئات المكونة للمجتمع المدني تهدف إلى تخطي هذه التحديات من أجل أن يتطور المجتمع المدني أكثر، ويصبح ذا فاعلية أقوى من الدورالذي يلعبه هذا الأخير في تحقيق التنمية وذلك كلما تيسرت الظروف.

المبحث الثاني:

تحقيق التنمية في البرنامج الإنمائي

تأسس البرنامج الانمائي سنة 1966 يعتبر جهاز أساسيا دخل منظومة الأمم المتحدة ليلعب دور التنسيق والتعاون مع كل دول العالم بمرجعية تقنية مفادها إرساء سياسات الدعم والتقوية في مجال التنمية بكل مفاهيمها الواسعة والشاسعة ومن خلال الدور المهم المنوط به في عملية التقييم والخبرة والتحليل للمنجزات التي تقوم بها أمم العالم، فالتوجهات التي يعطيها البرنامج الإنمائي للدول المحتاجة في إعادة هيكلة إدارتها التي تدير شأنها العام عندما تفشل في تدبير شؤون أفرادها لا علي المستوي الاقتصادي والاجتماعي الذي يعكس فشله بشكل مباشر علي المستوي الدولي بحكم التداخل الذي أصبحت تعيشه الأمم في ما بينها والتي هي مجبرة في نفس الوقت أن تواكب مسيرة العالم.

إن التقرير السنوي لهذا البرنامج، فبغض النظر علي أهميته الكبيرة والفعالة في ميدان الإحصاء والتدقيق، فإنه يسعي أيضا إلي توضيح وضع الدول وتبيان مستواها الثقافي والاجتماعي والسياسي وما تفتقر إليه من عناصر لوجستيكية تنموية مهمة تساعد على تجاوز الإعاقات الاجتماعية «الفقر التهميش البطالة الصحة السكن .... التي تعيشها، وخاصة التي أصبحت تعانيالأزماتالسياسية الكبرى، قد عرفها المجتمع الدولي بالأمس رمزا من رموز الحضارة من العربية أو الأخرى بكل أشكالها ومفاهيمها إلا أنها أصبحت اليوم تواجه تحديات عميقة تحتاج إلى كثير من المواقف السياسية للخروج منها.

التنمية البشرية[71] عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس. ومن حيث المبدأ فإن هذه الخيارات بلا حدود وتتغير بمرور الوقت. أما من حيث التطبيق فقد تبين أنه على جميع مستويات التنمية تتركز الخيارات الأساسية في ثلاثة: هي أن يحيا الناس حياة

---

[71]– المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (نيويورك: جامعة أكسفورد، القاهرة: وكالة الأهرام للإعلان 1990) ص: 18–19.

طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الأساسية مكفولة فإن الكثير من الفرص الأخرى سيظل بعيد المنال.

بين أن التنمية البشرية لا تنتهي عند هذا الحد. فهناك خيارات إضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات الأساسية والاقتصادية والاجتماعية إلى فرص الخلق والإبداع واستمتاع الأشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الإنسان.

وللتنمية البشرية جانبان، الأول هو تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة أما للتمتع بوقت الفراغ أو في الأغراض الإنتاجية أو في الشؤون الثقافية والاجتماعية والسياسية. وما لم تستطع مناهج التنمية البشرية إيجاد توازن دقيق بين هذين الجانبين فإن الشعور العميق بالإحباط يصبح محصلة طبيعية.

وتختلف هذه الطريقة لتحليل التنمية عن المناهج التقليدية المتبعة في تحليل النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية أو الرفاهية البشرية والاحتياجات الأساسية البشرية. لذا فإنه من الضروري تحديد الفروق بين هذه المناهج بوضوح لتجنب أي لبس، فنمو الناتج القومي[72] الإجمالي ينظر إليه هنا على أنه ضروري لكنه غير كاف للتنمية البشرية. فقد تفتقر بعض المجتمعات إلى التقدم البشري رغم سرعة نمو الناتج القومي الإجمالي أو ارتفاع دخل الفرد في المتوسط ما لم تتخذ بعض الخطوات الإضافية.

تتوجه نظريات تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية إلى الناس باعتبارهم وسيلة وليس غاية. ولا تهتم هذه النظريات إلا بجانب العرضأي في اعتبار البشر أدوات لازمة لعملية إنتاج السلع. ويقصد بوجهة النظر هذه أن البشر هم أكثر عوامل الإنتاج نشاطا

[72]– تحليل معمق وأكثر إسهابا حول الموضوع يمكن مراجعة ورقة محمد محمود الإمام «التنمية البشرية من منظور القومي» (تحت الطبع) ص: 2 إلى 5 ورياض طبارة، «تنمية الموارد البشرية وأبعادها الاقتصادية في الوطن العربي، ورقة قدمت إلى ندوة الموارد البشرية في الوطن العربي

لكنهم ليسوا سلعا إنتاجية تستخدم لإنتاج سلع أخرى. فهم الهدف الأسمى للعملية الإنتاجية والمنتفعون بها.

تنظر مناهج الرفاهية البشرية إلى الناس كمنتفعين من عملية التنمية أكثر من كونهم مشاركين فيها. وتهتم هذه المناهج بسياسات التوزيع أكثر مما تهتم بهياكل الإنتاج.

عادة ما يركز منهج الاحتياجات الأساسية على مجموعة من السلع والخدمات التي تحتاجها الفئات السكانية المحرومة مثل: الغذاء، والمأوى، والملبس، والرعاية الصحية والمياه. إزاء هذا التركيز على توفير السلع والخدمات تتوارى مسألة الخيارات البشرية.

ومع بلورة مفهوم المشاركة الشعبيةكطرففي المعادلة إنطلاقا من مقولة «الإنسان صانع التنمية وهو هدفها» بعدهما الحقيقي ذلك أن المشاركة الاقتصادية[73] تعكس صنع التنمية في حين تعكس المشاركة الاجتماعية والسياسية جانب هدف التنمية خصوصا إذا ما تم تطبيقها بشكل فعال وخلاق.

وهكذا يبدو واضحا أن مفهوم التنمية البشرية المقترح من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مفهوم شمولي دينامي يحفظ التوازن بين اكتساب القدرات البشرية والانتفاع بها ويوسع الخيارات اللامحدودة أصلا أمام البشر. غير أنه لا بد من التأكيد على نقطتين رئيسيتين: الأولى، وهي أهمية تطبيق هذا المفهوم بشكل خلاق في الواقع الملموس بحيث تأتي النتائج وخصوصا في البلدان النامية على مستوى الآمال المعقودة. والثانية، وهي ضرورة تطوير هذا المفهوم نفسه في اتجاهات أساسية ثلاثة:

1. البعد الثقافي والحضاري وانعكاسه على التنمية البشرية.
2. التبعية السياسية وانعكاساتها السلبية على التنمية البشرية.
3. البعد الفردي والبعد المجتمعي في مفهوم التنمية البشرية.

[73]– ندوة نظمها الصندوق الوطني للتنمية الاقتصادية العربية المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الكويت ص: 28–29 نونبر 1987.

فالبرنامج الإنمائي[74] يعتبر المؤسسة الوحيدة من هذا النوع التي تحصي أمم العالم بفضل سياستها المعتمدة على تنسيق بين الحكومات والتنظيمات الدولية وبفضل مكاتبها العديدة التي تتواجد في العالم. وإنما يبقي هذا البرنامج لا يستطيع تغيير أي أوضاع لا تتناسب مع روح القيم الأخلاقية للدول التي سبق وأن ذكرناها فمهامه تنحصر على تلك التقارير[75] الغير مرغوب فيها من تلك الجماعات التي لا تريد أن ترقي من التدني المعاش في أوطانها وهنا يصعب الحال علي المنظومة التنموية الدولية فخير دليل علي ذلك فمند 1990تقارير البرنامج الإنمائي تصدر وبطريقة منتظمة سنويا ولكن كم من دولة أخذت هذه التقارير علي عاتقها وتماشت مع التوصيات المنظمة بها.

المطلب الأول : كيفية تسيير وإنجاز البرنامج الإنمائي-PNUD-

يتكون مجلس برنامج الامم المتحدة للتنمية البشرية من 36 عضو منتخب من ممثلين حكوميينيمثلون دول العالم، ويكلف بتسيير المجلس الإداري وتتم هذه العملية بالتناوب لتسيير شؤون المكتب المركزي المنسق لعديد من الأنشطة المختلفة الشجاعة والسباقة التي تعتمد علي مبادئ ديمقراطية تهيمن بشكل كبير علي الحركية التي تدير بها المؤسسة شؤونها والتي تطمح في تعميم فكرة أو حلم المكتب الذي يراوده بشكل كبير تحقيق اللامركزية الدولية لحسن سير الطريقة التي يشتغل عليها البرنامج،وفي ظروف جيدة تسهل عملية التواصل بين مكاتبه الدولية، فالشبكة الدولية التي يتوفر عليها البرنامج PNUD[76]

---

[74]-يؤكد هذا تصريح للأمين العام للأمم المتحدة «كوفي عنان»، يقول فيه: «إن لدينا من الوقت ما يتيح لنا بلوغ هذه الأهداف – في العالم أجمع وفي معظم البلدان، بل وفي كل بلد منها على حدة- ولكن شريطة أن نقلع عن العمل بالأساليب المعتادة. وليس بالإمكان أن يواتينا النجاح بين ليلة وضحاها. إذ أن النجاح يستلزم عملا دؤوبا مطردا على امتداد العقد بأكمله من الآن وحتى والمهندسين يستغرق وقتا، وكذلك إنشاء الطرق وتشييد المدارس والمستشفيات، وتنمية أنشطة الأعمال الكبيرة والصغيرة القادرة على توفير ما يلزم من الوظائف وما يلزم من الدخل. ولذا يتحتم علينا أن نبدأ من الآن. ويتعين أيضا أن نضاعف المساعدة الإنمائية العالمية بأكثر من مثلها على مدى السنوات القليلة المقبلة. فلن يتيسر لنا تحقيق الأهداف بأقل من ذلك». الموعد النهائي. فتدريب المعلمين والممرضين.

[75]- البرنامج الإنمائي (PUND)

مقال المغرب وسطوة التقارير بقلم مصطفى الخلفي حالة المغرب في تقارير بعض المنظمات الدولية يوم 2009/02/09 هسبريس.

[76]- نفس المرجع.

من مكاتب وصلت إلى إحصاء 177 دولة سنة 2011 وبفضل اللامركزية التي يعتمدها كسياسة تقودنا إلى مبدأ القرب وكذلك تجعله يشتغل بطريقة دقيقة وسليمة لدراسته الخصاص الذي يعتري تلك الجماعات موضوع الدراسة والتحليل ودائما في إطار التوسعية الممنهجة التي تشتغل عليها المؤسسة فإنها تضع علي رأس كل مكتب من مكاتبها ممثل مقيم في البلد الذي يتواجد فيه المكتب لتسهيل عملية التنسيق والتواصل مع حكومات البلدان المستفيدة وكذلك لتسهيل التواصل مع المنظمات الغير الحكومية ONG المحلية في المشاورات والمباحثات وتبادل الآراء للتوجهات التي ترتئيها مناسبة عند عملية التقييم التي تعتبر الدور الأساسي للمؤسسة ،زيادة علي العدد الكبير الذي يشتغل علي الموضوع والذي يناهز 10000 خبير مباشر كل سنة،فالبرنامج يتوفر علي نسبة عالية في خزانه الفكري علي مستوي التنمية بكل مقارباتها ومثل كل الأنظمة فمن أجل توفير هذا المجال العالي من التقنيات والفعاليات الفكرية بات من الضروري التوفير علي مداخل مالية كبيرة، فالبرنامج الإنمائي يزود خصاصه المالي الذي يناهز الأكثر من المليار دولار مند بدايته سنة 1990 عن طريق الدول المساهمة في التنمية والمنظمات الغير الحكومية.

الفرع الأول : مؤسسة البنـك الدولــي

البنك[77] شريك في العمل على فتح الأسواق وتقوية الإقتصاد ورسالته تتمثل في تحسين نوعية الحياة وزيادة الرخاء للناس في كل مكان، وخاصة أفقر سكان العالم. ولاعتقاده بأن الأهداف الاجتماعية لا بد أن تعتمد على دعامة من الاستقرار الاقتصادي، فإنه يجلب إلى طاولة التنمية قدرته على جمع المال للمشاريع الانمائية بأدنى الأسعار السوقية للفائدة وعلى إقراض عملائه هذا المال لأغراض انتاجية.

والبنك يوفر القروض لحكومات البلدان النامية لتمويل الاستثمارات وتشجيع النمو الاقتصادي، بالاضطلاع بمشاريع المقومات الأساسية مثل الطرق والمدارس والمستوصفات

[77]– World bank 1818 –4 Streel.N.w.washigton Dc 20433 USA
Telephone (202) 477–1234.
Webside//htpp//www.word.bank.org

وشبكات الري وبأنشطة من قبيل إعداد المعلمين وتحسين برامج التغذية للأطفال والأرامل وقروضه قد تموّل كذلك تغييرات في تركيب اقتصاد البلدان لجعلها أكثر استقرارا وكفاءة وتوجها إلى السوق.

ويحاول البنك التصدي لمهمة توسيع الدائرة بالتوجه إلى أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية وإشراكهم في هذا المسعى، فالبنك يدرك أن ذوي الشأن في التنمية ليسوا فقط الحكومات بل المجتمع المدني بأكمله بقطاعيه العام والخاص وبمجموعة منظماته غير الحكومية وبنسائه وأطفاله وأفقر فقرائه.فمنذ العقود الأخيرة أصبح للبنك الدولي مكانة كبيرة في استقرار ورفاهية بعض الدول فالدور الحقيقي لا يكمن في انه مؤسسة بنكية على المستوي الدولي سعيا فحسب في تدعيم المالي والاقتصادي بتوفير قروض مالية كبري للدول الراغبة في ذلك فمند أن شهد العالم العديد من الأزمات المتتالية أصبحت هذه المؤسسة الدولية تتدخل بشكل كبير في رسم خريطة الطريق للدول التي لا يمكن لها أن تواكب التقدم الاقتصادي العالمي وخاصة الدول التي في طريقها إلى النمو وذلك إما لأسباب تقنية بالمفهوم الاقتصادي العام أو أسباب سياسية فبتدخل البنك الدولي تصبح لهذه الدول حظوظ كبيرة لتسديد ديونها بسبب اختيار البنك الدولي لها طرق سهلة ومناسبة تمكنها من الاندماج الحقيقي في الاقتصاد الدولي وذلك عن طريق الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأخرى وإما عن خفض مديونيتها عن طريق الاستثمارات التي تصبح منخرطة فيها بشكل من الأشكال.

<u>الفقرة الأولى: خصائـص البنـك الدولي</u>

ويعمل البنك مع جميع شركائه[78] على معاونة البلدان التي يتعامل معها في قيامها بما يلـي:

- الاستثمار في شعبها.
- حماية بيئتها.

[78]– نفس المصدر السابق.

- تشجيع النشاط التجاري الخاص فيها.
- توجيه الإدارة الحكومية وجهة جديدة.
- الاضطلاع ببرامج الإصلاح الاقتصادي

الفقرة الثانية: المؤسسات التابعة للبنك الدولي

والبنك الدولي هو مؤسسة إنمائية مؤلفة من خمس مؤسسات وثيقة الترابط هي:

- البنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يقرض البلدان النامية التي يكون متوسط الدخل الفردي فيها عاليا نسبيا.
- المؤسسة الانمائية الدولية التي تقدم القروض[79] بدون فائدة إلى أفقر البلدان النامية.
- هيئة التمويل الدولية التي تشجع النمو في البلدان النامية بتوفير الدعم للقطاع الخاص.
- وكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف التي توفر ضمانات للمستثمرين الأجانب ضد الخسارة الناجمة عن المخاطر غير التجارية.
- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي يشجع الاستثمار الدولي عن طريق التوفيق والتحكيم في المنازعات الاستثمارية التي تنشأ بين المستثمرين الأجانب والبلدان المضيفة.

إن للبنك الدولي، وسعيه إلى التخفيف من الفقر في أوساط العمالة والتي يصل عددها إلي نحو 4.7 ملايين، ومن بين هؤلاء العمالة3 بلايين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم، 1,3 مليون يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بالإضافة إلى100 مليون يبيتون على الطرقات كل ليلة وأكثر من بليون يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة، وأعداد من مئات الآلاف من النساء يموتون في ظروف متصلة بالولادة وذلك بسبب القصور في

[79]– الوثائق الرسمية لمؤسسة البنك الدولي الإدارة التابعة لتمويل الأهداف الإنمائية.

خدمات الصحة والنظافة العامة، كذلك قد حددت أرقام أخرى فيما يقارب من 40 مليون طفل يموتون كل سنة من أمراض لها علاجات معروفة.

إن الجهات التي يعطيها البرنامج الإنمائي للدول المحتاجة في إعادة هيكلة إدارتها التي تدير شأنها العام عندما تفشل في تدبير شؤون أفرادها لا على المستوي الاقتصادي والاجتماعي الذي يعكس فشله بشكل مباشر على المستوي الدولي بحكم التداخل الذي أصبحت تعيشه الأمم فيما بينها والتي هي مجبرة في نفس الوقت أن تواكب مسيرة العالم.

- ***مؤتمر قمة الأرض***

لعب مؤتمر قمة الأرض الذي ينعقد سنويا في ريو[80] دورا أساسيا بالنهوض بالتنمية الشاملة حيث يعتبر كسابقة دولية لم يسبق لها أن انعقدت من قبل لا من ناحية الحضور المكتف للعديد من قادة الدول ولا من ناحية استنباط وتفكيك الغاز معقدة تتمحور حول مواضيع التنمية بشكل عام ومن حيت حجمه ومجال الاهتمام كفرصة للمغرب للانضمام إلى كوكبة من الدول المتقدمة المنشغلة بتحديات التنمية بكل مقوماتها فهو في نفس الوقت يقوم بدراسة للعديد من القضايا المتنوعة في هذا الميدان الغامض الذي يحتاج إلى الكثير من الدراسات والبرامج المكثفة بين مجموع الدول.

فمن خلال هذه القمة تسعى الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير والتنمية الاقتصادية باتجاه السبل الكفيلة وفق ما يلحق من خسائر على مستوى الموارد الطبيعية والموارد البشرية إن رسالة قمة الأرض تتجلى بأنه لاشي اقل من تغيير وتعديل سلوكياتنا وتصرفاتنا لمواجهة المشاكل والآفات انطلاقا من الفقر إلى أخر شيء يحتاجه الفرد للعيش الكريم من بيئة سليمة بعيدة عن كل استهلاكيات مفرطة تسبب أضرار لا يستهان بها فضرورة الإيمان للحكومات بإعادة توجيه الخطب والسياسات الوطنيةوالدولية لضمان جميع القرارات الاقتصادية والاستفادة من هاته القمم المشجعة دون التي تسعى إلى خلق شراكات فعلية ونتائج حسنة،فالتنمية وبعلاقاتها المتشعبة مع العديد من الميادين من أهمها تلك التي ارتأت قمة الأرض ضرورة ربطها بالتنمية، ولأول مرة علاقة التنمية الاقتصادية

[80]– قمة الأرض بالبرازيل أول مؤتمر دولي يعتني بالتنمية والبيئة، معاهدة 2000 الوثائق الرسمية للأمم المتحدة.

والتدهور البيئي تمتد سنة الذي عقد فيها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهورم وبعده تم أثناء منظمة الأمم المتحدة للبيئة وهي لا تزال تعمل كمحفز للعمل من أجل حماية البيئة.

الفرع الثاني : المواثيق والاتفاقيات الدولية

وفي قمة ريو وبحضور108ممثلا من رؤساء الدول والحكومات اعتمدت على ثلاث اتفاقيات رئيسية تهدف إلى تغيير النهج التقليدي في التنمية.

1. جدول الأعمال الخاص بالتنمية الشاملة ولجميع مجالاتها في أفق القرن 21
2. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية سلسلة من المبادئ التي تحدد مسؤولية الدول.
3. بيان مبادئ الغابات وهي مجموعة من المبادئ التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم.

بالإضافة إلى ذلك تم فتح باب التوقيع على اثنين من الاتفاقيات الملزمة قانونا والتي تهدف إلى منع تغيير المناخ العالمي والقضاء على تنوع الأنواع البيولوجية وإعطاء منحة عالية لهذه الجهود وهاته الاتفاقيات هي:

- **الاتفاقية الأولى:** اتفاقية[81] الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ
- **الاتفاقية الثانية:** اتفاقية التنوع البيولوجي

إن جدول أعمال القرن 21 يتناول المشاكل الملحة اليوم، ويهدف إلى تحضير العالم لمواجهة تحديات القرن المقبل.

وهو يتضمن مقترحات مفصلة للعمل في المجالات الاجتماعية والاقتصادية (مثل مكافحة الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، ومعالجة الديناميات الديمغرافية)، ولحفظ

[81]– نفس المصدر

وإدارة الموارد الطبيعية التي هي أساس الحياة –حماية الغلاف الجوي والمحيطات والتنوع البيولوجي، ومنع إزالة الغابات، وتعزيز الزراعة المستدامة على سبيل المثال.

وافقت الحكومات على أن التكامل بين البيئة 82 والشواغل الإنمائية سيؤدي لتلبية الاحتياجات الأساسية، وتحسين المعايير للجميع، وتحسين حماية النظم البيئية وإدارتها على نحو أفضل وأكثر أمانا ومستقبل أكثر ازدهارا. تنص الديباجة على أن «ليس هناك أمة تستطيع تحقيق هذا من تلقاء نفسها. مع امكاننا إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة».

برنامج العمل أوصى أيضا بسبل تعزيز الدور الذي تقوم به المجموعات الرئيسية: النساء، ونقابات العمال والمزارعين والأطفال والشباب، والشعوب الأصلية، والأوساط العلمية، والسلطات المحلية وقطاع الأعمال والصناعة والمنظمات غير حكومية في تحقيق التنمية المستدامة.

إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية يعتمد جدول أعمال القرن 21 من خلال تحديد حقوق ومسؤوليات الدول فيما يتعلق بهذه القضايا من مبادئـه :

- على أن البشر هم في صميم الاهتمامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. يحق لهم أن يحيوا حياة صحية ومنتجة في وئام مع الطبيعة.
- أن عدم اليقين العلمي لا ينبغي أن تؤخر اتخاذ تدابير لمنع التدهور البيئي حيث توجد تهديدات بأضرار خطيرة أو لا رجعة فيها.
- أن يكون للدول الحق السيادي في استغلال مواردها الخاصة ولكن لا تسبب ضرر البيئة الدول الأخرى.
- أن القضاء على الفقر وتقليل التفاوت في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم «لا غنى عنه» من أجل التنمية المستدامة.

82–مؤتمر ريو، نفس المصدر السابق

- أن المشاركة الكاملة للمرأة أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.

-أن تعترف البلدان المتقدمة بالمسؤولية التي تتحملها في السعي الدولي لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تلقيها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية والتكنولوجيات والموارد المالية التي تحت تصرفها.

بيان المبادئ المتعلقة بالغابات، وغير ملزم قانونا بيان المبادئ من أجل الإدارة المستدامة للغابات، وكان التوافق العالمي الأول الذي تم التوصل إليه في مجال الغابات. من أحكامـه:

- أن جميع البلدان، ولا سيما البلدان المتقدمة، ينبغي أن تبذل جهداً لـ «العالم الأخضر» من خلال إعادة التشجير والحفاظ على الغابات.
- أن الدول لها الحق في تطوير الغابات.
- موقع الأمم المتحدة للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية، وتماشيا مع السياسات الوطنية للتنمية المستدامة.
- وينبغي أن يخصص موارد مالية محددة تقدم لتطوير البرامجا لتي تشجع السياسات الاقتصادية والاجتماعية البديلة.
- كما دعت الأمم المتحدة في مؤتمر القمة للتفاوض على اتفاق قانوني دولي حول التصحر، لأجراء محادثات حول منع استنزاف المخزونات السمكية، لوضع برنامج عمل لتحقيق التنمية المستدامة للدول النامية، وإنشاء آليات لضمان تنفيذ اتفاقات ريو.

إضافة إلى خروج مؤتمر القمة للأرض بالعديد من الاستنتاجات التي اقرها بعض المفكرين المشاركين في القمة والتي تمحورت إلى العديد من الأفكار والمبادئ في «ريو+ 20»، أو مؤتمر قمة الأرض الذي تنظمها لأمم المتحدة في ريو ديجانيرو بالبرازيل.

فالعالم الإفريقي البارزي وباس وكونا الفرنسية الاسم أضاف في وثيقة المؤتمر مقولته الشهيرة «أفكار جديدة ولم يحدد رؤية حقيقية حول كيفية التحقق من الاستهلاك غير المستدام علنا لمستوى الفردي».

ومن خلال ماجاءت به الوثيقة النهائية لمؤتمر ريو، هناك شطرين منها ما هو إجابي وماهو سلبي، مما أدي إلى توجيه العديد من الإنتقادات من لدن خبراء التنمية والمجتمع المدني، وهذا ما وجدناه في صحيفة الوسط البحرينية، بحيث لاحظ مجموعة من العلماء على إفتقار الوثيقة للعديد من النقط الرئيسية نذكر منها:بعد الرؤية التنموية من جهة والطموح الشامل من جهة أخرى.

الفقرة الأولى : المنظمات والمؤسسات على المستوى العربي

فمنذ نشأت منظمة الوحدة العربية في ستينيات القرن الماضي عاشت العديد من المشاكل والإشغالات المتتالية التي دفعتها إلى معارك طاحنة من حيث المشاكل السياسية العربية بهدف استقرار لبعض دول المنطقة العربية ووصولها إلى حلول سياسية ناجحة تضمن لها سيادة الدولة وكرامة عيش شعوبها فالقضية الفلسطينية التي لازالت عالقة بين دواليب الأمم المتحدة والمعاناة القهرية التي يعيشها الشعب الفلسطيني لتحديد مصيره والأهداف الاجتماعية لهذا الوطن العريق الذي أصبحت له مطالب كثيرة من جراء التوقف الإنمائي الذي عرفه هذا الوطن إبان الحروب الطاحنة المدمرةوالحصار الذي عاشه لمدة سنين عديدة لخير دليل علي تلك الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموقفة لعجلة التنمية بشكل كبير، في الواقع كل هذه الأسباب يصعب علي الباحث المهتم الإحاطة بها كليا وذلك بسبب حجمها وكمها الهائل الذي يتطلب مخططات استعجالية وسريعة من لدن الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، لإغاثة المجتمع الفلسطيني، فمخلفات الكوارث التي لحقت به والتقلبات السياسية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة والتي عصفت بالخصوص ببعض الدول العربية بما سمي بالربيع العربي وما جاء به من تغييرات لعديد من الأنظمة العربية،منها ما يمكن أن يقال بأنها تجارب ناجحة ومنها ما عصفت بشعوبها إلىالأسفل،فكل هذه المشاكل جعلتنا نطرح التساؤل التالي:

إلى أي حد يمكن للمنظمة الوحدة العربية أن تعالج المشاكل السياسية والاجتماعية لشعوبها من خلال الإمكانات والقدرات التي تتوفر عليها؟

وإيمانا برسالة المنظمة[83] في إطار الأهداف التي نصت عليها اتفاقية المنظمة المعدلة في عام 1990، والتي تنص على أن الهدف الرئيسي للمنظمة هو «الإسهام في تحقيق التنمية الإدارية في الوطن العربي بما يخدم قضايا التنمية الشاملة»، وأن «المنظمة تنطلق من استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك لتسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. من خلال تعميق مفهوم الإدارة وتأهيل الممارسة ورفع مستوى كفاءة الإدارة العربية في جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، بما يسهم في تحقيق تنمية إدارية عربية تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول وتساندها».

الفقرة الثانية : قـدرات منظمـة الوحدة العربية

وفي ظل هذه الأحداث ركزت المنظمة العربية بكل ما تكتسبه من قدرات ومؤهلات للخروج بالمجتمع العربي من معاناته في مجال التنمية الاجتماعية[84] والبرامج التي للأسف لم تحظى من قبل بنجاحات أفضل وأرقي داخل المنظمة بشكل خاص وذلك لقلة التجربة والبحث العلمي وإدماج نماذج وسياسات اجتماعية ناجحة وهادفة للبعض من الدول يمكن من خلال هذه النماذج إيجاد سبل جديدة وناجعة مناسبة للظرفية الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها الأمة العربية.

للأسف لازال المواطن العربي يعاني من محدويةالرؤية والتصور منحصرا داخل محيط ضيق متوقفا عند القليل من المتطلبات كالبحث عن بيت للسكن ولقمة متواضعة للعيش، فهذا باختصار هو هاجس المواطن العربي الآمل في سياسة اجتماعية تقيه من وطأة الفقر وقساوة العيش.

---

[83]– الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية، تحليل التنمية البشرية وأهدافها في الأمة العربية.

[84]– جورج القصيفي، رئيس قسم التنمية البشرية في الإسكوا/ من كتاب مراجعة نقدية لمفهوم التنمية البشرية ص: 61

أولا : مشاركات المنظمة في التنمية

وحرصاً على المشاركة[85] الفعالة في قمة التنمية المستدامة،فقد تم على مستوى الوطن العربي التعاون بين جامعة الدول العربية ممثلة بمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وكل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في تنظيم المنتديات الإقليمية للشركاء المعنيين في تنفيذ التنمية المستدامة، بالتعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات العلاقة حيث تم استعراض ما أحرز من تقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين في مختلف المجالات، وبيان المعوقات والتحديات، ورسم الاستراتيجيات وتحديد الأهداف والأولويات للعمل المشترك، وتقديم الرؤية العربية للإطار العام للتعاون الدولي وآلية تحقيق ذلك، وإذ يجددون الالتزام بالعمل معاً في إطار المسؤولية المشتركة والمتباينة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق التنمية المستدامة.وإذ يتطلعون إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة،الذي من خلاله يتم تقييمهاتم تنفيذه من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين خلال السنوات العشر الماضية، والذي سيوفر فرصة أخرى للمجتمع الدولي لوضع برامج محددة قابلة للتطبيق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ تعهدات والتزامات الدول وتعزيز التعاون الدولي للتصدي للتحديات التي تواجهها دول العالم وخاصة الدول النامية.

ثانيا : إنجازات وتطلعات المنظمة في التنمية

رغم ما قيل عن محدودية الإنجازات المقدمة من قبل المنظمة،فقد شهدت ما سبق أن ورد في المحور السابق لا ينفي على أن المنظمة لم تشهد أي تغيير أو إنجاز لقد شهدت المنطقة العربية العديد منالإنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة، شملت النواحي الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية والتي برزت آثارها جلية في حياة المواطن العربي الصحية والتعليمية والاقتصادية. ومن هذه الإنجازات ارتفاع مستوى دخل الفرد، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والحضرية، وانخفاض مستوى الأمية وزيادة حصة المرأة العربية في التعليم وفرص العمل، وانخفاض نسبي في معدل النمو السكاني وارتفاع متوسط عمر الفرد، وإنشاء

[85]– نفس المصدر السابق

وتطوير المؤسسات التنموية والبيئية،وسنوتطوير التشريعات، وبناء القدرات والمساهمة الإيجابية في تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية والدولية وتعزيز التعاون الإقليمي في مختلف المجالات وخاصة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتنفيذ مشاريع النقل والربط الكهربائي والغاز الطبيعي بين بعض الدول العربية، وتعزيز المجالس الوزارية العربية المختصة بالتعاون الإقليمي في مجالات التنمية، والاقتصاد، والتخطيط، والزراعة، والبيئة، والصحة، والإعلام، والخدمات. كما شهدت المنطقة العربية جهوداً واعدة نحو ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتناميا في دور القطاع الخاص والمجتمع المدني والمشاركة الشعبية.

ثالثا : تحديات المنظمة في التنمية

عدم الاستقرار في المنطقة الناتج عن غياب السلام والأمن وعدم تمكن المجتمع الدولي من معالجة القضية الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة على أساس من العدالة وفي إطار القرارات الدولية ذات العلاقة فهناك مشكلة الفقر في بعض الدول العربية والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية مع استمرار الازدياد السكاني في المدن العربية، واستمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية،وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

تعرضت المنطقة العربية للعديد من الهزات السياسية والإجتماعية زيادة علي الظروف المناخية القاسية، التي تجلت في انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف مما تؤدي إلى التبخر، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

من جهة أخري محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض الأقطار العربية، أما فيما يخص إمكانيات بعض المؤسسات التعليمية والبحثية العربية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم

العلمي والتقني في العالم،تبقي ضعيفة وبشكل ملحوظ وخاصة فيما يتعلق بتوفير مستلزمات التنمية المستدامة في الوطن العربي.

إن حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة[86]وعدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الوطن العربي، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها،ولا ننسىالموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية في العديد من الدول العربية،وكذلك الحصار الاقتصادي المفروضعلى بعضها.فتعزيز التعاون والتنسيق العربي مع المنظمات الإقليمية والدولية أصبح من الشيء الضروري وخاصة الإسلامية ومجموعة دول الـ 77 والصين لما يحقق فرصاً أفضل للتفاوض في المحافل الدولية والسعي نحو دعم هذه المجموعات لمساعي الدول العربية لتحقيق الأمن والسلام العادل والشامل في المنطقة العربية والعالم وفقاً للشرعية الدولية.

المطلب الثاني : التنمية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية

إن اتحاد المغرب العربي كان من المتوقع أن يشهد نموا متسارعا نتيحه الانفتاح الاقتصادي والعولمة ومما لا يرقى إليه الشك هو إدراك الدور البارز للقطاع الخاص بحيث له مكانته في إطار مسار الإصلاحات الاقتصادية والتكنولوجية في مواجهة تحديات التنمية. وهنا نؤكد أن دول الاتحاد لها العديد من الإمكانيات والأدوار الطلائعية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص إلا في نطاق تعزيز مسار الاندماج والانفتاح[87] حول العالم، غير أنه بالرغم ما تم اتخاذه من إصلاحات اقتصادية لا زالت هناك عدة معيقات تحول دون تنمية القطاعات العامة والخاصة منها مشاكل الحصول على التمويلات والحواجز الإدارية والمشاكل السياسية فيما بين دوله، وكذلك ضعف القدرات ونقص المعلومات في مجال التشريعات ذات العلاقة.

---

[86]–منظمة الأمم المتحدة، تحدي الألفية، وثائق رسمية.

[87]– دور المرأة المقاولة المغاربية في التنمية الاقتصادية ببلدان اتحاد المغرب العربي 1-2-2010 بمراكش.

الفرع الأول: التنمية : الفاعلون والرهانات

لم يقتصر الاهتمام بالتنمية على المواضيع التقليدية بل تجاوزها إلى تطوير وإبداع أدوات جديدة لدعم التنمية والنهوض بها. فتجربة البنوك الإسلامية أو التشاركية جاءت لتعطي للتنمية أبعاد جديدة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، انفتح موضوع التنمية على أبعاد حقوقية إضافة إلى انفتاحها على القضايا الاجتماعية.

الفقرة الأولى : بنوك التنمية

في سعيه لتحقيق الوحدة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تحت لواء الإتحاد المغرب العربي، واتخذ مبادرات مختلفة وعديدة وتقدما كبيرا في العديد من المجالات التي مهدت الطريق إليها في تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإتحاد والدول الإفريقية؛ بحكم موقعه الجغرافي الذي يحتم عليه ضرورة التنسيق وتكثيف التعاون مع الدول الإفريقية من أجل التنمية؛ والحفاظ على السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وتعزيز التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة.

أولا : تجربة البنك الإسلامي للتنمية

بإعتباره مؤسسة مالية دولية، أنشئت طبقا لبيان العزم الصادر عن مؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية[88] الذي عقد في جدة(1973) وبدأ أعماله رسميا عام1975. ويهدف البنك إلى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء، كما يحرص على ترسيخ مبدأ التضامن بين الدول الإسلامية وتقوية التعاون بيت الدول النامية. ويصل عدد الدول الأعضاء في الوقت الحاضر إلى 56 دولة جميعها من الدول النامية المنتشرة في أربع قارات ويقوم البنك بتمويل المشروعات على شكل برامج تنموية في القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء من خلال تقديم أشكال متنوعة من التمويل المتفق مع الشريعة

[88]– من مجلة عالم السعودية، مركز الأبحاث، فقه المعاملات الإسلامية في موقعها الإلكتروني بتاريخ 2005/06/11 على الساعة 18:31

مثل: القروض، الإجارة، الاستصناع، البيع، لأجل المساهمة في الرأسمال. ويقوم البنك بتقديم مساعدات فنية لغرض الإعداد للمشروعات أو تطوير المؤسسات والموارد البشرية، كما يساعد البنك في تنمية التجارة البينية بين الدول الأعضاء عن طريق برامج تمويل التجارة.

يقوم البنك بتقديم العون الفني، وكذلك التدريب وخدمات الخبراء فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات وإصلاح الهياكل القضائية والفنية، ورفع كفاءة الأجهزة المعنية بمكافحة الفساد والاحتيال في الدول الأعضاء.

إن البنك الإسلامي للتنمية وإن اختلف مع بعض المؤسسات الدولية في محاربة أساليب محاربة الفساد وطرق التعامل مع حكومات الدول الأعضاء في هذا الشأن، فإن البنك يؤكد على أن الهدف يبقى واحدا، وهو تقديم التمويل المناسب لدفع العملية المناسبة بمفهومها الشامل للدول الأعضاء مع القيام بالعديد من المبادرات وخلق نوع من السياسات الاجتماعية التي من شأنها أن تعزز وتدعم الدول الأعضاء التي مازالت تعاني من خصاص في البنية الاجتماعية من حيث طرق محاربة الفقر والهشاشة ومحاربة كل ما من شأنه التقليل من فعالية هذه التمويلات من سوء إدارة أو فساد أو احتيال، وهذا مبدأ أساسي في مبادئ الشريعة السمحة التي تحارب الغش والفساد بكل أشكاله وتدعو دائما إلى مكارم الأخلاق وحسن معاملة الأشخاص لأن مبدأ شريعتنا السمحاء هي المعاملة في الدين كما جاء في سنة نبينا المصطفي عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام "الدين المعاملة" والاعتناء بالإنسان هو من الاهتمامات الأساسية في ديننا الحنيف منذ أن عرفت البشرية توالي نزول العديد من الرسائل السماوية عليها والتي جاءت كلها بهدف واحد هو تعزيز مكانة الإنسان الدينية والدنيوية بشكل عام.

وعلى هذا الأساس تحاول المؤسسة بناء مرتكزاتها ولمبادئها من خلال معاملاتها مع الأعضاء المنضويين في منظومتها التمويلية مع الحرص على تطبيق الشفافية والتدقيق والافتحاص والتتبع والمساواة ومكافحة الفساد. وهي المعايير التي تجعل في الحكامة الجيدة مطمحا دوليا للانعتاق من بوتقة التخلف والوصول إلى مبتغى التنمية الحقيقي.

الفقرة الثانية : الرهان الحقوقي للتنمية

إن العلاقة الكبيرة التي تربط هاذين العنصرين الأساسين في رقي المجتمعات حق الإنسان في الحرية والحقوق الأخرى هما المؤديين إلى التنمية الحقيقية التي تسعي كل الدول لتحقيقها ولهذا الشأن فبدون حقوق لا يمكن لأي هدف تنموي أن يصل إلى غاياته الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

إن الحماية الدولية لحقوق الإنسان تتمثل في القواعد والمؤسسات المهتمة بترسيخ هذه الحقوق على المستوى الدولي، حيث نجد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في 12/10/1948، ثم الاتفاقيتان المتعلقتان بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وقد شهدت الساحة الدولية منذ بداية التسعينيات، توسعا كبيرا في الأنشطة التي تضطلع بها بعض المؤسسات الدولية كمركز حقوق الإنسان في جنيف، الذي كان الهدف من إنشائه وضع سياسة دولية متماسكة في ميدان حقوق الإنسان ودعم حمايتها[89].

تعكس مسيرة التنمية البشرية مسيرة نظريات التنمية نفسها ومسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من كل، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها. ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى آخر مع تطور الأصل، وكان في كل فترة يعكس جملة المقاربات المعروفة، تماما كما تعكس التنمية المتبعة حاليا في بلد محدد خلال فترة محددة، أكثر من جانب لأكثر من نظرية تنموية، وإن طغت نظرية معينة على البقية.

ولقد تم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية؛ فلقد استخدم مثلا في البداية تعبير «تنمية العنصر البشري» أو «تنمية الرأسمال البشري» أو «تنمية الموارد البشرية» أو «التنمية الاجتماعية» ...إلخ، إلى أن استقر الرأي حاليا، أقله على المستوى الفكري، عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر

---

[89]– تزامن هذا الاهتمام الأممي بحقوق الإنسان بالدراسات التي أجريت حول بعض البلدان فيما يخص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفيد الإحصائيات التي أجريت على خمسة عشرة بلدا عربيا أن 32 مليون شخص يعانون من نفس التغذية، أي ما يقارب 2% من مجموع هذه الدول.

– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية الإنسانية العربية العام 2004: نحو الحرية في الوطن العربي.

عمله المتواصل الذي برز مع بداية التسعينات عبر إصدار تقرير التنمية البشرية. وبالطبع كان مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة؛ فخلال الخمسينيات مثلا ارتبط المضمون بمسائل الرفاه الاجتماعي، وانتقل بعد ذلك الاهتمام للتركيز على أهمية التعليم والتدريب ومن ثم على إشباع الحاجات الأساسية، ليقدم مؤخرا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مضمون «تشكيل القدرات البشرية» وكذلك مضمون «تمتع البشر بقدراتهم المكتسبة» في جو من الحرية السياسية واحترام حقوق الإنسان.

أن نقطة الخلاف الأساسية التي كانت، ومازالت تبرز في كيفية زيادة النمو الاقتصادي وإلى زيادة الدخل القومي؛ فهل يمكن التطلع إلى هذه الزيادة كونها تلخص بحد ذاتها التنمية البشري؟ أم يجب التطلع إلى هذه الزيادة كشرط ضروري ولكن غير كاف لتحقيق التنمية البشرية؟[90]

تحاول من خلال هذا البحث أن تتبع مسيرة مفهوم التنمية البشرية ومضمونها كما وردت في أدبيات الأمم المتحدة، وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي تميز بين حقبتين من الزمن: ما قبل التسعينيات وما بعدها، وتولي اهتماما خاصا لأهمية الجوانب التعليمية في التنمية البشرية، وكذلك لأهمية الجوانب الثقافية والحضارية، وهي الجوانب التي بدت الأكثر لإغفال في مراجعة هذه المسيرة، لتخلص بعد كل ذلك إلى تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها المساهمة في تدعيم وتكملة العمل الرائد الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 1990 من خلال الشروع بإصدار تقرير التنمية البشرية. ولابد أولا من استعراض سريع لأهم نظريات النمو الاقتصادي وكيفية تعاملها مع التنمية البشرية.

[90]– أنظر الهامش رقم (1) أعلاه.

الفرع الثاني: التنمية البشرية والرهانات السوسيو اقتصادية

إن المجتمع الدولي يولي اهتماما كبيرا إلى الربط بين التنمية وحقوق الإنسان، لذا ما فتئ يحث أعضاء المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماتهم في هذا المجال.

<u>الفقرة الاولى: المجتمع الدولي والالتزام بقضايا التنمية</u>

إن المواثيق الدولية استهدفت أن تكفل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفرد التمتع بحقوقه، وقد أرست القواعد الدولية نظاماً لمتابعة أثر التنمية على حقوق الإنسان والعكس، وذلك بمطالبة الدول بتقديم تقارير عن ذلك للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالأمم المتحدة، وكذلك طالبت الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، مثل منظمة العمل الدولية ومنظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو بأن تقدم تقارير حول أثر برامجها على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تقع في نطاق اختصاصاتها.

وأقرت الأمم المتحدة مبدأ هامًّا يقول: «إن تكافؤ فرص التنمية حق للدول بقدر ما هو حق للأفراد داخل الدول نفسها»، وقد اعتبرت أن الحق في التنمية هو حق غير قابل للتصرف وأن التنمية تمكن الإنسان من ممارسة حقوقه[91] وأن الدول مطالبة بإتاحة تكافؤ الفرص للجميع ضماناً لوصولهم إلى الموارد الأساسية وإلى التعليم والخدمات الصحية والغذاء والإسكان والعمل والتوزيع العادل للدخل.

وقد كان إعلان الحق في التنمية الذي اعتمد ونشر بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 128/41 المؤرخ في 4 ديسمبر 1986 تجسيدا واضحا للعلاقة الوثيقة بين التنمية

[91]– نذكر من ذلك: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان والاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان ومشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان، إضافة إلى التوصيات التي جاءت بها تقارير التنمية البشرية في مجال حقوق الإنسان وتوصيات وقرارات الأمم المتحدة، خصوصا في اجتماع قمة الألفية بتاريخ 14–16 سبتمبر 2000 وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. إضافة إلى تقارير التنمية الإنسانية العربية وعلى الخصوص تقرير سنة 2004 الذي تمحور حول الحرية في الوطن العربي.

البشرية وحقوق الإنسان فقد جاء فيه أن التنمية عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تستهدف التحسين المستمر لرفاهية السكان بأسرهم والأفراد جميعهم على أساس مشاركتهم، النشطة والحرة والهادفة، في التنمية وفى التوزيع العادل للفوائد الناجمة عنها،وأن لكل فرد الحق بمقتضى أحكام الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، أن يتمتع بنظام اجتماعي ودولي يمكن فيه إعمال الحقوق والحريات المبينة في هذا الإعلان إعمالا تاما، كما أشار في ذلك إلى أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأشار كذلك إلى ما يتصل بذلك من الاتفاقيات والقرارات والتوصيات والصكوك الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيما يتعلق بالتنمية المتكاملة للإنسان وتقدم وتنمية جميع الشعوب اقتصاديا واجتماعيا، بما في ذلك الصكوك المتعلقة بإنهاء الاستعمار، ومنع التمييز، واحترام ومراعاة حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وحفظ السلم والأمن الدوليين، وزيادة تعزيز العلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول وفقا للميثاق،مما أشار إلى حق الشعوب في تقرير المصير الذي بموجبه يكون لها الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بحرية، وحقها في ممارسة السيادة التامة والكاملة على جميع ثرواتها ومواردها الطبيعية مع مراعاة الأحكام ذات الصلة من العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، كما أوضح أن تعزيز التنمية يقتضي إيلاء الاهتمام على قدم المساواة لإعمال وتعزيز وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنظر فيها بصورة عاجلة وأنه لا يمكن، وفقا لذلك، أن يبرر تعزيز بعض حقوق الإنسان والحريات الأساسية واحترامها والتمتع بها إنكار غيرها من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

كما أكد على أن الإنسان هو الموضع الرئيسي لعملية التنمية ولذلك فانه ينبغي لسياسة التنمية أن تجعل الإنسان المشارك الرئيسي في التنمية والمستفيد الرئيسي منها، وأن الحق في التنمية حق من حقوق الإنسان غير قابل للتصرف، وأن تكافؤ الفرص في التنمية حق للأمم وللأفراد الذين يكونون الأمم، على السواء.

إن تحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، لا يمكن أن يتأتى بدون اتباع سياسات تنموية تحول دون خطر التدهور البيئي، فالترابط بين ما هو داخلي وما هو خارجي (عالمي) يطرح قضية البيئة كمؤشر يستند على معايير دولية، لذلك، فإن اعتماد سياسات مشركة بين ما هو دولي وما هو محلي لحل مشكلة البيئة أصبح أمرا جوهريا. وفي هذا الإطار، اعتبرت «قمة الأرض» المنعقدة في «ريودي جانيرو» (-92-119-03-4)، أن التحدي الدولي يتمثل في إيجاد التوازن المقبول لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية للأجيال القادمة[92].

وانطلاقا من نفس القمة، وفي إطار الالتزامات المشتركة للدول، فإن هذه الأخيرة عبرت عن التزامها في إعلان الأمم المتحدة للألفية في مجال البيئة ببذل قصارى جهودها لتحرير البشرية جمعاء، من خطر العيش على كوكب أفسدته الأنشطة البشرية على نحو سيئ، ولم تعد موارده تكفي لإشباع احتياجاتها. ولأجل هذه الغاية، فقد قررت هذه الدول أن تطبق في جميع أنشطتها البيئية أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها.

وعلى مستوى آخر، فإن الدول تسعى إلى تحقيق الرخاء الاجتماعي من خلال التدبير المحكم للثروات بهدف تحسين الواقع الاجتماعي، -لأن الوسائل الاجتماعية هي وسائل تحتاج إلى تكييف ومواءمة مع الواقع-[93]. سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي وذلك عبر ملائمة احتياجات المجتمع والفرد، وهو ما ينبني على سياسة حسن اختيار الوسائل والأساليب المقتبسة دوليا لضمان وتأكيد فعاليتها مع الواقع الاجتماعي.

وفي ظل ضعف قدرة الدول النامية على تشكيل قوة اقتصادية مستقلة، لمعالجة القضايا الاقتصادية والمساهمة إلى جانب المؤسسات الدولية في بنائها، يبقى الدور الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة أساسيا في إجراء الدراسات والتنبيه لطبيعة العوائق

---

[92]- من هذا المنطلق، أصبحت البيئة تدخل ضمن الاهتمامات الدولية، وذلك ضمن ثلاث محاور أساسية:

* حماية الغابات.

* الحفاظ على التنوع البيولوجي.

* موضوع التغير المناخي.

[93]- جامعة الدول العربية: الأمانة العامة: استراتيجية العمل الاجتماعي في الوطن العربي-تونس-يناير 1980.

الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، واقتراح وسائل التصدي لها عن طريق التوفيق بين أنشطة المؤسسات والوكالات المتخصصة.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن القول إن موضوع التنمية البشرية يجد جانبا من مرجعيته وقوة حضوره في المواثيق الدولية سواء في الجوانب السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن البعد الدولي للتنمية، لا يقلل مع ذلك من أهمية استحضار المعطيات الداخلية في التعاطي الجدي مع إشكالات المعضلة الاجتماعية، وستشكل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المعلن عنها في الخطاب الملكي في شهر ماي من سنة 2005 إطارا موضوعيا للتعاطي مع هذه المعضلة.

أولا : الحقوق الاقتصادية

أظهرت مجموعة من الدراسات أهمية المساهمة التي يمكن أن تقدمها المهارات الإنتاجية والأداء الاقتصادي، وأن الاختلافات في رأس المال البشري ربما تكون التفسير الأكثر أهمية في تباين معدلات النمو في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بعد تحرير التجارة.

توجد منظورات إقليمية مثل أوروبا وآسيا وأستراليا، ومنظورات ثقافية، مثل الشرق والغرب، وعلمانية، ودينية، وتتباين خصائص سوق العمل عبر الأمم والمناطق والثقافات وتوضح إلى أي مدى تربط السياسة الوطنية النظم التعليمية العامة بالاحتياجات الاقتصادية.

ثانيا : نظريات النمو الاقتصادي وارتباطها بالبعد البشري للتنمية

ساد في الخمسينيات النموذج الاقتصادي المتمحور حول تكوين رأس المال والقائل بأن عمليات التنمية تحتاج أساسا إلى تمويل خارجي، وأن من شأن تراكم رأس المال المستمر أن ينعكس إيجابا عاجلا أو آجلا، على مختلف الفئات الاجتماعية وذلك بفضل الأثر التساقطي (trickling down effect).

وعلى ضوء هذا النموذج تم إعمار أوربا الغربية واليابان التي دمرتها الحرب من خلال مشروع مارشال. أما في البلدان النامية، فقد أصاب الفشل الجهود التنموية حيثما طبق هذا النموذج، ذلك أن التمويل الخارجي جاء في حالة أوروبا واليابان يدعم قوى عاملة مؤهلة تأهيلا عاليا أصلا ومجتمعا ذا مستوى تعليمي مرتفع، فجاءت الأموال لتوفر التشغيل لقوى عاملة ذات إنتاجية مرتفعة نسبيا.

ضمن هذا النموذج ثم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية، وتم إغفال أن هذا العنصر هو هدف التنمية، بحجة أن النمو الاقتصادي المستمر كاف بحد ذاته لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة.

ومع بداية الستينيات اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريب، وظهر في تلك الفترة مفهوم «تنمية الموارد البشرية» مع أصوله الاقتصادية الواضحة. ولقد دل بعض الدراسات التطبيقية التي قام بها كندريك (Kendrick) وسولتز (Schultz) وكازنتس (Kuznets) على نتائج مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر في النمو الاقتصادي بحيث "إن 90 بالمائة من ذلك النمو (في الدول الصناعية) كان مرجعه تحسين قدرات الإنسان ومهاراته والمعرفة والإدارة .. إلخ فالقدرة الإنسانية وليس رأس المال هي العنصر الدافع رقم واحد".[94]

وهكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة، قد أولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة إنتاجهم ورفع إنتاجيتهم. وسنرى لاحقا كيف أن مضمون هذا المفهوم قد تطور مع الزمن ليشرك البشر في بعض ثمار نتاجهم، من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي .. إلخ، بيد أن هذا المفهوم بقي بعيدا عن النظر إلى البشر بصفتهم هدف التنمية النهائي.

ومع السبعينيات عالج الفكر التنموي مسألتين مهمتين: الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر، والثانية ترتبط بأهمية تأمين «الحاجات الأساسية» لأفراد المجتمع كافة. ولقد لقيت هاتان المسألتان دعما قويا من خلال تبنيهما من «أن إهمال جانب التوزيع توقعا

[94]– الإمام، المصدر نفسه، ص 3.

لأن يلعب الأثر التساقطي «trickling down effect» للزيادة في الإنتاج والدخل دوره، قد حد من بلوغ التنمية المنشودة».[95]

يتبين أن جانب «البشر هم هدف التنمية» قد بدأ يتضح أكثر فأكثر، وإن بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية من دون التطرق إلى النواحي السياسية والثقافية والروحية. غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينيات عن مساره، وتم تغليب المقاربة الاقتصادية من جديد، من خلال التأكيد على جانب التمويل الذي كان قد ساد في الخمسينيات. وعلى ضوء هذا المنحى الجديد تم اقتراح سياسات التكيف الهيكلي مع ما استتبع ذلك من تقليص لدور القطاع العام وتعظيم لدور القطاع الخاص.[96]

ما يهمنا هنا هو الإشارة إلى سياسة التكيف هده التي جعلت العنصر البشري في الصف الثاني في حين أنه ثم التركيز والاهتمام بنمو الاقتصادي دون النظر إلى آثار هده الأخيرة التي غيبت العديد من الفئات الاجتماعية، خصوصا تلك الأكثر فقرا وهشاشة، مما دعي ذلك إلى إعادة تكتيف الجهود لدي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركائه من الجمعيات الدولية للتنمية البشرية مطالبين صندوق النقد الدولي «أن يعطي اهتماما أكبر للنواحي البشرية، عند المساعدة في وضع برامج التكيف، بحيث يتم التخفيف من وطأة هذا البرامج خصوصا على الفئات الأكثر استضعافا.[97]

<u>الفقرة الثانية : التنمية البشرية : تصوران مختلفان</u>

يلاحظ أنه ابتداء من منتصف الثمانينيات بدا واضحا أن هناك تيارين رئيسيين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة إلى موقفهما بخصوص التنمية البشرية. الأول، وقد حمل لواءه صندوق النقد الدولي، يركز على النمو الاقتصادي أساسا، إذ إنه في غياب هذا النمو،

---

[95]– المصدر نفسه، ص 4.

[96]– ورد في قرار صدر مؤخرا عن الجمعية العامة (28/10/1993) «دعوة الأجهزة المعنية للأخذ بعين الاعتبار ضرورة وضع سياسات اجتماعية ملائمة عند صياغة وتطبيق التكيف الهيكلي في الدول النامية».

[97] – United Nations development programme, developement study programme and north south round table, « Budapest statement on Human development in a changing world » Budapest, 6-9 sptember 1987.

لا يمكن توزيع سوى الفقر بحسب اعتقاده، وبالتالي فإنه يرجئ الاهتمامات البشرية كافة إلى مرحلة لاحقة، والثاني، وقد حمل لواءه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يحاول جاهدا أن يضع البشر أولا في صلب العملية التنموية.

وفي هذا السياق لا بد من تسجيل الملاحظات الرئيسية في نقطتين:

- الأولى، إن الغلبة في الواقع الملموس مازالت لجهة صندوق النقد الدولي كونه يمتلك أساسا قروض التنمية المقدمة إلى الدول النامية.

- والثانية، إن الفكر المطبق في الواقع هو مزيج مركب من أكثر من مصدر بحيث يدور الكلام اليوم على تكيف هيكلي بوجه لساني. وثالثا، إن العمل الفكري الريادي الذي يقوم به حاليا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مازال بحاجة إلى تدعيم ومساندة وخصوصا لجهة إسماع صوت العالم الثالث بشكل عام، والوطن العربي بشكل خاص، بصورة أوضح.

1- التنمية في ظل حقوق الإنسان

في خضم التغييرات التي عرفها المناخ الدولي، فإن حقوق الإنسان أصبحت تحظى بأهمية بالغة من طرف المنتظم الدولي[98]، ذلك لأنها تشكل حقلا خصبا لتمكين الأفراد والمجتمعات من أدنى متطلبات الحياة والعيش الكريمين. ومن جهة أخرى، فإن تحقيق التنمية المستدامة، يتطلب تكييف هذه المتطلبات مع مطالب الأجيال القادمة، وبالتالي فإن تحقيق النمو الاقتصادي للأجيال الحاضرة، رهين بمدى قدرتها على عدم الإضرار بأجيال المستقبل حفاظا على البنية الاجتماعية المتماسكة للإنسانية.

علاقة حقوق الإنسان والتنمية البشرية كعلاقة الروح والجسد فلا يمكن الفصل بينهما فلن تتحقق التنمية البشرية في مجتمع يفتقر إلى احترام حقوق الإنسان التي بدورها ستكون مصانة بالقطع في ظل المعدلات التنموية العالية، كما أن المؤشرات والمعايير التي تقيس حالة حقوق الإنسان في مجتمع ما متضمنة في منظومة المؤشرات المتعلقة بحالة التنمية

[98]– للمزيد من الاطلاع انظر: إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية.

البشرية في نفس المجتمع، إضافة إلى أننا يمكن أن ننظر إلى التنمية من منظور حقوقي باعتبارها حقا إنسانيا أصيلا كما أشارت إلى ذلك كثير من المواثيق الدولية وتستمد تلك العلاقة حيويتها من كون الهدف الأسمى لكافة الجهود التنموية هو تحقيق الرفاهية الاجتماعية «Social Welfare». والتي لن تتحقق بإهدار كرامة الإنسان والحط من أدميته وانتهاك إنسانيته واقتحام خصوصيته والتضييق من هامش الحرية الذي يستحقه.

وقد اختلفت الرؤى حول علاقة التنمية بحقوق الإنسان طوال العقود الماضية، وخاصة في ظل الحرب الباردة بسبب التنافس بين إعطاء الأولوية للحقوق السياسية أو الحقوق الاقتصادية في الخطاب العام للدول، والمهم هنا هو معرفة حقيقة العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية ورؤية المجتمع الدولي والأمم المتحدة لهذه العلاقة.

ومثلما أن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان قديمة، فهي جديدة أيضا وتبقي دوما مطلبا آنيا لكل الأمم والشعوب ولكل الأفراد المشكلين لها. وكذا التأكيد على القضاء على مختلف الانتهاكات الواسعة والصارخة لحقوق الإنسان وخاصة الشعوب والأفراد الذين عانوا من اضطهاد الاستعمار. وكذا الاستعمار الجديد، والتميز العنصري، ومختلف التهديدات الموجهة ضد سيادة الدول ووحدتها الوطنية والسلامة الإقليمية، كل هذا من شأنه أن يؤثر على التنمية بمختلف أنواعها ومسمياتها.

ومهما يكن فإن العلاقة بين التنمية وحقوق الإنسان أساسها هو التأكيد على أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي لعملية التنمية.وعليه لا بد أن يكون الإنسان هو المشارك الرئيسي والمستفيد الأساسي في العملية التنموية وعلى أن الحق في التنمية هو حق من حقوق الإنسان غير القابل للتصرف. ويطلق لفظ "المقاربة الحقوقية **Rights Approach**" للتعبير عن تلك المعاني السابقة، وهي تعني إدماج المعايير الحقوقية في الأنشطة التنموية، وتكمن أهمية المقاربة الحقوقية في أنها تنظر إلى الموضوعات من زاوية حقوقية، كما أنها تحلل المشروعات التنموية من نفس الزاوية وتنظر إلى الناس على أنهم أصحاب حقوق وفاعلين في الموقف الإنمائي، إذن العلاقة قائمة، والمفاهيم تتطور وتتغير وتتأثر بالمحيط

2- النهوض بالقطاع الاجتماعي

إن تفاوت الدول من حيث القوة والضعف له تأثير جد مباشر على نوعية البرامج الاجتماعية الملائمة للأفراد، حيت أن هذه البرامج باتت مهمة باعتمادها على نماذج ناجحة في السياسات الاجتماعية، فضرورة إشراك فعاليات المجتمع المدني أصبح شيء جد ضروري وملح باعتباره، آلية مهمة لتمكين الأفراد من حقوقهم الاجتماعية والسياسية وهو أيضا السبيل الوحيد لجعلهم في تواصل مستمر ودائم مع المنظمات الدولية المهتمة بتنمية الموارد البشرية.

وإذا نظرنا لتنمية الموارد البشرية خارج سياق المنظمات، سنجد أنها تقع في مشاكل عديدة، عكس تواجدها في ظل المنظمات فإنها توفر لها رؤى والاستراتيجيات والسياسات تمكنها من اجتياز المشاكل والفوارق بين الأمم من حيث مناهجها المتصلة بالتعليم والصحة والتشغيل والمهنية وتنمية الموارد البشرية.

من هذا المنطلق[99]، يعد التعليم أحد المؤشرات الثلاثة في دليل التنمية البشرية، فدور العلم في رقي المجتمعات لا جدال فيه،لكن المخرجات العلمية تتأثر بالكم والكيف في النظر للعلم وكذلك أنواع التعليم، لاسيما مع التطور المعرفي والتكنولوجي والصحة ودورها في التنمية البشرية، دور التغذية بالنسبة للصحة الفردية والمجتمعية، وأهمية توفير الغذاء وخطورة نقص التغذية، ثم ضرورة الرعاية الصحية.

إن الظاهرة السكانية التي أولتها عدد من العلوم بالاهتمام، لما لها من تأثير على قضايا التنمية، والعلاقة بين السكان والموارد، التي تنظر بتشاؤمية لمستقبل هذه العلاقة وكذلك ما وجه لها من نقد، ولابد لنا من تسليط الضوء على المسألة السكانية في الوطن العربي بالنسبة لعلاقتها بموضوع التنمية.المرأة في التنمية، كخصوصية لإنسان مميز، وأهمية تساوي المجتمع من حيث الذكورة فوضع المرأة في مشاريع التنمية، وهي تعكس خلاف ما يؤدي إلى احترام دورها ويقلل من أهميته في النتائج التنموية، ومؤشرات التنمية.

[99]- محمد ظريف: إعادة ضبط التوازنات جريدة الحدث، عدد 2 أكتوبر 2004، ص: 9.

3- دور التعليم في الرقي والتنمية

الأصل في التنمية بداية تغيير معرفي عند الإنسان، والتغيير المعرفي يتمثل في تغيير المدركات العقلية للإنسان عن نفسه وعن الكون الذي يعيش فيه والمجتمع الذي يتشكل معه، والكيفية التي يمكن بها التحول إلى حالة أفضل باستثمار كافة الموارد المتاحة، وهذا الأمر يتوقف على العملية التعليمية[100] في أي مجتمع من المجتمعات، حتى يمكن القول إن مستقبل أي نوع من التنمية يتوقف على نوعية التعليم فيه.

ومن دون شك فإن الدول المتقدمة في معايير التنمية ستبقى كذلك طالما استمر تعليمها في تطور دائم، وستتخلف هذه الدول بداية من تخلف التعليم عندها.

وتتوقف العملية التطورية للتعلم أساسا،على نظرة كل مجتمع للعلم، إذ أن المجتمعات الإنسانية لم تمتلك رؤية واحدة بالنسبة للعلم،فلقد مرت فترة على بعض المجتمعات كانت النظرة فيها للعلم مريبة وكان العلم يبعث على القلق فقد كان مثيرا مخيفا في فهمهم، لكن التطور الإنساني غير مع الزمن من النظرة للعلم، وأصبحت المجتمعات البشرية اليوم تنظر للعلم باعتباره سلاحا ضروريا للتنمية والرقي.

من هنا فإن الإنفاق على التعليم والبحث العلمي يعد من أكبر أنواع الاستثمار في مجال الموارد البشرية ومن ثم أهم العوامل المساهمة في التنمية الشاملة، ورغم أن البعض يعتبر الإنفاق على التعليم من أكثر الموارد تكلفة إلا أنه أكثرها عائدا أيضا، ذلك أن زيادة أعداد العلماء والفنيين والمتخصصين في مختلف المجالات يعتبر الخطوة الرئيسية نحو بناء القاعدة العلمية والتقنية للتنمية.

4- الدور الذي تلعبه توفير الصحة في التنمية

تعد الصحة من المتضمنات المهمة للتنمية البشرية، والتحسينات في الصحة والتغذية كما هو التعليم ربما يكونان السبب أو النتيجة للنمو الاقتصادي، فتنمية الموارد البشرية عن

---

[100]- حام عمار: التنمية البشرية ما هي؟ ص 76 التعليم أو العمل، مقالات التنمية البشرية الأكاديمية العربية في الدانمارك كلية الإدارة والاقتصاد إعداد مجيد محسن محمد العصفور سنة 2011.

طريق تحسين الصحة للسكان العاملين بشكل خاص والسكان بشكل عام من خلال برامج صحية عامة جيدة تعد أمراً هاماً بالنسبة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد وبالتالي زيادة دخله، وتحسين الصحة يزيد من فاعلية قوة العمل أيضاً وذلك من خلال معالجة الضعف والوهن وعدم القدرة وخفض معدلات وفيات الأطفال، وهذه كلها تؤدي إلى توسيع قاعدة الموارد البشرية، إضافة إلى ذلك فقد أصبح ينظر إلى الرعاية الصحية على أنها حق لكل إنسان، ومن ثم فإنها حاجة من حاجات الإنسان الأساسية.

ورغم أن الحياة بحد ذاتها هي أكثر السلع نفاسة ولا يمكن قياسها بالنقود، ولكن يحسن التأكيد هنا بأن الصحة هي سلعة شبه سوقية يفشل السوق في توفيرها لكل أفراد المجتمع، وإنما يمكن أن يوفر بعضها للقادرين فقط، ومن هنا لابد من قيادة الدولة بالإشراف والتخطيط والرقابة الصحية، إضافة إلى أن عدم تقييم السوق للعوائد الخارجية يحتم دور الدولة المهم في هذا المجال أيضاً.

فالعوائد الخارجية للصحة كبيرة فهي كسلعة مجمعة تتميز بعدم القدرة على الاستبعاد، إضافة إلى أن السوق لا يلفت إلى العوائد الخارجية النفسية والاجتماعية والتي تعد أموراً مهمة، إضافة إلى أن الطلب على الخدمات الصحية في الغالب لا يتم توقعه من قبل الأفراد.

والطلب على الرعاية الصحية بشكل عام هو طلب مشتق، حيث تشتق منفعته من خلال رغبة الأفراد والمجتمع في العيش في وسط جو صحي سليم، بأمن الفرد والمجتمع فيه من الإصابة بالأمراض، وفي حالة حدوث ذلك، فإن توفر سبل العلاج يفترض أن تكون ميسرة، وهذا يعني أن أفراد المجتمع يرغبون في أن يكونوا أصحاء ويرتاحون لذلك، ويقلقون عندما يرون غيرهم يعانون من نقص الرعاية الصحية أو يعانون من سوء التغذية أو المجاعة، إضافة إلى ذلك فإنهم يتأثرون بصحة بعضهم بعضاً، خاصة في حالة انتشار الأمراض المعدية، وهناك الجانب الإنساني في هذا الأمر، ويتمثل في الغيرة على صحة الآخرين من قبيل الرغبة في تحقيق العدالة.

5- التغذيــة ودورها في بناء المجتمع

يعد دور التغذية دوراً حاسماً من بين متضمنات التنمية البشرية، لأنها تتحكم وتؤثر بعناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية عن طريق تأثيرها على الصحة ونشاط الفرد والمجتمع من خلال الوقاية والعلاج ومساعدتها في الشفاء من المرض، وبينما يعتمد تحسين أحوال الأفراد بشكل كبير على الفرص الاقتصادية والتعليم والبيئة وغيرها، تبقى التغذية العنصر الأساس في التنمية، وقد تحدث العديد من الاقتصاديين عن أهمية التغذية الإضافي للعمال في زيادة إنتاجيتهم مثل مارشال وبيغو وغيرهم، وتحدث موربري عن تأثيراتها على قدرة الجسم على التحمل حيث يقول «بأن قدرة تحمل الجسم والصحة تتأثران بالكفاءة الغذائية والرفاهية والقدرة العلاجية»، فتحسين التغذية تزيد من الطاقة الإنتاجية للعاملين سواء على أساس الإنتاجية الوقتية أو خلال مدة العمل في الحياة، بينما المستويات المنخفضة من التغذية تخفض الإنتاجية الوقتية أو خلال مدة العمل في الحياة،نتيجة لكونها تضعف الصحة الجسمية والعقلية.

6- الفقر كإحدى عوائق للتنمية البشرية

لقد عرف الفقر من قبل[101] اللغة الفقهية بأنه عدم امتلاك الإنسان لقوت حياته، لا بالفعل ولا بالقوة، وهو بالنسبة للمجتمع عدم قدرة المجتمع على سد احتياجاته الأساسية،بعدم توفر الموارد الكافية لذلك، وهو سبب من أسباب التخلف الاقتصادي، مع عدم توفر الموارد الكافية في أي مجتمع يعيق عن النهوض والتنمية،وتمنعه من التخطيط للمشاريع الكبرى التي تؤسس لبنية تحتية تسمح للاقتصاد بالنمو والتطور، ونتيجة له لأن التخلف الاقتصادي والتخلف بشكل عام يقود إلى الفقر، ذلك أن التخلف الاقتصادي يعكس عدم قدرة أي مجتمع من خلق حالة من التوازن بين عدد سكانه ودخله القومي، مما ينتج عنه ارتفاع عدد السكان الذي يعيشون تحت وطأة الفقر، وكلما إزدادت نسبتهم ارتفعت نسبة توقع حالات الانحراف الاجتماعية،والضغط على الموارد النادرة أصلا في المجتمع.

[101]– محاضرة الفقر والتنمية القسم الثالث من متممات التنمية البشرية ص 68 الجامعة العربية بالدانمارك

وأصبح من المهم بالنسبة لأي مجتمع يريد التنمية الاقتصادية أو التنمية الشاملة والمستدامة أن يفكر في حلول ناجعة لمشكلة الفقر، لما لهذه المشكلة من تأثيرات على مستقبل هذه التنمية، إذ قد تقود إلى صراعات تنتهي في نهاية المطاف بتخريب مشاريع التنمية، ولعل المثال البارز ما تشهده إحدى الدول الخليجية التي نمت بشكل جيد،لكن عدم وجود حلول ناجعة لمشكلة الفقر، وارتفاع عدد الفقراء والعاطلين عن العمل، أدى إلى بروز مجموعة من الاحتجاجات ذات الطابع العنيف،مما نتج عنه هروب مشاريع كبرى كانت ضمن الخطة التنموية لهذا البلد، وقد تركز هم القادة في هذا البلد على التغلب على موجة الاحتجاج هذه التي خلقت جوا غير امن بغية تهدئة الأوضاع لضمان عودة الشركات التي تشرف على المشاريع التنموية الكبرى.

لقد نتج عن مشكلة الفقر مشكلة اختلال الأمن، ومنه هروب الشركات والمؤسسات بما في ذلك المالية التي كانت تخطط للنهوض بمجموعة من المشاريع التنموية الكبرى بالنسبة لهذا البلد، وساهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير، مما أفضى إلى ارتفاع غير مسبوق للأفراد والأسر الفقيرة، وهذا بدوره يولد مجموعة أخرى من المشاكل الاجتماعية، ولعل من ابرز المشاكل التي سجلت،مشكلة التفكك الأسري، وجرائم الأطفال دون سن الثامنة عشر،وارتفاع معدلات السرقات، وكل ذلك متوقع في أي مجتمع لا يمتلك التخطيط الشامل لقضايا التنمية بحيث تأخذ كافة الأبعاد بعين الاعتبار.

أ. علاقة الكثافة السكانية بالتنمية البشرية

تعتبر الظاهرة السكانية[102] من الظواهر التي اهتم بدراستها عدد من العلوم،وكلها تصب في نهاية المطاف بما له علاقة بتطور ونمو وتنمية هذا العدد من البشر الذي يسكن في بقعة جغرافية محددة في زمن معين، فقد اهتمت السياسة بدراسة الظاهرة السكانية لما لهذه الظاهرة من تأثير في إدارة الصراعات والحروب والتحولات التي لها علاقة بالهيمنة والتسلط من قبل مجموعة بشرية على مجموعة أخرى،كما اهتم بها علم الاقتصاد لما يمكن لهذه الظاهرة أن تمثله من تأثير مباشر على الموارد الاقتصادية والحركة المالية، سلبا أو

[102]– محاضرة السكان والتنمية من الجامعة العربية بالدانمارك ص 83 من متممات التنمية البشرية.

إيجابا، واهتم كذلك علم الاجتماع بهذه الظاهرة إذ أنهم ينظرون إلى السكان كجسم بشري ينمو ويتحرك، ومن ثم فإنه يتصورون لهذا الجسم بناء كما أن هذا البناء يطرأ عليه التغير، كما أنه عنصر في البناء الاجتماعي للمجتمع، كما ليس ببعيد تأثير الظاهرة السكانية على الإنتاج الثقافي والتنوع الحضاري، وكل ذلك من شأنه ان يعطي لهذه الظاهرة خصائص جديرة بالدراسة والتفكير في كيفية استثمارها لصالح مشاريع التنمية وبرامجها.

لعل أول الاهتمامات في دراسة ظاهرة السكان يتوجه إلى حجم السكان، ويقصد به عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد، ولا يقتصر الأمر على معرفة كم فرد يعيشون مكان ما أو على مساحة ما من الأرض محددة جغرافيا أو سياسيا وأثناء فترة محددة،وإنما يتجاوز ذلك إلى مقارنة كل ذلك مع السكان في فترة زمنية سابقة،وما يتوقع أن يصبح عليه هذا التجمع السكاني في المستقبل المحدد زمنيا.

وهذا ما يجعل الدول تعطي اهتماما كبيرا بتعداد أفراد مجتمعاتها، وهو ما لها تأثير كبير على مشاريع التنمية.

ويأتي بعد ذلك الاهتمام بتكوين السكان، ويقصد بها قياس الخصائص بالنسبة للأفراد الذين يكونون سكان مجتمع معين، فهم مجموع الذكور والإناث ومختلف أفراده في فئات السن المتباينة، وما يمتهنونه من مهن وحرف ووظائف،وكدا الثقافة التي تسودهم والمستويات التعليمية،ونسب الزواج على اعتبار أنهم يشكلون مجتمعا ريفيا أو حضريا.

ويعتبر متغير توزيع السكان عامل آخر يحظى بالاهتمام في دراسة الظاهرة السكانية، حيث يتدرج التوزيع السكاني من المنطقة الكبيرة مثل القارة إلى المنطقة الصغيرة مثل المدينة أو القرية، أو قد توزع على أساس مناطق صناعية حضرية متقدمة ومناطق صناعية حضرية جديدة، أو السكان الذين يعتمدون على الزراعة في المناطق الريفية،وغير ذلك من أنواع التقسيم.

كما يعطى الاهتمام أيضا لدراسة النمو السكاني، وهو اختلاف حجم السكان في هذا المجتمع عبر الفترات الزمنية المتباينة ويرتبط النمو السكاني بالتضخم وأزمة الساكنة، فقد

نلاحظ أن السكان في حركتهم وتغيرهم إما قد يسيرون في اتجاه النمو نتيجة للزيادة في أعدادهم بفعل العوامل المختلفة مثل المواليد والهجرة وأما أن يسيروا في اتجاه عدم النمو نتيجة للنقصان في أعدادهم بفعل عوامل أخرى مثل الوفيات والهجرة أو غيرها.

وبالتأكيد فان كل هذه العوامل لها مدخلية سواء بالنسبة للتخطيط للتنمية الاقتصادية أو البشرية أو الشاملة والدائمة،أو لها علاقة بالتأثير على برنامج التنمية سلبا أو إيجابا، ولابد من أخذها بعين الاعتبار، واستثمار أي تغير فيها لصالح مشاريع التنمية،وتحويلها إلى عوامل دفع باتجاه ارتفاع معدلات التنمية في كافة المجالات.

ب. تكاملية الرجل للمرأة

مع التقدم العلمي وعلى الصعيد التشريحي، يؤكد العلماء أن لدى البشر نوعين من المخ،مخ ذكوري ومخ أنثوي[103]، وهنالك فوارق تشريحية بين المخين، وهي ما تؤدي إلى اختلاف في النمو ومن ثم فوارق بين شخصية النوع البشري من ذكر أو أنثى، وهذه الفوارق لا تقتصر على الشكل الخارجي لكل واحد منهما، فيكون هذا رجل وتكون تلك امرأة، بل يمتد إلى فوارق في طريقة التفكير والميول والطباع والعواطف والذكاء والفهم، ما يؤدي إلى فوارق في السلوك منذ الطفولة بين الاثنينفوارق يلمسها الاثنان معا،في شخصية كل واحد منهما وفي شخصية الأخر.

قد يكون هذا الكلام ليس بجديد عند الكثيرين من الناس،بل يعتبرونه تحصيل حاصل، فالرجل رجل والمرأة امرأة منذ أن خلق الله الإنسان على وجه الأرض، لكن الجديد في مثل هذه الاكتشافات التشريحية،أن الحياة التي يعيشها هذان الجنسان، الرجل والمرأة، لا يمكن لها أن تفهم بصورة كاملة إلا عبر التكامل بينهما،وان اقتصار التعامل معها على نمط شخصية أحدهما فقط، لا يعطي الحياة نضجا كاملا في وعي الإنسان «الرجل والمرأة»، ومن ثم يفوت عليهما فرصا حياتية، هما بأمس الحاجة إليها.

---

[103]– نفس مصدر الجامعة العربية بالدانمارك

وربما هذا ما يؤكد الحقيقة التي أولتها الشرائع السماوية اهتماما بالغا بتفسير التماسك الكبير الذي تنعم به البشرية من خلال التكامل والتناغم للزوجين في علاقتهما الدنيوية بالرحمة والرأفة والوفاء، من منطلق «حواء من صلب آدم وأن آدم من حواء»

وما نخلص إليه من هده الحقيقة حقيقة أن الإنسان إذا ما تخلى عن جنس منه فانه يعيش ناقصا، والناقص لا يخلو من معاناة وان كابر في إخفائها عن المشاهد، وهذه المعاناة هي ما نجده من تخلف في المجتمعات هنا وهناك لأنها أهملت المرأة بشكل عام واعتبرتها مخلوقا هامشيا أو استمتاعيا لا شان له بتنمية الحياة بوجهها العام، أو مخلوقا ينبغي أن يسيره الرجل من دون مشاركة منه في أي أمر ولو كان له علاقة بشأنه الخاص، أو أن المجتمع أهملها في الشأن التنموي خاصة، واعتبرها مجرد طاقة إنتاجية يمكن توجيهها في هذا المضمار أو ذلك المجال، من دون حقها في المشاركة في التخطيط وإبداء الرأي في التنفيذ وحقها في وضع التصورات الأساسية للتنمية الاقتصادية أو الاجتماعية أو البشرية أو الشاملة والمستدامة.

وهذا ما يدعو العقلاء في المجتمعات الذكورية، والتي من أبرزها المجتمعات العربية اليوم، إلى إعادة النظر في هذه الذكورية الطاغية، التي حرمت ولا تزال تحرمنا كمجتمعات من استثمار الجزء المكمل لنا، والبقاء ناقصين بملء اختيارنا،على العكس من المجتمعات التي أعطت المرأة حقها الطبيعي في التكامل مع الرجل،فجاءت إنتاجيتها تفوق إنتاجية الرجل في عدد من المجالات.

وليس من الصحيح أبدا ما يحاوله البعض، من إعطاء هذه الذكورية صبغة دينية، فيبرر كافة الممارسات الذكورية، وكافة الممنوعات على المرأة باسم الشرع والدين، فلا يقف الدين ضد الخلقة الطبيعية لله عز وجل الذي خلق الإنسان زوجا، والضوابط التنظيمية التي جعلها على الرجل والمرأة معا لتنظيم الحياة المجتمعية، ليس من الدين والعقل أن تكون معوقة للتنمية بشكل عام، فهذا خلاف التكامل الذي أراده الله سبحانه وتعالى له ﴿يَا أَيُّهَا

النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾.[104]

ج. الدخل كمؤشر

للدخل القومي دور كبير في نجاح برامج التنمية البشرية، غير أن هنالك عدة أسباب تجعل لدراسة الدخل القومي أهمية كبرى، وتتمثل أبرز هذه الأسباب فيما يلي:

قياس مدى نجاح السياسة الاقتصادية، حيث تستخدم تقديرات الدخل القومي في السنوات المتتالية لدراسة مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ومقارنتها بنتائج السنوات السابقة،وفي ضوء ذلك يمكن تعديل السياسات الاقتصادية.

قياس إنتاجية العمل في القطاعات المختلفة، ويمكن نقل الموارد المالية أو البشرية من قطاع إلى أخر في ضوء هذا القياس، ويمكن أيضا عن طريق مقارنة إنتاجية عنصر العمل في قطاع معين في تقدير السنوات، قياس التقدم الذي يحرزه المجتمع في هذا القطاع، ويمكن عن طريق مقارنة الزيادة في إنتاجية العمل مع الزيادة في مجموع الأجور وضع السياسات الملائمة فيما يتعلق بالعمالة، فالمفروض إن تتلاءم وتتوازن أو تتماشى الأجور مع إنتاجية العمل، أما إذا زادت عنها فان ذلك قد يترتب عليه أثار تضخمية،أي زيادة في المستوى العام للأسعار بصورة متتالية.

قياس قدرة الأفراد على تحمل الضرائب والقروض العامة، حيث أن مقدرة الأفراد على الاقتراض تتوقف على مستوى دخلهم، كما أن مقدرة المجتمع على تحمل الضرائب تتوقف على مقدار الخدمات العامة، والاقتراض العام يتوقف على الدخل القومي العام.

قياس توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج، حيث أن إحصاءات توزيع الدخل على عناصر الإنتاج المختلفة لتقدير نصيب كل من العمل والأرض ورأس المال والتنظيم، تفيد

---

[104]– سورة الحجرات، الآية 13.

في تقدير النسبة التي تمثلها هذه النسب من الدخل القومي،وهذا يجدي كثيرا في توجيه الأنشطة الاقتصادية في المجتمع.

قياس مستوى رفاهية الأفراد، حيث أن الاقتصاديين يعتمدون على متوسط دخل الفرد في المجتمع كمقياس لمستوى رفاهية هذا المجتمع، ومن ثم يعتبر كمؤشر للتنمية البشرية على مستوى دليل الأمم المتحدة السنوي. وبالطبع إن قياس مستوى الرفاهية تتحكم فيه عوامل أخرى، لكنه يكشف عن مؤشر لذلك.

رسم السياسات المالية، حيث تستعين الدول في العصر الحديث ببيانات عن الدخل القومي المقدر للسنة المقبلة لرسم السياسات المالية الملائمة.

وأخيرا تكمن أهمية دراسة الدخل القومي في وضع الخطة الاقتصادية القومية، حيث يحتاج المخطط إلى صورة مبسطة للهيكل الاقتصادي للمجتمع يبين مدى ارتباط قطاعاته المختلفة لبعضها البعض، ومثل هذه البيانات يمكن الحصول عليها من خلال البيانات الخاصة بالدخل القوم.

خـاتـمـة الـقـسم الأول

في ختام هذا القسم المتعلق بالشق النظري يتضح لنا أن التنمية البشرية والتنمية المستدامة معا أصبحا بمثابة قنوات يعبر بواسطتها ومن خلالها المجتمع الحديث عن تحقيق أهدافه، وتمكنه من الدفاع عن حقوقه بطرق علمية سليمة يساهم فيها المجتمع الدولي برمته واقفين بذلك في مواجهة تحديات وجبروت الآفات الاجتماعية التيتهدد خاصة الدول الفقيرة، وذلك بمساهمة وبعمق في أوراش كبرى من قبيل التنمية والديمقراطية، حيث ظلت التنمية البشرية قاطرة حقيقية للديمقراطية التشاركية وللتنمية المتعددة الأبعاد والمستويات ولعلاقاتها الوطيدة بميادين مختلفة تشكل العمود الفقري لكل مجتمع .كما يتضح من خلال القسم الأول مدى أهمية الوقوف نظريا على تبلور مصطلح المستدامة وسياقاته الإبستمولوجية والسيمولوجية، وهو المصطلح الذي توجت مساراته التطورية وروابطها وتفاعلاتها في تحويله وضمان انتقاليته من مفهوم التنمية إلا مفهوم التنمية المستدامة، أي انبثاق نمط جديد في التدبير الجيد لمختلف المجالات وشتى الميادين سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، وثقافيا أي أننا أمام نظام تدبيري يتسم بالعقلنة والحكامة ومتكامل يرفع في مردودية المؤسسات التنموية ويسائلها سياسيا وإداريا وعلى المستويين الدولي والوطني.

ولا يسعنا في ختام هذا القسم إلا أن نؤكد عن مدى الترابط المؤسساتي الدولي القائم بين الهيآت والمنظمات الأممية الساهرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتنظيماتها ومقوماتها، فالكل ينصهر نسق واحد يجعل من التنمية المستدامة الغاية المتوخاة والمطلوبة . من هذا المنطلق يبدو أن الوقوف على هذه العلاقة بين مفاهيم التنمية والتنمية المستدامة ببلادنا ذو أهمية قصوى خاصة في ظل التوجه الجديد الذينهجه الفاعل الرسمي جعل من هذه المقومات ركائز أساسية في تدعيم وترسيخ الدولة الحديثة، وهو ما سنتطرق إليه في القسم الثاني بانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي جاءت كبرنامج وطني تشاركي بين الأفراد والمؤسسات واقفا جنبا لجنب مع توجهات الحكومة والدولة ومساندتها لاختيار سياسات اجتماعية هادفة وملائمة تخدم كل الفئات المتضررة والمعوزة التي عانت وتعاني الفقر والهشاشة في بلدنا.

القسم الثاني:

حضور البعد الدولي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب

التنمية البشرية وبتعدد مفاهيمها وفلسفاتها القديمة والحديثة ومن مجتمع إلى آخر،تبقي رهينة للإرادة الإنسانية التي وحدها تتحكم في تحقيقها وإنجاحها، فكل المجتمعات عرفت ثقافات ومبادئ متغايرة البعض منها إستطاعت تفعيل تنمية مستدامة تلائم كل الظروف الإجتماعية والسياسية لبلدانها والأخرى لم تتمكن من الوصول لأي طموح تنموي كما سبق الإشارةإلى ذلك في القسم الأول من الأطروحة.

إن التنمية البشرية في المغرب قد مرت بالعديد من المراحل التاريخية ثارة تكون متماشية مع الأوضاع ومتطلبات الأفراد في حقبة معينة وثارة أخرى تجد نفسها أمام تحديات كبري، فالتنمية كتحدي كبير أصبح يواجه العديد من المجتمعات وخاصة الجانب الاجتماعي الأكثر عرضة للهشاشة نظرا لتداخله بشكل مباشر مع المجتمع المدني، فمنذ أن عرفت الإنسانية حضارات متعددة وهي تسعى وراء العيش الكريم والمتعة والرفاهية، فهذه حقيقة كونية خلقت مع الإنسان، متمثلة في إستقراره الروحي والفكري إلا أن حدوث عوامل خارجية خلقت بعض المتغيرات لا إرادية مزجت بهذه المجتمعات إلى مستويات هشة يسيطر عليها الفقر والأمية والمؤشرات الناقصة للتنمية الأخرى، فالاستعمار والحروب، جاءت بأطماع مختلفة، خلفت من ورائها مآسي إنسانية حولت العالم من أمم كانت تعيش في أمان ورفاهية، إلى أمم مقهورة تحت وطأة الفقر والمديونية أمام الدول العظمي، كل هذا أدى إلى صناعة الفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية من طبقات مختلفة بكل مسمياتها، مع خلخلة ميزان التنمية الاقتصادي، تاركا فراغا شاسعا، سوق لبعض الأفكار والمرجعيات الإقتصادية الجديدة داخل هده الأنظمة مولدا إحتكارا عالميا للتنمية علي حساب تلك الأمم الضعيفة.

فالتنمية اليوم بكل اختلافها المادي والمعنوي، هي في الأصل مجرد فلسفة طبيعية تولد مع متطلبات الأفراد واحتياجاتهم العامة في أي مجتمع، فالتنمية الناجحة اليوم هي تلك التي تؤمن بنماذج الدول المثالية في مجالات شتى، وخاصة تلك التي عرفت أيضا مجتمعاتها تجارب سابقة للإستعمار، إلا أنها استطاعت بحكم إرادة شعوبها ورغبتها الملحة في التقدم والازدهار، بالاجتياز لكل تلك العقبات وفي صراع مع الزمن، إستطاعت اليوم أن تتقدم الدول الرائدة في مجال التنمية وسياساتها الاجتماعية المسايرة لكل التحديات العالمية.

الفصل الأول:

تصور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومضمونها

لقد جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بمثابة ثورة جديدة بين الملك والشعب كما سماها بعض الباحثين، هذه المرة ضد الحاجة والفقر والهشاشة وعدم التمكين لخير دليل علي تلك الرغبة الحقيقة في الإصلاح والتشييد لمستقبل تشوبه روح الوطنية والعزة والنماء.

في الواقع 2005[105] كانت تلك السنة التي انتظرها المغاربة لمدة طويلة نظرا للمشاكل المتنوعة في مجالات شتى تهيمن عليها التنمية بكل مفاهيمها التقليدية كانت أم الحديثة، ففي الفترة الأخيرة عرف المغرب حراكا وطنيا شاملا وخاصة ضد الحاجة وفيما يخص المرافق الإجتماعية التي عاشت أزمات مختلفة أبرزها الطبقة التي تعاني من الفقر وظروف العيش القاهرة وقلة التعليم مشاكل في الصحة السكن البيئة بل كل القطاعات التي تخدم هذه الفئة من المواطنين أصبحت عاجزة لتقديم أي سياسات في المجالين المهمين الاجتماعي والاقتصادي لكن يبقي هاجس التنمية كان ولا زال من المواضيع الأساسية التي نالت القسط الكبير من اهتمام الرأي الوطني والدولي.

إن هذا الموضوع يدخل في تصور شامل لتحديث المغرب وتحقيق تقدمه.

فانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كمنهجية جديدة بإمكانها أن تشتغل بجانب السياسة العمومية باعتبارها تفكيرا ورؤية نتيجة تفكير وتحليل دقيق لدراسات ميدانية تم فيها الحرص على الوقوف للخصاص الكبير في مجالات حيوية.

إن التنمية البشرية ميدان جد معقد باحتوائه للعديد من التخصصات التي يصعب على السياسيين وجود حلولا لها فرؤية **جلالة الملك** العميقة بمثابة فلسفة ونظرية عالية فإدماج الإنسان في التنمية وجعله في الوقت نفسه هدفها ووسيلتها والمستفيد الأساسي منها يتطلب تحريره من مختلف القيود التي تحول دون تحقيقه ذلك.

[105]– خطاب جلالة الملك محمد السادس 18 ماي 2005.

فهذا ما نتوخى جميعا هو إيجاد مناخ صالح للوصول إلى التنمية البشرية، فتحديد مفهوم جديد للسلطة، وإعطاء مفهوم جديد للوطنية والمواطنة، وإصلاح المنظومة التربوية، ووضع مدونة للأسرة، والإلحاح على محاربة الأمية، وتأهيل الأحزاب السياسية، والاهتمام بحقوق الإنسان... كلها آليات أساسية وضرورية للانتقال إلى التنمية البشرية، وتحقيق مجتمع الحداثة والديمقراطية.

ورجوعا إلى التقارير الدولية التي تكررت منذ 1990 بتصنيف المغرب بمراتب غير مشرفة وخاصة التقرير الذي أصدره البنك الدولي في سنة 1995 والذي كان بمثابة السكتة القلبية كما وصفه جلالة المغفور له الحسن الثاني في أحد خطبه، فإنجاز هدا التقرير جاء برغبة من جلالته لتبيان موقع المغرب الاجتماعي والاقتصادي بكل موضوعية وروح الوطنية بحيث قد أبدي **جلالته** في تلك المرحلة رغبة المغرب الكبيرة لنهج الديمقراطية وحقوق الإنسان والمصالحة مع الماضي، وخير دليل على ذلك هو بعد هذه الفترة بسنوات قليلة، دخل المغرب تجربة حكومة التناوب، فكل هذه المعطيات لها دلالات إجتماعية وسياسية كبيرة، راهن المغرب عليها في الفترة الماضية مما أدى ذلك للخوض في ترسنه كبيرة من الإشكالات التي تمحورت في الانطلاقة الرشيدة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وفي نفس الوقت جاءت هذه الأخيرة كرد على جل التساؤلات التي طرحتها المؤسسات الدولية عبر تقاريرها المختلف من قبل في انتظار أجوبة لها.

المبحث الأول:

سياق الخطاب الملكي لمشروع المبادرة الوطنية

وقد عرض جلالة الملك في هذا الخطاب منهجية أصيلة لتنفيذ هذه المبادرة الطموحة. وتتلخص هذه المنهجية في كون أجرأتها يجب أن ترتكز على ما يلي:

«وتأسيسا[106] على هذه المقومات والمرجعيات والتجارب فإن المبادرة التي نطلقها اليوم، ينبغي أن ترتكز على المواطنة الفاعلة والصادقة، وأن تعتمد سياسة خلاقة، تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة».

«وتندرج هذه المبادرة ضمن رؤية شمولية، تشكل قوام مشروعنا المجتمعي، المرتكز على مبادئ الديمقراطية السياسية، والفعالية الاقتصادية، والتماسك الاجتماعي، والعمل الجاد، وتمكين كل مواطن من الاستثمار الأمثل لمؤهلاته وقدراته».

ومن هذا الفحوى المندمج، راهن **جلالته،** على القيام بإصلاحات عميقة، وإطلاق مشاريع هيكلية، سوف تمكن من تحقيق مكاسب هامة، على درب ترسيخ دولة الحق والقانون، وتوسيع فضاء الحريات، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وبأوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني الفاقة والضعف، لقد راهن الفاعل الرسمي بالاعتماد على المعطيات الواقعية للمعضلة الاجتماعية في المغرب، فتلكم المعطيات التي تتجلى في كون شريحة عريضة ومناطق منكوبة تعيش ظروفا صعبة، بل وتعاني من حالات فقر وتهميش، تتنافى مع روح الكرامة للمواطنين.

فإعادة التأهيل الاجتماعيعملية معقدة، شاقة وطويلة، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة، كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية، أو الإحسان العفوي، أو الاستجابة لوازع أخلاقي، أو لصحوة ضمير، فالتنمية

[106]– مضامين خطاب الملكي السامي 18 ماي 2005 عند انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مرجع سابق.

الفعالة والمستدامة لن تحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة، ضمن عملية متماسكة، ومشروع شامل، وتعبئة قوية متعددة الجبهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية، والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية فخيار الانفتاح، الذي اعتمده الفاعل الرسمي، بكل مسؤولية، للانخراط في عالم يعرف تحولات متسارعة، وتغيرات عميقة، ويفرض بالتالي إكراهات، وتحديات، تعرض تماسك الروابط الاجتماعية والتربوية للهشاشة، وتفرض أنماطا للعيش والاستهلاك، ونماذج فكرية كاسحة لا يمكننا تفاديها أو تجاهلها.

لذلك، فإن تحصين مكاسب من انعكاسات الانفتاح، مع الاستفادة مما يوفره من فرص ثمينة وإمكانات هامة، لن يتأتى إلا بتعبئة كل المغاربة، وانخراطهم الفاعل في عمل جماعي، بدل الانغلاق المفضي إلى الطريق المسدود، أو اللجوء إلى الحلول الذاتية، المنافية للمصلحة العليا للوطن.

وأخيرا، فإنطلاق هده المبادرة المستخلصة من العبر والتجارب السابقة، ومن النماذج الموفقة لبعض البلدان في مجال محاربة الفقر والإقصاء، التي تدل على أن رفع هذا التحدي، رهين بالتحديد المضبوط للأهداف، وبالتعبئة الشاملة لبلوغها»[107].

المطلب الأول: الإطار القانوني والمالي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية

فما يهمنا في هذا الشطر هو سرد جميع الأشواط القانونية التيوضعتها المبادرة رهن إشارة برنامج التنمية البشرية[108] والأجهزة.التي خولت لها السلطة المباشرة والغير المباشرة رعاية المبادرة والتنسيق مع المؤسسات الأخرى للدولة من جمعيات المجتمع المدني والشركات والمقاولات إضافة إلى أجهزة الدولة العمومية بشكل عام، وما سوف نوضحه في هده الفقرة هو الإطار القانوني التي اشتغلت عليه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ترتكز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على تنظيم هيكلي له مكونات مركزية وأخرى لامركزية أو محلية. وتتمثل الأجهزة المركزية للمبادرة في هيأت إستراتيجية ومديرية تضطلع

---

[107]– مقتطف من خطاب جلالة الملك حول المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، 18 مايو 2005.

[108]– الوثائق الرسمية لوزارة الداخلية، القسم المكلف بإعداد تقارير للتنمية البشرية.

بمهام التوجيه، التأطير والتمويل، إلى جانب هذه الهيأة، أحدثت هيكلة محلية[109] عبارة عن لجن تختلف تسميتها باختلاف المستوى الذي تنشط فيه، سواء كان مستوى جهوي، إقليمي أو محلي له ارتباط بمستوى الجماعات الحضرية والقوية.

وإذا كانت أهمية الأجهزة المركزية تتمثل في التوجيه والتأطير المالي والمؤسساتي للمبادرة، فإن اللجن المحلية للمبادرة تضطلع بأهم الأدوار المرتبطة أساسا بإنتاج المبادرة على المستوى القاعدي الخاص بالتجسيد العملي لحاجيات الساكنة في البرامج الكبرى المعتمدة وباعتماد آليات التشخيص التشاركي والاضطلاع بمهام التنفيذ والتتبع.

جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتتوج المجهودات التي تقوم بها الدولة والجماعات المحلية على المستوى الاجتماعي، ولإغناء المشاريع الحكومية[110] وتكميلها لا تعويضها، والمساهمة في التجاوز للفقر المتفاقم في هذا المجال. ومن ثم فهي تندرج في صلب العملية التنموية باختلاف أبعادها الشاملة، وفي سياق بناء المشروع المجتمعي لمغرب حداثي ديمقراطي ومتضامن.

وتكمن روح هذه المبادرة في ابتكارها مناهج وتدابير ملائمة للتصدي للعجز الاجتماعي، ولتشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار، والمتيحة لفرص الشغل، وكذا الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة.

---

[109]– إن التنمية البشرية بالمحددات السابقة، تأخذ أبعادا ثلاثة أساسية:

* تنمية الناس: وتعني الاستثمار في الطاقة البشرية الكائنة في ميادين التعليم أو الصحة أو التكوين، والهدف السماح للناس بالعمل بكيفية منتجة وخلاقة.
* التنمية منن أجل الناس: وهذه تفيد بذل الجهد حتى يوزع النمو الاقتصادي الذي من فعل الناص بصفة عادلة
* التنمية من الناس: وذلك بإعطاء كل واحد فرصة للمشاركة في القرار في السوق وفي الشغل وفي إنتاج وأجر.

فالتنمية البشرية في آخر المطاف وبالمحددات السابقة، تطوير للقدرات البشرية، وتوسيع لمجالات الحرية، وتحسين لإمكانيات الاختيار لدى الأفراد دون المس بحظوظ الأجيال الجديدة.

[110]– مؤشرات التنمية البشرية متعددة منها ارتفاع معدل الحياة، التمدرس، الأمن الغذائي ولوج الصحة والبنيات التحتية، نمو الدخل الفردي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي.

الفرع الأول: الهيكلة على المستوى المركزي

عملت الأجهزة العمومية على وضع وبلورة هياكل وآليات مركزية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فعلى المستوى التنظيمي تم إيجاد أجهزة مركزية لتدبير وتتبع المبادرة تتمثل في جهازين اثنين رئيسيين هما اللجنة الإستراتيجية للمبادرة إضافة إلى لجنة مديرية تضطلع بمهام التوجيه، تخصيص الموارد، الدعم والتتبع.

وتتجسد أبرز ادوار هذه الهياكل على الصعيد المركزي في النواحي التالية:

- رصد الموارد التي تتناسب مع المبادرات المحلية، وتتطابق مع التوجهات العامة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- ربط التواصل المؤسساتي.
- إنعاش التعاون الدولي.
- التتبع العام لمؤشرات التنمية البشرية، والتقييم العام للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ومن أجل ضمان إنجاح المبادرة، تم وضع هندسة اجتماعية عن طريق خلق العديد من الآليات بدءا من إحداث **أقسام للعمل الاجتماعي** على مستوى الأقاليم والعمالات، لتكون المحاور والمنسق للناشطين المحليين في إطار إنجاز المبادرة الوطنية. كما تم إيلاء عناية خاصة لإنشاء شبكة جهوية لخبراء المساعدة التقنية والفنية في مجال التنمية البشرية، وأيضا إنتاج مشاطر للمنهج التشاركي وتدبير المشاريع. ويدخل ضمن الهندسة الاجتماعية وضع برامج لتكوين وتأهيل الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين، والعاملين الاجتماعيين، والمنشطين، من المربين والمؤطرين.

ومن أجل تتبع وتقييم أعمال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سيتم إحداث شبكة للنظم المعلوماتية تربط بين المستوى المركزي وكافة الأقاليم والعمالات لتتبع ومباشرة صرف التمويل وأطوار الانجاز الميداني لعمليات المبادرة.

وعلى الصعيد الترابي، تم إحداث لجن جهوية وإقليمية للتنمية البشرية، تضطلع بمهام على تحديد مجالات تدخل برامج المبادرة بتنسيق وتشاور مع القوى الحية المحلية، علما أن كافة المشاريع التي ستتم برمجتها في إطار هذه المبادرة ستكون من اختيار محلي.

الفقرة الأولى: الهيكلة على المستوى الجهوي

لأجل إنجاح المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، تم وضع هيكلة محلية[111] تتكون من ثلاثة أجهزة رئيسية متسلسلة، فالجهاز الأول هو الذي له سلطة الإشراف على تفعيل برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الجهة والولاية، كما أنه يشرف على تفعيل وحسن سير الجهازين الأدنى منه. وقد سمي الجهاز **باللجنة الجهوية للتنمية البشرية** التي يترأسها الوالي وتضم العمال، رؤساء المجالس الجهوية والإقليمية والمصالح اللامركزية للدولة، وكذا ممثلي الجامعات والجمعيات وجمعيات القروض الصغرى والقطاع الخاص، وقد تم حصرها في 20 عضوا.

وتنحصر مهام اللجنة الجهوية في تنفيذ برنامج محاربة الهشاشة والدعم الجهوي لبرامج المبادرة الوطنية وتحقيق التناغم بين البرامج القطاعية المبادرة الوطنية لتنمية البشرية، وإعداد إستراتيجية جهوية حيث يتولى والي الجهة بتنسيق مع عمال العمالات والأقاليم، وضع خريطة الهشاشة والتهميش على مستوى كل جهة، تبرز البنيات المتوفرة سواء كانت عمومية أو جمعوية لاستقبال ودعم الفئات المهمشة، وكذلك عدد الأشخاص المنتمين للفئات المستهدفة والذين لا يستفيدون من أي دعم.

ويستلزم تحديد البنيات الموجودة ايلاء عناية خاصة لجودة الخدمات المقدمة ومطابقتها لمواصفات تضمن شروط الحفاظ على كرامة الإنسان. وهكذا، سيمكن من تحقيق الحاجيات على المستوى الجهوي من انجاز مخططات معددة السنوات لعمليات تأهيل البنيات الموجودة وإنشاء بنيات جديدة تصاغ عل شكل تصميم جهوي لمحاربة الهشاشة والتهميش.

[111]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غشت 2005.

أما اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية، فيترأسها العامل وتضم رئيس المجلس الإقليمي ورؤساء الجماعات والمقاطعات والمصالح الخارجية والمجتمع المدني. ويبلغ عدد الأشخاص الذين يكونون اللجن الإقليمية على المستوى الوطني ما يناهز 1300 شخص بمعدل 20 عضوا في كل لجنة؛ أما عن بنية هذه اللجان فتشكل بنسبة 50% من ممثلي المصالح التقنية للدولة، والمنتخبين بنسبة 25% وممثلي النسيج الجمعوي والقطاع الخاص بنسبة 25% كذلك. وتنحصر مهامها في المصادقة على برامج المبادرات المحلية للتنمية البشرية وتحقيق تناغم البرامج مع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطلب عروض المشاريع وانتقاء المشاريع وإحداث شراكات وتتبع وتقييم الانجازات.

<u>أولا</u> : التمركز على المستوي المحلي

أما الجهاز الثالث، فسمي **باللجنة المحلية للتنمية البشرية**، وهي تتكون من رئيس مجلس الجماعة أو المقاطعة المنتخبين المحليين والمصالح اللاممركزة للدولة وممثلي الجمعيات مع ضمان تمثيلية متوازنة لهؤلاء الأعضاء داخل اللجنة.

وتقوم اللجن التقليمية، بتشكيل اللجن المحلية على مستوى الأحياء لحضرية المستهدفة من طرف برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري، وأيضا على مستوى الجماعات القروية المستهدفة من طرف برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي. ويمكن للجنة المحلية باعتبارها جهازا مقررا عل الصعيد المحلي تشكيل مجموعة تقنية مصغرة تتكون من شخصين أو ثلاثة من موظفي الجماعات المحلية أو المصالح الخارجية للدولة، أو متطوعين من الجمعيات المحلية مختصين في مجال التنمية.

أما مهامها، فتتجسد في القيام بتشخيص تشاركي وإنتاج المبادرة المحلية للتنمية البشرية والتأطير التقني لحاملي المشاريع وتتبع انجاز المبادرة المحلية على ارض الواقع. وعلى أساس هذه المعطيات تقوم اللجنة المحلية للتنمية البشرية بإعداد مبادرة محلية للتنمية البشرية

على مستوى الحي المستهدف أو الجماعة القروية المستهدفة على شكل برنامج عمل متعدد السنوات مهيأ وفق منهجية تشخيص تشاركي وتخطيط استراتيجي[112].

من خلال ما سبق، يمكن القول إنهإذا كانت اللجان الجهوية تشكل على صعيد كل جهات المملكة وكذلك الشأن بالنسبة للجان الإقليمية التي تحدث على صعيد كل عمالة أو إقليم، فإن اللجان المحلية المشكلة تخص فقط الأحياء الحضرية التي تم تحديدها في 250 حيا حضريا التي تعيش الإقصاء الاجتماعي، و360 جماعة قروية التي تتعدى فيها نسبة الفقر 30%[113]

ثانيا : جداول توضح الاجهزة القائمة على سير المبادرة الوطنية

المستويات	الجهاز أو اللجنة	المهام
▪ **المستوى المركزي**	▪ اللجنة الإستراتيجية ▪ اللجنة المديرية ▪ مرصد التنمية البشرية	▪ التوجيه. ▪ تخصيص الموارد. ▪ الدعم، التتبع والتقييم.
▪ **المستوى الجهوي**	▪ اللجنة الجهوية للتنمية البشرية	▪ تنفيذ برنامج محاربة الهشاشة ▪ تهيئ وتفعيل البرامج والمشاريع الجهوي
▪ **المستوى الإقليمي**	▪ اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية	▪ المصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية. ▪ على المستوى المركزي. ▪ فك الأرصدة والإشراف.
▪ **المستوى المحلي (الجماعات الحضرية والقروية)**	▪ اللجنة المحلية للتنمية البشرية	▪ إنتاج المبادرة المحلية للتنمية البشرية. ▪ التفعيل والتتبع. ▪ التشخيص الترابي التشاركي.

[112]– ستخضع المبادرات المحلية للتنمية البشرية للمصادقة من طرف اللجنة الإقليمية التي تعمل على التطابق بين البرامج. كما سيتم تحديد التزامات اللجنة الإقليمية اتجاه اللجنة المحلية في إطار اتفاقية نموذجية تحدد الأهداف والأغلفة المالية ومنهجية التخطيط وشروط صرف الاعتمادات وكذا كيفيات تتبع انجاز المشاريع ورفع التقارير.

[113]– للإشارة، خولت للجان الإقليمية وبشكل استثنائي إمكانية اقتراح جماعات أخرى جد فقيرة. وستستفيد كل جماعة منتقاة من غلاف مالي قدره 5 ملايين درهم خلال الفترة 2066-2010 يخصص لإنجاز مشاريع محددة من طرف اللجان المحلية في إطار مقاربة تشاركية وبتشاور واسع مع الساكنة المستفيدة.

1. نموذج ولاية الدار البيضاء الكبرى

الجهـاز	التكوينـية	المهـام
اللجنة الجهوية للتنمية البشرية	العمال، رؤساء المجالس الجهوية والإقليمية والمصالح اللامركزية للدولة، وكذا ممثلي الجامعة والجمعيات، وجمعيات القروض الصغرى والقطاع الخاص.	▪ تنفيذ برنامج محاربة الهشاشة والدعم الجهوي لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ▪ الإشراف على برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مستوى الجهة والولاية. ▪ الإشراف على تفعيل وحسن سير الجهازين الأدنى منها.
اللجنة الإقليمية للتنمية البشرية	العمال، رئيس المجلس الإقليمي، رؤساء الجماعات والمقاطعات والمصالح الخارجية والمجتمع المدني.	▪ المصادقة على برامج المبادرة ▪ إحداث الوطنية للتنمية البشرية. ▪ تأطير المبادرة المحلية للتنمية البشرية. ▪ تناغم البرامج مع مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ▪ طلب عروض المشاريع. ▪ شراكات. ▪ تتبع وتقييم الانجازات.
اللجنة المحلية للتنمية البشرية	رئيس مجلس الجماعة أو المقاطعة، المنتخبين المحليين، المصالح اللامتمركزة للدولة، وممثلي الجمعيات (هذه اللجنة هي اللجنة القريبة من الساكنة والجمعيات المحلية).	▪ التشخيص المساهماتي التشاركي. ▪ انجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية. ▪ التأطير التقني لحاملي المشاريع. ▪ تتبع انجاز المبادرة المحلية للتنمية البشرية على أرض الواقع.

2. النظام المالي للمبادرة

لأجل التمكن من صرف وضبط حسابات العمليات المتعلقة بالأعمال والبرامج المبرمجة في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتي تتلخص الذكر في خمس برامج منسجمة تهم محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وكذا محاربة التهميش، وبرنامج أفقي وآخر يهم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛ تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى «**صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**» وهو حساب يعتبر رئيس الحكومة هو الآمر بصرف نفقاته وقبض موارده.

وقد أعطيت لرئيس الحكومة، إمكانية تعيين الوزيرين المكلفين بالداخلية والتنمية الاجتماعية وأيضا الولاة والعمال آمرين مساعدين لصرف النفقات المدرجة في حساب المبادرة. ومن أجل إعطاء السرعة والفعالية المطلوبة وتبسيط المساطر المالية، خاصة الآمر بصرف الاعتمادات المقيدة بالحساب المشار إليه أعلاه، تم تعيين نواب للآمرين المساعدين على صعيد الولايات والأقاليم والعمالات وعمالات مقاطعات المملكة.

وقد أخضعت النفقات المبرمجة في إطار حساب صندوق دعم الوطنية للتنمية البشرية لقواعد مضبوطة وبسيطة سواء تلك المتعلقة بالمحاسبة العامة أو بمراقبة الالتزام بالنفقات، خاصة تلك المحددة لآجال وكيفية صرف النفقات، وكذا المحاسبة والتدقيق. كما تم تبني قائمة مبسطة للوثائق والمستندات المثبتة لملفات الالتزام المقدمة لمراقبة الالتزام بالنفقات قصد التأشير عليها أو التي ترفق مع الحوالات للأداء.

أ. تمويل برامج المبادرة

نظرا للطابع الاستعجالي وللضرورة الملحة التي فرضتها الظرفية الاجتماعية، تم الإعلان عن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الجماعي. لذلك تمت برمجة العديد من البرامج التي يمكن أن تندرج فيها العديد من المشاريع التي يكون لها الوقع الايجابي على مختلف الشرائح المحرومة.

ومن أجل توفير الاعتمادات اللازمة التي تواكب هذه الطموحات التنموية، تم إحداث حساب مرصد لأمور خصوصية يسمى **صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**[114] يعتمد على مصادر تمويل مشتركة للدولة والجماعات المحلية والتعاون الدولي.

وتمت تعبئة هذه الاعتمادات للمدة الممتدة ما بين 2006-2010 على الشكل التالي:

- 6ملايير درهم مصدرها الميزانية العامة للدولة بنسبة 60%.
- 2ملايير درهم مصدرها مساهمات الجماعات المحلية بنسبة 20%.
- 2ملايير درهم ممنوحة من التعاون الدولي بنسبة 20%.

ويتضمن هذا الحساب جانبين، الأول من جانب المدين والآخر من جانب الدائن. وقد حددت المداخيل الإجمالية انطلاقا من المصادر السابق الإشارة إليها، وقد أضيفت لها الهبات والوصايا والمبالغ المسترجعة من التسبيقات الممنوحة من طرف الصندوق والموارد الاستثنائية.

أما النفقات، فتتعلق بالنفقات المتعلقة بدراسة وتنفيذ وتتبع انجاز عمليات وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمبالغ المدفوعة في شكل إعانات أو تسبيقات مرجعة برسم المساهمة في انجاز برامج المبادرة وأخيرا النفقات المتعلقة بدعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

[114]- مرسوم 1017-05-2 صادر في 12 من جمادى الآخرة 1426 (19 يوليو 2005) يتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية»

ب. المكونات المالية لصندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

(الحساب المرصد لأمور خصوصية)

الجانب الدائن	الجانب المدين
• مساهمات ميزانية الدولة. • مساهمات الجماعة المحلية. • المساهمات في شكل هبات في إطار التعاون الدولي. • المبالغ المرجعة من التسبيقات الممنوحة من طرف الصندوق. • موارد مختلفة واستثنائية.	• النفقات المتعلقة بدراسة وتنفيذ وتتبع انجاز عمليات وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. • المبالغ المدفوعة في شكل إعانات أو تسبيقات مرجعة برسم المساهمة في انجاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. • النفقات المتعلقة بدعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

المصدر: الحساب الخاص بالحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

ج. صرف *اعتمادات* المبادرة

إن الاعتمادات[115] المدرجة في الحساب المرصد للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يتم إدماجها وتوزيعها ضمن برنامج استعمال يتم إعداده من الطرف الاخر بالصرف (الوزير الأول) بعد التوصل بها من طرف الوزارة المكلفة بالمالية.

[115]–ستخضع المبادرات المحلية للتنمية البشرية للمصادقة من طرف اللجنة الإقليمية التي تعمل على التطابق بين البرامج. كما سيتم تحديد التزامات اللجنة الإقليمية اتجاه اللجنة المحلية في إطار اتفاقية نموذجية تحدد الأهداف والأغلفة المالية ومنهجية التخطيط وشروط صرف الاعتمادات وكذا كيفيات تتبع إنجاز المشاريع ورفع التقارير.

ويشمل هذا البرنامج خمس محاور مرتبة على الشكل التالـي:

محاور صرف الاعتمادات المالية حسب البرامـج	• برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي
	• برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالمجال الحضري
	• برنامج محاربة التهميش
	• برنامج أفقي
	• برنامج دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

من الناحية التقنية، وبعد تخصيص الاعتمادات بمبالغ إجمالية –على البرامج الاجتماعية الخمسة السالفة– يتم التأشير عليها من طرف وزير المالية في غضون ثلاثة ايام بعد التوصل بها من طرف الوزير الأول. بعد ذلك، تفوض هذه الاعتمادات حسب الحصة المخصصة لكل عمالة أو إقليم لفائدة الآمرين بالصرف المساعدين، الذين يوزعونها على المشاريع المدرجة في إطار كل برنامج على حدة، والتي يتم اقتراحها من طرف اللجان المحلية وهي عبارة عن مبادرات محلية في شكل مشاريع اجتماعية تتوزع على بنود الميزانية.

د. بنـود الميزانية الخاصة بصرف نفقات المبادرة الوطنية للتنمية البشريـة[116]

البرامـج	بنـود الميزانيـة
برنامج محاربة الفقر بالمجال القروي	• تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. • دعم ولوج التجهيزات والخدمات الأساسية. • التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي. • تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي.
برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري	• تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والمحدثة لفرص الشغل. • دعم ولوج التجهيزات والخدمات الأساسية. • التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي. • تقوية الحكامة في ميدان التدبير المحلي.
برنامج محاربة التهميش	• أبحاث ودراسات لوضع خريطة التهميش الجهوي. • تأهيل مراكز الاستقبال. • بناء وتجهيز مراكز الاستقبال. • تقوية وتكوين القدرات في مجال التسيير.
برنامج أفقي	• التكوين والمساعدة التقنية. • التنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي، وتنظيم قوافل طبية وصحية وعمليات مشابهة. • الدعم المقدم للمشاريع ذات الأثر القوي وللتعاونيات ولمختلف الجمعيات.
دعم تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	• النفقات المتعلقة بتفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

[116]– مرسوم رقم 1017-05-2 صادر في 12 من جمادى الاخرة 1426 (19 يوليو 2005) يتعلق بمساطر تنفيذ النفقات المبرمجة في إطار الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى «صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية».

بعد توزيع هذه المبالغ على المشاريع المبرمجة في بنود الميزانية المشار إليها أعلاه، يقوم الآمرون بالصوف المساعدون بإرسال بيان توزيع هذه الاعتمادات المفوضة إليهم إلى المراقبين للالتزام بالنفقات والمحاسبين المكلفين بالتسديد ليتكلفوا بها.

أما عن الآليات القانونية التي يمكن بواسطتها صرف هذه النفقات، فهي نفس الطرق المعتمدة قانونا والمتمثلة في الصفقات العمومية، سندات الطلب، الاتفاقيات، الإعانات، وكذلك تم اعتماد أسلوب الشساعة.

ولأجل الإسراع بتنفيذ النفقات المتقطعة من الحساب الخاص بالمبادرة ولأدائها أيضا، تم إدخال تسهيلات إجرائية عبر إدراج قائمة مبسطة للوثائق والمستندات المثبتة والمدعمة للملفات الخاصة بالأوامر بالأداء الموجهة للمحاسب المكلف بالأداء.

أما فيما يخص باقي الوثائق والمستندات المثبتة المنصوص عليها في الأنظمة الجاري بها العمل في شأن النفقات المنجزة في إطار المبادرة، فسيتم الاحتفاظ بها على مستوى الآمرين بالصرف أو الآمرين بالصرف المساعدين لتكون عند الاقتضاء رهن إشارة المجلس الأعلى للحسابات وأجهزة المراقبة والتدقيق المختصة.

هـ. *الوثائق المتطلبة عند الأداء حسب الطبيعة المالية للنفقات*[117]

طبيعة الإنفاق المنجز	الوثائق المتطلبة
الصفقات العمومية	• عقد الصفقة مؤشر ومصادق عليه. • بيان الالتزام. • الأمر بالخدمة متضمن للتبليغ بالمصادقة. • كشف الحساب. • محضر التسليم المؤقت أو النهائي حسب ما إذا اشترطت الصفقة أجلا للضمان أو تشترط ذلك. • فاتورة أو وصل أو بيان المبالغ المستحقة.
سندات الطلب	• سند الطلب. • فاتورة أو وصل أو بيان المبالغ المستحقة.
الاتفاقية	• الاتفاقية. • فاتورة أو وصل أو بيان المبالغ المستحقة.
الإعلانات	• قرار المنح.
التسبيقات المسترجعة	• قرار المنح. • سجل الاستحقاقات.
النفقات المؤداة عن طريق الشساعة	1. إعانات مباشرة لأشخاص ذاتيين • قرار جماعي بمنح الإعانة المباشرة مدعمة ببيان توقيعات المستفيدين أو مراجع شيكات الأداء. 2. نفقات أخرى • ورقة إعلام بدفع الوثائق المثبتة للنفقات. • فاتورة أو وصل أو بيان المبالغ المستحقة.

[117]– قرار لوزير المالية والخوصصة بتحديد قائمة الوثائق والمستندات المثبتة للنفقات المنجزة في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما بالنسبة للآجال القانونية، فإن شسيعي النفقات يتم إمدادها بالأموال من طرف المحاسبين المكلفين بالأداء داخل أجل ثلاثة أيام ابتداء من تاريخ استلام طلب الإمداد، وتودع هذه التسبيقات في حسابات تفتح على صعيد كل شبكة من شبكات الخزينة العامة للمملكة في اسم المعنيين بالأمر بصفتهم شسيعي النفقات. أما الحوالات أو الأوامر بالدفع فيتعين على المحاسب العمومي تسديدها داخل أجل 10 أيام عمل ابتداء من تاريخ التوصل بها.

الفقرة الثانية : الأسس العامة للمبادرة

أصبحت الأدبيات الأممية في تعاطيها مع إشكالية التنمية خاصة في الدول النامية، تعتد أكثر بالعناصر غير المادية للتنمية، وما مفهوم التنمية البشرية الموظف من قبل مؤسسات المنتظم الدولي (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) إلا أداة محورية لمقاربة إشكاليات التنمية بهذه الدول.

ويحيل مؤشر التنمية إلى طبيعة الخصاص الذي يجعل من بلد مثل المغرب، يحتل الدرجة 129 من بين 180 دولة، وهي مرتبة متدنية تعود إلى المستويات المنخفضة الناجمة عن ضعف في الناتج الداخلي الإجمالي للفرد، وضعف مستوى تعليم الكبار والتربية إلى جانب مؤشرات أخرى يعتد بها في هذا الخصوص[118].

التعاطي مع هذه المؤشرات المتدنية، التي تؤطر بشكل عام إشكالية المعضلة الاجتماعية بالمغرب، يدفع في مرحلة أولى إلى استحضار طبيعة وحجم الخصاص الاجتماعي، خاصة انطلاقا من المعضلة الكبرى للفقر، وما يرتبط بها من إقصاء وتهميش ومشاكل اجتماعية. وفي مرحلة ثانية، فإن حجم هذه المعضلة يبرر بقوة إيجاد آليات للمواجهة، ممثلة بالأساس في اعتماد برامج لمحاربة الفقر في الوسط القروي، ومحاربة الإقصاء في الوسط الحضري ومحاربة الهشاشة والتهميش بالنسبة للفئات والأشخاص الذي يعيشون أوضاع صعبة وحرجة.

[118]– مؤشرات التنمية البشرية متعددة منها ارتفاع معدل الحياة التمدرس، الأمن الغذائي، ولوج الصحة والبنيات التحتية، نمو الدخل الفردي الإجمالي ومعدل الدخل الفردي.

أولا : مقومات المبادرة

هناك أكثر من محور تأسيس للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذه المحاور شكلت في منطلقها الأولي، الأهداف العامة للمبادرة ويتمثل التوجه العام للمبادرة في العناصر التالية:

- تقوية دولة الحق والقانون
- عصرنة الاقتصاد.
- إنعاش حق المرأة والطفل والفئات الهشة
- إعداد ترابي متوازن وتنمية البنيات الأساسية
- التخطيط الاستراتيجي الترابي للتنمية
- دمج المشاريع والأنشطة (السياسات المندمجة)
- موافقة السكان باعتماد المبدأ التشاركي

هذه العناصر وغيرها تشكل إذن المحاور الفرعية للمبادرة التي ترتكز بالخصوص على مرتكزين اثنين أساسيين، يتمثلان في تأهيل الرأسمال البشري واعتماد مقومات التنمية المستدامة للمجال.وتمثلا للمحاور الأساسية للمبادرة في التصدي للعجز الاجتماعي الذي تعرفه الجماعات القروية المهمشة والجماعات الحضرية الفقيرة، عن طريق توسيع استفادتها من المرافق والخدمات والتجهيزات الاجتماعية الأساسية وكذلك تشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار، والمتيحة لفرص الشغل وإيجاد حل للقطاع الغير المنظم مع الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وذوي الأوضاع الصعبةوعلى ذلك، فإن الأهداف العامة للمبادرة يمكن تجميعها في هدفين اثنين هدف المدى القصير والمتوسط ويروم تقليص الفقر، الضعف والهشاشة والإقصاء الاجتماعي، أما الهدف البعيد فإنه ينبي على إقرار حركية دائمة توظف لخدمة التنمية البشرية.

ثانيا: مؤشر التنمية البشرية

لم يعد المتتبع والمهتم بواقع الإشكالية الاجتماعية بالمغرب، في حاجة إلى جهد وتحري كبير للاطلاع ورصد المعضلات والمؤشرات الخاصة بواقع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، فالمساعدة على الوقوف الطبيعي لهذه المؤشرات والواقع يبرز نفسه منذ القراءة الأولية لحجم الخصاص والتدني الذي يطبع هذه الأخيرة والذي يجعل منها بحق معضلة اجتماعية على أكثر من مستوى.

فالفقر وحسب الإحصاء الرسمي (شتنبر 2004) يمس 14.2% من السكان المغاربة كمعدل وطني، إلا أن هذه النسبة ترتفع حيت توزيعها بين المجالين والوسطين القروي والحضاري إلى 22% في الوسط الأول و7.9% في الوسط الحضري. ورغم تدني النسبة على المستوى الثاني، فإن مؤشر الهشاشة الذي يهم بالأخص (الأطراف الهامشية للحواضر)، ويفيد في معناه السكان المعرضين أكثر لخطر الفقر يصل إلى 17.03% وهي نسبة سوف لن تجعل الوسط القروي يستقل لوحدة بهذه الظاهرة بل إن الوسط الحضري. ورغم تدني النسبة على المستوى الثاني، فإن مؤشر الهشاشة الذي يهم بالأخص (الأطراف الهامشية للحواضر)، ويفيد في معناه السكان المعرضين أكثر لخطر الفقر يصل إلى 17.03% وهي نسبة سوف لن تجعل الوسط القروي يستقل لوحده بهذه الظاهرة بل إن الوسط الحضري، إذا ما استجمعت نسبتا فقره وهشاشته يظل هو الآخر معنى مباشرة بتأثير هذه الظاهرة[119].

إلى جانب مؤشر الفقر، فإن الأرقام الرسمية تفيد بكون 62% من الساكنة في الوسط القروي، ظلوا محرومين من الاستفادة من الماء الصالح للشرب، وأكثر من 50% لا يستفيدون من شبكة الكهرباء، و60.8% يعانون الأمية. كما أن نسبة السكان القاطنين في سكن غير لائق قدرت حسب إحصاء 2004 بحوالي 15% منها 8.2% تقطن بمساكن

[119]– معطيات وإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط.

هامشية (براريك، قصدير، نوالات). وظلت وفيات الوضع مرتفعة حيث وصلت إلى 47.9 في الألف سنة 2004 مقابل 75.7 في الألف سنة 1987[120]

وبالإمكان اعتبار الفقر المعطى الأبرز للمعضلة الاجتماعية بالمغرب، إذ أنه يشمل كما بشريا هائلا، ويتركز خاصة في الوسط القروي بمفهومه الضيق، إلا أنه يعتبر مع هذه الظاهرة المميزة للوسطين القروي والحضري. وأرقام الفقر غير المتجانسة على المستوى الوطني، تبقى أيضا مختلفة النسب بين مختلف جهات المملكة، ففي الوقت الذي تسجل فيه جهة واد الذهب الكويرة مستوى منخفض لنسبة الفقر (2.8%) يرتفع المستوى إلى (20.5%) في جهة الغرب شراردة بني حسين، في حين تتفاوت النسب بين باقي الجهات الأخرى، من مكناس تافيلات (19.5%)، ومراكش تانسيفت الحوز (19.2%)، كذلك سوس ماسة درعة (18،9%)، والمنطقة الشرقية (17.9%)،وجهة الرباط سلا زمور زعير (8%) الدار البيضاء الكبرى (3.5%).

بل إن مستوى نسب الفقر تظل أيضا غير متجانسة داخل الجهة الواحدة، فإذا أخذنا المعطيات الرسمية لخريطة الفقر في جهة الدار البيضاء مثلا، نجد أن مدينة الدار البيضاء تبلغ فيها نسبة الفقر 2.78% في مقابل 7.09% كنسبة هشاشة، والمحمدية 4.28% كنسبة فقر و19.5% نسبة هشاشة، ومديونة 11.99% نسبة الفقر و17.78% نسبة هشاشة، والنواصر 7.19% نسبة الفقر مقابل 13.04 نسبة الهشاشة التي ترتفع إلى نسبة 11.76% تبين الأولوية التي يجب أن تحظى بها مكافحة هذه الظاهرة في الوسط الحضري إجمالا وبالمدن الكبرى على وجه الخصوص [121].

وإذا كانت الأرقام الرسمية تعتمد في الغالب إلى المقابلة التاريخية لأرقام الفقر بين كل من سنتي، 1960 (50%) و2004 (14.2%)، فإن العدد المطلق للفقراء استقر بالنظر للنمو الديموغرافي الوطني في خمسة ملايين في المعدل المتوسط، من بينهم ثلاثة أرباع من الفقراء يوجدون بالعالم القروي. وتفيد الإحصائيات بهذا الخصوص بأن 360 جماعة قروية

[120]– معطيات وإحصائيات المندوبية السامية للتخطيط.

[121]– هذا، إلى جانب أن مدينة من حجم الدار البيضاء تبلغ فيها نسبة الأمية حوالي 25% في مقابل 43%وطنيا، ونسبة البطالة 21,6% في مقابل 10,8% وطنيا ويهم السكن بدور الصفيح 86.000 أسرة

يفوق معدل الفقر فيها معدل 30% وذلك طبق لخريطة الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط. وارتفاع نسبة الفقر بهذا المستوى خاصة في هذه الشريحة من الجماعات، يدفع من الناحية الموضوعية إلى اعتبار الفقر ظاهرة قروية في معطاها المرجعي. ويحدد الفقر في هذا الوسط، بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للساكنة، فسكان البادية يفتقرون في معظم الأحيان إلى البنيات الأساسية ويعانون من مستوى عيش متدني، ويقطنون بمناطق هشة.

1. قياس التنمية البشرية

يعتبر مصطلح التنمية البشرية من الإنتاجات الإصطلاحيةللهيآت الدولية، خاصة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، وذلك منذ التقرير العالمي الأول سنة 1990 حول التنمية البشرية، والذي اعتمد على أبحاث ودراسات الدكتور «امارتياسين[122]« (الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد) سنة 1998، وكذا تقرير وبحوث الهيأة الأممية المختصة (صندوق النقد الدولي، برنامج الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، المنظمة الدولية للصحة والمكتب الدولي للشغل).

ويرتكز مفهوم التنمية البشرية، الذي أصبح يعتمد أكثر على المعطى الاجتماعي في عمليات التنمية، على تنمية القدرات البشرية للأفراد، وعلى توسيع إمكانيات الاختيار لديهم قصد التحسين المتتالي لرفاهيتهم دون رهن أو المس بحظوظ الأجيال القادمة، وذلك بالمحافظة على البيئة والتوازن الطبيعي للمجالات والأنظمة الإيكولوجية.

وفي هذا الإطار، يمكن استحضار مفهوم «الإمكان البشري» الموظف منن قبل الدكتور «امارتياسين»، والذي يعد في الوقت ذاته محرك التنمية البشرية وغايتها؛ ذلك أن التنمية انطلاقا من هذا المفهوم تفرض ربطها بمجموعة من المفاهيم كالنمو والتقدم والرقي والرفاه. ومادام أن التنمية في ظل هذا المفهوم تتبع من داخل المجتمع لتتوجه للمجتمع، فهي

[122]– المفكر والعالم الباكستاني من جنسية بريطانية أول منظر للتنمية في العالم الذي أخذت بتعليماته منظمة الأمم المتحدة في برنامجها الإنمائي

بذلك تفيد تلك التركيبة من التغييرات الفكرية والاجتماعية لمجتمع ما والقدرة على بلورتها وتطويرها كميا ونوعيا واستمرارية، قصد الدفع بها إلى الرفاه البشري والكرامة الإنسانية[123].

2. الأبعاد والعناصر

ويتم قياس التنمية البشرية من خلال مؤشر مركب للتنمية، يدمج مجموعة من البعاد والعناصر على أساس المتوسط الحسابي العادي، وبناء على المستويات العليا والدنيا. هذه الأبعاد، يتم تحليلها بالنسبة للائحة من الدول، وتتضمن كلا من الناتج الداخلي الإجمالي للفرد يعادل القوة الشرائية (بالثلث)، والتمدرس والتعليم (بالثلث)، وكذا معدل الحياة عند الولادة (بالثلث). ويتم التمييز بين ثلاث مستويات للتنمية: مؤشر مرتفع يساوي أو يفوق 0.800 ومتوسط بمؤشر يتراوح ما بين 0.500و 0.799 ومؤشر منخفض يقل عن 0.500 وهذه المؤشرات الأولية الثلاثة لم تبق قادرة، ذلك أن التقارير المتتالية لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، أدخلت مؤشرات أخرى لقياس التنمية البشرية تعتد بالتطور البشري والمساواة ما بين الجنسين، ومشاركة النساء والحريات وحقوق الإنسان والتنمية الديمقراطية والتعدد التكنولوجي.

وحسب التقرير الدولي للتنمية البشرية لسنة 2005 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ينتمي المغرب للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، بحيث بلغت قيمة مؤشره للتنمية البشرية 0.631 (السنة المرجعية 2003)، وهو ما يصنفه في الدرجة 124 من بين مجموع 177 دولة. ويعزى هذا الترتيب المتدني إلى المستويات المنخفضة الناتجة عن ضعف الناتج الداخلي الإجمالي الفردي، والنسب المسجلة على مستوى التعليم الكبار (15 سنة فما فوق)، والتربية بكل أسلاكها.

لقد أصبح مؤشر التنمية البشرية مقياسا تركيبيا، يستحضر إلى جانب المؤشرات التقليدية المرتبطة بالجواب الخاصة بالدخل الفردي ونسبة الأمية والتمدرس، مؤشرات أخرى

[123]– التنمية من أجل الناس، مرجع سابق.

متجددة كارتفاع معدل الحياة والأمن الغذائي وولوج الصحة وتدبير الماء والبنيات التحتية...إلخ بل أصبح احترام حقوق الإنسان والديمقراطية من أهم مقومات التنمية البشرية.

أ. الوضع المتدني لمؤشر التنمية

وهناك أكثر من مقاربة، تسمح بالكشف عن الوضع المتدني لمؤشر التنمية البشرية بالمغرب، ليس فقط على المستوى الدولي، بل وأيضا على مستوى الدول العربية، حيث يأتي المغرب في المراتب المتأخرة بالنسبة لهذه الدول. وهذه الوضعية تدعو وبشكل استعجالي إلى ضرورة الرفع من المكونات المعتمدة في مؤشرات التنمية البشرية.

جاءت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لتتوج المجهودات التي تقوم بها الدولة والجماعات المحلية على المستوي الاجتماعي، ولإغناء المشاريع الحكومية وتكميلها ولمساهمة في تجاوز الفقر المتفاقم في هذا المجال. ومن ثم فهي تندرج في صلب العملية التنموية باختلاف أبعادها الشاملة وفي سياق بناء المشروع المجتمعي لمغرب حداثي ديمقراطي ومتضامن، وتكمن روح هذه المبادرة في ابتكارها مناهج وتدابير ملائمة للتصدي للعجز الاجتماعي، ولتشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار،والمتيحة لفرص الشغل، وكذا الاستجابة للحاجات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة.

ومما يرتكز عليه هذا المشروع الوطني في فلسفته وقيمه الأساسية التركيز على خمسة مبادئ:

- الكرامة.
- والثقة.
- والمشاركة.
- والتدبير المحكم.
- والاستمرارية.

إننا نلاحظ من خلالالخطط المساهمة للوصول إلى تحقيق متوازن في إعداد التراب الوطني فإن المبادرة حاولت رسم من بين أولوياتها عملية التأهيل الاجتماعي لكافة الجماعات الحضرية والقروية وخاصة المتضررة من جراء التهميش المتزايد الذي لحقبهامنذ عقود ولجعلها تستفيد من ثمار الحضارة والرقي بجميع محاوره الاقتصادية والتنمية الشاملة.

قامت المبادرة أيضا بالتركيز في إصلاحاتها على برامج تديرها المصالح التي وكلت بالأمر وقامت هذه الجهات بتقسيم مراحل الاستفادة حسب الاحتياجات ففي مرحلة أولى:

- هناك 360 جماعة قروية الأشد ضررا.
- 250 من الأحياءالحضريةالأشد فقرا.

وضعت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كأفق استراتيجي لها، العمل في ثلاث واجهات أساسية وهـي:

- محاربة الفقر والأمية خاصة في المجال القروي.
- محاربة الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي في المجال الحضري، وذلك بهدف تحسين ظروف وجود حياة السكان وضمان إدماجهم في الحياة العلمية وتحقيق التلاحم الاجتماعي.
- محاربة الهشاشة والتهميش بواسطة العناية بالأشخاص في وضعية حرجة كالأطفال المتخلى عنهم، أطفال الشوارع، النساء ضحايا العنف والاستغلال، والأشخاص في وضعية هشاشة قصوى كالعجزة، المتسولون المعاقون، المختلون عقليا، سجناء سابقون، اسر المختفين أو بدون جنسية، وحاليا العنف والتعسف والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي.

هذه البرامج الثلاثة، يمكن إدماجها فيما يمكن الاصطلاح على تسميته بالبرنامج العمودي للمبادرة وهو برنامج كما يدل على ذلك محتواه يتكامل في عناصر تدخلاته سواء

بالنسبة للوسط القروي أو المجال الحضري وأيضا في تبنيه لمقاربة التدخل الذي يروم في نفس الوقت إعطاء العناية الخاصة للفئات التي تعاني من الهشاشة القصوى والتهميش.

إلى جانب هذا البرنامج العمودي أوجدت المبادرة برنامجا أفقيا يروم بالأساس إيجاد صيغة للتدخل المتعدد الأوجه ليس فقط بالنسبة للبرامج الثلاثة السابقة بل باعتماد المقاربة الوطنية الشاملة. إذ أنه سيهم مجموع التراب الوطني وسيشكل قناة الربط والتوجيه والتأطير والمواكبة للبرنامج العمودي.ولتقوية وترسيخ فلسفة المبادرةإعتمدت المبادرةالحفاظ على البرامج الأربع المعتمدة في المرحلة الأولى.

- برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي.
- برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري
- برنامج محاربة الهشاشة.
- البرنامج الأفقي

بالإضافة إلى البرنامج الخامس الخاص ب «التأهيل الترابي» الذي يعتمد المقاربة التشاركية في برمجة وانجاز المشاريع وتوسيع قاعدة الاستهداف للجماعات القروية لتشمل 702 جماعة باعتماد عتبة 14 في المائة كنسبة للفقر عوض 30 في المائة الذي هم سابقا 403 جماعة مع توسيع قاعدة الاستهداف لفائدة المدن والمراكز الحضرية الصغرى التي يتجاوز عدد سكانها 20 ألف نسمة لتشمل 532 حيا بدل 264 حي،المتواجدة بالمدن الكبرى ذات كتافه سكانية تفوت 100000 نسمةودعم مالي متفاوت لفائدة الوحدات الترابية المستهدفة خلال المرحلة الأولى.

خصصت المبادرة غلاف مالي لتفعيل البرامج الخمس ما يناهز 17 مليار درهم منها خمس ملايير درهم لتمويل برنامج التأهيل الترابي منها ميزانية الدولة 9،4 مليار درهم والجماعات المحلية 5.6 مليار درهم وكذلك شركاء من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية 1مليار، بالإضافةإلى التعاون الدولي1مليار درهم.

أولا: محاربة الفقر بالوسط القروي

غلاف مالي يقدر ب 1.3 مليار درهم لفائدة 702 جماعة قروية[124] مستهدفة.

التوجهات العامة

- الحفاظ على دينامية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- تحسين ظروف عيش الساكنة العالم القروي.
- تقوية الولوج للبنيات التحتية والخدمات الاجتماعية الأساسية.

ثانيا: محاربة الإقصاء بالوسط الحضري

التوجيهات العامة

- راسمة وتتمين المكتسبات.
- تحسين الولوج للتجهيزات الحضرية125 الأساسية.
- تقوية الولوج لخدمات ومرافق القرب العمومية.

البرنامج الثالث: محاربة الهشاشة

غلاف مالي يقدر ب 1،4 مليار درهم

---

[124]– تتعدد المقاربات لمفهوم ومصطلح الفقر، منها المقاربة الاجتماعية وتعتمد التمثل الجماعي للفقر والمقاربة المادية من خلال ضعف سلوكيات الفقير. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن 667000 أسرة تعيش بأقل من 1.745 درهم في الشهر. وفي أدبيات المنتظم الدولي فإن الفقر، يفيد أساسا الحرمان من القدرات والفرص وليس فقط الحرمان المادي

[125]– تعتبر المقاربات لمفهوم ومصطلح الفقر، منها المقاربة الاجتماعية وتعتمد التمثل الجماعي للفقر والمقاربة المادية من خلال ضعف سلوكيات الفقير. وتشير الإحصائيات الرسمية إلى 667000 أسرة تعيش بأقل من 1.745 درهم في الشهر. وفي أدبيات المنتظم الدولي فإن الفقر، يفيد اساسا الحرمان من القدرات والفرض وليس فقط الحرمان المادي.

التوجيهات العامة:

- توسيع قاعدة وأصناف الفئات المستهدفة لتشمل مرضى السيدا والمدمنون والمعوزون.
- دعم تسيير المراكز المنجزة.
- اللجوء الاستثنائي للبناء.

<u>البرنامج الرابع</u>:البرنامج الأفقي

غلاف مالي بقيمة 2،8 مليار درهم

التوجهات العامة:

- الحفاظ على مسطرة «طلب المشاريع «فيما يتعلق بدعم العمليات والمشاريع ذات الوقع الكبير.
- تشجيع الأنشطة المدرة للدخل.
- دعم قدرات النسيج الجمعوي.

مواكبة الفاعلين المحليين من خلال:

- أنشطة التكوين وتقوية القدرات.
- أنشطة التواص.

<u>البرنامج الخامس</u>:<u>التأهيل الترابي</u>

- غلاف مالي إجمالي يقدر ب 5 مليار درهم.
- مليون مستفيد مباشر قاطنين ب 3300 دوار تابعة ل 22 إقليم.

التوجهات العامة:

- تحسين الظروف المعيشية للسكان في بعض المناطق الجبلية او النائية.
- تقليص الفوارق في مجال الولوج إلى البنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وخدمات القرب (الطرق القروية،الصحة،التعليم، الماء والكهرباء).
- إدماج ساكنة هده المناطق في الدينامية التي أحدثتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- الحفاظ على أجهزة الحكامة التي تم تأسيسها برسم المرحلة الأولى 2006 –2010
- إحداث تنسيقات جهوية للتنمية البشرية والعمل الاجتماعي من اجل ضمان:
    - انسجام أفضل للعمل الاجتماعي وتحقيق فعال للالتقائية.
    - تتبع المشاريع عن قرب لضمان استمراريتها.
    - تعزيز المراقبة وتقييم المشاريع

وهكذا فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في كل مراحلها ترتكز على منظومة من المبادئ والقيم تهم تقوية وترسيخ فلسفة المبادرة. ودلك مع الاحتفاظ بالبرامج الأربعة المعتمدة في المرحلة الأولى والبرنامج الجديد "التأهيل الترابي" لفائدة ساكنة المناطق الجبلية والصعبة الولوج وكذا توسيع الاستهداف.

الفرع الثاني: البرنامج العمودي للمبادرة

يرتكز البرنامج العمودي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على ثلاثة برامج محورية تتمثل في محاربة الفقر ومحاربة الإقصاء ومحاربة الهشاشة القصوى والتهميش. ويظل عامل

الفقر القاسم المشترك بين البرامج الثلاثة السابقة والمسبب لأبرز المظاهر السلبية للإشكالية الاجتماعية[126].

ومع أن ظاهرة الفقر هي ظاهرة ذات طابع قروي في اغلب الجوانب المكونة لها إذ أنه إذا كان مؤشر الفقر قد نزل بنسبة 24% في الحواضر ليصل إلى 8% فإن الفقر والأمية والهجرة القروية يبقون على الساكنة القروية في وضع جد مقلق (بنسبة 22% سنة 2004). وهكذا، تفيد الإحصائيات الرسمية أنه من بين 1298 جماعة قروية 66% من هذا العدد له مؤشر تنمية اجتماعية (كهرباء ماء وطرق) أقل من 52% أما الباقي 220 جماعة فينزل المؤشر الخاص بها إلى 23%. وبالنسبة لمؤشر التجهيزات الأساسية فإن نسبة لا تتجاوز 13.5% من الجماعات القروية هي التي تعتبر جماعات مجهزة بشكل لائق.

الجماعات الحضرية هي الأخرى لا تسلم من إشكالية الفقر، إذ على الرغم من أن المؤشر لا يتجاوز 7.9% فإن 39 جماعة حضرية لها مؤشر فقر يتجاوز 20% وتتواجد هذه الجماعات في جهات الشرق (10 جماعات)، مكناس- تافيلالت (7 جماعات)، مراكش تانسيفت الحوز (4 جماعات)، الغرب- الشراردة بني حسن (4 جماعات)، ودكالة- عبدة (3 جماعات).

<u>الفقرة الأولى: برنامج محاربة ظاهرة الفقر بالوسط القروي</u>

تتمثل أولويات برنامج محاربة الفقر في المجال القروي بإعطاء الأولوية للعمليات الاجتماعية والاقتصادية التي بمكانها التقليص من نسبة الفقر في هذا الوسط وهذا البرنامج يهم 360 جماعة قروية منتقاة من الجماعات الأكثر فقرا في المغرب طبقا لخريطة الفقر المنجزة من طرف المندوبية السامية للتخطيط (متوسط الساكنة للجماعات القروية المعنية حوالي 10.300 نسمة).

---

[126]- تعتبر عائلة حضرية فقيرة إذا كانت تنفق في المتوسط اقل من 1687 درهم في الشهر، 56 درهم في اليوم أي 10 دراهم للشخص في اليوم (معطيات سنة 2204).
في القرى تعتبر فقيرة كل أسرة ينفق اقل من 1745 درهم في الشهر (58 درهم لعائلة مكونة من 4، 6 عضو) أي 9 دراهم للشخص يوميا.

وتتوزع أهداف برنامج محاربة الفقر في المجال القروي إلى اربعة أهداف رئيسية وهي:

- دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحة والتربوية الأساسية.
- دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي.
- دعم الأنشطة المدرة للدخل.
- دعم التنمية المحلية.

أولا : توزيع عدد الجماعات القروية المنتقاة حسب العمالات والأقاليم[127]

العمالات والأقاليم	العدد	العمالات والأقاليم	العدد
الصويرة	46	الحسيمة	03
تارودانت	42	اشتوكة أيت باها	03
الراشيدية	26	مولاي يعقوب	03
زاكورة	19	وجدة أنكاد	02
قلعة السراغنة	19	كلميم	02
شيشاوة	18	صفرو	02
خنيفرة	13	طانطان	02
ازيلال	12	تطوان	02
قنيطرة	11	مراكش	01
تيزنيت	11	طنجة	01
ورززات	11	بني ملال	01
مكناس	10	بن سليمان	01
سيدي قاسم	10	بركان	01
فكيك	09	إفران	01
الناظور	09	خريبكة	01
الحوز	09	العيون	01
جرادة	08	سطات	01
بولمان	07	الحاجب	06
آسفي	06	تاوريرت	05
تازة	05	الجديدة	04
طاطا	04		
المجموع			**348**

[127]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

ثانيا : الجماعات القروية الأكثر فقرا موزعة حسب الأقاليم[128]

الإقليم	العدد
الراشيدية	12
ازيلال	07
فكيك	06
خنيفرة	05
مكناس	04
جرادة	04
تاوريرت	03
زاكورة	01
قنيطرة	01
إفران	01
وجدة أنكاد	01
المجمـوع	**45**

بقراءة متأنية للجدولين السابقين، يمكن استخلاص مجموعة من العناصر، منها أن البرنامج الرسمي الأولي يهم 41 عمالة وإقليم، ويهم أيضا 348 جماعة قروية أي أن نسب الاستفادة بالنسبة للعمالات والأقاليم ومجموع الجماعات القروية ليست عامة، بل تصل إلى 58.57% بالنسبة للأقاليم، وبالنسبة للمعدل على مستوى الجماعات القروية فإنه لا يتعدى نسبة 26.81% وتنزل النسبة إلى 23.24% على مستوى مجموع الجماعات الحضرية والقروية.

[128]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

(تتراوح معدلات المؤشرات الجماعية للتنمية حسب مؤشرات الفقر والمؤشرين الأساسي والإجمالي على التوالي بين المستويين الأعلى والأدنى كالتالي: 80,21% /41,88% –0,446/0,351 – 0,179 /0,242)

والخلل في اختلاف النسب العامة الخاصة بالعمالات والأقاليم والجماعات القروية نجده أيضا يطبع عدد الجماعات القروية المعنية خاصة بالنسبة للعمالات والإقليم المحصية. وإذا كان عدد العمالات لا يتعدى أربع عمالات من العدد الإجمالي المعني، فإن وضع الأقاليم يختلف في عدد الجماعات القروية المستفيدة. وهكذا، فإن عدد الأقاليم التي يتعدى فيها عدد الجماعات 20 جماعة هو ثلاثة –يصل العدد في إقليم الصويرة 46 جماعة– ويبلغ عدد الأقاليم التي تتراوح فيها النسبة بين 10 و20 جماعة عشرة أقاليم. أما باقي الأقاليم فإن عدد الجماعات المنتقاة يتراوح بين 01 و10 جماعة (28 إقليم) أي حوالي 70% بل إن الأقاليم التي لا يتعدى فيها العدد جماعة واحدة سيلغ تسعة بنسبة مئوية تصل إلى22%.

الفقرة الثانية : دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحية والتربوية

إن أبرز مظاهر الخصاص الاجتماعي بالوسط القروي، تتمثل بالأساس في تدني مؤشرات التجهيزات الاجتماعية والتربوية والصحية الأساسية. فاعتمادا على معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2004 فإن 62% من المغاربة في هذا الوسط ظلوا محرومين من الماء الصالح للشرب وأكثر من 50% لا يستفيدون من شبكة من شبكة الكهرباء و60.8% يعانون الأمية. كما أن نسبة السكان القاطنين في سكن غير لائق قدرت حسب نفس الإحصاء بحوالي 15% منها 8.2% تقطن بمساكن هامشية كبراريك القصدير والنوالات وظلت نسبة وفيات الوضع مرتفعة حيث وصلت إلى 47.9 في الألف مقابل 75.7 في الألف سنة 1987.

ويتمثل برنامج محاربة الفقر في المجال الاجتماعي في مجموعة من العمليات منها توسيع الاستفادة من الماء الصالح للشرب والكهرباء والتجهيزات الأساسية، وفي المجال الصحي فإن العمليات تهم بالأساس الرفع من نسبة الخدمات الصحية[129] الأساسية. (برنامج صحة الأم والطفل، ودار الأمومة مثلا).

<u>أولا</u> : دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي

تقوم عمليات دعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي على غاية مركزية هي تحسين وتقوية العنصر البشري وتتجسد عمليات الدعم الاجتماعي في إقامة التجهيزات الاجتماعية المساعدة على الرفع من الخدمات الاجتماعية خاصة لفائدة الشباب والمرأة والطفل بواسطة بناء دور الشباب، الخزانات وإنعاش البرامج الموجهة للمرأة والطفل.

أما على المستوى الثقافي، فإن عمليات التنشيط ترتكز على دعم التظاهرات الفنية والثقافية كالتشجيع على المطالعة والموسيقى والمسرح مثلا. وعلى المستوى الرياضي تعتمد برامج التنشيط بصورة أساسية على دعم والتشجيع على مزاولة الرياضة بدعم التجهيزات الرياضية وتكوين الفرق الرياضية.

أما في المجال التربوي، فإن برامج الدعم تتوجه بالأخص إلى مجالات ترتبط بالدرجة الأولى بمحاربة الأمية ومحاربة ظاهرة التخلي عن الدراسة عن طريق النقل المدرسي والتكوين مثلا. وفي هذا الإطار، فإن ما يجب التذكير به هو الأزمة التي لازالت تعيشها المنظومة التربوية بالمغرب والتي من مؤشراتها الهدر المدرسي وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية، وضعف قيم المواطنة، ومحدودية الفكر النقدي، وبطالة حاملي الشهادات وضعف التكوينات الأساسية (القراءة، الكتابة، الحساب، التواصل)[130].

---

[129]– لا تتعدى ميزانية وزارة الصحة العمومية 6,2 مليار درهم أي 3,75% من الميزانية العامة للدولة في حين أن القاعدة بالنسبة للأمم المتحدة هي 10% وبمقارنة فإن بلد مثل اليابان يخصص 9,6% للصحة كما يشكو القطاع من تقادم في التجهيزات ومركزية قوية حيث تتمركز جل المرافق وجل الأطباء في المدن الكبرى خصوصا الدارالبيضاء والرباط كما أن نسبة التغطية الصحية ضعيفة، طبيب لكل 1000 مواطن.

[130]– تقرير 50 سنة من التنمية البشرية وآفاق سنة 2005 المستقبل يشيد والأفضل ممكن، ملخص تركيبي للتقرير العام.

ثانيا: دعم الأنشطة المدرة للدخل

اعتبارا لتدني مستوى الدخول بالوسط القروي، فإن برامج الدعم في هذا الجانب تهتم بتشجيع المشاريع أو توفير الوسائل المالية المساعدة على الرفع من دخول الساكنة القروية.

وتتمثل البرامج والأنشطة المدرة للدخل في جانب منها في تشجيع المشاريع المحلية، مشاريع تربية النحل، المنتجات المعطرة، والمشاريع المرتبطة بالصناعة التقليدية والسياحة القروية، وبعض الخدمات الممكن تشجيعها بالبوادي والقرى. وفي الجانب الثاني، دعم التعاونيات المحلية سواء للإنتاج الفلاحي أو تربية الماشية أو للصناعة التقليدية أو غيرها من الوحدات التحويلية. وفي الجانب الثالث، يهم برنامج الدعم تشجيع القروض القروية الصغيرة التي بإمكانها توفير وسائل التمويل الأولية للقيام بالأنشطة المدرة للدخل.

1. دعم التنمية المحلية

إن أهمية هدف برنامج دعم التنمية المحلية، يرتبط بشكل وثيق بدعم أولويات المساعدة على الدفع بشروط التنمية المحلية، ذلك أن مفهوم التنمية والتنمية المحلية لم يعد يقتصر فقط على شروط التنمية الاقتصادية وحدها بل أن التنمية أصبحت تشمل كافة الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإدارية والثقافية.

واستحضار مختلف أبعاد التنمية هذه، دفع بعض الأدبيات إلى الاعتداد بالبعد الذاتي في الدفع بعجلة التنمية، ودفع البعض الآخر منها إلى توظيف مفهوم الحكامة والحكامة الجيدة، وهذه المفاهيم تحيل إلى الحاجة المتزايدة إلى الأدوار المنتظرة من بعض الفاعلين المحليين في التنمية كالجمعيات وهيآت المجتمع المدني. وهكذا أصبحت الإستراتيجية المتبناة في التنمية تدعو إلى المشاركة الفعلية للمواطنين والجماعات المحلية والهيآت. وأصبح الحق في المشاركة في إدارة الشؤون العامة وتحديد معالم التنمية وإصلاح مواطن التخلف، حث مكرس في القوانين الدولية[131].

[131]– المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966 المصادق عليه من طرف المغرب في 3 ماي 1979 وكذا في القوانين الوطنية والمحلية (دستور 1996 المراجع والقوانين المرتبطة باللامركزية).

وترتكز أهداف برنامج دعم التنمية المحلية، في تقوية الحكامة والقدرات المحلية، سواء عن طريق الملتقيات الإعلامية والتحسيسية لفائدة الشباب ومختلف الفاعلين، سواء أكانوا أشخاصا ذاتيين أو

معنويين، وكذا بواسطة تقوية قدرات الفاعلين المحليين خاصة دعم الجمعيات المحلية الناشطة في مجال التنمية البشرية.

2. برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي بالوسط الحضري

يهدف برنامج محاربة الإقصاء في المجال الاجتماعي في الوسط الحضري إلى تقليص نسبة الإقصاء الاجتماعي، وهو يستهدف إحياء مراكز في ضواحي المدن الكبرى، التي تنتشر وتستفحل فيها ظواهر الإقصاء الاجتماعي بشكل كبير كالبطالة والانحراف وصعوبة الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وضعف البنيات والتجهيزات الحضرية.

وما دام أن ظواهر الإقصاء الاجتماعي مرتبطة أساسا بحجم التجمعات السكنية وجودة السكن (دور الصفيح والأحياء الهامشية)، فقد تم العمل على تحديد برنامج أولي يهم 250 حيا حضريا (أي 1،5 مليون ساكن) المستهدف على مستوى العمالات والأقاليم في:

- المدن التي يفوق عدد سكانها 100.000 نسمة.
- المدن مراكز الجهة.
- المدن– مراكز الأقاليم والجنوبية.

وتتطابق الأهداف المرسومة لبرنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في المجال الحضري، مع تلك الموكولة لبرنامج محاربة الفقر بالوسط القروي. وتهم بالأساس دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحة والتربوية الأساسية، ودعم العمل والتنشيط الاجتماعي والثقافي والرياضي، ودعم الأنشطة المدرة للدخل، وأيضا تنمية الكفاءات المحلية.

عدد الأحياء المستهدفة بالنسبة لكل عمالة أو إقليم على أساس سقف عدد السكان[132]

توزيع المدن حسب عدد السكان	عدد المدن المستهدفة	عدد الأحيـاء
✓ المدن التي تتعدى ساكنتها 500 ألف نسمة	05	140
✓ المدن التي تتعدى ساكنتها 200 ألف نسمة	08	64
✓ المدن مراكز الجهة	06	24
✓ المدن التي تتعدى ساكنتها 100 ألف نسمة	05	20
✓ المدن مراكز الأقاليم الجنوبية	6	12
المجمـوع	**30**	**260**

وعلى عكس الحال، بالنسبة للاختلال الذي يطبع توزيع الجماعات القروية المنتقاة في إطار برنامج محاربة الفقر بالنسبة لأقاليم الانتماء، فإن الأحياء المستهدفة في إطار محاربة الإقصاء الاجتماعي تتوزع بشكل متقارب حسب المدن المحصية[133].

إلا أن الاختلاف يظل حاضرا بالنسبة لعدد الأحياء المستهدفة. فمن ضمن المدن الخمسة التي تتعدى ساكنتها 500 ألف نسمة فإن عدد الأحياء المستهدفة يصل إلى 140 حيا بنسبة مئوية تقارب 54% من مجموع الأحياء المحصية، في حين فإن نسبة استفادة المدن مراكز الأقاليم الجنوبية لا تتعدى اثني عشر حيا بنسبة لا تتجاوز 5% أي أن الأولوية

---

[132]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غشت 2005.

[133]– تعتمد جملة من المعايير بالنسبة لاختيار الأحياء المستهدفة منها :

- نسبة البطالة.
- الساكنة المستفيدة.
- وجود وحجم السكن غير اللائق.
- انعدام البنيات التحتية والخدمات العمومية الأساسية.

أعطيت للمدن الكبرى التي تتجاوز ساكنتها 500 ألف نسمة خاصة المدن المتواجدة بجهتي الدارالبيضاء الكبرى والرباط سلا زمور زعير.

المطلب الثاني: برنامج محاربة الهشاشة والتهميش

يروم برنامج محاربة الهشاشة (الهشاشة القصوى) والتهميش، الاهتمام بالأشخاص المهمشين والموجودين في وضعية صعبة كأطفال الشوارع والمتخلى عنهم أو بدون مسكن قار، والأشخاص المسنون... الخ. ويكمن الهدف الأساسي من هذا البرنامج وعملية الاستهداف التي تهم في مرحلة أولى 200 ألف نسمة في الحفاظ على الكرامة الإنسانية.

ويرمي برنامج محاربة الهشاشة والتهميش، إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع إعادة الاندماج العائلي للأشخاص المعنيين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات والهيآت العمومية، وذلك بتوفير مواصفات الجودة.
- إحداث قدرات إضافية لاستقبال الأشخاص المعنيين في مناطق ذات الخصاص.

ويتوزع عمل برنامج محاربة الهشاشة والتهميش على ثلاثة محاور أساسية وهي:

1. الدعم المادي للجمعيات النشيطة في هذه الميادين، وذلك من أجل المساعدة على الرفع من قدراتها الإيوائية وتحسين جودة خدماتها.
2. تأهيل مراكز الاستقبال الموجودة من أجل تحقيق أدنى مواصفات الاستقبال وجودة الخدمات.
3. بناء وتجهيز مراكز إيواء جديدة تستجيب لحاجيات الساكنة المهمشة.

الفرع الأول : المجالات الأربعة لظاهرة التهميش الاجتماعي[134]

المجـال	الأشخـاص المستهدفـون
الطفولـة	• الأطفال الذين يعيشون خارج البيئة الأبوية. • الأطفال غير المتمدرسين. • أطفال الشوارع.
السكن	• المتسكعون • المتسولون المحتاجون. • المختلون عقليا بدون مأوى. • العائلات موضوع إفراغات قضائية.
الصحـة	• الأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة. • العجزة والمعوزون.
الانحراف	• الأطفال والشباب المنحرفون. • قدماء السجناء دون موارد.

وبرنامج محاربة الهشاشة، سيعتد بالطرق الممكن اعتمادها لمحاربة هذه الظاهرة سواء عن طريق عمليات التربية والتكوين والاندماج في هذا المجال، أو من خلال دعم وإنشاء المراكز المتعددة الاختصاصات للأشخاص المعرضين للتهميش أو المراكز المتخصصة في بعض مظاهر التهميش.

[134]– جدول تركيبي اعتمادا على برنامج محاربة التهميش، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غشت 2005.

الفقرة الأولى: العمليات والبرامج والوسائل المؤسساتية لمحاربة الهشاشة والتهميش[135]

طبيعة التدخل	مجالات التدخل العملي والمؤسساتي
عمليات البرنامج	• توفير ظروف إعادة الإدماج العائلي والاجتماعي. • مواكبة الإدماج السوسيو–اقتصادي. • التكوين وتلقين الحرف الأساسية على الاندماج المهني. • الاستقبال وتقديم الخدمات الخاصة لمختلف الفئات في مراكز الإيواء. • الإيواء لفترات معينة. • التكافل الصحي. • الإنصات والدعم المعنوي والتوجيه والإعلام.
مراكز متعددة الاختصاصات	• المعاقين والأشخاص المسنين بدون مورد. • الأطفال المتخلى عنهم والنساء في وضعية هشاشة قصوى. • المتسولون والمشردون.
مراكز متخصصة	• أطفال الشوارع والقاصرين بدون مأوى. • المختلون عقليا بدون مأوى.

الفقرة الثانية : البرنامج الأفقي للمبادرة

بالإمكان اعتبار البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي يهم مجموع التراب الوطني (مجموع العمالات والأقاليم) بمثابة الإطار التأطيري المصاحب لأجرأة المبادرة. وهو يهدف بصورة عامة في شقه الأول، دعم المشاريع ذات الوقع القوي، وهو مصطلح يغطي بالخصوص المشاريع المختارة من طرف اللجان المحلية للمبادرة، ومن جهة

[135]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غشت 2005.

أخرى دعم باقي العمليات الأفقية الأخرى المتمثلة في تقوية القدرات (الحكامة المحلية[136])، ودعم الأنشطة المدرة للدخل، ومواكبة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وتتمثل الأبعاد العامة للبرنامج الأفقي للمبادرة في ثلاثة أبعاد أساسية تتمثل في:

- محاربة عوامل ومظاهر الخطر الاجتماعي.
- خلق ديناميكية متجددة للتنمية البشرية.
- تقوية الرصيد الاجتماعي.

وبالإمكان تجميع أهداف البرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في العناصر الأربعة التالية:

الأهداف العامة للبرنامج الأفقي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية[137]

الهدف	طبيعة المشروع
دعم المشاريع المهمة (المشاريع ذات الوقع القوي)	• المشاريع والعمليات الأفقية كالأنشطة المدرة للدخل، دعم جمعيات القروض الصغرى.
تحسين الاستفادة من الخدمات الاجتماعية	• تحسين ظروف الولوج إلى الخدمات والبنيات الأساسية (التعليم، الصحة، الطرق، الماء، الكهرباء... الخ).
التنشيط الاجتماعي، الثقافي، الفني والرياضي	• عدم عملية التنشيط الاجتماعي. • دعم التظاهرات الثقافية والفنية. • دعم مزاولة الرياضة.
ترشيد الحكامة المحلية (تعزيز الهندسة الاجتماعية)	• دعم الكفاءات المحلية والتكوين والخبرة. • إحداث مرصد للتنمية البشرية. • الخبرة وتعميم التجربة. • نظام للمعلوميات والاتصال.

[136]– لقد تم ترجمة مصطلح Gouvernementمن الإنجليزية والمصطلح الزائد الحكامة

[137]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، غشت 2005.

وإذا كانت الأهداف الأولية الثلاثة للبرنامج الأفقي للمبادرة، لا يطرح أي إشكال على المستوى المفاهيمي فإن اعتماد مصطلح «الحكامة» يفرض من جانبه ضرورة استجماع العناصر الدالة على هذا المفهوم الذي يعتبر نهجا استراتيجيا لتنفيذ المبادرة. فالحكامة كاصطلاح[138]، تم استعماله بالمجتمع الانجليزي خلال القرون الوسطى لوصف عملية التعاون بين مختلف السلطات السياسية والاجتماعية (الملكية، الكنيسة، النبلاء، التجار، الفلاحون...)، ولقد أعيد استعمال المفهوم على المستوى الرسمي خلال بداية التسعينات من طرف المؤسسات المالية الدولية، كضرورة فرضتها الصيرورة التنموية والسياسية.

وقد عرف البنك العالمي الحكامة بأنها: «الحالة التي من خلالها يتم إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع بهدف التنمية»، في حين عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD)الحكامة بأنها «ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية التي تهتم بشؤون المجتمع على كافة مستوياته. والحكامة تتكون من الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يستطيع أن يشكل المجتمع مصالحه، ويمارس حقوقه القانونية ويؤدي واجباته ويناقش خلافاته»[139].

ولقد تم تطوير مفهوم الحكامة إلى مفهوم الحكامة الجيدة[140]، أو الحكامة الرشيدة للتعبير عن أهمية الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية والحكامة من الحالة التقليدية إلى الحالة الأكثر تفاعلا وتكاملا بين الأركان والعناصر الرئيسية المشكلة للحكامة، والتي تتكون بشكل أساسي من:

1. الإدارة الحكومية للقطاع العام.
2. إدارة القطاع الخاص بفعاليته المختلفة.

---

[138]– لقد تم ترجمة مصطلح Gouvernement من الانجليزية ومصطلح الزائد، «الحكامة».

[139] – Louise Frechettem, Speeh to the world conference on Governance, 31 May 1999, Manilla.

[140]– أما الحكامة الجيدة في منظور الأمم المتحدة عبارة عن حالة تعكس تقدم الدارة وتطويرها، من إدارة تقليدية إلى إدارة تتجاوب مع متطلبات المواطنين، وتستخدم الآليات والعمليات المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة من المشاريع بشفافية ومسؤولية أمام المواطنين.

3. إدارة المجتمع المدني العديدة في المجتمع.

وهناك جملة من العناصر والمقومات المكونة للحكامة الجيدة، وهي تشمل[141] :

1. المشاركة
2. التشارك
3. سلطة القانون
4. الشفافية
5. الاستجابة
6. الإجماع
7. العدالة
8. الفعالية والكفاءة
9. المساءلة
10. الرؤية الإستراتيجية

أولا : عناصر التنمية البشرية وأطرافها

الحكامة الجيدة إذن، هي في المحصلة قدرة الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين المكونين للجسد الاجتماعي للدولة للتعاون فيما بينهم بطريقة تضمن الأمن للمواطنين احترام القانون والتسيير الناجع للموارد العمومية للدولة وأطرافها[142]. كما أنها تكمن في القدرة على توحيد المنطلقات والمناهج والأساليب والوسائل والأهداف التنموية بين جميع الفاعلين والمتدخلين والمعنيين.

ثانيا : الحكامة

التعريف بالحكامةأضحى مفهوم الحكامة الجيدة ببلادنا،خاصة مع بداية الألفية الثالثة من أبرز المفاهيم الجديدة المتداولة في خطابات مجمل الفاعلين في تدبير الشأن العام من دولة وأحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني،إذأصبح من «الضرورات«المفاهيمية التي لا محيد.

[141]– زهير عبد الكريم الكايد، «الحكمانية، قضايا وتطبيقات» منشورات المنظمات العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات، العدد 372، 2003، ص: 82.

[142] – Driss ABBADI, Gouvernance participative locale au Maroc, Edition 2004.

عنها لا براز مدى القدرة على الاستجابة لتطلعات المواطن المغربي،كما انه برز كمفهوم متماهي مع المفهوم الجديد للسلطة الذي يكرس دولة الحق والقانون[143]

وبالتالي دولة الحكامة في شتى تجلياتها.وعموما فان مفهوم الحكامة الجيدة هو مفهوم يحمل في طياته كل ما هو ايجابي إدارة فعالة اقتصاد ناجح تنمية مستدامة وغيرها من مظاهر الحكامة الجيدة والتي اكتسبت دينامية رائدة ببلادنا مع تبني دستور 2011 والدي جعل من الحكامة الجيدة احدى المرتكزات الكبرى لمؤسسات الدولة المغربيةالحديثة الدولة الديمقراطية التي يسودها الحق والقانون،ودلك بتنصيصه على رسم ملامح علاقة جديدة بين الدولة والمواطنين، توطدتبشكل أساسي من خلال الأخذ بالبعد التشاركي على مستوى اتخاد القرار وجعل الجميع فاعلا في القضايا المرتبطة بالحكامة الجيدة.

إذ اعتبر دستور 2011[144] بمثابة مدخل اساسي لتكريس الديمقراطية التشاركية،حيت عمل على إحداث هيئات للتشاور قصد اشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين

ورغم الزخم الكبير المرتبط بتوا جدات هدا المفهوم في سياقات الزمن المغربي، فالكثير ما نضر إليه على انه مفهوم «جنيني» او على الأقل ولد ولادة عسيرة وعرف مخاضات متعددة إذأنه كان ومازال مفهوما انتقاليا مرتبطا بتمظهرات الانتقال الديمقراطي

ببلادنا وعلى رأسها الاستناد إلى مدخل الإصلاح السياسي والدستوري[145]، والدي ما فتئ يترسخ مع بداية العهد الجديد، الذي يمكن وصفه «بعهد الحكامة» العهد المرسوم بانتقالات متعددة، ديمقراطية سياسية، اقتصادية، مجتمعية، ديمغرافية... وهي انتقالات ذات مسارات شمولية معقدة، تتداخل وتتشابك فيها عناصر مختلفة، إلا أنها في نهاية المطاف

---

[143]– محمد لحموشي '' المفهوم الجديد للسلطة بالمغرب من اجل حكامه جيدة في مجالات الديمقراطية والتنمية '' (المطبعة الاولى 2007) ,

[144]– كريم لحرش "مؤسسات الحكامة الجيدة في ضوء الدستور الجديد للمملكة المغربية '' ضمن '' الحكامة الجيدة بالمغرب '' مرجع سابق , ص 45

[145]– علي كريم '' أسئلة الانتقال الديمقراطي في المغرب قضايا في الإصلاح السياسي والدستوري '' (منشورات نوافد 2, المطبعة الأولى 2005) ص10

تصبح منسجمة ومتجانسة، ومدعمة لدمقرطة حقيقية، قائمة على تراضي الفاعلين الممثلين لقوى اجتماعية واسعة، وهو تراض تام قائم على القواعد الأساسية للعبة الديمقراطية وعلى الحد الأدنى من المرتكزات المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي،ونجاح هدا التراضي بدوره متوقف على شروط سياسية، ثقافية، سوسيولوجية، اقتصادية وجيو إستراتيجية مساعدة يتعين توفرها والسعي إلى تحقيقه[1].

1. من تحديات الحكامة

إننا هنا أمام تحليل لظاهرة «الانتقالية» من وجهتين اثنتين، تتعلق الأولى بالانتقال والتدبير الفاشل إلى الناجح، أما الثانية فترتبط بالمواكبة لفترة الانتقال الديمقراطي، وكل ذلك يترسخ وفق تصورات وأبعاد تتصف بالقدرة الفائقة على إتاحة إمكانيات حقيقية أمام منضور تنموي، استشرافي، إداريا، مؤسساتيا، سياسيا واقتصاديا.

وبشكل عام،فانتقالية الحكامة الجيدة هي انتقالية نحو الأحسن والأفضل والتحول من وضعية هشة تمس شتى المناحيإلى وضعية مستقرة، ومن حالة الركود والجمود إلى وضعية الدينامية والانتعاشة، وهو ما فتىء يسعى إليه «المغرب الانتقالي «من خلال تجاوز كل معيقات التنمية والبحث عن نجاعات الإصلاح، وبالتالي ضمان الوصول إلى المغرب الممكن،المغرب المأمول القادر على رسم معالم مستقبل الغد المشرف.

2. مفهوم المقاربة التشاركية

يمكن تعريف المقاربة التشاركية[146] بصفة عامة باعتبارها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن العام المحلي والوطني على أنها مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان أراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية[4].

بناء على التعريف فان أي عمل تشاركي ينبغي أن يتضمن العناصر التالية:

[146]– مناقشة لدكتوراه محمد الباكوري بعنوان: دور الجمعيات في المجتمع المدني، ص 680.

- عنصر الحوار.
- عنصر الالتزام هو نتيجة للتواصل والحوار.
- عنصر الاعتماد على المعنيين المباشرين في تحديد الاحتياجات والأهداف.
- عنصر وضوح القرارات واعتمادها.

وهكذا يبرز مفهوم المقاربة التشاركية كطريقة ديمقراطية للتواصل وأسلوب حضاري ومنهجية فعالة لتحقيق الأهداف.

وعموما فالمقاربة التشاركية تشكل عملية تواصل مع سكان بطريقة تضمن المعرفة والسلطة والمسؤولية بغية تمكينهم من تحقيق تنمية ذاتية مستدامة.

وبصفة مبسطة فالمقاربة التشاركية هي عملية التفكير مع الناس والتشاور معهم من أجل مساعدتهم على حل مشاكلهم لتحسين وضعيتهم المجتمعية[1].

ويقوم مفهوم المقاربة على فئتين من المؤشرات:

- **كمية:** وهي عبارة عن أعداد ونسب مثل عدد المشاريع المنجزة خلال مدة محددة(10سنوات الأخيرة مثلا) نسبة انجاز المشاريع المبرمجة، عدد اللقاءات، نسبة تحقيق الأهداف المنتصرة ونسبة مستعملي المشروع.
- **نوعية:** وهي عبارة عن أحكام قيمية، استثمارية المشاريع، إقبال السكان على المشاريع المنجزة، تشكيلة اللجنة، نوعية الممثلين حسب الجنس والتراكم ونسبة تمثيلية الوحدات السكانية.

أ. تحديد معني التشاركية

يحيلنا مصطلح التشاركية على المستوى اللغوي الى «وزن التفاعلية» وهو دو دلالة ايجابية، بحيث ان الفعل فيه متبادل بين أطراف معادلة المشاركة، وبالتالي فإن أطراف الفعل

التشاركية من الناحية النظرية على الأقل، تحكمها نوع من الندية في الرأيواتخاذ القرار. أما على المستوى العملي، فان معادلة التشاركية تبقى نتيجتها محكومة بطبيعة القانون الداخلي لكل طرف من أطراف المعادلة، وهي في النتيجة بمدى فاعلية وقوة كل طرف في التفاعل وتحقيق التوازن داخل المعادلة التشاركية[147].

هذه المعادلة لا يمكن ان تقوم لها قائمة ما لم تستند بالأساس على المشاركة الموسعة للجميع وفق رؤية تواصلية، استراتيجيه تجعل من المشاركة مفهوما محوريا وقطب رحى على مستوى المقاربة التشاركية ككل. ويمكن تعريف المشاركة كسياق اجتماعي، يتجلى في استعادة السكان سلطة المبادرة والقرار من اجل وضع الأنشطة والبرامج التي تهم مستقبلهم، ويعني هدا ان المتدخلين الخارجيين يعترفون بممثلي هده الساكنة كفاعلين للشعب من اجل التغيير الاجتماعي او كشركاء كاملين، وليس فقط كأهداف او وسائل لتحقيق قرارات متخذة دون استشارتهم. ولهذا لا يمكن التحدث عن المشاركة إلا بوجود علاقات شراكة وتعاقد بين السكان المعنيين بمشروع ما أو ببرنامج معين، والمتدخلين الآخرين.

وهذه العلاقة يجب أن ترتكز على الاحترام المتبادل لهوية كل واحد على حدة، والتبادل وتثمين المعرفة والمهارة والمشاركة، مما يعني أن كل برنامج أو مشروع،يجب أن يعتمد على تشخيص تشاوري، وأن يأخذ بعين الاعتبار طموحات وأهدافوإكراهات مختلف الفرقاء.والمشاركة يمكن أن تشمل أربعة مستويات:

- **المشاركة السلبية:** تعتبر الساكنة مجرد مستفيدة.
- **المشاركة المادية:** هنا يعتبر السكان مجرد وسيلة أو أداة حيت يساهموا في تحقيق نشاط لم يقرروه أو يحددوا جدولته.
- **المشاركة الاستشارية:** في مثل هده الحالة تعطى للسكان فرصة إبداءالرأي حول المشاكل التي يعانوها.

[147]– سعيد جفري وآخرون، "المبادرة الوطنية للتنمية ت البشرية السياق العام والأسس" (مطبعة التيسير، سطات 2006)، ص107

- **المشاركة بالقرار**: وهي نوع من المشاركة الأرقى الواجب الوصول إليها حاليا لأنهاذات منظور واسع جدا،إذا في هده الحالة تعمل الساكنة على تحديد وتحليل واتخاذ القرار بالنسبة لمشروعها، والتخطيط له وتنفيذه تم تقييم نتائجه.

ويجب التمييز بين مفهوم المشاركة والتشارك في هدا الأخير الذي يراد به تعاقد بين شخصين أو أكثر، في إطار التزام يحدد العلاقة بين الأطراف[148] من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني. وهنا ينبثق مفهوم الشراكة partenariat، وهو من المفاهيم التي أصبحت أكثر تداولا في الحقوق الاجتماعية والتربوية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، واعتبر من أهم الركائز التي تحقق التنمية على مستوى تدبير الشأن العام وتعيد الثقة بين المجتمع ونخبهم الثقافية والاجتماعية والسياسية.

وتدل الشراكة سواء في اللغة العربية أو الفرنسية على التعاون والتشارك والتفاعل التواصلي والمقاسمة والمساعدة وتبادل المصالح والمنافع المادية والمعنوية وعلى تآزر الشركاء من اثنين فأكثروالشراكة في الاصطلاح هي مسلسل تواصلي يمكن الأفرادوالأطراف المعنية من تحديد وتحقيق احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ بعين الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية.

ب. المقاربة التشاركية

بالإمكان الإقرار منذ البداية بأن المقاربة التشاركية تحوز على أهمية خاصة ضمن آليات تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. ويمكن إرجاع هذه الأهمية إلى الحمولة والعناصر التي تتشكل منها، والتي تعمل على التكريس الموضوعي لمطلب الديموقراطية في مختلف تجلياته، سواء المفاهيمية، أو من خلال مختلف العناصر المجسدة لوظائف وآليات المبدأ التشاركي، خاصة بواسطة كل من مقاربات الوظيفة الديموقراطية والوظيفة البيداغوجية والوظيفة التدبيرية التشاركية

[148]– إدريسقرطول"المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والحكامة الجيدة" مرجع سابق، ص115

الفرع الثاني: وظائف وآليات المقاربة التشاركية

بالإمكان تحديد ثلاثة وظائف أساسية للمقاربة التشاركية، وهي الوظيفة الديمقراطية، الوظيفة البيداغوجية والوظيفة التدبيرية التشاركية. وهذه الوظائف الثلاثة، تتضمن بدورها مجموعة من المقاربات الفرعية، تم تداولها على مستوى الخطاب الملكي المرجعي، كالمقارب التعاقدية والمقاربة الترابية اللامركزية ومقاربة النوع وغيرها.

الفقرة الأولى: الوظيفة الديمقراطية

إن الاهتمام بالشأن العام والعناية به ليس حكرا على الدولة وأجهزتها المركزية والخارجية، – اللامركزية واللاممركزة، بل إن أطرافا أخرى تساهم بصورة أو بأخرى في صياغته والتأثير فيه، كالصحافة، والأحزاب السياسية والمنتخبين، والنسيج الجمعوي والنقابات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية والثقافية، ومن المجتمع المدني عموما.

ويمكن التركيز من خلال الحديث عن الوظيفة الديمقراطية[149] التي تؤديها المقاربة التشاركية على بعض المطالب والأهداف التي تستجيب لها، كالوظيفة اللامركزية والوظيفة الحقوقية المتعلقة بحقوق المرأة في إطار ما يصطلح عليه بمقاربة النوع، والمتعلقة بحقوق الطفل والفئات المهمشة والمحرومة، إلى غير ذلك من الوظائف والمقاربات الأخرى التي تندرج ضمن مطلب الديمقراطية.

أولا : المقاربة الترابية اللامركزية

هناك إقرار بأن القرن الواحد والعشرين، سيصبح قرن المدن والتراب المحلي والأقاليم، كما كان القرن العشرون قرن المقاولات والدول الوطنية، وأن التراب الحلي سيشكل لا محالة في المستقبل حجر الزاوية للحكامة. ويمكن ملاحظة ذلك عبر المعاينة للواقع، حيث أن كل

[149]– دليل مكون اللجنة الجماعية في مجال التخطيط الاستراتيجي التشاركي، التنسيق وإعداد نجاري محمد حميد في إطار برنامج تكوين مرتبط بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والمنظم بمدرسة تكوين أطر وازرة الداخلية بالقنيطرة، 31 غشت 2005،ص 13.

الدول ومنها المغرب تحاول تحقيق التنمية الاقتصادية بواسطة الاعتماد على الدينامية الترابية المحلية.

إن تطبيق المقاربة التشاركية على المستوى المركزي، تعتبر مسألة أولية وسابقة، لأنها مرتبطة بالالتزامات الدستورية والقانونية والسياسية، لكن التطبيق المأمول هو توسيع تطبيق المقاربة التشاركية على المستوى اللامركزي بشكل واسع وعلى جميع المستويات أثناء تطبيق الوطنية للتنمية البشرية، وذلك تجسيدا لمفهوم الحكامة اللامركزية.

وعلى المستوى اللامركزي أيضا، فإن تطبيق المقاربة التشاركية يعمل على الاستجابة لمطالب الساكنة في الرفع من مستوى أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. كما أن تطبيق نفس المقاربة على ذات المستوى ووفق منظور الحكامة الجيدة، سيساهم في تحقيق الاستقرار الداخلي وفي تحسين وتجويد النظام الديمقراطي للبلد.

ثانيا : مقاربة النوع

إن الجمع بين المقاربة التشاركية ومقاربة النوع، تعتبر مطلبا ديموقراطيا لا بد منه، وهو عبارة عن «منظور للتغيير الاجتماعي المرتكز على النظريات التنموية البشرية، هذه النظرة للتنمية تموقع الأشخاص في مركز اهتماماتها، باستقلال عن الجنس والسن، وتستلزم إذن، بالضرورة إدخال «بعد النوع»، ووضع الأفراد في موقع الفاعل في عملية التغيير». فنهاية هذه الصيرورة، تكون بتحقيق المساواة والإنصاف بين الرجال والنساء بتمتيعهم بوسائل وآليات لتحقيق تقدمهم.[150]

فالجمع بين المقاربتين، يجب أن ينطلق من قناعة علمية وأخلاقية، بدور المرأة في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فتأهيل المرأة ثقافيا وعلميا واجتماعيا واقتصاديا هو تأهيل

---

[150]– فإدماج بعد النوع، لا يعني منح سلط للنساء على الرجال للسيطرة عليهم، ولا لجعلهم مماثلين لهم في جميع المناحي، ولكنه يروم بناء إشراكة جديدة بين الرجال والنساء، محترمة بدقة الفرق، وتضمن مشاركتهم بطريقة منصفة في جميع المجالات.

المرجع السابق:

Initiative nationale pour le développement humain, p :17

بدون شك للمجتمع، ومنطلق أساسي بدونه لا يمكن تحقيق الإقلاع الاقتصادي. ولذلك فإن إشراك المرأة في لجن المبادرة ومشاريعها مثلا، لا يجب النظر إليه على أنه استجابة لضغط معين بل أنه قناعة ذاتية، بحيث يجب أن تتمتع المرأة في هذه اللجن بالندية التامة والكاملة في الرأي واتخاذ القرار والمتابعة والتفعيل والتقييم والتقويم، إلى غير ذلك.[151]

كما أن مقاربة النوع، تعني كذلك إعطاء مزيد من الاهتمام للمرأة القروية لتثمين أدوارها الريادية في إحداث التنمية الفلاحية والقروية، والدفاع عن حقوقها المادية المكتسبة والحيلولة دون هضمها. كما يجب إعطاء الأولوية لها على مستوى اقتراح المشاريع التنموية ذات الطابع النسائي أو المشترك، كما أن «النوع ليس فئة متجانسة فهو عابر لجميع فئات المجتمع (فقراء، عجزة، شباب...) وأن مقاربة «النوع والتنمية» ترتكز على مكتسبات وخبرات دراسات الإصلاح الاجتماعي للإناث والذكور معا، فالنوع يعتبر عاملا لتقسيم العمل وتخصيص الموارد والزمن».

وتتضح أهمية إشراك الفئات التي تعاني الإقصاء الاجتماعي والضعف والهشاشة (النساء والأطفال والشباب والعجزة والمعاقين) في العملية التنموية، ليس فقط لأن ذلك يعتبر مطلبا حقيقيا بل لأنه حاجة تنموية. فمن منظور المقاربة التشاركية التنموية، فإن عدم مشاركة هؤلاء ضمن العملية التنموية وعدم شمل هذه الأخيرة لهم في برامجها، سيعتبر ذلك قصورا ومبعثا على فشلها ولا يستجيب للمعايير الحديثة الحقيقية للتنمية البشرية.

وبالرجوع إلى الخطاب الملكي المرجعي، فإننا سوف نجده قد أكد على هذا المنظور الذي ينطلق من مقاربة « النوع والتنمية»، حيث جعله من ضمن الهدف الأسمى لمشروع المبادرة حين قال:» ومن هذا المنظور المستقبلي المتناسق، ثمنا بإصلاحات عميقة وأطلقنا مشاريع هيكلية مكنتنا من تحقيق مكاسب هامة على درب ترسيخ دولة الحق والقانون وتوسيع فضاء الحريات، والنهوض بحقوق المرأة والطفل، وبأوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني الفاقة والضعف(...) وإتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام المغاربة رجالا ونساء

---

[151]–المرجع السابق:

Initiative nationale pour le développement humain, p :17

(...)،كما أنها تستهدف التأهيل.. مراكز الاستقبال الموجودة..بمساعدة الأشخاص في وضعية صعبة.. والنساء المعوزات اللواتي لا سند ولا مأوى لهن».

1_ الوظيفة البيداغوجية

تكمن أهمية المقاربة التشاركية من الناحية البيداغوجية في فكرة مركزية وجوهرية، وهي أن العمل بالمقاربة التشاركية سواء من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية[152] أو من خلال العمل التدبيري عموما، يؤدي مجموعة من الوظائف التربوية التأهيلية والوظائف التعليمية التثقيفية. ومن هذا يمكن القول بأن الإضافة النوعية للمبادرة تكمن في هذه المنهجية الجديدة للعمل، وأن ترسيخها في العقليات على مستوى الأفراد والجماعات والرأسمال الدائم الذي يمكن استخدامه في جميع مستويات التدابير التنموي ولو خارج المبادرة.

كما يمكن إبراز أهمية الوظيفة البيداغوجية للمقاربة التشاركية، من خلال قواعد بيداغوجية ثلاث: «قاعدة التعلم بالممارسة»، قاعدة «التعلم الجماعي بالمشاركة والتشارك»، وقاعدة «الصياغة الجماعية للمشروع المجتمعي التنموي».

فقاعدة « التعلم بالممارسة» أو عن طريق الممارسة، تعني أن التعلم لا يمكن أن يحقق نتائجه وأهدافه كما لا يمكن إدراك كنه الأشياء المدروسة، إلا إذا تم الانتقال إلى مرحلة التجريب والتطبيق الميداني، خصوصا وأن العمل التنموي رغم ارتكازه على منطلقات نظرية وتصورية لا بد منها، إلا أنه يبقى عملا متجاوبا مع الواقع ومع الظروف الموضوعية والبنية المؤثرة ميدانيا في التنمية، كما أن قاعدة «التعلم بالممارسة» تؤدي إلى تأهيل جميع الأطراف المكلفة بإدارة وتفعيل ومتابعة المبادرة، تأهيلا ينطلق من التجربة اليومية ومن الممارسة التشاركية، حيث لا يمكن الانطلاق من فكرة مسبقة لدى أي طرف من هذه الأطراف لإقصاء الطرف الآخر بدعوى أنه غير مؤهل التأهيل الذي يتصوره هو نفسه.

---

[152]– كريم لحرش، الحكامة المحلية بالمغرب، ص: 43

أما قاعدة «التعلم الجماعي بالمشاركة والتشارك، فهي تعني أن تطبيق المقاربة التشاركية يشكل فضاء تربويا تعليميا جماعيا ينخرط فيه الجميع، فهو مدرسة تنموية حقيقية تنطلق من فكرة تغييب خلفية «الخلاص الفردي» لدى المواطنين كيفما كانوا، وخلفية العمل «العمل السلطوي الانفرادي والاستعلائي» لدى أصحاب القرار من رجال السلطة وحتى لدى مسيري المجتمع المدني نفسه في علاقتهم مع الأعضاء والمحيط.

كما أن قاعدة التعلم الجماعي بالمشاركة والتشارك، تسمح بتداول المعلومات على المستوى الأفقي والعمودي، وتقاسمها كشرط أساسي لنجاح العملية التنموية، خصوصا أن جوهر المبادرة والعمل التنموي عموما هو التكوين المشترك لفكرة المشروع وصياغته كما أنه تسمح بتمييز الكفاءات بمختلف مستوياتها ومواقعها، وبالتالي فإن المحصلة النهائية للمقاربة التشاركية تسمح بظهور كفاءات حقيقية تم انتخابها تجريبيا وميدانيا.

أما قاعدة «الصياغة الجماعية للمشروع المجتمعي التنموي[153]».

فتدل على أن تطبيق المقاربة سيساهم في تشكيل الضمير الجمعي التنموي للأمة، ترشيحا مبنيا على أسس علمية وعقلانية.

فالمقاربة التشاركية بما ستقوم به من المساهمة في تشخيص المشاريع ودراستها واعتمادها، ستلبي بدون شك الحاجة إلى تحقيق مجتمع قائم على المشاريع التنموية الناجحة،وذلك ما سيسمح بنشر ثقافة المشروع داخل المجتمع، هذه الثقافة التي ستؤدي إلى استمرارية المشاريع المستهدفة.

2 _ الوظيفة التدبيرية التشاركية

إذا كان التدبير هو تلك العملية التي تسعى إلى تحقيق أهداف مأمولة وممكنة، وطموحة، عن طريق تنظيم معقلن للموارد المالية والبشرية أفرادا وجماعات، فإنه يستلزم المرور من المراحل التالية، مرورا علميا دقيقا ومضبوطا وهي:

---

[153]–دليل اللجنة الجماعية في مجال التخطيط الاستراتيجي التشاركي

أحمد بوكابوس، التنظيم الجمعوي، مقال ورد في مجلة «les cahier du cread » n° 5320 p53

1. التخطيط
2. التنظيم
3. توجيه النتائج
4. الإنعاش والتحفيز
5. التقييم والمتابعة

وإذا كانت المقاربة التشاركية، بالتحديد السابق مجموعة من المناهج المستعملة لعدد من الوسائل والآليات في تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل المتدخلين والمستهدفين في تنظيم المشاريع والبرامج. وهي أيضا عبارة صيرورة تسمح للجماعات النشيطة وللأفراد النشيطين، ولممثلي السكان ولمؤطريهم في صياغة التصور التنموي، وفي تسيير جميع الأنشطة التنموية داخل مجالهم ومحيطهم.

فإن التدبير التشاركي يصبح عبارة عن تلك العملية التي تسعى إلى أهداف مأمولة وممكنة مشتركة تم تحديدها بتشارك مع السكان، عن طريق تنظيم معقلن للموارد المالية والبشرية وفق مناهج شفافة ومضبوطة متوسلة بوسائل ناجعة في تحديد الأدوار والمسؤوليات لكل المتدخلين والمستهدفين في إعداد وتنظيم ومتابعة المشاريع التنموية».

وتكمن أهمية التدبير التشاركي في فكرة أساسية، وهي أنه في إطار سياق تحقيق مشروع ما فإن دراسة جدوائيته (Etude de faisabilité) تطرح نفسها بأهمية بمكان. وفي جميع الأحوال، فإن تبرير صلاحية المشروع من عدمها، لا بد لها من أربع مستويات ضرورية من التحليل، تم درجة قابلية انخراط السكان، ودرجة التنظيم والتضامن للساكنة، ودرجة كفاءة الجماعة المكلفة بالمشروع، ثم درجة ضرورة إقناع الساكنة بالمشاريع الجديدة الغريبة عنهم.

كما أهمية دور الساكنة تطرح في مرحلة اختيار المشروع وترتيبه وتركيبه (Montage de projet)، بحيث أنه لكي يتم قبول مشروع معين يجب أن يستجيب لحاجة الجماعة

المستهدفة. وهنا تكمن تحديد فكرة المشروع، التي على مدبيري العملية التنموية أن يستخلصونها بتشارك مع السكان، كما عليهم أن يعينوهم ويساعدونهم على اختيار فكرة المشروع.[154]

التدبير التشاركي، له أهميته القصوى كذلك في مرحلة التشخيص المطلوبة على مستوى المشاريع وعلى مستوى تحديد المواقع، إذ يحيلنا على فكرة أساسية أخرى وهي: التشخيص التشاركي» الذي يمكن اعتباره الأداة الفعالة التي تسمح بتحديد عوامل ومظاهر الضعف والقوة على المستوى الداخلي والخارجي.

ولتحقيق التشخيص التشاركي يمكن استعمال طرق «الإحصاء التشاركي» التي تسمح بإشراك الساكنة في تحديد الأولويات. فأهمية التشخيص التشاركي تكمن في الارتكاز على نتائجه لتحديد الأهداف والاختيارات واتخاذ القرارات المستقبلية بناء على هذه الأهداف والاختيارات. إذ أنه كلما كان التشخيص موضوعيا وواقعيا وتشاركيا، كلما كانت له مصداقيته التي تعتبر بدورها محفزا قويا للعمل الجماعي المشترك، حيث يسمح بوضوح الرؤية لدى جميع الأطراف، كما يساعد على ابتكار الحلول وإيجاد البدائل وتقوية الإمكانات الذاتية.

فالتدبير التشاركي، يسمح بدون شك بإدارة الموارد المحلية بطريقة شفافة وكذلك الحفاظ عليها وتنميتها، كما يساعد على تدبيرها التدبير المعقلن والرشيد، رغم شحتها ونذرتها أحيانا. وبذلك فإنه يسمح أيضا بتطوير الإدارة التنموية من إدارة تدبيرية تشاركية مع الفئات المستهدفة والمتدخلة، متحررة في استخدام الأساليب والآليات، في تحقيق تدبير تنموي محلي تشاركي، يحقق إقلاعا وحركية تنموية مستدامة وشاملة.

كما أن التدبير التشاركي يسمح بإقامة شراكات حقيقية ناجعة وفعالة مع الساكنة أفرادا وجماعات، خصوصا مع البنيات المحلية المنظمة والنشيطة، وذلك من أجل تحقيق المشروع

[154]– «الشروع هو عبارة عن مجموعة من الأنشطة المتكاملة والمبرمجة خلال فترة زمنية محددة وفي مكان معين، وذلك بغية تحقيق أهداف ونتائج محددة انطلاقا من مجموعة من المعطيات واعتمادا على وسائل محددة». للمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع بخصوص أهمية ودواعي ودورة المشروع وكيفية تقديمه للجان المبادرة إلى الجزء الخاص بالملاحق.

الاجتماعي الذي يتجلى في مجموع الأنشطة الموجهة نحو تحسين شروط الحياة للساكنة المستهدفة في محيطها المستهدف.

إن وضع المقاربة التشاركية في مرحلة التنفيذ، يحتاج إلى تحديد منهجي علمي وعملي يمكن السير عليه. ولذلك، فإن تطبيق المقاربة التشاركية يمر عبر مرحلتين متكاملتين.[155]

أ. مرحلة التحليل للسياق الذي سيصبح مكانا للتدخل، هذا التحليل الذي يشمل جميع المعلومات المفيدة والضرورية لتحديد أولويات الجماعة ولإدماجها في جميع المستويات، من التصور إلى إنجاز المشاريع التنموية وتقييمها. كما تتميز هذه المرحلة كذلك، بالبحث في نفس الوقت عن إقامة الشراكات التي تسمح بإنجاح المشاريع المعتمدة.

ب. المرحلة الثانية، وهي مرحلة متقدمة ومتفاعلة تشمل التنظيم التشاركي لجميع الفاعلين، وذلك عن طريق تأسيس نظام متابعة وتقييم بواسطة مقاييس تسمح على الدوام بالقيام بالإصلاحات الضرورية. ويمكن تمثيل هاتين المرحلتين، اللتين تقربا لنا طريقة تطبيق المقاربة التشاركية على الشكل التالي:

خطاطة نظرية لتطبيق المقاربة التشاركية

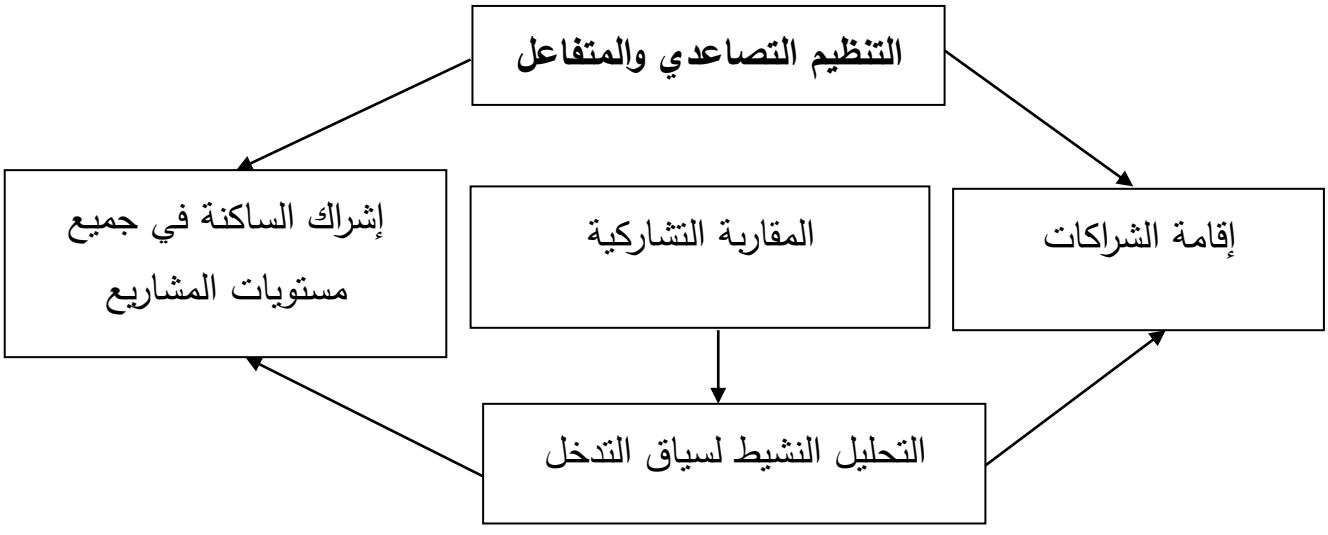

[155] المرجع السابق:
Initiative nationale pour le développement humain, p :17

الفقرة الثانية : المقاربة المندمجة

تتأسس المقاربة المندمجة في أهم جوانبها على المقاربة التشاركية، وتتبع أهمية هذا النوع من المقاربات في اعتماده عنصر التجميع لآليات التدخل الوظيفي من خلال اعتماد طابع الإدماج لوظائف التخطيط والترشيد والرصد والتتبع.

بالرجوع إلى الخطاب المرجعي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يمكن القول إنه يقدم لنا شرحا متكاملا للمقاربة المندمجة، وذلك حينما أكد على «أن التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة، ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل وتعبئة قوية متعددة الجبهات، تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية». كما عاود الخطاب التأكيد على أهمية المقاربة المندمجة، حينما قال: «كما تدلنا تلك التجارب على محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة، ذات الطابع القطاعي الانفرادي، المنعزل عن باقي القاعات الأخرى، فضلا عما تؤدي إليه من الاختلالات الناجمة عن تعدد الفاعلين وتشتيت الجهود وتدبير الموارد».

بل إن الخطاب زاد مرة ثالثة، موضحا أهمية البرمجة المندمجة ومحددا لمحاورها حين قال «وتأسيسا على هذه المقومات والمرجعيات والتجارب، فإن المبادرة التي نطلقها اليوم ينبغي أن تركز على المواطنة الفاعلة والصادقة، وأن تعتمد سياسة خلاقة تجمع بين الطموح والواقعية والفعالية، مجسدة في برامج عملية مضبوطة ومندمجة قائمة على ثلاثة محاور أولها: التصدي للعجز الاجتماعي... ثانيها: تشجيع الأنشطة المتيحة للدخل القار والمدرة لفرص الشغل، ثالثها: العمل على الاستجابة للحاجيات الضرورية للأشخاص في وضعية صعبة أو لذوي الاحتياجات الخاصة لانتشالهم من أوضاعهم المتردية[156]».

فمن خلال النصوص السابقة، يمكن تحديد المقاربة المندمجة في تعريف يجعلها، عبارة عن سياسات عمومية تندرج ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل وتعبئة قوية متعددة الجبهات تتكامل فيها الأبعاد السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، التربوية، الثقافية والبيئية،

[156]–خالد فخار– عبد الرحمان الماضي وآخرون، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الطبعة الثانية، ص 125.

وبالتالي فهي مقاربة ضد المقاربات القطاعية الانفرادية التي تعمل بمعزل عن باقي القطاعات الأخرى.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن تحديد ثلاث وظائف أساسية للمقاربة المندمجة، وهي وظيفة التخطيط المندمج، وظيفة الترشيد، ووظيفة الرصد المندمج.

أولا : وظيفة التخطيط المندمج

تؤدي هذه الوظيفة هدفا استراتيجيا، يتجلى في تحديد المشروع المستقبلي بناء على الرؤية المستقبلية الإستراتيجية المشتركة والشاملة، حيث يتم من خلالها التعامل مع العملية التنموية تعاملا استراتيجيا يرتكز على التخطيط العلمي الذي تندمج في صياغته جميع القطاعات المعنية، وأحيانا حتى في المعنية بطريقة مباشرة، إذ يصبح أمام هذا المبتغى الضخم، الكل معنيا ولو بشكل غير مباشر. كما أنها تسعى إلى تجاوز المقاربة التجزيئية التي تعني التعامل مع رفع الظاهرة وليس مع أصلها، ومواجهة كل مشكل على حدة بطريقة متقطعة، وهي تحاول أيضا أن تتجاوز الأسلوب التكتيكي الذي يتعامل مع المرحلة في غياب الإستراتيجية المحددة كنسق للتدخل[157].

وهذا ما سنحاول المبادرة تجاوزه، وذلك حينما أكد الخطاب الملكي، على القول:«وتتبع مبادرتنا في المقام الثاني، من اقتناعنا بأن إعادة التأهيل الاجتماعي عملية معقدة، شاقة وطويلة النفس، لا يمكن اختزالها في مجرد تقديم إعانات ظرفية، أو مساعدات موسمية مؤقتة، كما لا يمكن التعويل فيها على الأعمال الخيرية...»

كما أن أهمية التخطيط المندمج تكمن في التحكم في صيرورة العملية التنموية انطلاقا من التشخيص والإعداد، إلى التفعيل والمتابعة والإنجاز والتقييم والتقويم، وبالتالي فإنه يتيح في الأخير إمكانية المساءلة بناء على تحديد دقيق للمسؤوليات المسبقة لجميع المتدخلين.

---

[157]– محمد هيمل، مهارات التفاوض والتعاقد والتحكيم في المنظمات والمشروعات، مكتبة ابن سينا، الطبعة الأولى، القاهرة 2004.

ثانيا : وظيفة التشريد المندمج

تنطلق هذه الوظيفة من إحدى أهم خاصيات الحكامة، وهما خاصيتنا الفعالية والكفاية، فالفعالية لا يمكن تحقيقها دون تكثيف الجهود والتدخل الشامل في العملية التنموية. هذا التدخل المتعدد للمتدخلين وفق عملية مدروسة تتدرج بدورها ضمن مخطط مدروس، تسمح بتخصيص واحد للموارد البشرية وللإمكانات المادية والمالية، عوض التخطيط المتعدد لكل قطاع لوحده لهذه الموارد، والذي يعجز في المحصلة النهائية عن تحقيق الأهداف المرجوة، وعن تحقيق الكفاية في النفقات. ولذلك فالمقاربة الإجمالية المندمجة تسمح بتقاسم الوسائل الضرورية لمختلس الشركاء وباقي الأطراف الأخرى، والمتجلية في الخطوات التالية[158]:

أ. تحديد الحاجيات والفاقات.

ب. تشخيص الوضعية الحالية.

ج. وضع الوسائل الضرورية في خدمة الجميع

1. الوسائل البشرية.
2. الوسائل المادية.
3. الوسائل المالية.
4. المهارات والكفاءات

إن الاستغلال المشترك والمندمج لهذه الوسائل، سيجعلنا بدون شك أمام، ميزانية واحدة وليس أمام ميزانيات، كما أنه سيخفف على الإدارة من العبء البيروقراطي التنظيمي، بما سيتيحه ذلك من توفير للجهد ولعنصر الزمن الذي يظل أحيانا أهم من العناصر المادية والمالية الأخرى.

---

[158]–المرجع السابق:

Initiative nationale pour le développement humain , p :17

- **وظيفة الرصد المندمج**

تحتاج العملية التنموية إلى رصد مستمر لها في الآن والحين، ابتداء وعملا وانتهاء، في مرحلة الإعداد على مستوى التشخيص والتحديد، ثم في مرحلة الإعداد على مستوى التنفيذ، تحتاج إلى رصد مستمر تقييمي وتقويمي دوري، وعملية الرصد هذه، يبدو أنها تحتاج فريقا متكاملا ينظر لها من مختلف التخصصات القطاعية حتى يكون رصدا موضوعيا.

فانطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، سيطرح بدون شك عدة إشكالات وكما سيواجه عدة معيقات، وجب رصدها الرصد المندمج لإيجاد حلول لها تكون مندمجة بدورها في إطار صيرورة دورية متعاقبة. وبالنتيجة فإن المقاربة المندمجة، لا يمكن أن تكون مقاربة ناجعة وفعالة دون ارتكازها بدورها على المقاربة التشاركية؛ فاتخاذ القرار على مستوى القطاعات يجب أن يكون قرارا تشاركيا، كما أن اتخاذ القرار المندمج يجب أن يكون بدوره قرارا تشاركيا.

المبحث الثاني :

تنفيذ المبادرة الوطنية في اطار الخيار الترابي للدولة

إن تنفيذ المبادرة على هذا المستوى الترابي يتطلب الاحاطة بمنظور الحكومةوالسلطات المحلية وطرق واساليب تتبع برامج التنمية.

المطلب الأول: قيادة الاشتغال وتتبع البرامج

يجب تعميم برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مجموع التراب الوطني وذلك بإدراجه في إطار سياسة لا مركزية تحت إشراف سلطة محلية يتعين عليها التنسيق بين الأعمال المنجزة وضمان تدخل مسئول للجماعات المحلية المعنية من خلال الإعلام والتشاور. ومع ذلك، فإن عمل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية يجب أن يكون تحت مراقبة محلية، بهذا فتعزيز سياسة اللامركزية[159]. ضرورة ليست فقط مسألة مبدأ وإنما مسألة فعالية.

إن تبني المشار يع من طرف الجماعات المحلية يمكن جزءا من تغطية جزء من التمويل الإجمالي، كما يشكل على الخصوص ضمان اللاستمرارية.

وهو ما يستلزم مواكبة قوية لهذه الجماعات المحلية من طرف الإدارة الوصية، ومتابعة قدراته االمسؤولية حسب الأبحاث التي قام بها المرصد الوطني للتنمية البشرية[160]، فإن طريقة عمل اللجان الثلاثية (الإدارات، المنتخبون، الجمعيات) قلص من إشراك المنتخبين المحليين.

[159]– عبد العزيز أشرفي، ص 187 من أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام تحت عنوان الحكامة الجيدة والمجتمع المدني بالمغرب السنة الجامعية 2013–2014 من جامعة محمد الخامس– أكدال– الرباط

[160]– المرصد الوطني المخصص بتتبع برامج التنمية البشرية ONDH

فتحسين تدخل أعضاء اللجان يرجع لتحملهم مسئولية أكبر ودون المساس بمبدأ اللجان الثلاثية.

الفرع الاول : منظور الحكومة والسلطات المحلية في تعاطيها مع المبادرة الوطنية

الفقرة الأولى: موقف الحكومة

تكمن أهمية الدور الحكومي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، باعتبارها الجهة المكلفة رسميا بتفعيلها ومتابعتها؛ حيث تم تكليف الوزير الأول بالسهر على أن تنكب الحكومة على تجسيد هذه المبادرة في دفعتها الأولى ضمن برامج مندمجة وملموسة.[161]

كما أن الحكومة على الصعيد المركزي في إطار اللجنة الإستراتيجية واللجنة المديرية للمبادرة مكلفة بتقديم التوجيهات اللازمة النابعة من المتابعة اليومية لتنزيل المبادرة الوطنية، بما تملكه من قدرات بنيوية تسمح لها بالإحاطة الدقيقة بما تملكه من خبرات مدربة متعددة.[162] كما أن الحكومة مطالبة بتخصيص الموارد البشرية والمالية اللازمة للمبادرة، وبخصوص الموارد البشرية والإدارية فإن الحكومة مطالبة بإنشاء شبكة جهوية لخبراء المساعدة الفنية والتقنية في مجال التنمية المستدامة.[163]

---

[161]– الخطاب الملكي (18 ماي 2005)

[162]– هنا لا بد من التأكيد على فكرة ذات أهمية بمكان بخصوص متابعة المبادرة الوطنية وهي أن الحكومة مطالبة بالقيام ببحوث اجتماعية أكاديمية ميدانية ونظرية وذلك بإشراك علماء الاجتماع في القيام بهذه البحوث والدراسات وبالأخص بالعالم القروي ومنحهم الميزانية الكافية والوقت الكافي والحرية المطلقة إذ أن القرارات الحكومية التكنوقراطية يجب أن ترتكز على بحوث ودراسات علمية اجتماعية مؤكدة وذلك من أجل القيام بتشخيص حقيقي يحدد لنا الساكنة المستهدفة والمواقع بدقة بما ينتج عنه التحديد الدقيق للمشاريع والبرامج التنموية المعتمدة في إطار المبادرة.

[163]– يجب الحرص على أن يتم اختيار هؤلاء الخبراء وفق آليات شفافة ووفق معايير دقيقة وعامة لتحديد الكفاءات دون مراعاة للواءات الزبونية أو غيرها وذلك وفق المقاربة التشاركية بحيث يجب الاعتداد بآراء ودراسات وأبحاث هذه الشبكة، وليس فقط الاستئناس بها كما أن الحكومة مطالبة بإنشاء قسم الشؤون الاجتماعية على مستوى الأقاليم والعمالات ليكون المحاور والمنسق للناشطين المحليين في إطار إنجاز المبادرة الوطنية ونظرا لأهمية هذا القسم باعتباره « الدينامو» المحلي للمبادرة فإنه يجب التدقيق في اختيار المشرفين عليه وأن تمنح لهم الفرصة في العمل كفريق متكامل ومنسجم بعيدا عن البيروقراطية الروتينية المعهودة.

وفي إطار الدعم المطلوب من الحكومة، فإنها مطالبة أيضا بإنتاج مساطر المنهج التشاركي وتدبير المشاريع.

هذه المساطر التي يجب التأكيد على ضرورة انسجامها الكامل مع روح المقاربة التشاركية، بحيث تتميز بنوع من المرونة والميدانية والكفاءة كمعايير تؤطرها، لأجل تحقق الهدف المطلوب وهو العمل، وتدبير المشاريع بمشاركة قصوى للساكنة المستهدفة وللمعنيين.

كما أن هذه المساطر، يجب إعدادها وفق المقاربة المندمجة، حتى يتسنى لها أن تشمل جميع الأطراف المتدخلة والمهتمة، وفي إطار هذه المقاربة المندمجة فإن الحكومة مطالبة بتقوية قدرات وإمكانيات التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية وباقي المصالح المركزية والخارجية، وذلك حتى يتناغم الكل مع المبادرة الوطنية وأن يصبح مؤهلا التأهيل الكامل للقيام بدوره التنموي المنوط به.

وهنا تجب الإشارة إلى أهمية تعزيز سياسة اللاتمركز في إنجاح المبادرة الوطنية، بحيث أن اللاتمركز سيساعد الإدارات الخارجية والمحلية على اتخاذ قرارات نابعة من صميم واقعهم المحلي، متجاوبة مع الحاجيات التي تفرضها الظرفية وباستغلال أمثل لعنصر الزمن ومتجاوبة كذلك فيما بينها خارجيا ومحليا، من أجل تحقيق هدف التفاعل والتكامل المحليين، فاللاتمركز، يشكل بيئة خصبة لتفعيل ومتابعة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خصوصا إذا ما تم في إطار تفعيل مضامين وأهداف الرسالة الملكية التي وجهت إلى الوزير الأول بخصوص تعزيز اللاتمركز وتشجيع الاستثمار، والتي دعت إلى إحداث المراكز الجهوية للاستثمار ثم إلى تفويض صلاحيات الوزراء إلى ولاة الجهات، والتي تمت ترجمتها إلى مجموعة من القرارات الوزارية المؤرخة في 5 مارس 2002.

كما أن الحكومة مطالبة انطلاقا من الخطاب المرجعي للمبادرة، باعتماد المقاربة المندمجة في جميع سياساتها وقراراتها، بحيث أنه لا يتصور إقدامها على مجموعة من القرارات التي يمكنها أن تثقل كاهل المواطن البسيط ماديا وتزيد من تحملاته الجبائية أو الاستهلاكية بما لا يتماشى مع هدف المبادرة، بالعمل على استئصال آفة الفقر والبؤس. أو تلك السياسات النخبوية التجزيئية التي لا تحقق هدف المبادرة في توسع دائرة الاستفادة من

الإمكانات المتوفرة، وإتاحة أكبر قدر من فرص الاختيار أمام المغاربة رجالا ونساء أو القرارات الغير المعقلنة للموارد المالية والبشرية التي تستنزف إمكانات الدولة في أمور لا فائدة تنموية ترجى منها، حيث يمكن تخصيص هذه الموارد لدعم المبادرة ومشروعها التنموي الاستراتيجي والطموح.

دعم الحكومة، يمتد إلى اعتماد برنامج تأهيلي وتكويني يشمل الفاعلين المؤسساتيين الجمعويين، العاملين الاجتماعيين، المنشطين المربيين والمؤطرين. هذا البرنامج الذي يمكن التعويل عليه كرافعة بيداغوجية تربوية وتعليمية بحيث أن أثره سوف لن يقف فقط عند حدود المبادرة الوطنية، بل إنه سيتعداها ليشمل الثقافة والأداء التنمويين معا وميادين أخرى، مما يسمح بتكوين نخبة حقيقية ومؤهلة للإسهام في قيادة المجتمع.

هذا مع الإشارة، إلى أن عملية التأهيل والتكوين هاته يجب أن تكون وظيفية أكثر، بما تخدم المبادرة وتخدم التنمية البشرية المستدامة والشاملة عموما. كما يجب أن تلامس الواقع كما هو والفئات المستهدفة والمعنية كما هي، في إطار من الواقعية المرتكزة على المنهجية العلمية المنضبطة. وكل ذلك بهدف تعبئة كافة الفاعلين والممارسين وإشاعة ثقافة المشاركة والتعاون والشراكة والتضامن، ثم من أجلإقرار ديناميكية نشيطة ودائمة للتنمية البشرية.

الحكومة مكلفة بحكم دورها على المستوى المركزي بتدبير مسألة التمويل الخارجي للمبادرة والبحث عن مصادره وتقوية هذا التمويل ليصل إلى المبلغ الذي تم تحديده لدعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وهنا تجب الإشارة إلى أهمية الدور الدبلوماسي المغربي الذي يمكن أن يضطلع به بخصوص دعم التنمية البشرية المستدامة وذلك في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

أما بخصوص عملية المتابعة، فالحكومة مطالبة كما جاء في الخطاب الملكي ب «نهج خطة عمل ترتكز على مبادئ حسن التدبير من مسؤولية وشفافية وقواعد الاحترافية،

مع إشراك واسع للمواطنين وتحديد وعقلنة مجال تدخل المؤسسات والأجهزة العمومية، فضلا عن المتابعة والتقويم المستمرين للمنجزات.[164]

أولا : دور السلطات المحلية

إن إنجاز المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومتابعتها كمسؤولية تحملت الحكومة إدارتها، يعول فيها كثيرا على دور السلطات المحلية ابتداء من الوالي إلى العامل إلى الباشا والقائد. فالسلطة المحلية وعلى رأسها العامل أو الوالي مطالبة من موقعها الهام والحساس إيجاد الشروط اللازمة للمبادرة، وإعادة تشكيل المحيط المحلي على مستوى الموارد والعقليات بخلق بيئة تنموية تنتعش بداخلها المبادرة. هذه البيئة، التي يمكن الجزم أنها لن تتشكل إلا في إطار الحكامة والمفهوم الجديد للسلطة.

وتستلزم الحكامة المحلية تغييرا جذريا في الرؤية تؤدي بنا مثلا إلى اعتبار أن التراب المحلي يجب تعريفه ليس كجزء من المجال الطبيعي ولكن كنظام علاقات مفتوح وأن الدور الأولي للدولة هو تنظيم التعاون والتعاضد بين الفاعلين العموميين والخواص، فتطبيق المبادرة الوطنية ومتابعتها، يحتاج إلى تغيير عقليات المسؤولين المحليين للانخراط ضمن هذا النظام التنموي العلاني المفتوح. هذه العقليات التي يجب أن تتماشى مع المفهوم الجديد للسلطة الذي يسعى إلى رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية والحريات الفردية والمحافظة على السلم الاجتماعي.[165]

كما يجب أن تؤطر تحت مفهوم الحكامة المحلية، الذي يقتضي من السلطات العمومية أن تعرف كيف تدخل في حوار وشراكة مع الفاعلين الآخرين. فالحكامة تسمح بإعطاء الصبغة الجماعية للمجموعة البشرية، فالدول التي نجحت في قيادة التنمية الاقتصادية هي

---

[164]– على الصعيد المركزي، فإن الحكومة مسؤولة عن:

1_ إحداث وتفعيل شبكة النظم المعلومانية التي تربط بين المستوى المركزي وكافة الأقاليم والعمالات لتتبع ومباشرة صرف التمويل وأطوار الإنجاز الميداني لعمليات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

2_ تتبع أثر الإنجاز عبر معيار المؤشر المندمج للتنمية البشرية.

3_ تحليل تطور مبادرة التنمية البشرية والمؤشرات الأخرى للمرصد.

[165]– الخطاب الملكي، بتاريخ 12 أكتوبر 1999.

تلك التي تتوفر على القدرة والكفاءة في تنظيم وتعبئة كل الفاعلين حول مشروع مشترك. وهذه الكفاءة والقدرة في الدخول في الحوار والشراكة مع مختلف المتدخلين، تستلزم تغييرا ثقافيا جذريا لدى الحكام والإداريين والموظفين، وتغييرا كذلك في المساطر.

إذن، فالتنمية البشرية التي تسعى إلى تحقيقها المبادرة الوطنية تتطلب وجود بيئة تنموية مساعدة، تنتعش بداخلها وتوفر لها شروط النمو والنجاح. هذه البيئة التي تفترض مجموعة من المقومات القانونية والإدارية، مثل الديموقراطية ودولة الحق والقانون، المفهوم الجديد للسلطة، اللامركزية واللاتمركز والحكامة المحلية الجيدة، هذه المفاهيم التي تشكل ضمانات لا بد منها من أجل تحقيق أهداف المبادرة الوطنية والتي تسعى إلى تحقيق التنمية البشرية الشاملة والمستدامة المبنية على العدالة الاجتماعية والاقتصادية[166]

وتكمن أهمية السلطات المحلية على المستوى الجهوي، باعتبار أن الوالي هو رئيس اللجنة الجهوية، وبذلك فإنه في موقع يسمح له بالمتابعة الحقيقية لأشغال المبادرة الوطنية حيثما وجدت على التراب الجهوي، خصوصا وأن اللجنة الجهوية مكلفة بالعمل على تحقيق التماسك الشامل لجميع المبادرات الإقليمية للتنمية البشرية، كما أنها مكلفة بالتقريب بين برامج الدولة والمصالح العامة والجماعات المحلية مع أشغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ومكلفة أيضا بتحقيق التماسك الجهوي وقيادة برنامج الهشاشة.

كما تكمن أهمية السلطات المحلية على المستوى الإقليمي، باعتبار أن العامل يترأس اللجنة الإقليمية للمبادرة الوطنية، والمتابعة تتم في إطار هذه اللجنة، من خلال تنفيذ البرامج ومتابعتها ومراقبتها، ثم عن طريق رفع مؤشرات المتابعة إلى المستوى المحلي، فإن اللجنة المحلية تضم بالإضافة إلى ممثلي المنتخبين بالجماعات المحلية والمقاطعات ورئيس اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنسيج الجمعوي، المصالح التقنية والسلطة المحلية، هذه الأخيرة التي تعتبر تابعة للعمال والولاة تعتبر المتتبع القريب والفعلي لبرامج المبادرة وتنفيذها.

---

[166]– يتمثل تحدي التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات القادمة في النجاح من الانتقال من اللامركزية إلى الحكامة الجيدة.

ثانيا : دور المنتخبين والجماعات الترابية

إن أهمية دور المنتخبين والجماعات المحلية، بخصوص المبادرة الوطنية تتجلى من موقعهم كمسؤولين عن الرقعة الجغرافية ومجالها الترابي وكممثلين للسكان بداخلها، وهي نفس الرقعة الجغرافية وهي نفس الساكنة اللتان تستهدفهما المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بالإضافة إلى وجود نشاط تنموي محلي تقوده الجماعة خارج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذا، زيادة على أن المنتخبين والجماعات المحلية هما مكونان رئيسيان وفعالا داخل اللجان المحلية للمبادرة الوطنية وداخل هياكلها، وأنهما المعنيان الرئيسيان والمكلفان بكثير من برامج المبادرة ومشاريعها.

الفقرة الثانية : دور المنتخبين

على المستوى المركزي، يعتبر دور المنتخبين حاضرا في جملة من القرارات التي لا تخلو من أهمية كبيرة، فكما جاء في الخطاب الملكي للمبادرة الوطنية (18 ماي 2005)، فإن المنتخبين بالبرلمان معنيون بمناقشة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في جلسة خاصة وتقديم الدعم البناء لها. كما أن المنتخبين، كالطبقة السياسية معنيون بالمبادرة الوطنية باعتبارها خيارا استراتيجيا تنمويا تبناه الملك، وذلك بالمساهمة في صياغة المبادرة في المرحلة المقبلة لها على المدى المتوسط بعد جعلها من صميم برامجها الانتخابية المقبلة بل أكثر من هذا، فإن الخطاب اعتبر أهداف المبادرة ومدى اعتمادها من طرف الأحزاب السياسية معيارا للعمل السياسي المستقبلي، وذلك حينما قال « أما على المدى المتوسط فإنه يتعين على الطبقة السياسية وهي مقبلة على استحقاقات حزبية وانتخابية في أفق سنة 2007، أن تجعل في صلب اهتماماتها بلورة مشاريع ملموسة لتجسيد

هذه المبادرة لأن أهدافها التنموية تشكل جوهر الانشغالات اليومية للشعب والمحك الحقيقي لإعادة الاعتبار للعمل السياسي».

ثم إن المنتخبين كبرلمانيين ونواب للأمة، ممثلون ضمن مكونات المرصد الوطني للتنمية البشرية، هذا التمثيل الذي يتيح للأحزاب السياسية الاطلاع على سير المبادرة بطريقة

شاملة ودقيقة بما يسمح لها بالإضافة إلى المعلومات التي تحصل عليها بحكم تواجدها الميداني عبر التراب الوطني، أن تقوم بدور ريادي لا بأس به إلى جانب باقي أعضاء المرصد. وبالنتيجة، فإنه سيسمح لها كذلك بالمساهمة الفعالة في التقييم المطلوب والمنتظر للمبادرة الوطنية.

أولا : دور الجماعات الترابية

أما على مستوى الجماعات المحلية، باعتبارها ممثلة ضمن اللجان المحلية والإقليمية والجهوية وحاضرة بقوة بداخلها، فبالإضافة إلى مساهمتها المالية في التمويل للمبادرة الوطنية، فإنها مكلفة بالقيام بدور التشخيص وتحديد المواقع وتفعيل المشاريع على مستوى اللجنة المحلية، ومكلفة بتحديد المستهدفين والمصادقة على المبادرات المحلية للتنمية البشرية على مستوى اللجنة الإقليمية، ومكلفة كذلك على مستوى اللجنة الجهوية بخصوص التقريب والتوفيق بين الأعمال القطاعية بتهييئ وتفعيل البرامج والمشاريع[167].

كما يجب الإشارة إلى مسألة مهمة، وهي تمثيلية اللجنة المكلفة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شخص رئيسها باللجنة المحلية للمبادرة. بل أكثر من هذا فإن اللجنتين، المحلية والإقليمية المكلفتين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفق قانون (00.78و 79،00)، المادة 36 لكليهما)، مدعوتان إلى مراجعة مخططيهما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجماعتيهما في إطار النظرة التقاربية للبرامج القطاعية، والتوفيق مع المبادرة المحلية للتنمية البشرية.

وفي ذلك، إشارة جد مهمة إلى ضرورة تطبيق المقاربة المندمجة على الصعيد المحلي، بين البرامج القطاعية المحلية وبرامج المبادرة المحلية للتنمية البشرية، والبرامج التنموية المتخذة على صعيد الجماعات المحلية في إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذي تعده لجنة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبذلك سيتم خلق ديناميكية تنموية محلية متكاملة ومنسجمة، تتكامل فيها المخططات التنموية للأطراف السابقة؛ ويتم فهيا

[167]– خالد فخار – عبد الرحمان الماضي، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره.

ترشيد الجهود والموارد البشرية والمالية وتدبير عنصر الزمن مما سيحقق لنا كذلك وظيفة المتابعة والتقييم بفعالية ودقة عن طريق الرصد المندمج.

ويبقى التحدي الذي يطرح على الجماعات المحلية، هو مدى توفرها على خطط تنموية واضحة ومفصلة ودقيقة تستجيب لمطلب التوفيق المندمج السابق الذكر مع البرامج القطاعية وبرامج المبادرة. بل المطلوب الآن وفق فلسفة ومنهجية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من الجماعات المحلية العمل بالمقاربة التشاركية، في جميع المهام والأدوار المنوطة بالمنتخبين والجماعات المحلية على صعيد لجن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، كمهمة التشخيص وتحديد المواقع وتفعيل المشاريع، وتحديد المستهدفين والمصادقة وتهييئ وتفعيل البرامج والمشاريع.

وبما أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أصبحت ضمن اللجنة المحلية واللجنة الإقليمية، وبما أنه أصبح مطلوب منها مراجعة مخططيها التنمويان على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، بما يتوافق مع باقي البرامج الأخرى القطاعية وبرامج المبادرة الوطنية التي وجب اعتمادها وفق المقاربة التشاركية، فإن الجماعات المحلية في شخص لجنتها الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت اليوم مطالبة أثر من أي وقت مضى باعتماد المخططات التنموية الاقتصادية والاجتماعية بطريقة استراتيجية وتشاركية واعتماد نهج التخطيط الاستراتيجي التشاركي.

والتخطيط الاستراتيجي التشاركي، في الأصل مقاربة تدعوا إلى التفكير العميق في المستقبل إذ يسمح بكشف حاجيات السكان الآنية والمستقبلية، كما أنه يمكن من التنبؤ بالتغييرات التي يمكن أن تحدث. وباعتباره كذلك مقاربة لتحسين التدبير، فهو يسمح بالانكباب على الأولويات واستكشاف البنيات والوسائل المناسبة من أجل تنسيق وتدبير

التدخلات. كما يقدم هذا التخطيط إطارا دقيقا لتتبع مشاريع التنمية وفق مؤشرات قابلة للمعاينة والقياس، ويقدم أخيرا الحجج الضرورية لتعبئة تمويلات المشاريع المبرمجة.[168]

وبشكل عام، فإن هذا النوع من التخطيط يسمح للفاعلين المحليين من خلال اعتماده بتحقيق ستة أهداف رئيسية:

1. إعطاء الأولوية للاستراتيجيات والمشاريع التنموية التي تستجيب لانتظارات وطموحات السكان.
2. خلق الظروف المواتية من أجل تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال الحاضرة والمستقبلية.
3. تمطين المنتخبين وأطر الجماعات الملحية من أن يصبحوا المبادرين والمسيرين الحقيقيين للتنمية البشرية
4. حث الجماعات المحلية على تخصيص مواردها المحدودة للاستجابة إلى الأولويات بطريقة فعالة وناجعة.
5. تقوية قدرة الجماعات المحلية على تعبئة موارد أخرى من أجل تنميتها.
6. جعل الجماعات المحلية قادرة على وضع أهداف مضبوطة قابلة للقياس وتمكن من مراقبة مدى تحقيق هذه الأهداف.[169]

إن توفر الجماعات المحلية على هذا المخطط الاستراتيجي التشاركي، يسهل بدون شك تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ليس فقط على الصعيد المحلي ولكن كذلك على الصعيد الوطني، بما سيوفره من معلومات وبما سيشكله من أرضيات مسبقة وبما سينجزه من

---

[168]– وهو أيضا طريقة تسهل وتوجه الحوار، بحيث يقدم إطارا للتشاور حول آفاق التنمية بطريقة تشاركية، كما أنه مقاربة لتحسين التواصل داخل الجماعات المحلية إذ يساهم بشكل منتظم بإخبار الشركاء والسكان حول الأهداف الاستراتيجية وحول المشاريع الجارية وتتبعها وتقييمها.

[169]– دليل عملي للتخطيط الاستراتيجي التشاركي سابق الإشارة إليه.

علاقات تشاركية سابقة، حيث من خلاله سيتضح لجميع الأطراف ما تم إنجازه من عمل تنموي وما سيتم إنجازه وما ينبغي إنجازه على الصعيد المحلي. كما أنه سيسمح بمتابعة الصيرورة التنموية المحلية بأكملها خصوصا إذا ما تم اعتماده وفق منهج علمي تشاركي بمشاركة فعلية وحقيقية للساكنة وللمستهدفين والمعنيين ببرامجه ومشاريعه.

ثانيا : المجتمع المدني كفاعل رئيسي في المبادرة الوطنية

يمثل المجتمع المدني أهمية مركزية داخل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، انطلاقا من الخطاب المرجعي لها (خطاب 18 ماي 2005)، وإطلاقا كذلك من المنهجية والآليات التي تتنزل لها. وبالإمكان الإقرار بأن الهدف المركزي للمبادرة والجديد الذي تحمله، هو تقاسم معضلة التنمية البشرية مع المجتمع المدني، هذا الأخير الذي وجب إلقاء الضوء عليه بشكل موجز عن مفهومه وسياقه التاريخي وعن مدى تموقعه وقوته داخل السيرورة التنموية، وعلاقته بالدولة الدور المنوط له من خلال المبادرة الوطنية في إطار مفاهيم التنمية البشرية المستدامة والحكامة الجيدة والرشيدة.

ويمكن القول، بأن تاريخ المجتمع المدني عموما هو تاريخ مواجهة غياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والانحياز إلى تحقيق التوازن الاجتماعي والعناية بالإنسان في جميع مقوماته الشاملة. وبخصوص علاقة المجتمع المدني بالدولة والحكومة وموقعه منها، فقد أوجز المفكر البريطاني «جوردون وايت» في دراسته المنشورة بمجلة الديموقراطية في عام 1994 القول، بأن المجتمع المدني عالم ذو علاقة وسطية بين الحكومة والعائلة وتشغلها مؤسسات منفصلة عن الحكومة وتتمتع باستقلالية في علاقتها مع الحكومة، وأنها تتشكل بشكل تطوعي من أعضاء في المجتمع لحماية أو زيادة اهتماماتهم أو قيمهم.[170]

فالمجتمع المدني والدولة ليسا مفهومان متقابلان بل هما مفهومان متلازمان ومتكاملان، فلا يمكن أن ينهض المجتمع المدني ويؤدي رسالته في المناعة والتقدم بدون دولة قوية، تقوم على مؤسسات دستورية ممثلة تمثيلا حقيقيا وتعمل على فرض القانون، كما

[170]– زهير عبد الكريم الكايد، المرجع السابق ص : 79، 80.

أنه من الصعب أن نتصور دولة وطنية قوية يلتف حولها أغلبية المواطنين بدون مجتمع مدني يسندها.

وبذلك، فإن مكونات المجتمع المدني متعددة تتضمن المؤسسات الإعلامية الصحافية، الاتحادات، المؤسسات المحلية السكنية، جمعيات الآباء، المعلمين، جمعيات أعمال القطاع الخاص، وعدد كبير من المؤسسات غير الرسمية، والتي تكون خارج القطاع العام، حيث يشكل المجتمع المدني الرأسمال الاجتماعي. فمؤسسات المجتمع المدني، من الأولى أن تكمل دور الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة، إضافة إلى دور القطاع الخاص.

الفرع الثاني: التعاقد الممتد طبقا لدفتر التحملات

تشكل قاعدة الإقرار السنوي للميزانية، التي لا تسمح للدولة والجماعات بالدخول في مشاريع تمتد على عدة سنوات، كما يتطلب التعاقد ذلك، حاجزا كبيرا عندما يتعلق الأمر بالتنمية البشرية.

فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية والتي تتوفر على تمويل مضمون لمدة خمس سنوات، قد تكون أداة مميزة لنهج سياسة تعاقدية على عدة سنوات وبربط اقتراحات–التمويل المشار إليها في النقطة الأولى والمرونة التي توفرها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فإنه سيكون بالإمكان إدماج المشاريع وتحقيق تقائية الأشغال، خاصة من خلال تحمل كل الفاعلين للمسئولية، وخاصة الجماعات المحلية، حول برنامج وطني موحد.

ويفترض التعاقد أولا توزيع الغلاف الوطني على جميع الجهات، مبينا لأقاليم حسب معايير بسيطة وشفافة (عدد السكان، الفقر، التهميش، نقص في التنمية البشرية) .. يمكن أن يشكل المبالغ الموزعين الأقاليم أكبر حصة من الغلاف الإجمالي، مع تخصيص غلاف مالي لإنجاز المشاريع المشتركة بين الأقاليم.

الفقرة الأولى: إنجاز عشرون تقريرا حول التنمية البشرية خلال سنة 2008

وسيكون العامل مسئولا عن تطبيق المشاريع حيث سيتوفر على غلاف محدد مسبقا . كما سيقود المفاوضات بين مختلف المتدخلين (الجماعات، المجتمع المدني، المصالح الخارجية للوزارات) من أجل تحديد مقتضيات العقود حسب معايير محددة (الفقر، التهميش، نقص في التنمية البشرية)... مع تحديد الأولويات وأهداف مدعومة بالأرقام قابلة للقياس والتحقق، تقييما لتمويل وتحديدا لطرق والتعهدات فيما يخص تسييرا لتشغيل.

وهكذا سيكون لعامل في مركز الجهاز التعاقدي كمسئول عن التفاوض والتنسيق مع المصالح الوزارية المعنية منجهة، والجماعات المحلية من جهة أخرى. علاوة على ذلك، فإن هذه المقاربة ستمكن من القيام بتتبع محلي للإنجازات وتقييمها لنتائجها.

- أبعاد اللامركزية.
- البعد الاقتصادي.
- البعد الاجتماعي.
- البعد الثقافي.

الفقرة الثانية : التنميـة المحلية وعناصرها

إبان فترة السبعينات من القرن الماضي تسببت الأزمة الاقتصادية العالمية، لكل من أوروبا وأمريكا،في هدر كثير من الطاقات والمؤهلات، وبالتاليتطرح عديد من الاشكالات، ككيفية التعامل مع الأزمة وطريقة الخروج بنظريات وأفكار جديدة لتجاوز الفقر والهشاشة والنهوض بالاقتصاد الذي يعتبر المحرك الرئيسي والأساسي لتنمية المجتمعات،وعليه قامت السياسات بمختلف أنواع المبادرات المحلية ذات صبغة إجتماعية وتنموية، تارة نجدها تعمل على المستوى الأفقي، وثارة أخرى على المستوى العمودي، مما جعل قوة هده المبادرات تكمن في السعي نحو خلق نوع من الانسجام والتكافؤ والسهولة الرامية إلى دينامية جديدة وهادفة تتلاءم مع الظرفية الاقتصادية والسياسية لتلك الحقبة من الزمن،خصوصا مع وجود

فوارق إجتماعية واضحة المعالم عاشت عليها أمريكا وأوروبا،في حين نجد هده التجارب متفاوتة مابين معظم الدول الأوروبية،مثلا إسبانيا وألمانيا قد إعتمدت النظام التنموي الجهوي بينما تبنت حليفتها ألمانيا النظام التنموي الفيدرالي،في حين نجد أمريكا اتخذت استراتيجيات واسعة وتقسيمات جديدة اعتمدتها في المنهج السوسيو اقتصادي المحلي واقصد هنا المبادرات التي جاءت في هده الفترة موحدة وكسياسات جديدة تؤطر التوجهات الدولية في ميدان التنمية البشرية الموسعة والتي نلمس هنا أن ظاهرة البرامج الأممية والدولية التي سوف تأتي من بعد لتكريس النظريات التنموية يمكن أن تقول بأنها إجبارية كانت نظرا إلى الفترة الزمنية الخانقة.

أولا : عناصر التنمية المحلية

- **الهدف السياسي:**المشاركة في صنع القرار السياسي خصوصا مايتعلق بالجانب التنموي الوطني[171]

- **الهدف النقابي:** يكمن في الدفاع عن المصالح الاقتصادية، لمختلف النقابات والإرتقاء بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضاءها.

- **الهدف الثقافي:** وهو مايعبر عنه في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تعمل على نشر التنمية الثقافية، والوعي وفقا لاتجاهات معينة.

- **الهدف الإجتماعي:** المسهامة للعمل في تحقيق تنميةإجتماعية معينة تشتغل جنبا إلى المؤسسات البارزة، كالأحزاب السياسية والنقابات العمالية والاتحاديات المهنية، والجمعيات الثقافية والاجتماعية سواء على المستوي الدولي أو الوطني.

لقد أوكلت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، مجموعة من الأدوار لمختلف المؤسسات وعلى جميع المستويات،من أجل إنجاز برامج شملت كلا من الحكومة والسلطات المحلية، المنتخبين والجماعات المحلية، القطاع الخاص الحاضر ضمنا، والنسيج الجمعوي كممثل للمجتمع المدني عموما. وقد عززت هذه الأدوار بمجموعة من آليات المتابعة في إطار

---

[171]–نفس المرجع السابق

هياكل وبنيات ومخططات، تنتهي بعمليات التقييم ثم التقويم الدائمين والمستمرين، عبر مراحل دورية تنطلق من بداية الإنجاز إلى نهايته، كما هو الشأن بالنسبة للجنة الإقليمية، التي كلفت برفع تقرير شهري ونصف شهري إلى المصالح المركزية يتضمن تقييما لسير المشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الأفقي[172]. بالإضافة على المتابعة والتقييم الدوريين، الذين تتكفل بهما مجموعة من الهيئات المركزية كالمرصد الوطني للتنمية البشرية وباقي الهيئات المحلية.

والمتابعة، هي عبارة عن مسلسل للتواصل منظم للحصول على انطباع موحد حول سير المشروع على مستوى الفرق التقنية وعلى مستوى العلاقة بين الفرق ومحيطها وعلى مستوى تنفيذ المشاريع. كما أن المتابعة، هي عبارة عن تتبع وتقييم لمراحل التخطيط، انطلاقا من التنظيم والمشاركة إلى ملائمة الحاجيات والمشاريع والموارد، إلى التنفيذ إلى مرحلة قياس آثار هذه المشاريع على الساكنة، كما أنها تشمل كذلك، وضع خطة للتواصل يتم من خلالها إخبار الشركاء والسكان بجميع القرارات والمراحل والمستجدات.[173]

وتكمن أهمية المتابعة، في الحصول على تقييم من فوق بتقويم وتدخل دوري وجزئي الواجب القيام به، كعملية لا بد منها لتحقيق التقييم النهائي والكلي الذي دعا إليه الخطاب الملكي بعد ثلاث سنوات من تنفيذ المبادرة.

ثانيا : دور السلطات العمومية وتنسيقياتها في التنمية

تضطلع السلطات العمومية بدور أساسي في عمليتي التتبع والتقييم الخاصة بتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، هذا الدور التقييمي، تتفاعل فيه هيئات وهياكل عمومية توظف من قبل كل من الأجهزة التنفيذية العمومية والأجهزة المنتخبة على المستوى الوطني والمحلي.

---

[172]– المذكرة التوجيهية لتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، للفترة 2006–2010.

[173]– دليل عملي للتخطيط الاستراتيجي التشاركي، والميزانية المتعددة السنوات للاستثمارات»، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات المحلية (دجنبر 2003.

المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في المبادرة الوطنية

يضطلع القطاع الخاص بأهمية محورية داخل عملية التنمية، ويمكن القول بأنه يشكل العمود الفقري للتنمية بالدول الليبرالية، وقد أكدت مختلف الدراسات وجود علاقة إيجابية قوية بين أنشطة القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، فنمو الإنتاجية يرتبط بشكل وثيق، بالإستثمارات الخاصة، بل تم التأكيد أيضا على أن التأثير الإيجابي لاستثمارات القطاع الخاص على النمو يفوق تأثير استثمارات القطاع العام بأكثر من مرة ونصف.

وانطلاقا من هذا الإطار، فإن القطاع الخاص يعتبر شريكا مهما داخل المبادرة الوطنية، حيث يمكن القول بأنه يتموقع بداخلها في ثلاث مستويات التمثيل والتكفل بمجموعة من مشاريع المبادرة والاستثمار فيها، والاستفادة من تمويلاتها ومن السلفات الصغرى التي تؤطرها الجمعيات.

فعلى المستوى الأول، فإن القطاع الخاص يمثل في عدد من هيئات المبادرة، فهو ممثل ضمن الشبكة الجهوية لخبراء المساعدة التقنية والفنية في مجال التنمية المستدامة، حيث يعزز هذه الشبكة في شخص المقاولة إلى جانب الجامعة والنسيج الجمعوي والتي يتم وضعها في خدمة مكونات المرصد الوطني للتنمية البشرية في شخص الشركات، إلى جانب الإدارات العمومية وممثلي البرلمان، الهيئات،وباقي فعاليات المجتمع المدني وجمعيات ووسائل الإعلام. وهنا تكمن أهمية القطاع الخاص في تقديم الخبرة والمتابعة، حيث يتوقع منه القيام بدوره التتبعي والتقييمي لعمليات المبادرة، سواء ضمن لجنة الشبكة الجهوية للخبراء أو ضمن المرصد الوطني للتنمية البشرية.

أما على مستوى التكفل بمشاريع المبادرة والاستثمار فيها، فإن القطاع الخاص يعتبر الجهاز المكلف بالتنفيذ والإنجاز في كثير من مشاريع المبادرة وبرامجها. فمشاريع البنية التحتية لبرامج المبادرة وبالأخص برنامج محاربة الإقصاء الاجتماعي في الوسط الحضري، الذي يستهدف 250 حي حضري من الأحياء الجانبية والعتيقة، وكذا برنامج محاربة الفقر بالوسط القروي الذي يستهدف 360 جماعة قروية وبرنامج محاربة الهشاشة الذي يستهدف 50 ألف شخص، فالبنية التحتية لهذه المشاريع، من ماء وكهرباء وتطهير وطرق ومدارس،

مستشفيات ومستوصفات، خيريات ومراكز الاستقبال وخدمات اجتماعية وشبكة تطهير السائل والصلب، ثم سكن اجتماعي واقتصادي... كلها برامج سوف يضطلع بها القطاع الخاص.

ولعل مشاركة القطاع الخاص في إنجاز وتنفيذ مشاريع المبادرة، سوف لن يجعله فقط محل متابعة ومراقبة وتقييم، بل أنه مطالب القيام بعملية المتابعة والتقييم للبرامج المنجزة.

الفرع الأول: دور الفاعلين الجمعويين في المبادرة الوطنية

أصبحت مشاركة السكان والنسيج الجمعوي ضمن المجتمع المدني مطلبا عالميا سواء في الدول المتقدمة أو السائرة في طريق النمو، إذ أن دراسة العطاء السوسيو– تنموي للقطاع الجمعوي أو ما يسمى بالقطاع الثالث[174] (third sector) صارت من الدراسات محل الاهتمام على مستوى العالم. ومن أشهر وأبرز الإسهامات العلمية في هذا المجال المشروع الذي تبنته جامعة «gohard» الأمريكية، عبر دراسة دولية مقارنة حول الإسهام السوسيو تنموي في 123 دولة في العالم، طال دولا متقدمة وأخرى نامية ودولا من أوروبا الشرقية. وقد مثل هذا المشروع زخماعلميا هائلا، يدفع ويطور البحوث في هذا الميدان حيث ضمن كشفا علميا عن إمكانات هائلة للقطاع الخاص.[175]

فدور مؤسسات المجتمع المدني، لا يقل شأنا عن دور القطاع الحكومي، دور القطاع الخاص، في المساهمة بتحقيق التنمية الشمولية للمجتمع، وإدامة تلك التنمية لرفع مستوى معيشة الأفراد وتقليص حدة الفقر، وتحسين مستوى الرفاه الاجتماعي والصحي والتعليمي،

---

[174]– محمد الغبريتي» فعاليات المجتمع المدني، أي دور؟ واي مستقبل؟ نموذج مدينة تطوان» رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق، أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2003/200، ص: 46.
«سعاد الدويب النجار» الشراكة بين مكونات المجتمع المدني، أية آفاق في مجال التنمية؟، الحوار المتمدن العدد 1251. 7 يوليو 2005 من ندوة المجتمع المدني ورهانات التنمية» تنظيم جميعة فضاء المضيق للثقافة والتنمية 21 ماي 2005. مباشرة ثلاثة أيام بعد انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، خطاب جلالة الملك 18 ماي 2005.

[175]– عبد الله أبو أياد العلوي «الحكامة الرشيدة والمجتمع المدني»، مبادئ الحكامة الرشيدة في العمل الجمعوي، أستاذ بالمعهد الملكي لتكوين الأطر MA; TANMIA: WWW)

من خلال تقديم الخدمات العديدة للأفراد والمجتمع في مواقعهم المختلفة سواء في المدينة أو في الأرياف أو المناطق النائية، غنية كانت أو فقيرة.[176]

فما نلاحظه جديدا في الأمر هو علاقة الحكومة ومؤسساتها بالمفهوم الجديد للحكامة الجيدة،فبوجود مجتمع مدني ونسيج جمعوي قوي بإعتبارهما العمود الفقري لمفهوم الحكامة في نطاقها المفاهمي الواسع، فهده المشاركة الحقيقية والحرة لهذا المجتمع المدني في تدبيرشؤون الحياة العامة، وبالخصوص الشأن التنموي، نستخلص وجود حقيقي لمفهوم الحكامة الجيدة، والعكس صحيح، ولتفادي هذه الوضعية، يبقى المقترح العصري الذي يطرحه نفسه بإلحاح كأسلوب فيالتسيير والتدبير هو الحكامة، التي يتم من خلالها توحيد الجهود عن طريق ممارسات التشارك، والانطلاق من المقاربة التشاركية كمقاربة حكاماتية، وذلك من أجل تقريب المشاركة والقيادة من الأحياء الشعبية ومن الفئات المهمشة والمقصية ومن الساكنة المستهدفة والمعنية.

ثم إنه، إذا كان مفهوم الحكامة عابرا لجميع مستوياتها وملزما لكل أعضائها، فإنه من البديهي القول بوجوب تمثل مفهوم الحكامة من طرف النسيج الجمعوي، فلا معنى لنسيج جمعوي يشكل طليعة المشروع المجتمعي للمجتمع المدني، ينادي بتطبيق الحكامة من طرف الدولة دون أن يكون قدوة لها داخل بنيته التنظيمية وخارجها في تعامله مع محيطه ومجاله.

ومن أجل أن يكون القطاع الثالث شريكا مركزيا في التنمية، يصبح من الواجب الإقدام بجرأة حضارية على المراجعة الجذرية للرأي والأهداف والأدوار السائدة بل والجاثمة على صدر الحركة الجمعوية اعتمادا على الأعمال الجديدة لمبادئ الحكامة الرشيدة وانطلاقا من التحديد الواضح لرسالة القطاع الثالث تمكين المنتفعين، توسيع فرص المشاركة، وسيادة القانون، والمساواة في إدارة الشأن العام دون تميز بين الأفراد.[177]

وتكمن أهمية الحكامة لدى النسيج الجمعوي، في أنها تعتبر الجديد والإضافة النوعية للمبادرة منذ انطلاقها، والتي دعت لإشراك المجتمع المدني والنسيج الجمعوي. وهذا ما يمكن

---

[176]–زهير عبد الكريم الكابد: المرجع السابق، ص : 85.

[177]– عبد الله أبو إياد العلوي: المرجع السابق.

استخلاصه من روح الخطاب الملكي المرجعي للمبادرة، وأيضا التوجيهات والمرتكزات المصاحبة التي تداولت مفهوم الحكامة بشكل متكرر، وجعلت منه أساس المبادرة وقوامها، فأكدت على «ضمان مصداقية هذه المنهجية بالسهر على احترام المبادئ خاصة إشراك المستفيدين والشراكة، وخلق الانسجام بين برامج الفاعلين المحليين واعتماد البرمجة المتعددة السنوات والحكامة الجيدة للعمليات، من خلال الشفافية في اختيار المشاريع والمتابعة والتقييم المنظم».[178]

بل أكثر من ذلك، فلقد أصبحت الحكامة مؤشرا معياريا يطبق على النسيج الجمعوي من طرف المبادرة الوطنية لمتابعة أدائه والاستفادة من برامجها. فبموجب مذكرة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أصبحت الحكامة مؤشرا معياريا يحدد مدى حكامة الهياكل والهيئات التي تستفيد من دعم المبادرة، لتحديد التزامات اللجان الجهوية في مجال محاربة الهشاشة والتهميش ضمن اتفاقية الإطار المبرمة بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي[179]. كما أن المذكرة أكدت على «أن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ترتكز على منهجية عدم التمركز التي تحترم مبادئ مشاركة المستفيدين والتخطيط الاستراتيجي والشراكة مع الفاعلين المحليين، من أجل تطابق البرامج وضمان حكامة جيدة من خلال الإعلام والتتبع وضرورة الإخبار ورفع التقارير[180]. بالإضافة إلى ذلك تم إيلاء عناية خاصة لمسطرة التشخيص التشاركي الواجب إتباعه في مشاريع وبرامج المبادرة الوطنية، إلى غير ذلك من الدلالات القوية التي تؤكد أهمية الحكامة كوسيلة وكهدف يجب تقويته والوصول إليه، وذلك حينما اعتبرت أن من ضمن المشاريع التي يمكن أن تستفيد منها المبادرة الوطنية.

ولعل ما سبق، يؤسس للدور الطلائعي والريادي الذي يضطلع به النسيج الجمعوي ضمن جهود المجتمع المدني، للقيام بدوره التنموي في إطار مفهوم الحكامة الجيدة والرشيدة، وهذا يدعونا كذلك إلى إلقاء المزيد من الضوء على الدور المنتظر منه في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية كقوة اقتراحية ومكون فعال على مستوى المتابعة والتقييم.

---

[178]– المذكرة التوجيهية لتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة 2006–2010.

[179]– المذكرة المرفقة، المرجع السابق، ص:14/8.

[180]– المذكرة المرفقة، المرجع السابق، ص: 14/4.

ويمكن تحديد أدوار النسيج الجمعوي على مستويين أو موقعين اثنين في متابعة تنفيذ المبادرة وتقييم أدائها. فالمستوى الأول، مستوى داخلي يهم تكوين هيآت المبادرة، كممثل للنسيج الجمعوي عامة حيث يساهم في تسيير وتدبير هياكل المبادرة. أما المستوى الثاني، حيث يتموقع خارج هيئات المبادرة، إما كمستفيد أو صاحب مشروع ممول من المبادرة، أو كفاعل مدني متتبع وراصد لها من الخارج، ولكن محتكا بها على مستوى الميدان والإعلام وغير ذلك.

الفقرة الأولى: دور النسيج الجمعوي في المتابعة والتتبع على مستوى التمثيل داخل أجهزة المبادرة

إن النسيج الجمعوي حاضر في جميع هيئات المبادرة ولجانها إن على المستوى المركزي أو المحلي. وهكذا فهو ممثل باللجان المحلية المكلفة بتنزيل برنامج محاربة الفقر في الوسط القروي وبرنامج محاربة الإقصاء بالوسط الحضري. كما أنه يمثل باللجنة الجهوية المكلفة ببرنامج محاربة الهشاشة الاجتماعية، والمكلفة كذلك بمتابعة اللجان الإقليمية وبالتالي اللجان المحلية.

وهو يمثل أيضا باللجان الإقليمية المكلفة بالبرنامج الأفقي للمبادرة وبمتابعة اللجان المحلية. ومن خلال هذه المواقع، فإنه مسؤول عن متابعة أشغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال المهام المتعددة الموكولة إليه.

أولا : المتابعة على مستوى تحديد المستهدفين والعمليات الواجب برمجتها

يحضر النسيج الجمعوي مع باقي المكونات الأخرى ضمن اللجان المحلية والإقليمية للمبادرة، ويعتبر مسؤولا عن تحديد المستهدفين والعمليات الواجب برمجتها. ولكي تكون متابعته فعالة على مستوى مرحلة التشخيص هذه، فإن الولاة مطالبين بدعم تنمية الكفاءات لدى الشركاء في مرحلة التشخيص، وإعداد وإنجاز العمليات.

فمتابعة عملية تحديد المستهدفين عملية تحتاج إلى احتكاك مباشر ومستمر مع هؤلاء المستفيدين، باعتماد سياسة القرب، وهذا لن يتأتى إلا للنسيج الجمعوي، الذي ينتمي إلى هؤلاء المستفيدين، وعبر خبرائهم كما هو الحال بالنسبة للمشاريع الواجب برمجتها، فهي تحتاج إلى معرفة مدى جدوائيتها وصلاحيتها للبرمجة، ويجب عليه أن يتدخل قبل برمجتها لإبداء ملاحظاته فيها.

ثانيا: المتابعة على مستوى العمليات المبرمجة

يعتبر النسيج الجمعوي مسؤولا عن متابعة تنفيذ عمليات المبادرة الموكولة إلى مختلف الشركاء (المصالح اللامركزية، الجماعات، الجمعيات المحلية)، كما أنه مسؤول عن متابعة تفعيل العمليات المؤمنة على مستوى اللجان المحلية للنسيج الجمعوي.

فرقابته وتقييمه يشملان جميع العمليات والمشاريع المعتمدة من طرف اللجنة الإقليمية والتي تعتبر مسؤولة عنها، وهنا يجب التأكيد على أن المشاريع التي تستفيد من الدعم المالي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، ستخضع للتقييم والافتحاص المالي، كما ستخضع لمساطر تتبع إنجازها من طرف اللجنة الإقليمية وذلك حسب عقدة الشراكة أو مساطر التقييم والافتحاص.

ومن الأشياء الممكن متابعتها من طرف النسيج الجمعوي بخصوص برنامج محاربة الفقر في العالم القروي مثلا، هو متابعة مدى إنجاز التشخيص التشاركي لكل جماعة مستهدفة من طرف لجانها المحلية، وتقييم حجم ومدى مشاركة الساكنة المستهدفة في صياغة المشاريع وتحديد العمليات، وكذا متابعة مدى فعالية وحضور النسيج الجمعوي القروي في أشغال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، وتقييم أدائه وبالتالي الخروج بتوصيات تحدد كيفية تحسين شروط الفعالية والأداء.

أما على مستوى برنامج محاربة الهشاشة، فباعتبار النسيج الجمعوي ممثلا باللجنة الجهوية المكلفة بمتابعته تكمن بشكل أساسي في المتابعة الدقيقة لعملية وضع خارطة

الهشاشة والتهميش والتصميم الجهوي لمحاربة الهشاشة والتهميش، كما تكمن أيضا في متابعة أهداف برنامج محاربة الهشاشة والتهميش، ومدى تحققها على أرض الواقع.[181]

وتهتم المتابعة على هذا المستوى كذلك، بعملية إدماج ومساعدة الأشخاص المستهدفين ومواصفات وجودة الخدمات المقدمة، ومدى حكامة المراكز التي تستفيد من دعم المبادرة، والمساهمة كذلك في وضع التقارير والقيام بالتقييم الدوري لكل مرحلة، وذلك في إطار الإتفاقية المبرمة بين المستوى المركزي والمستوى الجهوية.

ويجب التنبيه إلى فكرة مهمة للغاية، تتمثل في أهمية تواجد النسيج الجمعوي ضمن المجموعات التقنية المصغرة – بوصفها هيآت تقريرية –، وما يمنحه هذا التواجد من فرص للمتابعة الميدانية لسير أشغال المبادرة على المستوى المحلي هذه المتابعة الأخيرة يمكن أن تساعد على الوقوف على مجموعة من مؤشرات التقييم والتتبع الأساسية خاصة لطرق أجراة تنفيذ مشاريع المبادرة.

<u>الفقرة الثانية: المتابعة على مستوى التمثيل خارج أجهزة المبادرة</u>

بإمكان النسيج الجمعوي القيام بأدوار مركزية في تفعيل المبادرة الوطنية، كالتأطير والخبرة والدعم للسكان المستهدفين. هذه الأدوار التي يمكن أن يقوم بها كذلك، وهو ممثل ضمن هياكل المبادرة في موقع التسيير، كما أنه يمكنه القيام بها وهو خارج الهيكلة، ولكنه يبقى ضمن مشروع المبادرة، وبذلك فبإمكانه أن يكون صاحب مشروع من ضمن مشاريع المبادرة ومن ضمن المستفيدين منها أيضا.

أما بخصوص الخبرة والتأطير، فإن النسيج الجمعوي بالإضافة إلى إمكانية اعتماد المبادرة على خبرته في تأطير وتأهيل الفاعلين المؤسساتيين والجمعويين، وكذا العاملين

---

[181]– تتمثل أهداف البرنامج الأفقي في الآتي:

- تشجيع إعادة الاندماج العائلي للأشخاص المعنيين.
- تحسين جودة الخدمات المقدمة حاليا من طرف الجمعيات والهيئات العمومية، وذلك لتوفير مواصفات الجودة التي تتضمن شروط الحفاظ على الكرامة الإنسانية.
- إحداث القدرات الإضافية لاستقبال الأشخاص المعنيين في المناطق ذات الخصاص.

الاجتماعيين كالمربين والمؤطرين وذلك ضمن شبكة خبراء المساعدة الفنية والتقنية فإنه مدعو بما قد يمتلكه من خبرة وتجربة ميدانية، ومن علاقات أفقية مع الساكنة والفئات المستهدفة، تمكنه من معرفة الواقع المعيشي وتفاصيل الحياة اليومية لها، أن يقوم بدوره في نشر ثقافة التعاون والاندماج والتأسيس، لما يسمى بثقافة ومعرفة الاقتصاد التضامني أو الاقتصادي الاجتماعي.

لقد أصبح مطلوبا اليوم، من النسيج الجمعوي التنموي بحكم أدواره هذه، أن يتمرس أكثر على المعرفة الاقتصادية، بحيث يتمكن من ثقافة المقاولة ومن ثقافة المشروع ومن ثقافة الشراكة، ولكن بنوع من المزج الذكي والمعقلن والمسؤول مع الواقع الاجتماعي بنقائصه وتناقضاته، وذلك بغية إرساء الحلول البديلة لما قد يعترض المسيرة المجتمعية من عوائق وأزمات.

لقد آن الأوان، أن تسود ثقافة المشروع داخل البرامج التكوينية والتربوية والتعليمية للنسيج الجمعوي، حتى تصبح هذه المعرفة المقاولاتية معرفة شعبية وليست نخبوية، وأن تخترق الأحياء المهمشة والقرى الفقيرة، وأن تتواجد لدى كل الفئات والشرائح الاجتماعية، وحتى الأطفال وجب تلقينهم أبجديات المشروع والمقاولة، وهذا يعد من الأبعاد الاستراتيجية الكبرى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

تستدعي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لأجرأتها على أرض الواقع وتفعيلها العملي، وإنطلاقا من آليات التفعيل والمتابعة السابقة الذكر مع ضرورة إعتماد مجموعة من القدرات والمهارات المطلوبة ميدانيا، والمتمثلةبالأخص في إقامة وإنجاح الآلية الجامعة لمبدأ العمل الميداني، وهي آلية الشراكة أو إقامة شراكات بين الفاعلين المعنيين بتنفيذ هده المبادرة الوطنية، من جماعات محلية، ومجتمع مدني وقطاع خاص، وما يتبع ذلك من آليات وتقنيات أخري مصاحبة لهدا الأمر كالتفاوض، والمشاركة.والشراكة،إعتبارا أنها مبدأ إجرائي فيعمل الأطراف المعنية بالمبادرة، ليست بالأمر الميسر تحقيقه بصورة تلقائية وفي كل الأحوال، بل إنها تحتاج إلى ضبط مجموعة من العناصر والتقنيات المكونة لها، خاصة وأن الأمر قد يرتبط بأوضاع تشاركية غير متوازية وغير متطابقة سواء من حيث الأطراف

المكونة لها، أو من حيث زمان ومكان التنفيذ،ففكرة مشروع الشراكة أكثر من هذا فإنه يبقي الحرص الجدي لإنجاح رهان المبادرة نفسها، قد يجد حدوده في الموضوعية أو في ضعف التعاطي مع مبدأ الشراكة، ليس بحمولته التقليدية المعروفة، بل بالتوجه والصيغة المتطورة لمفهوم الشراكة الفعالة أو الجيدة،أما التفاوض فيمكننا إعتباره الصيغة الموازية والمعتمدة في العمل التشاركي، وهو مهارة متعددة الوظائف والأبعاد العلمية والفنية، بل إن الغاية المثلى من وراء اعتماد هذه المهارة لا تكتفي هي الأخرى بالتوقف عند إنجاح العمل التفاوضي الأولي، بل إن ضمان الاستمرارية في هذا المجال تصبح أكثر من ضرورية، وتفضي إلى اعتماد تقنية معروفة في هذا المجال، وهي ما يعرف باستراتيجية الاحتفاظ أي ضمان الاحتفاظ بمشاركة الشركاء الآخرين.

أولا: الشراكة: مرتكزاتها ومقوماتها

الشراكة في الأصل، عبارة عن بنية علائقية بين مجموعة من الأطراف، إلا أنها بنية غير موحدة المضمون والشكليات. ومع ذلك، فإنها تفترض تشابكا وتداخلا في المصالح والأهداف، بل إن الدفع الإيجابي في اتجاه تجويد الشراكة أو الشركة الجيدة، بالإمكان إدخاله في المنظومة الكبرى للحكامة، والاعتداد بالتالي بما يمكن نعته بحكامة الشراكة[182]، التي تهدف كتوجه عام العمل على تحقيق تنمية مندمجة وفعالة خاصة في مجال التنمية البشرية.

ثانيا: ماهية الشراكة

يمكن تعريف الشراكة، بأنها علاقة تربط شريكين أو أكثر، في إطار مناسب ومعلوم لتعبئة المعنيين بها، والقيام بعمليات وأعمال في سبيل تحقيق أهداف وغايات محددة، أو استثمار مشترك لموارد الشركاء. فالشراكة، – إن شئنا بتوصيف عملي – عبارة عن مهارة تهدف إلى تحقيق ذلك التكامل التنموي والتوزيع العادل والمتفاوض حوله لمجموع الأخطار والإيجابيات، وكذا للسلطة والمسؤوليات والأدوار. كما أنها تعد أيضا، مقارنة فعالة من أجل حل المشاكل وتحقيق المنافع، أو على الأقل تحسين النتائج، إذ تسمح بتركيز الموارد

[182]– رضوان زهرو» سياسات مستدامة» مجلة مسالك عدد مزدوج 2011/6/5 ص 4.

والكفاءات للبحث عن حلول لقضايا معقدة، وتمكن الشركاء من تحقيق الأحسن بتكاليف وموارد أقل، بغية توسيع مجال تدخل الفاعلين التنمويين وربط علاقات جيدة.

ومهما تعددت دوافع انخراط المعنيين بموضوع شراكة ما، فإن الجاهزية والإيمان بالعمل في إطار جماعي وتقسيم الأدوار، وكذا القدرة على التواصل والتعبير داخل المجموعة بالعمل في إطار جماعي وتقسيم الأدوار، وكذا القدرة على التواصل والتعبير داخل المجموعة، تبقى حوافز مهمة للعمل في إطار كلي ومشترك، حيث أن العمل الاندماجي التشاركي يتطلب دوافع وحافز (مرتكزات)، تدفع وتؤهل الشريك لقيام بالمهام المنوطة به بالشكل الدقيق والمطلوب.

الفرع الثاني: مرتكزات الشراكة

لا يوجد هناك نموذج مثالي ومحدد للشراكة، فكل شراكة هي بذاتها حالة خاصة وفريدة تتطور بوثيرة خاصة علاقة بالموضوع المتشاور حوله، ولكن يمكن القيام بتصنيف للعمليات التشاركية، حسب بعض المقاييس كطبيعة الشركاء ونوع الأهداف[183] المسطرة ومجال التدخل.

وهكذا، فإن المتدخلين في تنفيذ المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سواء كانوا جمعيات مدنية أو جماعات محلية أو قطاعات حكومية أو غيرها، يلزم أن يضعوا ضمن أولياتهم مجموعة من المقومات والركائز تعتبر لازمة ضرورية لإنجاح العمل التشاركي. وتتمثل المرتكزات الأساسية للشراكة في مجموعة من العناصر، بالإمكان اعتبارها قواعد منظمة لمشروع الشراكة، وهي كالتالي:

- توفر الرغبة الأولية من أجل المشاركة، إذ لا تنفيذ جيد لبرامج المبادرة دون وجود إرادة من طرف المتدخلين المباشرين في هذه العملية.

[183]– تقرير البنك الدولي» القضايا المرتبطة بالإدارة المغربية 1995» المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، عدد 1996 ص: 388

- وضوح وفهم أهداف موضوع الشراكة، أي أن تكون الأهداف مدققة ومصاغة بمنهجية علمية.

- مدى قابلية الأهداف للتحقيق، أي مدى مطابقتها للاحتياجات الحقيقية للفئات المستهدفة وهنا تبرز أهمية المقاربة التشاركية، كآلية لمعرفة هذه الاحتياجات بالشكل الدقيق.

- الإدراك الجيد لطبيعة المشاركة المطلوبة، وكذا لمجال التدخل.

- الاقتناع بضرورة العمل من أجل تحقيق الشراكة.

- بناء الثقة بين الشركاء، أو ما يمكن أن يصطلح عليه ب «استراتيجية الاحتفاظ بالآخر».

- توفر الكفاءات والموارد البشرية، القادرة على القيام بالدور المطلوب.

- الوضوح في توزيع الأدوار والمسؤوليات.

استنادا إلى هذه المرتكزات والقواعد الأساسية، فإنه بالإمكان البدء بتنفيذ الخطوات الأولية، وهي مرحلة البحث عن المساندين المناسبين لعقد الاتفاق التشاركي، ولذلك فإن كافة المعنيين بالتدخل في مجال من مجالات عمل المبادرة الوطنية وجب أن يأخذوا بعين الاعتبار مدى توافق مهامه مع مضامين الشراكة المقترحة، وكذا مدى توافق قيم الفرقاء مع العمليات المرتقبة للتنفيذ،فإنه من اللازم لصناعة الشراكة أن يكون هناك تقييم ذاتي لكل الشركاء قصد معرفة مدى توفر إمكانيات الدخول في الشراكة سواء الوسائل المادية منها أو البشرية.

إن نجاح الشراكة، يبقى رهينا بضمان مشاركة المعنيين بالتدخل، وبانخراط الفرقاء والأشخاص المتوفرين على الكفاءة والموارد المناسبة، فآلية «تحليل الشراكة» تمكننا من اختيار الشركاء المناسبين حسب اهتماماتهم توافقا مع أهداف الشراكة. كما تمكننا من تحديد

الأطراف والأشخاص القادرين على الدفاع عن مصالح الشراكة، مع العلم أن تنوع طبيعة هؤلاء الفرقاء يضمن التكامل ويجنب التكرار، ويجعل الشراكة أكثر دينامية.

من هنا، فإن تركيب الشراكة في إطار تحليل مناسب وتواصل جيد بين المتدخلين، يضمن استمراريتها، ويحقق القبول بين كافة الأطراف بالعمل في إطار جماعي – كل حسب مجال تدخله–، وهو ما يؤسس لتلك السياسة الأفقية المعتمدة على تعدد الفاعلين والمتدخلين بمختلف مشاربهم وتخصصاتهم قصد تحقيق التنمية المندمجة الفعالة.

وهذا القبول الصريح أو الضمني لكافة الأطراف بالعمل في إطار الشراكة، يعني بالضرورة تملك قرارات المراحل السابقة (النظرة، الأهداف، التركيبة، القبول بالشركاء)، ويعد التزاما يعطي الضمانة من أجل الانخراط في وضع مخطط عمل قصد الدخول في الشراكة.

وخطة العمل هاته، بالإمكان اعتبارها «خارطة طريق» أي وثيقة موجزة تحدد بالتفصيل مراحل تحقيق أهداف الشراكة. فإذا كانت الأهداف الموضوعة هي مسالك الوصول، فإن خطة العمل هي بمثابة خريطة ترسم المسالك وتوضح نقطة الانطلاق ونقطة الوصول بالنسبة لكل هدف. فهي تعطي الإجابة المناسبة لموضوع وطبيعة الفعل التشاركي، والأشخاص أو الهيآت المعنية به، والطرق المختار إتباعها لتنفيذه، والأجل الزمني المختار للتنفيذ، كما تحيل أيضا إلى مؤشرات القياس والتتبع المطلوب اعتمادها لإنجاح الشراكة، خاصة إذا كان المرمى بناء شراكة فعالة أو جيدة.

<u>الفقرة الأولى: بناء الشراكة الجيدة والفعالة</u>

يفرض العمل على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات المتعلقة بالشركاء المستهدفين وحاجياتهم، من أجل تقويم وتحديد الموارد المحتملة. فالهدف من هذه المرحلة[184]، هو تحديد الشركاء المحتملين، وخلق بيئة ملائمة لإقامة الشراكة، وذلك بتحليل المشاركة وضبط تركيبة

[184]–رشيد السعيد، كريم لحرش،» الحكامة الجيدة ومتطلبات التنمية البشرية المستدامة بالمغرب»، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام،تحت عنوان الحكامة الجيدة والمجتمع المدني بالمغرب، من إعداد الطالب محمد البكوري السنة الجامعية 2013 و2014. ص: 87

المعنيين المنخرطين، من خلال وضع استراتيجية[185] تحسيس فعالة لبناء علاقة منسجمة مع الأهداف والنتائج المنتظرة من المشروع.

ويمكننا في هذا المجال، أن نؤطر البناء العام المتطلب لشراكة جيدة بضرورة حسن الإجابة على التساؤلات التالية:

- عن ماذا نبحث على وجه الدقة، أو ما هو هدف الشراكة؟
- من هم الفاعلون الذين قد يهتمون بمشروع الشراكة؟
- من هم الأشخاص الأساسيون في مشروع الشراكة؟
- ما هي حاجيات الشركاء، وإمكانيات مساهماتهم؟
- ما مدى توافق قيم الفرقاء في الشراكة مع العمليات المرتقبة؟
- ما مدى توافق مهام الفرقاء المعنيين مع الشراكة المقترحة؟

الإجابات على هذه الأسئلة يمكن وضعها وتنظيمها، في إطار ما يعرف ب «مخطط فين «Diagramme de venn»

رسم توضحي لمخطط فين

_ هدف المشروع: (مشروع الشراكة)

المعنيون	مصالحهم	مساهماتهم	كيف يمكن إشراكهم

[185]– منذر خدام،» مبادئ الحكم الرشيد» المشاركة موقع اللاذقية 6 أكتوبر 2008 WWW.lattakia.org

إن التحليل القبلي للمشاركة أو اعتماد مخطط فين، يمكن من انتقاء الشركاء حسب اهتماماتهم، ودرجة اهتمامه بأهداف المشروع أو العملية. وبالتالي، فتحليل مشروع المشاركة يمكن من تحديد الأطراف أو الأشخاص والمؤسسات القادرة على الدفاع عن مصالح الشراكة والأشخاص المناوئين لها، والذين يمكن أن يعرقلوا هذا العمل لأغراض معينة. كما أن اعتماد مخطط فين، يسهل الدخول في الشراكة أولا، ويضمن استمراريتها ثانيا، ويمكن من عدم التركيز على نوعية واحدة ن الشركاء. بل يسمح بالتفكير في تنويع طبيعة الشركاء، الشيء الذي يضمن التكامل ويجنب التكرار ويجعل الشراكة أكثر حركية وفعالية.

بعد تحديد الشركاء المحتملين، ينبغي المرور إلى مرحلة الحوارات الأولية معهم، وذلك بامتلاك القدرة على إقناعهم بفوائد الشراكة، مع الاعتراف بقيمهم وتوجهاتهم، ومع احترام أولوياتهم والبحث عن نقط التلاقي بينيم وبين الآخر.

إن التعامل مع الآخر، والعمل إلى جانبه، يعد التزاما وتعاقدا يمكن أن يدوم لعدة سنوات فالالتزام، يعطي الضمانة من أجل الانخراط في وضع مخطط العمل والشروع في تنفيذ الشراكة. لذلك، فمن اللازم وضع البنية الإدارية للشراكة، والقواعد التي ستعمل وفقها، والإجراءات الإدارية المتعلقة بمراقبة ومتابعة برنامج الشراكة،إن التنظيم المحكم للشراكة، يقتضي وضع إطار يوضح الأدوار والمهام والمسؤوليات وكيفية تنفيذها. ووضع خطة العمل هذه، تمكن أيضا من تتبع مراحل الوصول إلى الأهداف. ويمكن إتباع النموذج أسفله، لتحديد رزنامة الأهداف والأدوار والمسؤوليات لبناء شراكة فعالة.

نموذج عملي لبناء مخطط شراكة جيد[186]

التوقيت													الإمكانيات المستخدمة والمسؤولون
النشاط 1	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	
النشاط 2													
النشاط 3													

إذا وضع مخطط عمل جيد يتطلب تقييم الوضعية والسياق العام، وتحليل نقط القوة والضعف والعراقيل والأخطار المتوقعة. فحجم النظرة المستقبلية، هو مؤشر تقدير حجم المجهودات التي يجب بذلها من أجل إنجاح العملية التشاركية، والأهداف الواضحة هي التي تمكن من تفسير هذه النظرة المستقبلية، فالمخطط الناجح، يمكن المؤسسة من القيام بالتقييم والمتابعة البينية أي بالموازاة مع التنفيذ.

ولا ينبغي أن يغفل المخطط، كل الجوانب المتعلقة بالموارد سواء منها المالية أو البشرية، فنجاح الشراكة رهين أيضا بالتخطيط للموارد، (أي ما نحن في إليه لتنفيذ العمل المبرمج في إطار الشراكة). وقد تختلف طبيعة الموارد، حسب طبيعة الشراكة (بشرية، مالية، تجهيزات، مواد عينية...إلخ). كما يمكن أن يتضمن المخطط العام، مخططا خاصا بالمنهجية التي سيتم إتباعها لتعبئة واستثمار الموارد اللازمة لتنفيذ الشراكة. ويقتضي هذا أيضا، عدم إغفال التخطيط لتوزيع الموارد البشرية وتعيين الأشخاص المناسبين في الأماكن المناسبة.

[186]– الوثائق الرسمية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية وزارة الداخلية.

ولاستكمال المخطط العام للشراكة وتحقيقا للفعالية المطلوبة، يمكن وضع استراتيجية أو مخطط عمل خاص بالتواصل، أو الاقتصار على صيغ. والمجال التواصلي يعتبر من المجالات التي تستدعي الكثير من العناية والاهتمام، خاصة وأن هناك ملاحظة أولية تبقى حاضرة سواء في العلاقات الاجتماعية العامة أو في إطار تفعيل المبادرة الوطنية وإنجاح مبدأ الشراكة خاصة الشراكة الجيدة، وهي ضرورة تحسين شروط وآليات التواصل بأسسه ومقوماته العلمية المعروفة.

خطاطة تركيبية لمقومات التواصل

مفهوم التواصل	التواصل في مفهومة الضيق يعنى بدراسة وتحليل البنية الثلاثية التواصلية (مرسل، مرسل إليه والرسالة).
أنواع التواصل	ينقسم التواصل إلى تواصل خارجي وتواصل داخلي، هذا الأخير ينقسم بدوره إلى تواصل عمودي وآخر أفقي.
المقاربة النظرية التقليدية للتواصل	– مقاربة لاسفيل – مقاربة شانون – مقاربة واينر
أ_ خطاطة لا سفيل Shéma de LASWELL 1948	بالنسبة للاسفيل، فإن التواصل ينبغي أن يجيب على الأسئلة الخمس التالية: من؟ ماذا قال؟ بأي وسيلة؟ لمن؟ بأي تأثير؟
ب.خطاطة شانون Shéma de SHANON 1947	ركز شانون، على مشاكل تحليل المعلومة من خلال تحليل الشفرة المعلوماتية، وذلك وفق التسلسل التالي: المرسل– قناة – الرسالة – قناة – المرسل إليه (حل الشفرة).
ج _ خطاطة واينر Shéma de WIENER 1948	أكمل واينر، خطاطات التواصل السابقة بالتركيز على ما يسمى بالتغذية الراجعة أو المعلومات المرتدة، وذلك وفق التسلسل التالي: الشفرة __ حل الشفرة __ المعلومات المرتدة Feed backdecodagecodage
طرق تحسين التواصل	وتقوم هذه الطرق على العناصر التالية: التحديث والتواصل، الاستماع الجيد المعلومات المرتدة.

الفقرة الثانية : مقومات الشراكة الجيدة

إن المؤسسات المتدخلة في تنفيذ البرامج التنموية عموما والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية خصوصا، مطالبة ببذل أقصى المجهودات للحفاظ على العلاقة فيما بينها، وأيضا فيما بينها وبين الممول للمشروع موضوع الشراكة، وهذا ما يصطلح عليه باستراتيجية الاحتفاظ. فالاحتفاظ، هو فن الإبقاء على مشاركة الشركاء، وذلك عن طريق تشجيع إعادة الالتزام السنوي، ويمكن اعتماد مجموعة من الأساليب المهاراتية[187] الرامية إلى تحسين العلاقات بين الفرقاء ومنها:

- البرهنة على أن المشروع موضوع الاتفاقية، ترك آثارا إيجابية على الفئة المستهدفة.
- تحمل القسط الأكبر في التسيير.
- الحرص على اعتراف الفئة المستهدفة بالخدمات المقدمة إليها.
- والتواصل والاتصال الدائم مع الجهة الممولة للمشروع، وإطلاعها المستمر على سير تقدم المشرع.

كما يشكل التعبير عن الاعتراف بالأعمال التي قام بها الطرف الآخر استراتيجية مهمة في الاحتفاظ بالشركاء. بل لا بد من التخطيط لهذه العملية، كأن تستدعي المؤسسة المتدخلة ممول المشروع في إطار تجمع للفئة المستهدفة أو حفل أو مناسبة من المناسبات، والتصريح العلني بالمجهودات التي يبذلها الممول لإنجاح العملية التنموية موضوع الشراكة، فالمتابعة والتقويم، وهما لا يشكلان آخر مراحل الشراكة، بل يعتبران آليتين يجب أن يصاحبا مراحل الشراكة قبليا[188] وبينيا وبعديا. وفي هذا الإطار، لا ينبغي اعتبار التقييم والمتابعة أداة للمحاسبة والجزاء، وإنما هي آلية للتأكد من الأداء الجيد لمقتضيات الشراكة. فالشراكة لن يكون لها أية فعالية تنموية، دون التفكير في قياس سير تقدمها وإمكانيات نجاحها أو فشلها.

---

[187]– محمود حيدر، مجلة الشاهد، مارس 1999، العدد 163، ص: 75.

[188]– التقييم القبلي هو حسن اختيار المشروع، والشركاء المساعدين لتنفيذه.

ولضمان سلامة التقييم والتتبع، من الواجب حسن اختيار معايير ومؤشرات القياس بشكل واضح وبسيط وموضوعي.[189]

ولا ينبغي التخوف من نتائج التقييم، إذا ما تم القيام به في وقته المناسب. فقد يكون من نتائج التقييم والتتبع، وتوقيف شراكة ما لاعتبارات يستحيل معها الاستمرار، إذ قد يبين التقييم المنجز أنه لابد من تعميق هذه الشراكة، وفتح مجالات أخرى للعمل من أجل المزيد من التقويم والضبط.

ومع استحضار أهمية مقومات وأبعاد الشراكة الفعالة السابق الإشارة إليها، يلاحظ أن جانبا هاما من الجمعيات تتهرب وتتجنب الدخول في شراكات لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية. كما أن هذه الأسباب تشكل في الواقع عقبات ليست عصية الحل بل بالإمكان الحد منها باعتماد مجموعة من الطرق والأساليب الإجرائية المقترحة في هذا المجال.

[189]– مؤشر موضوعي للتقييم «أي مؤشر لا يختلف إثنان في تقييم نتائجه.
IOV: Indicateursobjectivement verifiable

جدول تركيبي للعقبات العامة المسؤولة عن ضعف الدخول في شراكات، والحلول المتطلب اعتمادها

طبيعة العقبة المواجهة	الحلول العملية المقترحة لتجاوزها
ردود شك فيما يخص حوافز الشركاء.	اعتماد مخطط فين Diagramme de venn
كثرة انشغالات الشركاء في قضايا خارج الشراكة.	إنشاء بنية إدارية مستقلة خاصة بموضوع الشراكة
وجود شك في ارتفاع الأخطار مقارنة مع المكتسبات	الصياغة الدقيقة والعلمية للمشروع التنموي
التوفر على معلومات خاطئة حول الشركاء المحتملين	التدقيق في جمع المعلومات حول الشركاء
التسرع في اتخاذ القرار.	_ تتبع مراحل اتخاذ القرار
صعوبة التوافق حول الأهداف، في حالة عدم تقاسم الفرقاء لنفس القيم ونفس المصالح.	_ أمر طبيعي، ينبغي معه إستعمال كل المهارات التفاوضية الممكنة
صعوبة فسخ الشراكة في حالة تعارض الفرقاء.	_ التنصيص الدقيق على ذلك أثناء صياغة وثيقة الشراكة
الشراكة مصدرا للنزاعات.	_ الالتزام بمقتضيات الشراكة. _ إدخال أعضاء حقوقيين ضمن الهيئة المسيرة للشراكة
النقص في ميدان طرق العمل الجديدة مثل طرق العمل الجماعي والتخطيط...	_ التكوين والتدريب المهارتي والتقني
تقلص الميزانية بعد الدخول في شراكات	_ البحث عن موارد خاصة بموضوع الشراكة. _ تقييم أعمال المتطوعين مع «المؤسسة، الجمعية، الجماعة..» Travail valorisé
الشعور بعدم توفر الكفاءات أو القدرات الضرورية لعقد الشراكة	التكوين والتدريب على بعض المجالات التواصلية والتعاقدية

إن الدخول في شراكة ما، يستوجب التسلح بعدد من الخبرات والكفاءات والمهارات، هذه المقومات لا تتحقق إلا عن طريق المراس والتجربة، أي الدخول في الشراكة المرغوبة لكسب التجارب، التي عن طريقها يمكن تقوية القدرات والمهارات. إيمانا بأهمية التعاون الإقليمي بين الدول العربية مع ترك باب التجمع مفتوح للدول العربية الأخرى.

الفصل الثاني :

المقاربة التشاركية في ظل المبادرة الوطنية

يحيلنا مصطلح المشاركة والتشارك (Participative) على المستوى اللغوي إلى وزن «التفاعل والتفاعلية»، فوزن التفاعلية هذا ذو دلالة علائقية إيجابية، بحيث أن الفعل فيه متبادل بين أطراف معادلة المشاركة، وبالتالي فإن أطراف الفعل التشاركي من الناحية النظرية على الأقل، تحكمهم نوع من الندية في الرأي في اتخاذ القرار. أما على المستوى العملي، فإن معادلة التشاركية تبقى نتيجتها محكومة بطبيعة القانون الداخلي لكل طرف من أطراف المعادلة، وهي في النتيجة محكومة بمدى فعالية وقوة كل طرف في التفاعل وتحقيق التوازن داخل المعادلة التشاركية.[190]

وإذا كانت المقاربة، هي تلك الآليات التصورية والمنهجية التي يتم بها فهم الأشياء وتحليلها وتفكيكها وتطبيقها، فإن المقاربة التشاركية تصبح آلية تحمل رزمة من المفاهيم التصورية والتطبيقية، وتحدد لنا الفعل التشاركي من حيث طبيعته وأطرافه ووظائفه وتطبيقاته. إن أهمية السكان ونجاعة المقاربة التعاقدية والتشاركية، تكمن في المقاربة التعاقدية وهي شكل من أشكال المقاربة التشاركية، كما أن هذه الأخيرة لا يمكن إلا أن تكون مع السكان مباشرة أو مع ممثليهم، مقاربة تعتمد على الإصغاء والتشاور مع كل القوى الحية للأمة من أحزاب سياسية، ومنظمات نقابية، وجماعة محلية، وهيئات المجتمع المدني، وقطاع خاص، وحتى مع المواطنين الذين لهم خبرة وغيرة في مجال التنمية.

[190]– المشاركة تعني أخذ جزء من الأمر والمساهمة بالبحث فيه، وهي تفترض بالتالي المشاركة الفعالة والإيجابية.

المبحث الأول :

التنمية البشرية في ماليزيا وكوريا الجنوبية

لقد عرفت العديد من المجتمعات نقلة نوعية في مجال التنمية البشرية، مكنتها من الحصول على مكانة مرموقة داخل المجتمع الدولي،بعد ما كانت تعاني من أزمات الفقر والهشاشة وقلة الموارد الطبيعية والمشاكل الإقتصادية، ولكن بفضل العزيمة والوطنية وحسن التسيير ،تمكنت هده الأنظمة من قلب التوازنات من دول تسبح في المديونية والإكراهات الإجتماعية بمختلف أشكالها إلى دول مصنعة متحكمة في إكتفائها الذاتي قادرة على إنعاش السوق الدولي بمنتوجاتها المتنوعة والمنافسة لدول عاشت التقدم والحضارة مند أزمنة عديدة.

وفي صلب موضوع التنمية البشرية والخطوات التي قد سبق وأن تحدتنا عليها في الفقرات السابقة من البحث وخاصة تلك التي تتعلق بالإكراهات والتحديات التي تعيشها بلدنا اليوم، كان من اللازم أخد بعين الإعتبار هذه النماذج الناجحة التي برهنت للعالم في خضم الأربعين سنة الماضية على كفاءاتها العالية في تدبيرها لشؤون الدولة على جميع المستويات وخاصة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي، سوف نقف في هذه الفقرات على البعض من التجارب نخص منها التجربة الماليزية والكورية، ونختتم بالتجربة العربية التي تزامنت مع نفس الفترة الزمنية التي شهدتها هذه الدول.

المطلب الأول : التجربة الماليزية في مجال التنمية

تعتبر الدولة الماليزية أكثر تقاربا وتناغما مع بلدنا المغرب بإعتبار أن هناك العديد من الأسس تلتقي في ما بينها مثل المبادئ الدينية والتقاليد الإسلامية بالإضافة إلى عدد السكان، فماليزيا تمكنت من تحقيق أهداف تنموية عديدة، بعد أن أقرت على رسم خريطة طريق جديدة لبرامجها التنموية وبإعادت الهيكلة الشاملة لمرفقها الاجتماعي، في أوائل السبعينات من القرن الماضيتم إطلاق برنامج تقليل الفقرالذي راهنت الدولة عليه بشكل كبير كما هو شأن

المغرب في برنامج المبادرة الوطنية،لقد إعتمدت ماليزياهي أيضا المقاربة الإقتصادية مثل دولةالبرازيل في تجاوز المشاكل التنموية القاهرة،والتمكن من إشراك جميعالفاعلين السياسيين والإقتصاديين للبلد، مما أدى إلى القضاء على الفقر والبطالة وتحديث القطاع الصناعي والإجتماعي والخروج بالدولة إلى شكل جديد من التدبير المحكم في مجال التنمية البشرية ساعدها على الوصول لمراتب عليا دوليا ووطنيا، وهذا ماسوف نقوم بدراسته في هذه الفقرة وتحليل طرق وأساليب العمل والشراكة مابين مؤسسات الدولة.

تقع دولة ماليزيا[191] في جنوب شرق آسيا مكونة من 13 ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية، بمساحة كلية تبلغ 329.846كم2، العاصمة الفيدرالية كولالمبور، والعاصمة السياسية بتروجايا وهي مقر الحكومة الاتحادية، يصل تعداد السكان أكثر 28.276 مليون نسمة وفق تعداد سنة 2009، وهي تضم مجموعة متعددة من الأعراق والأديان حيث يمثل العرق الملاوي نسبة 58% ومعظمهم من المسلمين والعرق الصيني 31% بينما الهنود 9%، الإسلام هو الدين الرسمي للدولة بنص الدستور ويكفل لجميع الطوائف الأخرى ممارسة معتقداتها الدينية بكامل الحرية، ويسيطر الصينيين على أكثر من 60% على النشاط الاقتصادي بينما لا يملك الملايو إلا 35%، والهنود 5%، نظام الحكم ملكي دستوري فيدرالي حيث الملك هو أعلى سلطة في الدولة، ويتم انتخابه لمدة خمس سنوات من بين عدد تسع ولايات، والملك يملك ولا يحكم مثل نظام وستمنستر البريطاني، وتتعدد الأحزاب في ماليزيا وأهمها حزب الملايو الذي يعرف باسم حزب The United Malays National Organisation UMNO، وهو يحتكر السلطة منذ استقلال ماليزيا في سنة 1957م، والسلطة التشريعية يقوم بها البرلمان الذي ينقسم إلى قسمين مجلس النواب ومجلس الشيوخ، والسلطة التنفيذية ممثلة في رئيس الوزراء والوزارات.

أُحتلت ماليزيا من قبل البرتغاليين في سنة 1511م حتى سنة 1641م، ثم احتلها الهولنديون من سنة 1641م إلى سنة 1824م، ثم قام البريطانيين ببسط سيطرتهم على معظم أرخبيل الملايو اعتباراً من سنة 1824م وحتى الاستقلال في سنة 1957م، ووصل

[191]– تنمية الموارد البشرية في التجربة التنموية الماليزية، عارف التبر عن الجريدة الإلكترونية اليوم بتاريخ10-05-2012.

الإسلام إلى ماليزيا في القرن السابع الهجري، عن الطريق التجار اليمنيين الذين كانوا يقومون بأعمال التجارة في جنوب شرق أسيا خاصة مع جزيرة سومطره ومدينة مالاقا الماليزية، حيث كان المسلمون التجار والدعاة يتنقلون على طول السواحل الماليزية يحملون مع بضائعهم العقيدة الإسلامية محاولين نشر الدين الإسلامي، وفي سنة 1278م أسلم ملك جزيرة مالاقا على يد تجار مسلمين قادمين من جدة، وأطلق على نفسه اسم «محمد شاه»، وتبعه شعبه في اعتناق الإسلام، فقامت أول دولة إسلامية تعمل على نشر الإسلام في جنوب شرق أسيا، وفي غضون نصف قرن أصبحت مالاقا مركزاً يشع بالإسلام على المناطق المجاورة، فأسلمت أغلب جزر الملايو.

بدأت التنمية الفعلية في ماليزيا في سنة 1971م، بأول خطة عرفت باسم السياسة الاقتصادية الجديدة (New Economic Police1971 (NEPم – 1980م، وتم تمديد العمل بها عشر سنوات أخرى حتى سنة 1990م، ثم جاءت بعدها خطة التنمية القومية من سنة 1991م – 2000م (National Development Policy) (NDP، ومُدد العمل بها عشر سنوات أخرى بنهاية 2010م، حيث صاغ فيها مهاتير محمد رؤية ماليزيا 2020م، وهي مستمرة حتى الوقت الحاضر، وداخل هذه الخطط طويلة المدى هناك خطط خماسية قصيرة المدى يتم من خلالها مراجعة ما تم تنفيذه من أهداف، بحيث تستكمل الخطط التالية ما بدأته الخطط السابقة، ولقد قامت التجربة التنموية الماليزية على عدة أسس أهمها:

الفرع الأول : التركيز علىقضايا رئيسية باعتبارها هدفا قوميا

من الأولويات التي كانت من ضمن أجندة جميع الخطط والسياسات العامة منذ 1970م وحتى الان، وضع بعض القضايا كهدف قومي، وفي مقدمتها الفقر والبطالة، وتقليل الهوة بين الطبقات الاجتماعية، والارتقاء بالتعليم، وتنمية الموارد البشرية، والتركيز على التكنولوجيا، فقد تحولت ماليزيا من مجرد دولة مستهلك للتكنولوجيا إلى مصدر، وأصبحت من الدول المتقدمة في هذا المجال، فطبقاً لتقرير التنمية البشرية لسنة 2006م بلغ نصيب التكنولوجيا المتقدمة 55% من إجمالي الصادرات الصناعية للبلاد.

الفقرة الأولى: الإسلام وموضوع التنمية

حاولت السياسات العامة الماليزية[192] المزاوجة بين الالتزام بواقع المجتمع الماليزي، وبين الانفتاح على كافة الثقافات الخارجية، وإذ يشكل الإسلام مكوناً ثقافياً هاماً للمجتمع الماليزي؛ فقد تم ربطه بعملية التنمية، من خلال تنمية الموارد البشرية في الجانب ألقيمي، بغرس قيم الإسلام التي تدعو إلى العلموقيمة العمل النزيه والشريف بين الأفراد، ومن خلال دراستنالهذه الدولة فأكثر ما يلاحظ كثرة وجود المساجد في جميع الأماكن، حيث تجده حاضراً في جميع مراكز التسوق والمنتزهات والحدائق والفنادق والمستشفيات وحتى استراحات الطرق التي تفصل بين المدن، ومما يلفت الانتباه أكثر في الجامعات الماليزية إن اكبر المباني وأهمها هو المسجد الذي عادة ما يكون في بداية مدخل الجامعة، ولقد عبر مهاتير محمد وزعيم التيار الإسلامي في ماليزيا أنور إبراهيم على أن تخلف المسلمين سببه الطائفية والقبلية والاستبداد الذي تعاني منه الشعوب الإسلامية، والصراعات التي تدور بين قياداتها، فأسباب التخلف هي داخلية بالأساس تتعلق بواقع المسلمين، وتقدم المسلمين مرهون بانطلاقهم ومحاولة خروجهم من هذا الواقع، ومواجهة إشكالاتهم ومشاكلهم يجب أن يراعي خصوصياتهم وفي نفس الوقت الاستفادة من كل ماهو من خارج هذا الواقع[193]،

الفقرة الثانية: السياسات الإقتصادية المستقرة

أدت حزمة السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومات الماليزية المتعاقبة خلال العقود الثلاثة الماضية إلى حالة من الاستقرار الاقتصادي، وهيأت بيئة ملائمة لنمو المدخرات المحلية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، كما أدارت الحكومة بحكمة وجدارة مشكلات التضخم النقدي وعدم التوازن المالي، ومشكلة نقص العمالة الماهرة، والتخطيط الاستثماري طويل الأجل.

[192]– جريدة الرياض، الأستاذ التركي الدخيل، الأربعاء 14 محرم 1434 هـ 28 نونبر 2012 م، العدد 16228

[193]– دكتور عاصم شحادة علي: منظمة المجتمع العلمي العربي، تاريخ النشر 14/06/2012 الساعة 04:04 م

الفرع الثاني: معالجة أزمة جنوب شرق آسيا (سنة 1997م)

تميزت تجربة دول جنوب شرق اسيا بمواجهتها لهذه الأزمة، فلم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيوداً صارمة على سياستها النقدية، معطية بنكها المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد الأجنبي إلى الخارج، واستجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل، وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليين في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا، التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية وبنسبة نمو اقتصادي بلغ 5.8% سنة 1999م، وهي أعلى نسبة بين دول جنوب شرق أسيا التي عصفت بها الأزمة، وبلغ إجمالي الناتج المحلي10.3%، في النصف الأول من سنة 2000م كما بلغ نمو قطاع التصنيع وهو محرك أساسي لإجمالي الناتج المحلي13.5% سنة 1999م و24.6% في النصف الأول من عام 2000م، وزادت مساهمة قطاع التصنيع من إجمالي الناتج المحلي من 27.9% سنة 1998م إلى30.1% سنة 1999م، كما انخفض معدل التضخم من 5.3% بعد أزمة سنة 1998م إلى2.8% سنة 1999م إلى1.5% في النصف الأول من سنة 2000م، بينما أندونسيا وتايلاند مثلاً ما زالتا تعانيان من أثار هذه الأزمة.

هذه مجمل التوجهات التي تميزت بها التجربة التنموية الماليزية خلال العقود الثلاث الماضية، ونظراً لهذا التميز والحرصعلى السياسات العامة التي اتبعتها هذه الدولة منذ استقلالها وحتى الآن والتي أدت إلى التقدم المحقق في جميع المجلات أهمها الاهتمام بالتعليم والبنية التحتية وتنمية الموارد البشرية.

⇐ أولا: القضاء على الفقر.

⇐ ثانياً: أهمية التعليم في تنمية الموارد البشرية

⇐ ثالثاً: تنوع مؤسسات التعليم وتنمية الموارد البشرية

⇐ رابعاً:الربط بين العلم والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة ورؤية ماليزيا 2020م.

الفقرة الأولى : القضاء على ظاهرة الفقر

تعتبر تجربة مكافحة الفقر في ماليزيا من أبرز التجارب[194] التي كُللت بالنجاح على مستوى العالم، فقد استطاعت ماليزيا خلال ثلاثة عقود (1970-2004م) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5% وهو ما يعني أن عدد الأسر الفقيرة تناقص بنهاية عقد التسعينيات إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه الحال في عقد السبعينيات، ومن المؤشرات الرسمية ذات الدلالة أن 94% من الفقراء في ماليزيا يتاح لأطفالهم التعليم الأساسي مجاناً ويستفيد 72% من الفقراء من خدمات الكهرباء و65% منهم يحصل على مياه نقية، وارتفعت توقعات الحياة لديهم إلى 74 سنة بدلاً من 69 سنة، وهذه النسب جميعها تشير إلى نجاحات كبيرة مقارنة بالدول النامية، ويكون الفقر المدقع قد تم القضاء عليه قضاءً مبرماً، واللافت في تجربة ماليزيا أن الحكومة وجهت برامج تقليل الفقر التي تم تنفيذها لتقوية الوحدة الوطنية بين الأعراق المختلفة المكونة للشعب الماليزي، واستخدمت هذه البرامج كوسيلة سلمية لاقتسام ثمار النمو الاقتصادي، حيث كان التفاوت الكبير في الدخول، وعدم العدالة في توزيع الثروة سبباً في وقوع اشتباكات دامية سنة 1969م بين الملايو والصينيين الذين يشكلون الأقلية، وبذلك ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي، ولهذا سوف تتناول هذه الجزئية الفلسفية التي قامت عليها مكافحة الفقر في التجربة التنموية الماليزية، والبرامج التي قامت بها الدولة من اجل القضاء على الفقر.

الفقرة الثانية : فلسفة مكافحة الفقر

تقوم فلسفة التنمية في ماليزيا على فكرة أن «**النمو الاقتصادي يقود إلى المساواة في الدخل**»، وعليه فإن مكاسب التطور الاقتصادي يجب أن تنعكس إيجابياً على المواطنين في تحسين نوعية حياتهم بما يشمل توفير الضروريات من الغذاء والعلاج والتعليم والأمن، وأن

194- دكتور شحادة علي، نفس المصدر السابق،

يكون أول المستفيدين من هذا النمو الاقتصادي هم الفقراء[195] والعاطلون عن العمل والمرضى والمجموعات العرقية الأكثر فقراً في المجتمع والأقاليم الأقل نمواً، ولا شك أن الإيمان بهذه الفلسفة كان دافعه الأول أن العلاقة بين زيادة النمو وتقليل الفقر فردية موجبة؛ لأن وصول الفقراء إلى تعليم أفضل، وإلى صحة أفضل سيساهم بفعالية في عملية تسريع وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

وفي دول جنوب شرق آسيا عامة وماليزيا خاصة، أدت زيادة النمو في النشاط الاقتصادي بمعدل نقطة مئوية واحدة إلى تقليل عدد الفقراء بنسبة 3% أو أكثر، وهي أعلى زيادة تم تحقيقها بين الدول النامية،وقد تُرجمت فلسفة التنمية في السياسات الاقتصادية التي وضعتها الحكومة بين عامي (1971م–1990م)، والتي وُضعت جراء الاشتباكات العرقية الدامية 1969م، وركزت على هدفين الأول تقليل الفقر، والثاني إعادة هيكلة المجتمع، وحددت هذه السياسة إستراتيجيات معينة لتقليل الفقر، مثل زيادة امتلاك الفقراء الأراضي ورأس المال المادي ورفع مستويات تدريب العمالة وزيادة الرفاهية العامة، وتم التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الإنتاج المتاحة للفقراء، وكانت هناك مجموعات عديدة من السكان الفقراء في الريف والحضر محل عناية خاصة باعتبارها الأشد فقراً، كما تزايد الاهتمام القومي بمشكلة الفقر [196]وفي 1974م عقب احتجاجات طلابية نتيجة تدهور أوضاع صغار مزارعي المطاط نتيجة انخفاض الأسعار وزيادة تكلفة الإنتاج، واستمر هدف مكافحة الفقر في الخطط القومية للتنمية حتى إنه تم تعديل تعريف خط فقر الدخل عام 1986م في النصف الثاني من الخطة الخمسية الخامسة 1984م–1990م ليأخذ في حسبانه إلى جانب احتياجات الحياة الضرورية من الغذاء وغير الغذاء، ما يجب أن يحصل عليه الفقراء من الملكية العقارية وصافي التحويلات المالية، وذلك حتى يعكس المؤشر الأبعاد المتعددة لطبيعة الفقر ونوعية الاحتياجات الأساسية (الغذاء والمسكن والملبس والخدمات الأساسية من مياه الشرب النقية والصحة والتعليم والمواصلات...)

---

[195]– الجزيرة نت، دعوى ماليزية للتنمية الاثنين 29/06/1433 هـ الموافق 21/05/2012 م آخر تحديث الساعة 15: 54 مكة المكرمة و12: 54 غرينيتش.

[196]– مقال كيف تهزم الفقر؟ دكتور محمد شريف بشير بحسب رأي الكاتب في المصدر المذكور www.islam online.com

المطلب الثاني : البرامج التي انجزتها الدولة لدعم الفقراء

نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها المواجهة للفقر برامج محددة وواضحة ومدروسة علمياً وعملياً أخذتاً في اعتبارها جميع الظروف الاجتماعية، وطبيعة المجتمع الماليزي والتي أبرزها**برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً** ويقدم فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة، وقام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن للفقراء بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه النقية والكهرباء والصرف الصحيأما**برنامج أمانة أسهم الملاويين** وهو برنامج تمويلي يقدم قروضاً بدون فوائد للفقراء من السكان الأصليين وبفترات سماح تصل إلى أربع سنوات، ويمكن للفقراء أن يستثمروا بعضاً من هذه القروض في شراء أسهم بواسطة المؤسسة نفسها وهناك أيضا**برنامج أمانة اختيار ماليزيا** وهو برنامج غير حكومي تنفذه مجموعة من المنظمات الأهلية الوطنية من الولايات المختلفة، ويهدف إلى تقليل الفقر المدقع عن طريق زيادة دخول الأسر الأشد فقراً، وتقديم قروض بدون فوائد للفقراء، وتقدم الحكومة من جانبها قروضاً للبرنامج بدون فوائد من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة.

منحت الحكومة إعانات مالية للفقراء أفراداً وأسراً، مثل تقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130–260 دولارا أمريكيا لمن يعول أسرة وهو معوق أو غير قادر على العمل بسبب الشيخوخة. مع تقديم قروض بدون فوائد لشراء مساكن قليلة التكلفة للفقراء[197] في المناطق الحضرية،لقدأسست الحكومة صندوقاً لدعم الفقراء المتأثرين بأزمة العملات الآسيوية في 1997م، تحدد إعتماداته في الموازنة العامة للدولة سنويًّا، إلى جانب إعتمادات مالية أخرى رغم تخفيض الإنفاق الحكومي عقب الأزمة المالية وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وذلك لصالح مشروعات اجتماعية موجهة لتطوير الريف، والأنشطة الزراعية الخاصة بالفقراء أما في مايخص توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة، بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهرباء،

[197] – مقال الوجه الآخر، ماليزيا تجربة ماليزيا للتخلص من الفقر، السبت 15 من جمادى الأولى 1425 هـ –3 يونيو 2004 السنة 127 العدد 42973

ونجحت أيضا في توسيع قاعدة الخدمات الأساسية في المناطق السكنية الفقيرة بالحضر في إطار إستراتيجية 2020م.

لقد قامت بدعم أكثر الأدوية التي يستهلكها الفقراء، وإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في فتح المراكز الصحية والعيادات الخاصة لتخفيف العبء عن الدولة في محاولة للتوسع الأفقي للعيادات في القرى والأرياف، حيث يقوم الأفراد بتسجيل أسمائهم في عيادات خاصة مقابل أن تغطي الدولة قيمة علاجهم، خاصة الأطفال والحوامل.

قامت بأنشطة يستفيد منها السكان الفقراء مثل إقامة المدارس الدينية التي تتم بالعون الشعبي وتساهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.

الفرع الأول : الدور الريادي للتعليم في تنمية الموارد البشرية

لقد أدركت الحكومة الماليزية أهمية التعليم وتنمية الموارد في بناء الدولة منذ الاستقلال كعنصر موحد لعناصر الأمة يؤدي إلى سرعة ارتقائها في سلم التطور الحضاري، ويعتبر مهاتير محمد من ابرز القيادات التي امتلكت رؤية واضحة وسياسة حكيمة اتجاه التعليم، ولهذا تميزت فترة رئاسته والتي امتدت من سنة 1981م إلى 2003م بالدعم الكامل للسياسات التعليمية وتعبئة الموارد البشرية وتبرز هذه الأهمية من خلال التركيز على محاور رئيسية في سياسات التعليم أهمها:

<u>الفقرة الأولى: أهمية التعليم باعتباره قاطرة للتنمية</u>

دأبت جميع خطط التعليم طويلة المدى وقصيرة المدى على التركيز على أهمية التعليم والتدريب، وان المعرفة هي التي تحدد طريق الإنسان، وهذا ما عبر عنه مهاتير محمد بقوله « **إن حصول الإنسان على المعرفة والمعلومات يمكنه من إنجاز الكثير من الأشياء في حياته، كما انه يرتقي بالفرد وبحياته إلى مستويات تفكير أعلى، ويؤدي إلى الحراك الاجتماعي فيكافئ المجدين ويسقط الخاملين حيث يكسر حركية المجتمع من خلال خلق**

مجتمع ثري لكل فرد، فيقدم التعليم للجميع، ويجب أن يقوم التعليم على التفكير المنطقي والعقلاني لمجابهة التحديات والمشكلات، وهو الاستثمار الحقيقي للدولة»، ولهذا تشير إحصائيات 2006م، على أن 93%من سكان ماليزيا يعرفون القراءة والكتابة، وأن 99% من الأطفال الذين بلغوا سن السابعة قد التحقوا بالمدارس، وان 92%من طلاب الابتدائية انتقلوا إلى الدراسة في المراحل الإعدادية والثانوية، وهذه النسب تعتبر من أعلى النسب في العالم [198].

الفقرة الثانية : دور الأسرة في المسيرة التعليمية

إن غرس القيم والمبادئ والنظام والدين يبدأ من الأسرة، التي تساعد الفرد على تكوين شخصيته الحقيقية، ولهذا فأغلب المدارس في ماليزيا إن لم نقل جميعها خاصة في المرحلة الابتدائية تقوم بالاتصال بالأسرة عن طريق شبكة المعلومات الدولية، بحيث يتم إعلامهم عن سير دراسة أبنائهم من حيث التحصيل العلمي والسلوك والنشاطات وغيرها.

الفرع الثاني: أهمية النظام التربوي والقانوني في المجتمع الماليزي

بالرغم أن ماليزيا تعتبر مجتمع اثني متعدد الأعراق، مما قد يتبادر إلى أذهاننا وجود نوع من المحاباة والتفرقة في تطبيق القانون، ولكن حقيقة، فإنهم يتميزون باحترامهم للنظام، خاصة في معاملاتهم اليومية مع الدوائر الحكومية والجهات الخدمية التابعة للدولة وللقطاع الخاص، ولقد دأبت الحكومات الماليزية [199]تعليم الأفراد كيف يتعايشون معاً في المجتمع ويتقاسمون المسئولية في إطار من الاحترام والتعاون، وإن الأنانية والذاتية لا تخدم أي فئة وإنما قد تدمر المجتمع من الداخل، ولهذا تقوم المدارس الماليزية على جميع فئاتها بغرس الأخلاقيات الوطنية وأهمية النظام والقانون وان الاختلاف مع الأخر هو سنة الحياة وان التفرقة يجب أن تتم على أسس الكفاءة والعمل والتحصيل العلمي.

---

[198]– نفس المصدر السابق

[199]– مجلة الوسيط، يومية سياسية مستقلة، العدد 1087 الأحد 28 أغسطس 2005 م موافق23 رجب 1426 هـ

الفقرة الأولى: الأهداف الواضحة والمحددة للتعليم الماليزي في ظل تنمية موارد بشرية سليمة

عقب الاستقلال سنة 1957 قامتوزارةالتعليم بتكوين لجنة ضمت في عضويتها الخبراء الوطنيين والأجانب من أجل إقامة نظام تعليمي يستطيع دفع عجلة التنمية، بالرغم من التعدد العرقي الذي يتكون منه المجتمع الماليزي وإشكالية اللغة في التعليم بين الملاوية والصينية والهندية، إلا أنه تم حسم الخلاف بان تكون اللغة الملاوية هي اللغة الرئيسية في جميع مراحل التعليم، مع حق المدارس الخاصة الصينية والهندية تدريس لغاتهم.كانت الدفعة القوية للنهوض ومراجعة سياسة التعليم، ووضع تقرير مفصل وكامل وشامل لمحاولة الدفع بالمسيرة التعليمية والارتقاء بالموارد البشرية، واهم الأهداف التي سعى التقرير إلى تحقيقها هي:

1. تحقيق الوحدة الوطنيةفي مجتمع متعدد الأعراق وتأكيد الشعور بالوطنية.
2. توفير المهارات التي يحتاجها سوق العملي مجال التنمية الوطنية.
3. إحداث توازن في جميع أشكال التعليم في المناطق الحضرية والريفية.
4. التركيز على العلم والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة.
5. كان الشعار الذي رفعته وزارة التعليم منذ سنة 1996م هو «العمل الفاعل والسريع «(fast and effective action)، واستخدمت مدلولات مهمة ومعبرة مثلالمهمة، والهدف، والوظيفة.
6. العناية بالبحوث والدراسات والمعلوماتحيث تم وضع قاعدة بيانات ومعلومات بالتعاون مع جامعة هارفارد يتم من خلالها جمع المعلومات عن الجامعات والمدارس والمعاهد المهنية والتدريبية والمناهج والطلاب وتحليلها ودراستها، وذلك عبر شبكة حواسيب الكترونية تبدأ من المدارس والجامعات والمعاهد وتنتهي بالوزارة.
7. إرسال البعثات الدراسية إلى اليابانومحاولة تقليد النموذج الياباني ونموذج كوريا الجنوبية في التنمية فيما عرف بسياسة النظر شرقاً «Look East Police»حيث تم

إيفاد 13000طالب للدراسة باليابان وحدها خلال سنة 1982 – 2002، عدا الذين تم إرسالهم إلى بريطانيا وأمريكا واستراليا ومصر والسعودية وغيرها، وهدفت هذه السياسة إلى تشجيع الماليزيين على الإقتداء بالنموذج الياباني عن طريق التعليم، وتقليد المواقف الايجابية مثل الالتزام بأخلاقيات العمل وتطوير المهارات وأساليب الإدارة، وكان لسياسة النظر شرقاً جانبان مهمان في التجربة الماليزية:

1. الأخذ بالقيم الشرق آسيوية ممثلة في الانضباط والإخلاص في العمل وتقديسه، والعمل الجماعي بروح الفريق، وتشجيع الإنتاجية، والاعتماد على الذات، والصبر والمثابرة.

2. التحديث، والتصنيع، فقامت الحكومات الماليزية المتعاقبة بحث الشركات اليابانية التي لديها فروع في ماليزيا بإرسال عامليها إلى الشركات الأم في اليابان، كما تم إنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات المشتركة والتي منها: وكالة التعاون الدولي اليابانية (JaponInternationale CoopérationAgence)، وبرامج التبادل الثقافي مع المؤسسات الثقافية في اليابان، وفي مجال التعاون الاقتصادي ونقل الخبرات صنعت سنة 1983م أول سيارة ماليزية بمساعدة شركة ميتسوبيشي اليابانية، فيما عرف بشركة «بروتون ساقا»، وهى الآن من أكبر الشركات الماليزية في صناعة السيارات، تستحوذ على نسبة تفوق 65% من سوق السيارات في ماليزيا، إضافة لتصديرها إلى دول الجوار والى مصر والسعودية والأردن، وفي هذا الصدد قال مهاتير محمد قولته المشهورة «:إذا أردت الصلاة سأذهب إلى مكة، وإذا أردت العلم سأذهب إلى اليابان»

<u>الفقرة الثانية : تنوع مؤسسات التعليم وتنمية الموارد البشرية</u>

"العلم للجميع والتميز للأفضل" كان من أهم الشعارات التي ركزت عليها السياسات العامة للتعليم، وحاولت طيلة السنوات الماضية جعله موضع تنفيذ على أرض الواقع، فإضافة إلى الجامعات والمدارس الحكومية التي تقدم خدمات التعليم، أنشأت العديد من المدارس والبرامج التي تختلف في نوعية التعليم المقدم للطلاب والتي أهمها تبني مناهج علمية جديدة تواكب توجهات وطموحات الدولة، وقد شملت رؤية 2020 هذه الطموحات وهدفت إلى جعل ماليزيا ببلوغ هذه السنة دولة متقدمة من جميع النواحي الاقتصادية

والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتخلل ذلك العديد من المخططات الخماسية والتي جاءت في إطار إعلان الخطة الشاملة للتنمية القومية منها: الخطة الخماسية من 1966-1970، والخطة الخماسية الثانية من 1970-1975، حيث من خلالها على جعل التعليم لاسيما الجامعي منه في خدمة الاقتصاد الوطني بالدرجة الأولى.

وتندرج معظم السياسات المتخذة في هذا الأمر كالآتي:

- التزام الدولة بالتعليم المجاني.
- رفع مستوى التعليم والوعي للعنصر النسوي.
- الانفتاح على النظم التعليمية المتقدمة مع اتباع مختلف المناهج الدولية.
- إعطاء الأولوية في بالاهتمام بالمرحلة ما قبل التمدرس (رياض الأطفال).
- التركيز في المنظومة التعليمية وخاصة المرحلة الابتدائية على التربية الوطنية والمعاني الأساسية الوطنية.
- الاهتمام بتدريب المعلمين وتأطيرهم في شتى المجالات.

وعليه يمكن القول إن دولة ماليزيا تخطط لجعل منظومة التعليم قطاعا خلاقا هدفه هو مواكبة التنمية وخدمة كل فروعها الاقتصادية وغير ذلك ودعمها بواسطة المنظومة التعليمية لاستكمال مخططاتها الاستراتيجية لسنة 2020[200].

[200]– مجلة العلوم السياسية والقانونية، إحدى إصدارات المركز الديمقراطي العربي، إعداد: وداد الغزلاني أستاذ دكتور في العلوم
السياسية والقانونية وعميد كلية القانون والعلوم السياسية جامعة قالما الجزائر. الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.D.A.C المركز الديمقراطي العربي. التجربة الماليزية للتنمية المستدامة، العدد الثالث يونيو خيران من سنة 2017.

المبحث الثاني :

التركيز والاهتمام بالتعليم ما قبل التمدرس

اهتمت الحكومة بالتعليم فيما قبل المدرسة، الذي يشمل الأطفال بين سن الخامسة والسادسة، واعتبر قانون التعليم لسنة 1996م التعليم فيما قبل المدرسة جزءًا من النظام الاتحادي للتعليم، ويشترط أن تكون جميع مؤسسات التعليم[201] ما قبل المدرسة مسجلة لدى وزارة التربية، ويلزم كذلك تطبيق المنهج التعليمي المقرر من الوزارة، ويتضمن ذلك المنهج خطوطًا عريضة وتوجيهات عامة لهده المؤسسات التعليمية الأولية«الرياض»،والتي تتعلق بإلزامية تعليم اللغة الرسمية للبلاد وهي اللغة الملاوية إلى جانب اللغة الإنجليزية، وطرائق الإشراف التربوي، والتوجيه الاجتماعي والديني، حيث يسمح بتقديم تعليم ديني للأطفال المسلمين، وتوجد العديد من المدارس فيما قبل المدرسة تدار بواسطة الوكالات الرسمية والمنظمات الشعبية والقطاع الخاص، وأشهر الهيئات التي تقدم خدمات التعليم فيما قبل المدرسة الاتحاد الحكومي لمؤسسات ما قبل المدرسة، الذي ظل يقدم خدماته منذ العام 1960م إلي اليوم.

المطلب الأول : المدارس ذات الصبغة الذكية

إضافة إلى المدارس الحكومية التي تقدم التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي والجامعي، ولربط عملية التعليم بالتكنولوجيا تم إنشاء المدارس الذكية« **Malaysia Smart School** »**MSC** وعددها 19 مدرسة ذكية وهي التي ترتبط بالتكنولوجيا المتطورة وتقدم للطلاب آخر ما توصل إليه العلم في مجال أنظمة التصنيع الذكية، وشبكات الاتصال، ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة، وأنظمة النقل الذكية، حيث تعد هذه المدارس مؤسسات تعليمية متخصصة تسعى لاستيعاب التقنية الجديدة وتساعد الطلاب على اللحاق بعصر المعلومات.

[201]– شبكة كل العرب، دليل التعليم والدراسة في ماليزيا 2013–

الفرع الأول : المدارس الأجنبية

ويقدر عددها 40 مدرسة من مختلف الدول منها مدارس أمريكية وبريطانية وألمانية وفرنسية ومدارس آسيوية يابانية وتايوانية واندونيسية وعربية مثل المدرسة الليبية والسعودية والعراقية.

<u>الفقرة الأولى: مدارس الرؤية</u>

تم افتتاح أول مدرسة من هذا النوع في سنة 2002م، ووصل عددها الآن إلى ثماني مدارس وهي المدارس التي تقوم على تنفيذ هدف أساسي وهو دمج الأطفال من الأعراق المختلفة من خلال المشاركة الجماعية لجميع الطلبة في نشاطات مشتركة، وهذه المدارس تقدم مناهج تعتمد على الدراسة باللغة الإنجليزية، وهي تختلف عن المدارس الحكومية الأخرى معأنها لا تدرس إلا باللغة الماليزية وإنما يتم تدريس اللغة الملاوية كمادة من ضمن المواد، وأغلب هذه المدارس[202] تتبع القطاع الخاص مثل:International School، والتي تعتبر من أنجح المدارس في ماليزيا.

<u>أولا</u> : تقديم منح دراسية للطلاب وبرامج للتبادل الطلابي

وفي إطار الدعم التنموي للطلاب تقدم الحكومة الماليزية منحاً دراسية من خلال إدارة خاصة بوزارة التعليم تسمى «إدارة المنح الدراسية» حيث تقدم مجموعة من الخيارات للطلاب سواء للدارسة بالداخل أو الدراسة بالخارج، وتقوم الحكومة بدفع المصاريف الدراسية للطلبة الذين يدرسون في جامعات خاصة، على أن يتم احتساب هذه المنح كقرض بدون فائدة يتم ترجعيه بعد انخراط الطالب في سوق العمل، كذلك تقوم الوزارة ببرنامج التبادل الطلابي مع أكثر من 20 دولة، حيث تقوم هذه البرامج بدور مهم في دفع عملية الفهم المتبادل بين الطلاب بما يحقق سياسة الانفتاح على الحضارات الأخرى.

[202]–وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية، وثائق رسمية

ثانيا : توفير التعليم غير النظامي للشباب والكبار

رغم عدم اهتمام وزارة التعليم بهذا النوع من التعليم، خاصة لمن هم لم يسعفهم الحظ في إتمام دراستهم، إلا أن بعض الوزارات الأخرى مثل وزارة الموارد البشرية، ووزارة الشباب والرياضة، تقدم بعض أنواع التعليم داخل مؤسسات العمل، بحيث يتم الاتفاق بين مؤسسة العمل وهذه الوزارات على تأهيل الأفراد وإعدادهم مهنياً في بعض الأنشطة المنتجة، من خلال دورات تدريبية تقدم لهم لصقلهم مهنياً واجتماعياً.

الفقرة الثانية: أهمية التعليم التربوي

اهتمت الحكومات الماليزية منذ الاستقلال بالتعليم التربوي، حيث سعت إلى محاولة نشر فكرة إن الجميع يجب أن يتعلم، محاولة الاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة في هذا المجال، ولهذا تقوم وزارة التعليم بإصدار العديد من الدوريات التربوية المتخصصة منها «المجلة التربوية « والتي توزع على المدارس في جميع أنحاء ماليزيا لتثقيف المدرس، كما يتم إصدار نشرة شهرية من وزارة التعليم توزع على المدارس وتوضع في حجرة المدرسين للإطلاع عليها بالمجان تحتوي على أخبار ونشاطات وزارة التعليم والمدارس الماليزية في جميع الولايات، ويتم هذا من خلال عملية الربط الالكتروني بين جميع المدارس والوزارة، حيث يتم إلزام مدير المدرسة بإرسال التقارير الدورية اليومية إلى وزارة التعليم، وتتضمن هذه التقارير جميع الايجابيات والسلبيات والنشاطات داخل المدرسة، كما تقوم وزارة الإعلام الماليزية بتخصيص أربع ساعات لبرامج تربوية تبث من خلال التلفزيون تعدها وزارة التعليم، وتعرض أربع أيام في الأسبوع.

أولا:إقامة معاهد لتدريب المدرسين

نظراً لأهمية المدرس في القيام بالعملية التعليمية وتنمية الموارد البشرية، والذي تعول عليه الحكومة الماليزية في هذا المجال، للمساهمة في التنمية بشكل عام، فقد أسست منذ سنة 1997 إدارة خاصة في وزارة التعليم أطلقت عليها إدارة تعليم المدرسين، أُنيط إليها

تدريب المدرسين وتأهيلهم وإقامة الدورات التدريبية لهم من حين إلى آخر، واستطاعت الحكومة أن تدرب حوالي 36.590 مدرساً في الفترة من1996-2000

ثانيا: التعليم الجامعي

يبلغ عدد الجامعات والكليات الحكومية في ماليزيا [203]حتى نهاية 2000م 55 جامعة بين حكومية وخاصة منها 22 جامعة حكومية، و29 جامعة خاصة و4 فروع لجامعات أجنبية، و415 مؤسسة تعليم عالي خاصة تشمل الكليات والمعاهد التقنية والتكنولوجية، ولقد نجحت ماليزيا باقتدار في استقطاب الأعداد الكبيرة من الأجانب للدارسة في جامعاتها ويصل عدد الطلاب الأجانب الذين يدرسون في الجامعات الماليزية 62320 طالبا من 150 دولة من بينها الولايات المتحدة وبريطانيا واستراليا وغيرها، وتوفر الجامعات نطاقا واسعا من البرامج في مختلف التخصصات.

- **رؤية ماليزيا سنة 2020:الربط بين العلم والتكنولوجيا واقتصاد المعرفة**

لقد أدركت القيادات الماليزية أهمية العلم والتكنولوجيا في تحقيق أي تنمية، وكان هذا الإدراك ذو اتجاهين الأول إقتصاديويتمثل في أهمية دفع عجلة الدولة نحو التصنيع، وهذا يتطلب ضرورة التعامل مع المطالب المتغيرة للصناعة، وهذا لا يتم إلا عن طريق الربط بين العلم والتكنولوجيا، والثاني جانب اجتماعي وهو أن العلم والتكنولوجيا أداتان فعالتان لتحقيق التغير الاجتماعي، حيث يوديان إلى تغيير نمط حياة الأفراد والتجمعات سواء في الإنتاج أو في الاستهلاك.

ولقد قاد هذه الرؤية ووضع أساساتها مهاتير محمد من خلال العديد من العناصر أهمهاربط العلم بالتكنولوجيا فالعلم ينصرف إلى معرفة ماذا؟ بينما التكنولوجيا تنصرف إلى معرفة كيف؟ فالعلم ينتج المعرفة، والتكنولوجيا تنتج الثروة، كما إن العلم يصبح غير ذو فائدة إذ لم يتحول إلى تكنولوجيا، وان التكنولوجيا تموت وتندثر بدون العلم والتكنولوجيا،يجب أن يعبران عن تأكيد السيادة الوطنية للدولة، حتى لا يمكن أن تقع ماليزيا مرة أخرى تحت

[203]– الرائد في الخدمات التعليمية، مقال من موقع إلكتروني خاص AES الأمل للخدمات، التعليم الجامعي بماليزيا

الاستعمار، ولهذا نظرت إلى العولمة بمنظار الحذر بحيث يتم اختيار ما يتناسب مع تطلعات وتوجهات وقيم المجتمع الماليزي،إن التقدم التكنولوجي[204] يجب أن يتم من خلال المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص، فلا يمكن للدولة بمفردها القيام بعملية التنمية، ولهذا تقدم الدولة الدعم المؤسسي والمالي للقطاع الخاص لكي يعمل وفق الرؤية التي تحددها الدولة، ولا أدل على ذلك إن عدد مؤسسات التعليم العالي الخاصة مثل المعاهد والكليات والجامعات والمعاهد العليا المهنية والتقنية قد بلغ 415 مؤسسة سنة 2000م.

بحيث أن التكنولوجيا التي تحتاجها ماليزيا يجب أن تكون مرتبطة باحتياجات السوق، فما فائدة التكنولوجيا إذا تم الاحتفاظ بها في المعامل، بمعنى أن يكون السوق في حاجة إلى هذه التكنولوجيا سواء كان السوق الداخلي أو السوق الخارجي، تعتبر سياسة البحث والتطوير هي السبيل الوحيد لتطوير التكنولوجيا، من خلال ضرورة زيادة نسبة مخصصات البحث والتطوير في الميزانية العامة للدولة، لأن الاعتماد يجب أن يتم على التكنولوجيا المبتكرة وليس المنقولة كهدف طويل المدى، وتنفق ماليزيا ما يقارب7.% من الناتج المحلى الإجمالي وفقاً لتقرير التنمية البشرية 2007م، وهي تسعي إلى نسبة 1.4% في سنة 2020م.

إن التركيز على قاطرات التنمية التكنولوجية، حيث يجب الاهتمام بالقطاعات التي تجر ورائها عناصر التنمية التكنولوجية الأخرى، وقد حددت هذه الرؤية إن «تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات» هما القطاعين الأكثر أهمية، حيث من خلالهما يمكن التحول إلى مجتمع المعرفة، ولهذا تم إنشاء وزارة مستقلة من ضمن الوزارات تسمي وزارة العلم والتكنولوجيا والابتكار منذ سنة 1973م، لتختص بالبحوث والدراسات في مجال العمل والتكنولوجيا، وهي تشرف على العديد من المؤسسات من أهمها شركة تنمية الوسائط المتعددة، ووكالة الفضاء القومية الماليزية، والمركز الماليزي للاستشعار عن بعد، ومركز المعلومات والتكنولوجيا، وهيئة الطاقة النووية الماليزية، والمعهد الماليزي للبحوث الصناعية،

[204]–malaysia technology expo2015 the leading international invention et innovation expo 12 et 14 fevrier 2015 putra world trade centre. Jualalumpur.

والمعهد الماليزي لأنظمة الالكترونات الدقيقة،فإستجلاب التكنولوجيا اليابانية[205]، وذلك بتقديم كافة التسهيلات للشركات اليابانية بهدف نقل التكنولوجيا على المدى القصير، ووصل عدد الشركات اليابانية التي افتتحت لها فروعاً في سنة 1995م أكثر من 452، اتجهت اغلبها للتصدير إلى الخارج مستفيدة من رخص العمالة الماليزية، وقد بلغت صادرات هذه الشركات في سنة 1993م 46.7 مليار رنجت ماليزية (الدولار يساوي 3.7رنجت).

ففي فترة تولي مهاتير محمد رئاسة الوزراء تم صدور تقرير «الثقة في العقل الوطني» سنة 2002م، كخطة أساسية لاقتصاد المعرفة، وقد احتوى على 136 توصية في مجال التعليم والتنمية البشرية، تركزت أغلب التوصيات على أهمية التعليم التكنولوجي الذي يحقق احتياجات الدولة، وأهمية تدريس اللغة الإنجليزية في مؤسسات التعليم العالي.

إن استعراض جميع الجهود التي قامت بها الحكومات الماليزية المتعاقبة في مجال العلم والتكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية،يلاحظ المتتبع لهذه السياسات بصفة عامة حرص القيادات الماليزية في جميع المستويات على ضرورة الالتزام بالخطط التي وضعت من أجل تنفيذها، وأن هذا الالتزام لم تقم به المؤسسات التابعة للدولة فقط، وإنما كان للقطاع الخاص دور رئيسي ومحوري في هذا المجال باعتبار القطاع الخاص له القدرة على تحديد أي من التكنولوجيا القابلة للتسويق من عدمها، وبالتالي تجنيب الحكومة الدخول في مشاريع تكنولوجية لا يمكن تسويقها.

من خلال العرض السابق نستنتج إن السياسات الماليزية المختلفة استطاعت أن تحقق الكثير من الأهداف في مجال تنمية الموارد البشرية، حيث شكلت هذه التنمية جانب مهم في تفكير القيادات الماليزية، خاصة الاهتمام بالمورد البشري منذ أول رئيس وزراء لماليزيا سنة 1957م 1971م حتى الآن، واستطاعت تحقيق العديد من الأهداف فيما يخص الموارد البشرية، دون تبني النهج والقيم الغربية إلا بالقدر الذي يتوافق مع القيم الماليزية، واعتمدت على ثقافتها الخاصةوإلى طبيعة واقعها الاجتماعي، والاحتفاظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، رغم الانفتاح الكبير على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة.

---

[205]– نفس المرجع السابق

وفي نظري فإن تجربة ماليزيا مع تطوير وتنمية الموارد البشرية من خلال مكافحة الفقر والاهتمام بالتعليم ومساهمة القطاع الخاص كانت ولا زالت تجربة رائدة وحققت الكثير من النجاحات، أتمنى أن يستفاد منها لخدمة هذا الوطن ودفعا له قدما نحو الأمام.

الفرع الثاني : التنمية البشرية في التجربة الكوريةالجنوبية

هذا النموذج يكتسي نوعا آخربالمقارنة مع النموذج السابق، حيث أنه قد شهد تجربة تنموية خاصة قد ساهمت فيها الدولة المستعمرة بشكل كبير،حيث أنها استطاعت أن تزرع العديد من القيم والمبادئ الروحية التي جعلت من البلد المستعمر يتأثربها، فبالرغم أن الاستعمار بالمفهوم السياسي هو من أسوأ التجارب التي عاشتها الأمم، من إستغلال للثروات والموارد البشرية إلا أن تجربة كوريا مع اليابان كان لها إنطباع ثان جعل من ورائه آثارا إيجابيا من جهة التنمية بحيث استطاع أن يقفز بالبلد علي مستوي الثقافة والعلوموأن يحول هذا المجتمع إلى قوة إقتصاديةوإجتماعية جد قوية، ونموذجا ناجحا في مجال التنمية يهتدي به.

لا شك أن التجربة التنموية لكوريا تبقي تحمل نوع من الخصوصية بحكم أن المجتمع الكوري قد نجح في ترسيخ مفاهيم جديدة للتنمية البشرية وعلى أحسن وجه،بالمقارنة مع المجتمعات الأخرى متجاوزا بذلك ضعف وقلة الموارد الطبيعية وجعل قوته تنبني على أساس الموارد البشرية التي يزخر بها،وبنجاحه في جعلها قوة فاعلة ومؤثرة،معتمدا على تطبيق النظرية القائلة إن القوة البشرية أهم الموارداالبشرية.

لقد إحتلت اليابان كوريا عام 1905، ثم أعلنت عام 1910 أنها أصبحت جزءا لا يتجزأ من اليابان، أي شبه جزيرة تضم إلى مجموعة الجزر المجاورة إياها في دولة موحدة،ويحيلنا هذا على إعلان فرنسا فيالقرن الماضي أن الجزائر ماهي إلا أربع محافظات فرنسية، ولاشك أن الفرق بين النموذجين جد كبير بحيث أن فرنسا تعاملت مع المحافظات الأربع الجزائرية الأصل على أساس أنها «مستعمرات داخلية» وسكانها يعتبرون من الرعايا الفرنسيين، وليسوا مواطنين فرنسيين (باستثناء العدد المحدود الذي استوفى شروط المواطنة، ومنها التخلي في الأحوال الشخصية عن الشريعة الإسلامية)، إلا أن طلب شرف المواطنة

لم ترى فيه السلطات الفرنسية مانعا من منحه. أما اليابان فقد أدمجت كوريا بالفعل في إطار استراتيجية التنمية الشاملة،التي عرفتها اليابان عام 1949إلى 1954 حينها تطور النظام الاقتصادي لوزارة الصناعة والتجارة في هده الفترة علي يد رئيس الوزراء هاياتوإيكيدا «HAYATOIKIDA» الذي يطلق عليه إسم جونسون «gohnnson» المهندس المعماري الأبرز في المعجزة الاقتصادية اليابانية.

بدأ عهد الميجي[206]. وربما كان أهم ما أفاد كوريا من ذلك إدخال نظام التعليم الياباني فيها، وهكذا نرى التعليم الابتدائي عام 1939 يضم 1.2 مليون كوري و0.9 مليون ياباني، وأن ثلث الأطفال الكوريين بدأوا أولى حلقات التعليم، وقد تكون بالإضافة إلى ذلك نظام تعليم موازي أقامته البعثات الدينية المسيحية، وقد مثل خريجو مدارس الإرساليات 57 بالمائة من الذين دخلوا التعليم الجامعي، وكان الملحوظ في هذا النظام الموازي فتح الطرق أمام تعليم البنات.

وإرتبطت بهذه النهضة التعليمية عمليات تحديث الاقتصاد الكوري، فقد أنشأ اليابانيون شبكة سكك حديد كاملة تغطي البلاد من حدودها مع الصين في الشمال إلى مدينة بوزنان في أقصى الجنوب بلغ طولها الكلي 3500 كيلومتر، وبدأ الطيران المدني بدعم ياباني سنة 1929. وفي خضم حركة التصنيع اليابانية نشأت في كوريا صناعة الحديد والصلب وصناعة الكيماويات، وتوليد الكهرباء، وتصنيع المعدات الكهربائية، وبالطبع صناعات الأسمنت والغزل والنسيج وتصنيع المواد الغذائية. وقد جرى ذلك في إطار ما كان يجري في اليابان كلها من حيث تدبير الأموال وتدريب العمال والاستفادة من السوق اليابانية والمشاركة في بداية دخول المنتجات اليابانية السوق العالمية. وعلى جانب آخر، كان الكوريون من أصل عرقي واحد وعاشوا في إطار ثقافة واحدة وإن توزعوا بين سبعة انتماءات دينية (أهمها البوذية والكونفوشية والمسيحية بشقيها الكاثوليكي والبروتستاني) تعايشت في جو من التسامح

---

[206]– تعني كلمة ميجي في اللغة اليابانية الحكومة المتنيرة. ولما كانت الخطوة الأولى الرسمية في هذا التطور إحياء سلطات الإمبراطور الواسعة وتصفية سلطات الحكام المحليين الذين كانوا قد اغتصبوا الكثير منها وانشغلوا بالصراعات التي تكاثرت بينهم، جرى أهل اليابان على تسميتها إعادة السلطة (restoration) مع أن المضمون قد بأ ثورة اجتماعية كاملة، أنظر :Meiji Idhin : Restoration or revolution (منشورات جامعة الأمم المتحدة، 1985).

المتبادل، وبتعبير آخر، لم تعرف أقليات مضطهدة عرقيا أو دينيا، وهذا من شأنه أن ييسر التوسع في التعليم بلغة واحدة وبعيدا عن التعصب أو التمييز العنصري أو الديني.

وأخيرا تكونت خلال الحرب العالمية الثانية حكومة كورية في المنفى أعلنت استقلال البلاد وانضمامها إلى قوى الحلفاء الذين يحاربون اليابان وألمانيا. ولهذا ظهرت كوريا غداة نهاية الحرب في قائمة الدول الحليفة المحررة وتلقت كغيرها معونات أمريكية لإعادة تعمير البلاد. كما دفعت الخزانة الأمريكية كل نفقات «قوات التحرير» في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة. وعززت واشنطن من وجودها حين اتجه القسم الشمالي نحو الكتلة الاشتراكية، وقامت في «بيونغ يانغ» حكومة من الطراز السوفياتي، ولم تكن القوات الأمريكية في كوريا تعد نفسها في بلد محتل بل تحملت واشنطن كل النفقات، كما ذكرنا، وساعدت في إعادة البناء، وكسبت كوريا موارد مالية كثيرة أثناء الحرب الكورية وبعدها. كما حظيت «جمهورية كوريا» بتسهيلات كبيرة في التصدير إلى أمريكا، ولكن كل ذلك لا يكفي لتفسير نمو الاقتصاد الكوري بمعدلات سريعة، لأن حركية المال سريعة وبالتالي فتراكم رأس المال الثابت كما يسميه الاقتصاديون، أي الطاقة الإنتاجية المتزايدة هي المعتمد عليها.

الفقرة الأولى: أولويات التعليم الكوري

الكوريون يشاركون جيرانهم في الصين واليابان في مكون حضاري أساسي هو تقديس العمل المتقن والاعتماد على هذا الإتقان في الحراك الاجتماعي، وأهل هذه الحضارات في الشرق الأقصى يرون في العمل وسيلة تحقيق الذات (self fulfillment) وليس مجرد وسيلة للحصول على دخل. ومن يسعى لإتقان عمله وزيادة إنتاجه لا بد من أن يهتم باكتساب المعارف والمهارات اللازمة للوصول إلى هدفه. وربما كان مرجع اهتمام الحكومة الكورية منذ البداية بالتعليم يمكن في هذه المرجعية الثقافية بالإضافة إلى المثل الحي المتمثل في التجربة اليابانية التي عاشتها كوريا من الداخل ونالت منها حظا.

وعلى أية حال قررت الحكومة منذ البداية إلزامية التعليم الابتدائي لكل الأطفال في الشريحة العمرية المعروفة من دون تمييز بين البنين والبنات. وعلى الرغم من الحرب التي اندلعت في صيف 1950 بين الشمال والجنوب، وفرت كوريا الجنوبية عام 1952 ما عدده

3961 مدرسة ابتدائية بلغ عدد التلاميذ فيها 2،5 مليون، وفي الوقت ذاته كان عدد الكبار في «المدارس المدنية» الذين يتعلمون القراءة والكتابة جنبا إلى جنب مع تعلم مهنة أو أكثر يتجاوز 500.000 شخص. والمهم هنا أن كوريا أدركت منذ البداية أن محو الأمية ليس ضمانا باستمرار القراءة والكتابة إذا لم يصطحب باكتساب مهارات مهنية يحتاج من يمارسها إلى القراءة والكتابة وما يرتبط بذلك من دخل، إذ من دون ذلك يتكاثر عدد من يرتدون إلى الأمية بعد سنوات عدة في التعليم الابتدائي أو بعد الحصول على «شهادة» محو الأمية، كما يحدث في كثير من دول العالم الثالث ومنها مصر.

وقد أتى هذا التوجه بثماره السريعة، فوصلت نسبة الاستيعاب في المرحلة الابتدائية قبل أن تنتهي الخمسينيات 10 بالمائة للجنسين و99 بالمائة للبنات. وتابعت كوريا الجهود الكفيلة بإتمام المرحلة الثانوي، وقبل أن يكتمل عقد الستينيات بلغت نسبة الاستيعاب في المرحلة الثانوية 56 بالمائة من الشريحة العمرية وليس فقط ممن أنهوا المرحلة الابتدائية، وإن كان الفرق بين الأمرين ضئيلا لا يذكر بسبب استيعاب كل الأطفال في المرحلة الابتدائية، وفي عام 1988 بلغت النسبة بين الجنسين معا 95 بالمائة وللبنات 93 بالمائة.[207]

وتثير كثرة التلاميذ التساؤل عن مستوى التعليم. ويعتمد البنك الدولي مؤشرا غير مباشر في قياس الأداء التعليمي هو عدد التلاميذ لكل معلم. وهذه النسبة مازالت عالية بالمقارنة بمثيلاتها في أوروبا والولايات المتحدة حيث تدور حول العشرين تلميذا للمعلم، ولكن الإنصاف يقتضي الإشادة بجهد كوريا في تأهيل المعلمين، حيث هبطت هذه النسبة من 62 تلميذا في أوائل الستينيات إلى 52 في أوائل السبعينيات لتصل 36 في نهاية الثمانينيات وأقل بكثير في السنوات الأخيرة،والملاحظ أن التجربة الكورية لا تضاهيها أي تجربة من دول العالم الثالث التي لازالت أغلبيتها عالقة في براثين الأمية والجهل وهدا ما توضحه بعض النسب المتزايدة والمستمرة لهده المؤشرات التنموية، وعلى أية حال لم تتوقف كوريا عند هذا الحد، بل سعت بإصرار نحو نشر التعليم العالي، وهكذا ارتفعت نسبة من يتلقون التعليم العالي في الشريحة العمرية 20–24 سنة من 16 بالمائة عام 1970 إلى 39بالمائة عام

[207]– المصدر في كل بيانات التعليم: البنك الدولي: المؤشرات الاجتماعية للتنمية، 1989، وتقرير التنمية الدولية، 1993,

1990. وأمام هذه الأرقام المفرحة لاتسع لنا إلا الاقتداء بهده التجربة خصوصا في عالمنا العربي.

فبالرغم من الإحصاءات الرسمية تبرز أن نسبة من يتعلمون في الجامعات والمعاهد العليا 19 بالمائة من الشريحة العمرية فقط، أي نصف النسبة التي حققتها كوريا، وثمة مؤشر آخر للتعليم العالي يهتم بتوزيع الطلاب بين ما يسمى عندنا الكليات النظرية والكليات العلمية، فهو يقيس نسبة من يدرسون العلوم الطبيعية والهندسة إلى مجموع الطلبة في التعليم العالي، وهذه النسبة في كوريا تصل إلى 28 بالمائة في حين أنها في مصر مثلا تصل إلى9.1 بالمائة فقط. وإن ارتفاع هذه النسبة يوفر عمالة تتناسب مع التقدم العلمي والثقافي السريع كما ينشر العقلانية والمنهج العملي بالمجتمع كله.

وقبل التعرض للآثار الاقتصادية المترتبة على انتشار التعليم، نقف عند أثره في تحديد النسل. فالأرقام ترينا أن معدل المواليد قد انخفض من 30 في الألف عام 1970 إلى 16 في الألف عام 1991، وقد ترتب على انخفاضه هبوط معدل الزيادة الطبيعية في السكان إلى 1.1 بالمائة وهي النسبة المقارنة تماما بما هو سائد في الدول الصناعية المتقدمة، وبما كان المقياس الأساسي لاحتمالات تطور عدد السكان وهو معدل الخصوبة الذي انخفض في الفترة نفسها من 4.3 إلى 1.8إمراة في سن الإنجاب. والأمر الذي يغيب عن الأذهان هو أن ضبط عدد المواليد أمر وثيق الارتباط بتعليم المرأة وإعطائها فرص عمل متكافئة، كما أن تكلفة مستوى المعيشة المرتفع تدفع الوالدين إلى تفضيل الإنفاق على رعاية أولادهم وتعليمهم وكل ما من شأنه ضمان أن يعيشوا في مستوى أفضل من مستوى الأسرة، على كثرة الأطفال والعجز عن رعايتهم وتعليمهم. وتكتمل الصورة بارتفاع العمر المتوقع عند الميلاد إلى 71 سنة.

الفقرة الثانية : الاقتصاد الكوري

من المعلوم أ ن كوريا بلد يكاد يفتقر إلى الموارد الطبيعية، وهدا راجع إلى موقعه الجغرافي، وعلى هدا الأساس قد عمد إلى إستراد المواد الأولية والطاقة وتصدير السلع المصنعة. فبدل أن تصدر العمالة في حالتها الأولية كما يجري حاليا في عدد كبير من

بلدان العالم الثالث، فضلت أن تصدرها في شكل سلع، فالبشر ثروة كبيرة ولا شك، ويجوز أن نسميها موردا طبيعيا. ولما كان من المسلم به في العلاقات الاقتصادية الدولية أن أسوأ ما تفعله دولة تتمتع بموارد طبيعية هو أن تصدرها في حالتها الأولية، فإنه، وعلى العكس، ينصح الجميع بتصنيع تلك الموارد لتصدر كسلعة مصنعة فتستفيد من القيمة التي يضيفها العامل وما تحث يده من أدوات وآلات الإنتاج، وهذا شيء صحيح أيضا فيما يتعلق بالبشر. وقد اعتمدت كوريا إستراتيجيا نفسها، فأقدمت على التصنيع المستمر والمتجدد والمتابع للتطور الثقافي، وانتقلت خلال العقود الثلاثة الماضية من الصناعات الخفيفة (الغزل والنسيج والملابس...إلخ) إلى الصناعات الثقيلة (الصلب، بناء السفن، الصناعات الكيماوية الثقيلة...إلخ)، ثم إلى الصناعات الإلكترونية الحديثة. وكان عمادها في ذلك معرفة سابقة بالصناعات الحديثة حين كانت كوريا جزءا من اليابان، ثم توفير العمالة المؤهلة على كل المستويات التي يحتاج إليها التصنيع المعاصر. ويكفي دليلا على ما نقول إن السلع المصنعة تمثل 96 بالمائة من صادرات كوريا، وأن الآلات ووسائل النقل وحدها (أهم الصناعات الثقيلة) تبلغ 38 بالمائة من الصادرات. وقد استنتج بعهم متسرعين الزعم، أن التصنيع من أجل التصدير هو السبيل الوحيد لتنشيط التنمية. وهم يكتفون بهذا القول من دون البحث في الظروف والأوضاع التي مكنت كوريا من التصنيع أولا، ثم من التصدير ثانيا. وأهم تلك الظروف والأوضاع كان الارتفاع المطرد لإنتاجية العمل عن طريق التعليم الذي لا بد لكل مواطن من أن يأخذ بنصيب منه وأن يزيد باستمرار من معارفه ومهاراته لإتقان العمل، كما ذكرنا، ولتحسين الدخل أيضا. ومن دون هذا العمل الدؤوب في زيادة إنتاجية العمل لكانت محاولات إنشاء صناعات حديثة محدودة النتائج، ذلك أن الآلات الحديثة تحتاج إلى أناس متعلمين يحترمون قيمة العمل المتقن. ومن دون ذلك تعمل كثير من الصناعات الحديثة في كثير من بلدان العالم الثالث بأقل من طاقاتها النظرية بكثير، وتخرج منتجات متدنية إذا قيست بمقاييس الجودة المتعارف عليها دوليا.

وكان النجاح في التصدير مرتبطا بسياسة أجور صارمة بحيث تكون معدلات زيادة متوسط الأجور أقل بكثير من الزيادة المتوالية عاما بعد عام في إنتاجية العمل، وتنعكس تلك السياسة على انخفاض أسعار المصنوعات الكورية عن مثيلتها في الدول الصناعية. فهذا

الرخص في الأسعار كان أداة كوريا في المنافسة الدولية على التصدير بالإضافة إلى التسهيلات الخاصة بدخول صادراتها سوق الولايات المتحدة من دون قيود جمركية أو غير جمركية. فقد كان الهدف الأساسي للإصلاح الزراعي الذي تم في أوائل الخمسينيات (7 أفدنة حد أقصى للملكية) سحب العمالة من الزراعة لزيادة عروض العمل في قطاع الصناعة، الأمر الذي يضمن انخفاض الأول، فضلا عن صرف المستثمرين من غير الفلاحين عن قطاع الزراعة ليتجهوا نحو قطاع الصناعة. وكفل الاهتمام الكبير بالتعليم الزيادة المستمرة في متوسط إنتاجية العاملين في الصناعة.

ومن أهم سمات التنمية في كوريا الدور الحاسم والسلطات الواسعة التي أسهمت بها الدولة في توجيه التنمية في إطار أهداف الخطط المتوسطة المدى. فالحكم في كوريا كان دكتاتوريا منذ أيام سنعمان ري في أوائل الخمسينيات وحتى السنوات القليلة الماضية، وكان للجيش صوت مسموع دائما. ولم تظهر أية تعددية سياسية إلا في أواخر الثمانينيات، وتقتصر هنا على الجوانب المتعلقة مباشرة بالتنمية الاقتصادية. وكما هو معروف حظرت الحكومة تماما النشاط النقابي ومنعت الإضراب ولم يجد العمال حزبا سياسيا يدافع عنهم، وتمكنت الحكومة في هذه الأوضاع من إبقاء الأجور منخفضة على رغم أطراد زيادة إنتاجية العمل. وبهذا ظلت تكلفة الإنتاج أقل من التكلفة في أمريكا وأوروبا الغربية واليابان. وبذلك نجحت صادرات كوريا في منافسة صادرات تلك الدول بل ومنافسة الإنتاج المحلي في الأسواق الداخلية في الدول الصناعية المتقدمة.

وفي الوقت ذاته مارست كوريا السيطرة على قطاع الأعمال، فلم يكن واردا أن تؤمم حكومة كوريا أية شركات ولا حتى أن تنفرد بإنشاء وحدات إنتاجية مملوكة لها بالكامل، إذ قامت هذه الجمهورية على أساس أنها قلعة رأسمالية فيمواجهة كوريا الشمالية التي تبنت الشيوعية. وفي الوقت ذات كان حكام كوريا الجنوبية يعلمون تماما محدودية إمكانيات القطاع الخاص والتعذر على معظمهم تحقيق معدلات النمو من خلال السوق وحدها، فلقد عاش الكوريون جزءا من تجربة اليابان ودور الدولة فيها. وقد حلت الحكومة هذه الإشكالية على النحو التالي بحيث أنشأت هيئة تخطيط تبحث وتدرس تفاعلات قطاعات الاقتصاد القومي فيما بينها وفي علاقتها بالخارج وتقترح التوجهات الأساسية العائدة إلى كل خطة

قومية وتكشف عن وسائل تحقيق الأهداف المحددة في إطار سبق للأولويات تتبناها الحكومة وتعمل على إلزام قطاع الأعمال بها.

وكان هذا التخطيط المحدد والواقعي يؤثر بمجرد وجوده في اختبارات رجال الأعمال بها. وكان هذا التخطيط المحدد والواقعي يؤثر بمجرد وجوده في اختبارات رجال الأعمال من حيث إبراز معالم النمو المرحلي المنشود باحتمالات مساندة الدولة. وبعبارة أخرى، كان جهاز التخطيط يوفر عناصر اتخاذ قرارات الإنتاج ويريح رجال الأعمال من أعباء الدراسات التسويقية ومخاطرها التي تبين فرص النجاح لأي استثمار جديد. وقد مارس رجال الأعمال في كوريا الحوار مع جهاز التخطيط واطلعوا على ما لديه من بيانات وأعطوه ما لديهم منها.

وهناك بعد ذلك استخدام سلاح الضريبة في توجيه الاستثمار إلى مشروعات ذات أولوية مخططة بإمكان تدرج في تخفيض سعر الضريبة على مشروعات معينة ولفترة محددة. ومن الجدير بالذكر هنا أن كوريا لم تستهدف أن تكون منطقة حرة مثل سنغافورة، ولا أن تكون «جنة ضريبية» مثل معظم جزر الكاريبي، ومن هذا الموقف إقبال الرأسمالية المحلية على الاستثمار فتهريب الأموال للاستثمار في الخارج إثم لا يغفره المجتمع قبل أن يكون جريمة يعاقب عليها القانون.

وبالفعل نجد كوريا حتى نهاية الثمانينيات من أقل الدول التي أضيرت بخروج رؤوس الأموال للاستثمار في الخارج، والتقدير المتاح في الأوساط المعنية بتدفق رأس المال من الجنوب إلى الشمال لرأس المال الكوري الأصل المستثمر في الخارج لم يتجاوز مليارين من الدولارات..

ومن الناحية الأخرى، لم تعول كوريا على تدفق الاستثمار الخارجي ولم تجد أي مبرر لمنحه مزايا أكبر مما يتاح لرأس المال المحلي، ولذلك لم تدخل طرقا في المزايدة في إعطاء

المزايا بين دول العالم الثالث المتلهفة إلى الاستثمارات الأجنبية. وبالفعل كان إسهام الاستثمار الأجنبي الذي وفد على كوريا متواضعا غاية الوضع.[208]

ولهذه الأسباب مجتمعة لم تعرف كوريا الإعفاء الضريبي الشامل لكل استثمار جديد، وظلت الدولة مسيطرة على الجهاز المصرفي ومتصرفة في حجم الائتمان وتكلفته لتشجيع المشروعات المرغوب فيها بمزيد من الائتمان وبسعر فائدة مخفض. ولما كان من المعرفة أن أي نشاط اقتصادي يعتد جزئيا، على الأقل، على الإقتراض من الجهاز المصرفي لتوفير السيولة النقدية، وكذلك لزيادة الاستثمار فيما وراء الحجم الذي يفرضه رأس مال الشركة المملوك لأصحابها، تضح فورا الأهمية البالغة في تحديد اتجاهات الاستثمار.

وفي ضوء ذلك يقول الدارسون إن كوريا ليست بلدا ذا اقتصاد سوق حرة تتحكم فيه قوى العرض والطلب وحدها من حيث تخصيص الموارد المتاحة، وإنما هي ذات «اقتصاد سوق مأمورة «(command marketeconomy). وهذا التعبير ليس بدعة فصلت لوصف حالة فريدة، فقد عرفت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية هذا الاقتصاد المأمور، كما أنه ينطبق على اقتصاد تايوان وإندونيسيا إلى حد كبير، وتحاول ماليزيا حاليا انتهاج السبل نفسها.

وأخيرا لا بد من ذكر بعض الأرقام التي تبين مدى اعتماد كوريا على النفس وإصرارها على الإسراع في مجال تحقيق التنمية بشكل سريع والإعتمادعلى التراكم الرأسمالي. ففي عام 1970 كان حجم الاستثمار السنوي 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، غطى الإدخار المحلي منها ما يعادل 15 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي وغطت الباقي قروض خارجية. وفي عام 1991 بلغ حجم الاستثمار 39 بالمائة ومعدل الإدخار36 بالمائة وهبط الاعتماد على القروض الخارجية 3 بالمائة فقط. ويدل الارتفاع الكبير في معدل الادخار على واقع أن الزيادة الكبيرة في نصيب الرفد من الناتج المحلي الإجمالي (6330 دولار عام

[208]أفزع حجم ونوع التسهيلات والمزايا التي تعرضها دول العامل الثالث على المستثمرين الأجانب، البنك الدولي وحمله على دراسة عميقة تولاها فريق من رجال القانون من البنك ومن صندوق النقد الدولي ويرأسها إبراهيم شحاتة، نائب رئيس البنك الدولي، ومستشاره القانوني، وصدر نتيجة هذه الدراسة وما انتهت إليه من توصيات في كتاب «(A Legal Framework for Foreign Direct investment (1992

1991)، المؤدية إلى ظهور حمى الاستهلاك التي عرفتها بلدان كثيرة في العالم الثالثة، متأثرة بنمط الحياة الغربي.

المطلب الثاني : وجه آخرللتنمية: الوطن العربي

العالم العربي في الواقع جزء من البلدان النامية وفي هذه البلدان تزايد القوة السكانية يخلق إشكالا كبيرا ومعقدا يصعب التعامل معه،من جهة الإستغلال والتأطير الثقافي والإجتماعي،أما الأسباب فهي متعددة ويصعب تحديدها في إشكال أو أكثر، ولكن يبقي دائما في المقدمة عنصر زيادة نسبة الولادات إما نتيجة للجهل المنتشر بقوة والدي يكمن في الزواج المبكر، كذلك ثقافة التشجيع على الإنجاب، وتنعكس المشكلة في مجال البطالة ومشاكل التعليم والصحة، وبالتالي ينعكس على برامج التنمية حيث إن زيادة الدخل الحقيقي لا تكون اكبر أو موازية لمعدل الزيادة في السكان.

الفرع الأول :الوطن العربي: انسجام أم تفاوت

بدون شك يبقى العالم العربي يشكل مختبرا حقيقيا بالنسبة للمختصين في التنمية، فالتناقضات والمفارقات متنوعة ومتعددة.

<u>الفقرة الاولى:الثروة السكانية</u>

يقدر عدد سكان الوطن العربي حسب تقديرات العام 2014 بحوالي 343،6 مليون نسمة، وقد بلغ في العام 1994 حوالي 242 مليون نسمة مقابل 139 مليون نسمة في العام 1973.

لكن الناتج المحلي لأربع دول يشكل سكانها 10% من مجموع السكان العرب،تنتج حوالي 56% من إجمالي ناتج الدول العربية،وان 55% من إجمالي السكان ينتجون ما نسبته 29% من إجمالي الإنتاج العربي، و15% من السكان ينتجون 5% من إجمالي الإنتاج في الوطن العربي، و20% من السكان في الوطن العربي يساهمون بإنتاج قدره 1% فقط.

ولقد كان معدل النمو السكاني خلال السنوات 1994-2004 بنحو 2.4 %متراجع من حوالي 2.6% خلال المدة من 1985-1994، لكن رغم هذا التراجع يبقى الوطن العربي الأعلى في معدلات النمو السكاني بين دول العالم،ومن المتوقع أن يستمر اتجاه معدل النمو وفقا لتقديرات الأمم المتحدة بنحو 2.1% خلال المدة من2002-2015 وهو أيضا يفوق نظيره العالمي البالغ 1.1% والدول النامية 1.3% للمدة نفسها وحسب ذات التقديرات.

وهذا الواقع السكاني يفرض على القائمين بقضايا التنمية في الوطن العربي، أخذ المسألة الإسكانية بعين الاعتبار في التخطيط القريب والبعيد لمشاريع التنمية الشاملة والمستدامة والبحث عن موارد متجددة،والاستفادة القصوى من اقتصاد المعرفة الذي أصبح موردا مهما.

فعديد من الدراسات تؤكد بان البلدان العربية خاصة منذ حصولها على الاستقلال بدأت في التفكير في وضع سياسات اقتصادية تنموية لتلبية حاجيات المجتمع وتأسيس اقتصاد جديد بالرغم من قلة الموارد البشرية وضعف في الخبرة والعقول، لقد كان الرفع من مستوى الإنتاج في ذلك الوقت يمثل الهم الأكبر لصانعي القرار وتأهيل الموارد الموجودة والبحث عن الكم لأن الحاجة ملحة لسد الفراغ الاقتصادي، فهناك من اعتنق المذهب الاشتراكي في بعض الدول العربية بإستثناء دول الخليج العربي، والقليل من الدول تبنت النظام الليبرالي. وكان للنمو المطرد للإقتصاديات المنظومة الاشتراكية في تلك الفترة تأثير كبير على العالم العربي، كما كان لزعماء تلك الفترة وبالخصوص جمال عبد الناصر الدور الكبير في التوجه نحو اقتصاد الريع وتدخل الدولة في الإنتاج والتوظيف وتوزيع الثروة. وأغلب التجارب الاشتراكية جاءت بالفشل ولم تحقق النمو المنتظر لأسباب داخلية كضعف البنية الاقتصادية والفساد وقلة الخبرة في الحكم والتسيير،كما اضطرت جل الدول العربية الإستدانةالخارجية بصفة مفرطة ظنا منها أن ذلك هو حبل النجاة من التخلف وتحقيق أعلى نسبة من النمو والتطور الاقتصادي لكنها بفعلها ذلكوقعت في الفخ المنصوب لها وباتت مكبلة وغارقة في مستنقعها.

إن فشل المنظومة الاشتراكية كان شيء طبيعي بعدما لم تتمكن من مقاومة النظام الليبيرالي الذي توجهت أغلب الدول العربية إليه مؤمنة بسياسة السوق والإنفتاح على الخارج ظنا منها أن ذلك التمشي هو السبيل الوحيد للتطور والتنمية والخروج من التخلف، وهكذا أصبحت مرتبطة أكثر بالسوق العالمية وتابعة بالكامل للإقتصاديات المتطورة معرضة بذلك للهزات المالية والأزمات التي تحدث في البورصات فهده الدول لم تفكر في بناء اقتصاد مهيكل وقوي يستطيع المنافسة والمزاحمة حتى يكون لها دور في الاقتصاد العالمي.

إن الأزمة المالية الفائتة التي عاشها العالم في السنوات القليلة الماضية ولازال تأثيرها قائم حتى اليوم كشفت العديد من العيوب الكثيرة لذلك الإنفتاح المندفع نحو السوق العالمية دون أخذ الاحتياطات اللازمة والاعتماد على الذات والموارد الداخلية والتحكم فيها. فالدول التي اعتمدت على مواردها الذاتية رغم بساطتها عرفت مقاومة جعلتها تحافظ مستواها الإقتصادي وعدم زعزعته بشكل يتأثر كثيرا بهده الأزمة الوافدة ونجت من الغرق والإفلاس، وتجدر الإشارة أن التنمية المادية المتمثلة أساسا في الإنتاج وإشباع الرغبات والحصول على المنفعة الحسية والرفاهة والثروة والثراء ليست هي الهدف الأسمى للإنسان والبشرية ولم تكن في يوم من الأيام مبعث السعادة وتحقيق الذات.

ولهذا الأمر وبعد أن حققت جل الدول باختلاف مستوياتها تنمية مادية لن ترقي طبعا للشمولية ولن تضاهي ما حققته الدول الغربية الصغيرة والكبيرة في هذا المجال فقد بدأ التفكير أخيرا في التنمية البشرية. ومفهومها حديث المنشأ تبلور في أواسط القرن الماضي وهو يعني الرفع من قدرات الإنسان عقليا وجسديا ووجدانيا وتحقيق توازنه النفسي وتفاعله مع الغير والمحيط الاجتماعي في بيئة سليمة تمكنه من المشاركة الفاعلة والعيش بكرامة وفي ظلّ القانون والحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

الفقرة الثانية : "الخلخلة السكانية" و"الخلخلة الثقافية"

يستنتج مما سبق وجود خلخلة سكانية،التي تعني توزيع السكان بشكل غير متوازن في الوطن العربي، أي وجود عدد قليل السكان في منطقة، وكثافتهم في مناطق أخرى، وهده

الظاهرة للأسف تتواجد بكثرة في المجتمع العربي، مما يؤدي إلى بروز عدة عوامل سلبية منها ماهو طبيعي، ومنها ماهو بشري.

تشمل العوامل الطبيعية، كالمناخ، والتضاريس والتربة والموارد.[209] فالمناخ يزدحم السكان، وتزداد كثافتهم في المناطق المعتدلة والوفيرة للأمطار والمياه، ذات التربة الخصبة، ويقل السكان في الأجزاء التي تقل فيها المياه، وترتفع فيها الحرارة، كما نشاهد في المناطق الصحراوية، وهنا يعود بنا الأمر إلى منظومة التمركز التي أصبحت تهدد مجتمعنا العربي وجماليته، مما نشاهده من إزدحاماتوتضايقات هامة بشرية داخل المدارات الحضرية عكس الأرياف التي أصبحت اليوم شبه فارغة فتكاثر السكان في المناطق السهلة، ويقلون في المناطق المرتفعة الوعرة، بسبب سهولة العمل والانتقال في الأولى، وصعوبة العمل والانتقال في الثانية.

وبالإضافة الى هذا يوجد إرتباط وثيق بين كثافة السكان في الأقطار العربية من ناحية وبين التربة من ناحية أخرى، فحيثما تتوافر الأراضي الخصبة القابلة للزراعة يتواجد السكان، وحيثما لا توجد أراض قابلة للزراعة فإن السكان يعوضون ذلك بالرحيل إلى المدن المجاورة حينها يصعب التأقلم مع الجو العام الحضاري وتعم الفوضي وهدا مانشاهده اليوم في العديد من المدن العربية الكبري.

يقصد بالموارد الطبيعية الثروات الطبيعية، أي المواد الخام سواء المعدنية والبترولية والذهبية، ولا شك أن السكان يتكاثرون في المناطق الوفيرة للمواردالطبيعيةلوفرة الطلب على اليد العاملة وإجاد مكسب مادي لتوفير الحياة الكريمة،والمهم هنا هو تحقيق الفعلي للجهوية الموسعة التي بإمكانها أن تعيد الأمور الي نصابها أو ماهو أحسن بتفكيك العزلة عن المناطق المهمشة وإدماجها في نمط عيش حضاري.

إن العوامل البشرية تشمل اتجاهات نمو السكان إلى نسب متزايدة حيث يبلغ عدد سكان الوطن العربي في عام 2016 حوالي 000.373.389 مليون نسمة، وهم في تزايد مستمر بسبب ارتفاع معدلات نمو السكان في الوطن العربي، إلا أن هذه النسبة تختلف من

[209]– محمد صبحي عبد الكريم وآخرون، الوطن العربي، القاهرة الانجلو مصرية 1979، ص 167.

قطر لآخر، ويتوقف ذلك على الفرق بين معدل الوفيات ومعدل الوفيات، وبصورة عامة يتزايد السكان بمعدل 28% سنويا، ولا شك أن ذلك يؤثر على توزيع السكان،وهناك علاقة أيضا وثيقة بين توزيع السكان، وبين المهن السائدة، إذ ترتفع كثافة السكان في المناطق الغربية ذات الزراعة الكثيفة، وتقل في المناطق ذات الزراعة الواسعة

تجذب المواصلات الجيدة السكان، بينما يقل السكان في المناطق التي تتصف بالمواصلات الرديئة.

نجد عامل الإستقرار السياسي مؤثر أساسي على توزيع السكان، فكلما ساد الأمن في منطقة ما، واستقرت أوضاعها السياسية، ازدحم فيها السكان، وعندما تضطرب البلاد، وتصبح غير آمنة يهجرها سكانها، ولذلك هجر السوريون والفلسطينيون من قبل بلادهم بعد الأوضاع السيئة التي عرضتهم للقتل والتشريد.

وهنالك عوامل بشرية أخرى لها أثر جزئي على الخلخلة عند السكان، وسوء توزيعهم، كالعامل التاريخي ورابطة الدم، الهجرة ليست مجرد انتقال الإنسان من قطر إلى آخر، ولكنها تجربة جديدة في الحياة يمر بها المهاجر بعد الانفصال عن موطنه الأصلي، والابتعاد عن مجتمعه، والانتقال إلى مجتمع جديد متغير في ثقافته وبيئته وكل هده المظاهر لا تأتي إلا بأسباب قد تكون قهرية كما عرفنا من قبل أو إختيارية، فالدافع الأساسي لهذه الظاهرة يشمل الدفع للهجرة انخفاض مستوى المعيشة، وعدم توفر فرص الحياة الكريمة، مما يدفع السكان إلى الهجرة إلى الأماكن التي يتوقعون فيها حياة أفضل، وكدلك المنازعات الداخلية، والحروب....إلخ.

أما عوامل الجذب فتشمل وجود أرض خصبة بحاجة إلى أيدي عاملة وتوفير صناعة ذات إمكانات واسعة، تستقطب أيدي عاملة كالولايات المتحدة وكندا وأوروبا، التي فيها وجود فرص عمل جيدة تستطيع استيعاب الأعداد المتزايدة من العمال.

اما الخلخلة الثقافيةيقصد بها عدم توازن الثقافة، ومراكزها في قطر ما، وهي إحدى مظاهر التغير الاجتماعي والثقافة في جميع مظاهر الحياة الاجتماعية، أي طريقة الحياة

التي يعيشها أفراد المجتمع من المجتمعات بجانبيها المادي والمعنوي، عرفت الخلخلة في الوطن العربي ثلاثة مستويات،بدأ بالخلخلة الثقافية في القطر الواحد أي عدم توازن الثقافة في بلد ما، إذ نجد أن العادات والتقاليد تتباين قليلا من منطقة لأخرى، كما نلاحظ أن الريف يكاد يخلو من العلماء والمفكرين في حين أن المدينة تزخر بهم، ولهذا نجد تباينا واسعا بين المستوى الثقافي في الريف العربي،يتفاوت التقدم الثقافي في الوطن العربي من قطر لآخر، إذ تختلف نسبة الأمية من بلد لآخر، ففي لبنان أقل منها في الصومال مثلا، كما نجد أن نسبة المستوى العلمي والثقافي متباينة من قطر لآخر، بالنسبة للعالم يقصد بها هدم توازن الثقافة في الوطن العربي بسبب هجرة العقول والكفاءات العربية، مما أدى إلى نقص الخبرات في الوطن العربي، وهجرة الكفاءات العلمية مما تشكل استنزافا للطاقة البشرية، وإضعافا لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعيةوإلى خلخلة في الثقافة.

وتشير الدراسات إلى أن معظم الكفاءات والعقول العربية تهاجر إلى أمريكا وأوروبا الغربية، ولا سيما بريطانيا، ويقدر عدد العاملين العرب في البحوث العلمية المختلفة بأمريكا بحوالي سبعمائة ألف.[210] ولازالت في تزايد مستمر لحد اليوم.

تتعدد أسباب هجرة العقول والكفاءات العربية، الي استقطاب الدول الغربية لبعض الكفاءات العليا بالإغراءات المختلفة من جهةوجمود نظام التعليم الجامعي العربي، والافتقار إلى جو الدراسة والبحث، وتخلف المناهج، وعدم قدرتها على مواكبة التطور العلمي وضعف البحوث العلمية، زيادة الإنخفاض الرواتب التي لا توفر الحياة الكريمة للعلماء والمفكرين، ولا توفر لهم القدرة على مواكبة العلم والمناخ العلمي الذي يفتقر في معظم الأقطار العربية إلى الجو العلمي، لذلك يفضل أصحاب الطموحات العليا البحث عن أماكن تتوفر فيها أجواء علمية ترضي طموحهم،فطريقة استخدام الكفاءات العربية في الوطن العربي تحد من نشاطهم فلا يوضع الإنسان في مكانه المناسب،وعدم توفر المناخ السياسي أحيانا للمفكرين، وكثيرا ما تشجع الدول العربية هجرتهم تخلصا من أفكارهم حتى لا تنتشر هذه الأفكار، أو يتعرضوا إلى ضغط سياسي مما يضطرهم إلى الهجرة.

---

[210]– مجلة الاقتصاد والأعمال عدد كانون الأول 1980 ص 81.

إن ظاهرة البطالة بين أصحاب الكفاءات تسبب خللا علميا أيضا لعدم توفر العمل المناسب لتخصصاتهم، ولعدم توفر فرص كافية للعمل،فكل هذه الأسباب قد تؤدي إلى إحباط أصحاب الكفاءات وتولد لديهم عدم الانتماء، فيهاجرون إلى مناطق جديدة تلائمهم.

عرفت نتائج هجرة الكفاءات تزايدا مستمرا في العلماء والأطباء والمهندسون والأساتذة والخبراء داعمة أساسية للتنمية والتقدم الاقتصادي، وكما نعلم جميعا على أن هجرة هذه الشريحة تؤدي إلى نقص الخبرات في الوطن العربي، والاعتماد على الخبرات الأجنبية الباهظة الثمن فتتعطل أو تضعف خطط التنمية، فتستمر التبعية للغرب ويتأخر التطور العلمي والتكنولوجي والاستمرار في استيراد التكنولوجيا مما يسبب أيضا خسارة للعلم العربي والعلماء.

إن هذه الهجرة التي هي خسارة كبيرة بجميع المعايير للمجتمع العربي، من خلال إبقاء النخبة في الغرب وأيضا خسارة مادية لما أنفقت الأمة على العقول البشرية المهاجرة.

إن علاج هذه الظاهرة أصبح شيئا ضروريا ومحتوما يجب على وطننا العربي إتخاذ كل التدابير الملزمة لمجاوزته، وبوضع مخططات إستعجالية لمحاربة هدا الأفي المتعدد الأوجه، فبتوفير المناخ العلمي والبحث للكفاءات العلمية وإيجاد فرص عمل مناسبة للعلماء ووضع العلماء كل حسب تخصصه في العمل وتخصيص الأموال اللازمة للبحث العلمي والمراكز العلمية سوف يحد حتما من هده المعظلة الخطيرة.

لقد اتجه جزء كبير من الأموال الناتجة عن صادرات النفط إلى تمويل واردات الدول النفطية والتي في غالبها سلعا استهلاكية أو دفاعية. وقد سبق وأن أوضحنا في هذه الأطروحة أن الجزء الأكبر من التجارة الخارجية للدول العربية يتجه إلى خارج الوطن العربي سوى جزءا ضئيلا من المبادلات التجارية للدول العربية. لذلك فإن هذه المبادلات لا توحي بحركة رؤوس الأموال بكميات كبيرة بين الدول العربية.

إن حجم القروض التي قدمتها الدول العربية الغنية إلى الدول الغربية الأخرى هي قروض صغيرة في حجمها في الوقت الذي أقبلت فيه الدول العربية الغنية على شراء

السندات على الدولة في كل من دول أوروبا الغربية غير النفطية على قروضها من الأسواق العالمية التي تستوعب معظم الأرصدة النفطية.

إن رؤوس الأموال العربية يمكنها أن تغطي حاجة الدول العربية وتخفف أعباء الديون الأجنبية عليها حيث بالإمكان تقديم هذه القروض بتسهيلات كبيرة وشروط أفضل.

إن هذه المساعدات الموجهة من دول عربية غنية إلى الدول العربية الأخرى تتم عن طريق اتفاقات ثنائية وبعضها تم عن طريق اتفاقيات جماعية «مؤتمر القمة العربي». وهذه المساعدات على الرغم من وجودها إلا أنها أقل من الحد المطلوب، لاسيما وأن هناك دولا عربية تمتلك رؤوس أموال ضخمة.

لقد توجهت معظم الرؤوس المالية العربية في الدول الغنية إلى الاستثمار في الدول الأجنبية، خاصة الدول الصناعية المتقدمة عن طريق وضعها كودائع مصرفية أو الاستثمار في الأوراق المالية وبعضها في استثمارات مباشرة، وقد بلغت هذه الأموال أرقاما خيالية فهي بذلك اتجهت إلى خدمة الدول الأجنبية بدلا من خدمة اقتصاديات الدول العربية. ويرجع السبب في توجه هذه الاستثمارات إلى الخارج معدلات الفائدة المرتفعة في الأسواق الغربية وضعف الثقة في الأسواق والمؤسسات المالية العربية،إن استثمار الدول العربية في الخارج تتعرض إلى مخاطر متعددة غير موجودة في الداخل لو توافر عنصر الثقة والشجاعة بدلا من المخاطر المتعددة،كتقلبات الأسعار وما غير ذلك إن معظم الاستثمارات العربية الموجودة على شكل ودائع هي بالدولار وسعر الدولار في تقلب واضح من هبوط شبه مستمر بالنسبة للعملات الرئيسية الأخرى ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الودائع العربية.

إن الاستثمارات العربية في الأسواق النقدية تواجه مشكلة التضخم والتي في كثير من الأحوال زادت عن مقدار الفوائد. ويقصد بالتضخم ارتفاع أسعار السلع والخدمات وبالتالي انخفاض القوة الشرائية للنقد، كذلك الأرصدة العربية في البنوك التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة تخدم الحركة الاقتصادية في تلك الدول وسحب هذه الأرصدة يؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي فيها لذلك فإن القرار المتوقع هو قيام هذه الدول بتجميد هذه الأرصدة إذا أحسست بما يضرها اقتصاديا، وجود الفوائض المالية العربية لدى بنوك الدول الصناعية

يكرس علاقة التبعية لاقتصاديات هذه الدول، فهذه الأموال لدى الدول الصناعية بمثابة رهينة لا يمكن التصرف فيها إلا بموافقة الراهن أي الدول الصناعية والتي لا تسمح بالتصرف فيها إلا ضمن شروط تمليها على الدولة صاحبة الفائض المالية، لقد اعتبر الكثير من الكتاب والمحللين أن ارتفاع أسعار البترول وتراكم الفوائض المالية العربية في الدول الصناعية المتقدمة هو السبب المباشر للتضخم في العالم، ما أدى بهؤلاء وببعض الأحزاب ونقابات العمال في بعض الدول الصناعية بالمطالبة بمصادرة وتأميم الأموال العربية.

لقد إستمرت النخبة العلمية في إقناع جميع القيادات السياسية والاقتصادية والفكرية بأن المؤسسية (الاندماج المؤسسي)، ضرورة حتمية لكافة الأطراف المعنية، وأنها ذات أهمية لتسارع التنمية الوطنية والقومية وتشجيع الأمن الوطني والقومي، وأن كل بلد يحتاج إلى بقية المنطقة من أجل إعطاء دفعة لتنمية وقوته، ولابد من القيادات السياسية أن تعي بأهمية الوحدة السياسية العربية، والتي تتأتى من خلال اندماج القيادات السياسية القطرية ضمن أطر مؤسسية قوية يكون هدفها الأول تحقيق الأمن السياسي والقومي العربي.

الفرع الثاني : التنمية البشرية:آبعاد وآفاق

لقد اخذت التنمية البشرية ابعادا جديدا، تجاوزت بمقتضاها المفاهيم المتداولة، وتنافست بصددها اجتهادات ومبادرات.

<u>الفقرة الأولى: أبعاد جديدة للتنمية</u>

أخذ مفهوم التنمية أبعادا جديدة بعد ما كان مجرد إشباع رغبات مادية مرتبطة بالإنتاج وتكديس الثروات والخيرات وبناء العقارات وناطحات السحاب. فشمل البعد الثقافي والسياسي والمدني كالحريات والتكوين والترفيه والمشاركة المدنية والعيش بكرامة وفي ظروف جيدة لمدة أطول والتمتع بالحياة. يقاس التطور المادي للدولة من خلال التطور الناتج الداخلي الخام فكيف نقيس التنمية البشرية، لقدإعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي P N U D منذ 1990على قياس ما يسمى بمؤشر التنمية البشرية I D H وهذا المؤشر التجميعي يرتكز على ثلث معطيات إحصائية أساسية وهي:

- المستوى الصحي: ويمثله متوسط أمل الحياة منذ الولادة

- المستوى المعرفي: ويمثله نسبة الأمية عند البالغين51 سنة فما فوق ونسبة التمدرس من الإبتدائيإلى التعليم العالي.

- مستوى دخل الفرد: يمثله قسمة الناتج الداخلي الخام على عدد أفراد الدولة،وتقسيم دول العالم إلى ثلث مستويات من التنمية البشرية على أساس قياس مؤشر التنمية البشرية والذي قيمته المعيارية من 0 الى 1.

- تنمية بشرية ضعيفة إذا كان مستوى المؤشر أقل من 005.0.

- تنمية بشرية متوسطة إذا كان حاصل مؤشر التنمية بين 005.0 و997.0.

- تنمية بشرية عالية إذا كان حاصل مؤشر التنمية أكثر من 008.0. وتجدر الإشارة إلى النقص الحاصل لهذا المؤشر بحيث لن يشمل أبعادا أصبحت من ركائز التنمية البشرية ونذكر منها نسبة البطالة ونسبة الفقر والحريات السياسية والاجتماعية وحقوق الإنسان، ولهذا الأمر فمن الضروري اعتماد مقاييس جديدة تشمل الأبعاد الكيفية وبذلك نحصل على مؤشر أشمل وواقعي أكثر لمستوى التنمية البشرية في البلدان العربية.

ونقدم في الجدول المرافق مؤشر التنمية البشرية لسنة 2007 لجل الدول العربية وبعض الدول المتقدمة وذلك للمقارنة حسب ما جاء بالتقرير العالمي حول التنمية البشرية لسنة 2009. وتجدر الإشارة إعتمادا على هذا الترتيب أن الكويت تأتي في المرتبة الأولى عربيا وترتيبها العالمي 13 وتليها قطر 33 والإمارات العربية المتحدة 53، وهذه الدول الثلاث تنتمي الى فئة التنمية البشرية المتقدمة.

كما أن جل الدول العربية تنتمي الى نفس فئة التنمية البشرية المتوسطة،ومن بينها تونس وترتيبها العالمي لسنة 2007 هو 89 بعد الأردن 69 واللافت للنظر أن الأراضي الفلسطينية المحتلة مثلما يشير إليه التقرير تأتي في المرتبة 110عالميا قبل مصر 132 والمغرب 130 واليمن 140 والسودان 150،أماأسفل الترتيب نجد موريتانيا الأقل حظا من

التنمية البشرية بترتيب 154 عالميا وفي ذيل القائمة العربية جيبوتي 151. وقد تم تغييب الصومال والعراق لأسباب الحرب الدائرة هناك وعدم الاستقرار.

وخلاصة القول إن التنمية البشرية أصبحت الشغل الشاغل للعديد من الدول،لما لها من تأثير إيجابي على إستقرار المجتمعات وتطورها في جميع المستويات خاصة الاجتماعية والإنسانية.

ثانيا: الإدماج المالي كتجربة عربية في التنمية

وضعت العديد من الدول والهيآتالوطنية والمؤسسات المحلية والدولية العاملة في حقل التنمية البشرية، الإنسان في صلب أولوياتها من خلال تدخلاتها المتنوعة في مجال محاربة الفقر[211] والهشاشة الإقصاء الاجتماعي، إلا أن ظاهرة الفقر وتداعياته السلبية لا تزال قائمة بحدة وواسعة الانتشار، بحيث تشكل تحديدا كبيرا ليس على مستوى الدول وصانعي السياسات الوطنية فقط بل على مستوى دول العالم بأسره، لقد عرفت بعض التجارب العربية نجاحا هاما في تفكيك بعض المشاكلالإقتصادية بخلق برامج تنموية تعتمد على التمكين الإجتماعي بكل مقوماته الأدبية والفكرية فتجربة اجفند بالمملكة العربية السعودية، والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمملكة المغربية كدليل على هذه الرغبة في النماء،

ويعتبر البعد الاستراتيجي لرؤيةاجفند[212]، جعلت كل من الاندماج المالي والاقتصادي لفئات عريضة من الأشخاص منعدمي الدخل أو دوي دخل محدود، ركيزة أساسية ودعامة رئيسية للخلق والإبداع ودلك بتقديم حلول جذرية ومبتكرة تفضي بالنهاية إلى التخفيف من حدة الفقر، وبهذا نخلص إلى رفع مستوى معيشية هذه الشريحة وتامين ظروف أفضل لحياة كريمة.

---

[211]– ندوة «أجنفيد» السعودية ووزارة الداخلية المغربية نظمت بتاريخ 12-02-2015 بالصخيرات علاقة الإدماج المالي والتنمية، التجربة المغربية في المبادرة الوطنية والتجربة السودانية لبنك الفقراء.

[212]– ندوة حول الإدماج المالي للتنمية البشرية 2015/02/12، بالصخيرات، المغرب.

فالاندماج المالي والاقتصادي والاجتماعي يمكن الشرائح الفقيرة من المشاركة في الدورة الاقتصادية من خلال خيارات فردية أو جماعية تؤدي إلى الاستفادة من خدمات التكوين وتعزيز بناء القدرات وتوفير وتعبئة التمويلات الضرورية المدعومة بالادخار والتحويلات النقدية والتكافل التضامني.

لذا يمكن القول إن الإدماج المالي والاقتصادي والاجتماعي لا يقتصر على التقديم لمثل هذه الحلول للفئات المستهدفة فقط، وإنما يتوجب على من يتبنى هذا المفهوم أن يتأكد من أن هده الحلول والعمليات التضامنية، قد خدمت بالفعل كل الشرائح المستهدفة وتحققت الاستفادة المرجوة.

ومن الضروري أيضا الاستماع وأخذ رأي المستفيدين من هذه المنتجات وتبني كل ما يناسب منها كي يفي باحتياجات ومتطلبات المستفيدين.

ومن حيث الجانب الأخر فإن هذا المحور ارتكز على الاهتمام بالأشخاص المهمشين وكذلك الأشخاص في وضعية صعبة وبالخصوص أطفال الشوارع وذلك بهدف تحسين ظروف عيشهم عبر تحقيق الأهداف التالية كالتربية والتعليم والإدماج المهني لتمكين خدمة الشريحة المجتمعية وتقديم خدمات مالية متخصصة لخدمة هده الشريحة وكذلك تشجيع إعادة الاندماجالعائلي للأشخاص المعنيينبالإعتمادعلىمبدأ الأعمالالإجتماعية كأداة لتقديم حلول مبتكرة لخدمة خدمة الشريحة.

إنتحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات والهيئات العمومية العاملة في هدا المجال بتأهيل مؤسسات الإيواء المختصة وتمكينها من أداء رسالتها.

سنلخصإلى أن تجربة أجفند المميزة في الإدماج المالي معتبادل التجارب والخبرات الدولية، والإستفادة من التجارب الناجحة،في إيجاد آليات جديدة لمواجهة تحديات التنمية البشرية التي تتوخى التعبئة والتضامن الدولي لمواجهتها، وهذا ما من شأنه إلا إغناء التجارب العربية.

إن تقديم عدد من الحلول الإبداعية من خلال الإدماج المالي للفقراء والتي توفرها البنوك ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة تحت مبادرة أجفندوبتبادل المعرفة والخبرات بينأجفندبمؤسساتها، وبين المهتمين والعاملين في مجال الإدماج المالي والتمويل الأصغر والإدماج في الوطن العربي

إن تقديم الحلول المبتكرة يقتضي إلى حل المشكل الإجتماعى المتمثل في تفشي ظاهرة أطفال الشوارع عن طريق الإدماج المالي لهؤلاء الأطفال،وتوحيد الجهود ما بين الجهات الوطنية والجهات التنموية الهادفة إلى تخفيض أعداد الشباب المهمشين والدين يعيشون تحت ظروف هشة بغرض تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً ومهنيا بالتعويل على أنفسهم وضمان مستقبل يضمن لهم العيش الكريم داخل مجتمعاتهم.

الفقرة الثانية : تجربة "بنك الفقراء"

عرفت هذه التجربة دورا أساسيا في التشريعات لعملية الإندماج المالي للفقراء[213] من خلال التجربة السودانية في التمويل الأصغر وسياسات بنك السودان مع ادخار تمويل الحرفيين كقطاع دي أولوية في 1990، وادخار قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والأسر المنتجة كقطاع دي أولوية وامتيازات في الهوامش والضمانات، مع إنشاء وحدة مستقلة للتمويل الأصغر 2007وإعادة هيكلة البنوك الحكومية المتخصصة.

إن الشراكة مع البنك الإسلامي للتنمية وإنشاء الشراكة السودانية[214] للدعم الفني في البرمجيات والتمويل بالجملة، لقد تم تكوين المجلس الأعلى والمجالس الولائية ووحدات التمويل الأصغر بفروع البنك المركزي ورؤساء المصارف ووحدات تخطيط المشروعات بالوزارات،تم وضعترؤية لتطوير قطاع التمويل الأصغر11 –2007 وإستراتيجية شاملة لتنمية القطاع 17–2013، إضافة الي محور لتمويل الأصغر في سياسات البنك المركزي منذ 2007 شملت كذلك تخصيص نسبة 12 في المائة من محافظ المصارف للتمويل الأصغر ودو البعد الاجتماعي وإدخال وكالة لضمان التمويل الأصغر بالجملة ووثيقة التامين

---

[213]– نفس المصدر السابق.

[214]– ريم بجران، تجربة البنك الوطني في توظيف الشمول الملي لمساعدة الفقراء والمهمشين (الأردن)

الشاملة كضمان ودليل حماية الزبائن وإنشاء 32 مؤسسة عبر إطار رقابي وتنظيمي وتشجيعها لاستغلال خدمات وكالة الاستعلام الإئتماني وتنظيم الوسائط القاعدية وإدخال 15 ضمان غير تقليدي وغيرها، عرفت هده التجربة وإستفاد بنك الإبداع من هذه السياسات مع سهولة الترخيص على الإطار الرقابي والتنظيمي والمرونة في سداد رأس المال.

إن العمل في سوق كبير وواعد للتمويل الأصغر يشمل32 مؤسسة و 21 بنك عامل.

يعرف محدد لعميل التمويل الأصغر. وسهولة فتح الفروع دون الرجوع للبنك المركزي.كذلك سهولة الحصول على تمويل بالجملة من المصارف والحصول على التمويل بالجملة من البنك المركزي وشركاته عبر مضاربة مقيدة،إن استخدام وثيقة التأمين الشاملة كضمان المرونة في استخدام أي نوع من الضمانات وإنشاء التمويل للنظامات القاعدية والوسائط والتعاونيات وأصحاب المهن الزراعية بمناطق الريف مع عملية التفتيش الدوري والمتابعة من البنك المركزي.

سوف نقوم بتقديم هذا النموذج لبنك الإبداع خلال فترة عمره القصيرة سعر الصرف الرسمي 6.2جنيه للدولار.

الفرع الثالث: التجربة المغربية في مجال مبادرات التنمية

إن تجربة المغرب في مجال التنمية قديمة ومترسخة، فقد اعتمدت على تلاقي رغبة القوى الحية بالبلاد، وطموح قيادتها في خلق مجتمع متضامنومتماسك.

<u>الفقرة الأولى: التجربة المغربية في المبادرة الوطنيـة للتنميـة البشريـة</u>

عرف مشروع المبادرة الوطنية،تجربة اجتماعية كبيرة ساهمت بجانب الحكومة في إحداث أساليب جديدة في مجال تدبير الشأن العمومي، بحيث وضع من أولويات تصوراته أن الإنسان هو المحور الرئيسي، وجوهر الرهانات الديموقراطية والتنموية،وذلك عبر تبني منهج تنظيمي خاص قوامه الاندماج والمشاركة، ومن خصائص هذا الورش الوطني، إحداث أجهزة للرقابة تراعى في تشكيلها ضمان التوازن بين كافة الفاعلين في مجال التنمية من

منتخبين ونسيج جمعوي وإدارة، حيث تقوم هذه الأجهزة بإنجاز تقارير متنوعة تشتمل علي جميع الخطوات التي تقوم بها المبادرة مع فحصها وتحليلها ومناقشة جوانبها الاجتماعية والاقتصادية فهده الأجهزة في الواقع تلعب دور المنفذ والرقيب في آن واحد،وهدا ما يخلق شكل ثاني من الاختلاف، بحكم يشكل نوع من مثاب للتفكير والإصغاء والتشاور بين مختلف الفاعلين المحليين، والدور الرقيب بإنجاز التقارير التي ترفع أمام الفاعل الرسمي ومؤسسات الدولة، فإدارة المبادرة مجبرةبتقديم حصيلة من خلال التقارير التي تقدمها وزارة الداخلية والتي توضح جميع منجزات برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية منذ انطلاقهافي كل مناسبة باعتبارها الساهرة علي تحقيق وإنجاز المشروع، كما لها مسؤولية أما الدولة بصفة عامة وأمام الرأي العام الوطني بصفة خاصة.

سوف نلاحظ من خلال المعطيات الرقمية أنه في حدود 2014 قدغطت المبادرة مختلف القطاعات الاجتماعية، سواء التشغيل، والتعليم، والصحة، والرعاية الاجتماعية،فعلى مستوى التعليم تمكنت حسب التقارير المنجزة من لدن الوزارة، فإن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، قد أنجزت 8155 مشروع ونشاط استفاد منها ما يقرب 2 مليون تلميذ بتكلفة إجمالية تناهز 4 مليار درهم منها 2.9مليار درهم حصة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، إذ إحتل التعليم المرتبة الأولى من حيث عدد مشاريع وأنشطة المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، أما فيما يخص قطاع الصحة، قد عرف حيزا مهما في منظومة تدخلات المبادرة الوطنية، باعتباره من أولويات الدولة في التنمية،بما مجموعه 3058 مشروع وعملية، موزعة على تراب المملكة، بتكلفة إجمالية تناهز 2.3 مليار درهم، بمساهمة للمبادرة الوطنية تقدر بـ 1.2 مليون درهم لفائدة ساكنة تناهز 753 ألف نسمة.

وكانت، ولا تزال، البنيات التحتية الأساسية (ماء، الكهرباء، الطرق) هي الأساس الذي تقوم عليه التنمية. كما أنها تعد مرحلة مهمة وضرورية لتحسين الظروف الصحية للساكنة المعوزة. الأمر الذي جعلها من أولويات المبادرة الوطنية من خلال دعم ومواكبة السياسات القطاعية للولوج إلى الماء الشروب،التطهير، وكهربة الطرق، والمسالك القروية.

وظل المجال الثقافي والديني والرياضي، محط اهتمام المبادرة الوطنية، وذلك عبر إنجاز 1529 مشروع وعملية بمبلغ 729 مليون درهم ساهمة فيها المبادرة بـ 51 في المائة، استفاد منها 386 ألف مستفيد. أما بالنسبة للجانب الرياضي فقد بلغ عدد المشاريع المنجزة 3709 مشروع ونشاط كملاعب القرب التي شملت عدد كبير من مدن المملكة، باستثمار إجمالي يقدر بـ 3.4 مليار درهم.

وفي متم سنة 2014، سجل مهندسو المبادرة الوطنية ما يزيد عن 7432 نشاطا مدرا للدخل (65 في المائة منها متواجدة بالعالم القروي) باستثمار إجمالي يناهز 2.4 مليار درهم منها 1.4 مليار درهم كمساهمة من المبادرة الوطنية لفائدة 111 ألف مستفيد ومستفيدة. وحصلت خمس قطاعات حيوية على حصة الأسد من الأنشطة المدرة للدخل المنجزة في إطار المبادرة الوطنية، وهي الفلاحة بنسبة 58 في المائة والصناعة التقليدية بـ 15 في المائة، وتجارة القرب بـ 21 في المائة، والصيد التقليدي بـ 4 في المائة، والسياحة بـ 2 في المائة.

ولا يمكن أن نتحدث عماحققتهالمبادرة الوطنية خلال عشر سنوات، دون أن نسلط الضوء على النسيج الجمعوي الذي يعد شريكا أساسيا ومهما في تنمية الشعوب،وفي نجاح مشاريع المبادرة، ذلك أن 13000 جمعية وتعاونية حاملة لأكثر من 17611 مشروع وعملية، بنسبة تفوق 37 بالمائة من مشاريع المبادرة،فحسب الإحصائيات الرسمية، فإن 48 في المائة من الجمعيات المستفيدة من مشاريع المبادرة هي من العالم القروي باعتباره أحد المحاور الرئيسية في أهداف المبادرة.

1. <u>التجربة الميدانية</u>

منذ 2010 قد حلفني الحظ بان أكون موضوع تجربة خاصة من تجارب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بحيث تمكنت من تأسيس جمعية رياضية تهتم بالرياضات الحضرية في شتى أشكالها وفروعها، بحيث قمت بتقديم طلب إلى برنامج المبادرة الوطنية عن جهة ولاية الرباط موضوعه هو إنشاء فضاءات خاصة برياضة التزلج (Skate et Roller) والرياضات الأخرى المشابهة بحيث قبل الطلب ولقي إقبالا من طرف إدارة المبادرة الوطنية

وفعلا تم تحقيق العديد من الفضاءات الرياضية الخاصة بهذا النوع من الرياضة بدءا بمدينة الرباط كمحتضن الرسمي الأول لهذه الرياضة في المغرب، وبعدها بدأ الإقبال يتزايد يوما بعد يوم من طرف المنخرطين،وبدأت هذه الفضاءات تستقطب العديد من الممارسين الذين لم يجدوا من قبل فضاءات خاصة بهم، وبعد سنوات بدأت مظاهر هذه التجربة تزدهر يوما بعد يوم بظهور العديد من الطاقات الشبابية الرياضية المهتمة بهذا النوع وبدأت التجربة تأخذ توسعا إيجابيا نحو المدن المغربية لاستقبالها أيضا هذه الرياضة وجعلها تزدهر يوما بعد يوم.

فالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية من خلال هذه التجربة التي عاشت أزيد من ثماني سنوات باعتبارها تجربة ميدانية واقعية بأرقامها وبمواصفاتها، قد أصبح المغرب اليوم يتوفر على جامعة ملكية للرياضات الحضرية ينخرط فيها أزيد من ألف (1000) ممارس على الصعيد الوطني ما بين خمسة شعب رياضية وأزيد من أربعين جمعية متفرقة في ربوع المملكة، علاوة على أنه بفضل المبادرة الوطنية قد تمكن المغرب من تأطير العديد من الممارسين الشباب والذين سوف يمثلون المغرب في الألعاب الأولمبية لطوكيو لسنة 2020 وهذا يرجع فضله إلى هذه المبادرة الخلاقة التي عززت العديد من القطاعات الحيوية بفضل استراتيجيتها الحكيمة والممنهجة والتي إِنْبَنَتْ على أسس اجتماعية حقيقية.

<u>الفقرة الثانية: الاكراهات التي تواجه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية</u>

إن المهتم والباحث بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، في إطارها النظري والعملي، وباعتبارها مكملة للسياسة العمومية،يخلص إلى أن هناك تعاطي جديد مع الملف الاجتماعي بالمغرب يعتمد آليات حديثة تتجاوز بكثير الطروحات التقليدية القديمة المعمول بهاوالمعتمدة على «سياسة الإنزال» للبرامج والتصورات من المستوى الفوقي، الأمر الذي طبع هذه البرامج بالمحدودية وضعف التوجه والتأثير في الواقع.

لقد شكلت المعضلة الاجتماعية بالمغرب خلال السنوات الأخيرة هاجسا بالنسبة للقطاعات المعنية بالمجال الاجتماعي، حيث تبنى مجموعة من المتدخلين العموميين برامج اجتماعية كانت تهدف للتخفيف من حدة الفقر والإقصاء والتهميش.. الخ، وبالرغم من كون

هذه البرامج قد تضمنت محاور عديدة وكلفة مالية مهمة إلا أنها لم تستطع الرفع من المؤشرات الاجتماعية.

وقد طبع هذه البرامج نوع من المحدودية الواضحة، شكلت حاجزا أمام تحقيق الأهداف المسطرة. وقد تمثلت هذه المحدودية في كون القطاعات المعنية كانت تتبنى البرامج الاجتماعية بصورة منعزلة وغير متناسقة، هذه الوضعية أثارت مجموعة من الإشكالات يمكن إجمالها فيما يلـي:

- أن هذه القطاعات كانت تجد نفسها أمام ضرورة الحاجة إلى إشراك فاعلين آخرين من وزارات وجمعيات مدنية وخواص، فمعالجتها لظاهرة معينة أو لإشكالية اجتماعية كالتمدرس بالعالم القروي مثلا سوف لن يكون ناجعا وذا جدوى ما لم تكن هناك دراسة ميدانية لكافة المعيقات والتي تفرض في آخر المطاف تدخل مختلف المعنيين بها.

- إن كل قطاع كان يجد نفسه أمام مشاريع نمطية متعددة مقدمة من طرف بعض الجمعيات قصد الدراسة والدعم حيث تعمد هذه الأخيرة إلى تقديم مشروع واحد إلى مجموعة من القطاعات مما ينتج عنه تشتيت الجهود وتبذير الأموال العامة، وهذا ما فطنت اليه بعض القطاعات الوزارية، والذي دفع الحكومة إلى تأسيس ما سمي في إبانه بـ «القطب الاجتماعي» المكون من وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن وكتابة الدولة المكلفة بالأسرة والطفولة والأشخاص المعاقين ومؤسسة التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، وقد عمل هذا القطب على إخراج عقد برنامج عمومي مشترك شمل مجموع التراب الوطني، ويمتد على مجموعة من المتدخلين من مؤسسات حكومية ومؤسسات المجتمع المدني ومقاولات... الخ، انطلاقا من نهج سياسة القرب وإشراك جميع الفاعلين.

- إن هذه القطاعات لم تعتمد في برامجها بعض الآليات التي تتيح فهم الواقع ومعرفة الإشكالات الأساسية التي يعاني منها المجتمع عبر عمليات التشخيص الاجتماعي التي تتطلب التنسيق مع فعاليات المجتمع المدني باعتبارها الرابط بين هذه القطاعات

والفئة المستهدفة، الشيء الذي أدى إلى نوع من الإقصاء لهذه الفئات في التعبير عن احتياجاتها الحقيقية.

انطلاقا من هذه المحددات، سيؤسس الخطاب المرجعي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية لنوعية جديدة من المقاربات المعتمدة حيث اعتبرت الركيزة الثانية للمبادرة أن «التنمية الفعالة والمستدامة لن تتحقق إلا بسياسات عمومية مندمجة ضمن عملية متماسكة ومشروع شامل وتعبئة قوية متعددة الجهات تتكامل فيها الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والبيئية»، بل وأكدت الركيزة الرابعة «محدودية جدوى المقاربات التنموية غير المندمجة ذات الطابع القطاعي الانفرادي المنعزل عن باقي القطاعات الأخرى». إضافة إلى ذلك أشار الخطاب الملكي إلى أهمية مساهمة السكان وكذا نجاعة المقاربات التعاقدية والتشاركية.

إن العمل في إطار المقاربة المندمجة من شأنه أن يسمح بتعدد الفاعلين في مجال محاربة عوائق التنمية مما يساعد على معالجة المعضلات الاجتماعية من زوايا متعددة. كما انه في إطار المقاربة التشاركية فإن تحديد الحاجيات والمتطلبات الأساسية للمجتمع تسمح بالتحديد الدقيق للأهداف المتوخاة عبر إشراك المواطنين في تحديدها.

حين يكمن الحديث عن السياسات القطاعية بالمغرب، فإننا لا نوردها باعتبارها آلية من الآليات المعتمدة من طرف القطاعات المعنية بمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء فقد كان لها في كل الأحوال دور أساسي في مجال التنمية وإنما نوردها لكونها شكلت سياسة انعزالية لم تعتمد آلية التنسيق والاندماج بين القطاعات، الشيء الذي طبعها بالمحدودية والضعف.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن ضعف التنسيق بين القطاعات الوزارية وعدم إدماج فاعلين آخرين في تحقيق أهداف تنموية معينة يبين مدى الضعف الحاصل على مستوى تكوين وتأهيل المورد البشري، باعتباره فاعلا أساسيا قادرا على النظر بعمق في الإشكالات والمعوقات التي تؤدي على محدودية الأداء القطاعي للبرامج. فضعف تكوين العنصر البشري وتأهيله لا يسمح بوضع برامج اجتماعية،وعموما يمكن إجمال أسباب محدودية البرامج الاجتماعية إلى العوامل الآتيـة:

- ضعف تكوين وتأهيل الساهرين على وضع هذه البرامج في مجالات التخطيط، وصياغة المشاريع التنموية والتواصل... الخ.

- وضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية وبين هذه القطاعات وباقي الفاعلين والمتدخلين، والرؤية الضيقة على مستوى المقاربات باعتبارها المقاربة التشاركية والمقاربة المندمجة آليتين أساسيتين لإنتاج برامج اجتماعية واعدة،ومن ناحية الميزانية المخصصة للمجال الاجتماعي فتبدوا على أنها لاتلبي الخطة المرسومة لتواجه العديد من التحديات المستقبلية للمغرب وتجاوز آثار الإشكالية الاجتماعية في إطار مقاربات جديدة ومختلفة وكبديل عن البرامج السابقة المحدودة التوجه والرؤى، والتي لم تأخذ بعين الاعتبار متطلبات المجتمع الأساسية،إذا الأمر يتعلق بالنقص الحاصل على مستوى المؤشرات الاجتماعية التي طالت ميادين متعددة أصبح معها إخراج برنامج متكامل ومتناسق وشمولي، ومؤسس على مقاربات حديثة ضرورة ملحة لمطامح مجتمع أصبحت فيه البطالة والفقر والإقصاء والتهميش والأمية المتفشية بشكل كبير.

خـاتـمـة الـقـسم الـثـانـي

مجمل القول يتبين لنا من خلال القسم الثاني أن المغرب كدولة حديثة، نهجت خيار "برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" في بعدها الدولي والوطني خيارا استراتيجيا لا غنى عنه في بناء التنمية الهادفة ببلادنا، والذي لا يكتمل صرحه إلا بمساهمة فعالة وإيجابية للمجتمع بكل أطيافه وبمشاركة وشراكة فاعلة مسؤولة ديناميا ومتجددة في أدوارها المتعددة وغاياتها المتنوعة في ظل ميكانيزمات وقرارات سياسية جديدة أعطت للتنمية البشرية إمكانيات وآليات وأدوار العمل جعلت منها قوة ضاغطة ومؤثرة في حياة الأفراد .وبالتالي من خلال القسم الثاني نلاحظ الأهمية القصوى التي أضحى يحظىبها برنامج المبادرة الوطنية منذ نشأته وعبر مساراته التطويرية المختلفة، جعلت منه مؤسسة تفرض ذاتها بقوة في الوقت الحالي الذي يعرف وعيا اجتماعيا متصاعدا، إن الظاهرة التنموية ببلادنا تعرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، الشيء الذي حتم القيام بمراجعات قانونية وسياسات اجتماعية تمنح الحوافز الوجودية، كما تقوت المسؤولية لتنوع رهانات هذه الأخيرة مع تعدد تدخلاتها في ميادين تجعل الرهان التنموي هو الهاجس الأساسي والرئيسي للمجتمع، وبالتالي الرفع من القدرات الإيجابية على مستوى اتخاذ القرار في هذا الشأن، بالإضافة إلى رسم خطط وبرامج تسيير تتسم بالنجاعة والكفاية اللازمتين لتحقيق أهدافها المختلفة وكذا باستنادها على مقومات ومبادئ الحكامة الجيدة والمشاركة التقاربية القادرة على الرفع من الأداء الفعال لكل المؤسسات كل حسب تخصصاته، وهو ما أخذ يتكرس مع الرغبة التواقة للفاعل الرسمي لتأسيس هذه المؤسسة المشاركة لسياسات الدولة في بناء صرح التنمية قوامه تقوية روابط المشاركة على المستوى الدولي والوطني .يتضح لنا أيضا في القسم الثاني على أن المغرب أخذ يعرف تجليات حقيقية للتنمية بدأت تتبلور معالمها بشكل بارز خاصة بعد تحقيق لعديد من المشاريع الطموحة والهادفة.

خـاتـمـة

قد لا نستطيع المضي في عرض الآثار المستقبلية والتفاعلات الإيجابية التي أحدثتها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بحيث قد ألحقت آثارا جدا مهمة على الاقتصاد الوطني لا يمكن التقليل من شأنه، كما أعطت صورة جد قوية على المغرب أمام الرأي العام الدولي ورغبته الجامحة للدخول ضمن إطار الدول الصاعدة.

ما عرضناه، يتصل أساسا بتفاعلات وقناعات وقيم مجتمع يصبو إلى النهوض والرقي، وفي هذا المجال وجدنا نزوعا نحو المزيد من التقدم لهذه المبادرة وما تحتويه من برامج ومشاريع طموحة والاستمرار فيها تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

ومن جهة أخرى وجدنا تجاوبا من لدن أكثر من دولة سواء عربية أو إفريقية أو أوربية في هذا المجال نتوقع أن تؤثر إيجابا على العلاقات المتينة التي تجمع المغرب مع باقي الأطراف وهذا الأمر مرهون أولا باستمرار العمل وزيادة الفعالية وتجاوز النقص والثغرات وكذا الانتقال إلى مراحل عمل أرقى وأكثر تأثيرا على النسيج الاقتصادي والاجتماعي.

ومن نافلة القول إنه إذا كانت المبادرة الوطنية للتنمية البشرية تقوم بالدور المنوط بها سواء داخليا أو خارجيا فلابد من إيلاء مزيد من الاهتمام بها وصياغة نصوص قانونية تشجع الاستثمار الأجنبي والدخول في حلبة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تفعيل مختلف وسائل الإنتاج واستثمار الأموال.

إن المغرب أصبح مطالبا الآن أكثر من أي وقت مضى بالانفتاح على محيطه الإفريقي والعربي، بحيث أن الفكرة الأساسية وراء هذا الاتجاه تنبع مما يلي:

1. أن التنمية تبدأ بالإنسان ومن أجل الإنسان وهذا ما يجعل نقطة البداية هي التفاعل مع هذا الإنسان مما يجعل نقطة البداية هي التفاعل مع هذا والإنسان مما يحلينا على الخصوصية المغربية بتقاليدها وثقافتها العريقة

2. أن التنمية لا ترتبط بالأساس بالتصنيع والعلوم والتكنولوجيا وإنما هي ذات طبيعة شمولية لها علاقة بالاستقلال السياسي والاقتصادي، مما يستوجب نهضة في مختلف مجالات الحياة[215].

3. إن التنمية عملية تبدأ من الداخل وتخرج من رحم المجتمع ولا تستورد من الخارج، ومن ثم تصبح خيارا استراتيجيا وليس عملية مقتصرة على نقل العلوم والتكنولوجيا فقط.

إن اعتبار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية حقيقية معاشة في قلب حركية شاملة داخلية وخارجية تستلزم اختيار مقاربات متجددة لحكامة رشيدة تروم تحقيق التنمية المتواصلة والتعبئة الشاملة، كما أن استشعار حجم التحولات الكبرى التي يعرفها المغرب داخل محيطه الدولي تدفع في اتجاه اعتماد بعض الحلول التي نراها ذات أولوية والتي يمكن إيجازها في الاقتراحات التالية :

1. ضرورة اعتماد المنهجيات والاستراتيجيات كأدوات للتخطيط التنموي

2. اعتماد مبادئ التقييم وتقارير المنظمات الدولية كتقارير البنك الدولي بالخصوص نظرا للدور المحوري للمؤشرات التي تقدمهالخدمة التنمية المستدامة.

3. الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة بغية التطوير المستدام وإحداث النقلات النوعية المطلوبة بما يتناسب وظروف المغرب الاقتصادية والاجتماعية.

4. الانفتاح على فعاليات المجتمع المدني وتشجيع المبادرات الفردية والجماعية، ونشر قيم المواطنة والمسؤولية، وكذا تحسين المواطن بدوره الفاعل في بناء مغرب الفذ.

5. ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة تعتمد مقومات التدبير الاستراتيجي وفق منظور منهجي يقوم على ضبط الأولويات والأهداف.

6. إحداث نقلة نوعية في البناء المهاراتي للموارد البشرية والتدريب على أدوات ومستويات الأداء.

---

[215]– انظر ذ منير شفيق: قضايا التنمية والاستقلال في الصراع الحضاري ص 102 وما بعدها.

7. التفكير في وضع كتاب على شكل خارطة طريق يوضح كل المعالم من خلاله بإمكانك الوصول إلى العديد من المعلومات الموضوعية والحقائق والارقام في مجال التنمية البشرية التي تساعد الباحثين في السياسات العامة والقضايا المختلفة في الاقتصاد والسياسة الاجتماعية الدولية، وفهمها بطرق أفضل فهناك عدد من الموضوعات قدمت على شكل أسئلة وأجوبة، تسمح لرسم صورة حية في التحليل الذي يقدر رفاه الإنسان بأبعاد ومؤشرات تتخطى الدخل، مثل التعليم والصحة التي يعبر عنها بمعدل العمر المتوقع وخدمات ومؤشرات صحية مثل وفيات الأطفال والرعاية الصحية وغيرها ومن خلال تحليله للتنمية وآثارها.

لقد حاولنا من خلال هذه الرسالة ملامسة أبرز التحديات التي تواجهها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية سواء في بعدها المحلي أو الدولي في محاولة لاستشراف المسارات المستقبلية للتنمية على اعتبار أن المغرب بلد لا يزال يصبو نحو التحول إلى حالة أفضل بالمقاييس الأصيلة والمبدعة.

وفي النهاية يلاحظ أن الخطوط العريضة التي يجب التركيز عليها في المرحلة الانتقالية يمكن اختزالها في ضرورة احترام القوانين وربح الوقت وتنمية الكفاءات وتلبية حاجيات المواطن وتفادي البرامج المرتجلة وحسن تدبير الجوانب المالية.

فالتغيير في الأنفس شرط خاص لحدوث التغيير في الواقع العام، أما ما هو هذا التغيير في كل حالة وفي كل مجتمع سلبا وإيجابا فهو ما بقي جوابه مفتوحا على مختلف الحالات.

وبما أن مشروع التنمية هو رهان وطني، فضرورة إدماج جميع المؤسسات الوطنية الأخرى سواء كانت خاصة أو عامة و بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في دعم برامج المبادرة، وهذا ليس عن طريق الدعم المالي فحسب بل هناك الدعم المعنوي المتميز الذي يتجلى في التكوين والتأطير والمساعدات اللوجيستيكية، والملاحظ على أن النفقات التي صرفت حتى الآن على المبادرة الوطنية تعتبر أرقام عالية، عرفت أيضا نوع من الإختلالات على مستوى الدعم والنفقات وذلك من خلال التجهيزات التي مكنت المبادرة منها بعض

الجمعيات المجتمع المدني إما بالأدوات الطبية كالكراسي المتحركة لذوي الإعاقات البدنية أو بالدراجات النارية ما يسمى ب tree porter أو بمعدات أخري أصبحت فيما بعد عبارة عن سلع تباع في الأسواق السوداء وهذا كله يدفعنا على ضرورة تدخل بعض الفاعلين الوطنيين الآخرين التفعيل مساطر التتبع والمراقبة في ترشيد المال العام وبالإضافة إلى ما تقوم به وزارة المالية أو صندوق المحاسبة الوطن، فخلق مصالح داخل إدارات المبادرة تتابع أطوار البرامج عن كتب يؤدي إلى البحث عن مشاريع أقل كلفة من تلك التي تشتغل عليها المبادرة اليوم، فمثلا شراء سيارات نقل الأطفال قد كلفت المبادرة أكثر من 230 مليون درهم، فهذا رقم كبير، كان من الأحرى أن تقتني المبادرة من الشركات الوطنية بعض الحافلات المستعملة وتقوم بصيانتها بأثمنة أقل كلفة أو صناعتها بكيفية مرصودة لذلك الغرض، وإدماج وزارة التربية الوطنية في برامج المبادرة بشكل رئيسي يبقى أمرا مهما عوض الاكتفاء ببعض اتفاقيات الشراكة مثل المؤسسات الأخرى باعتبارها شريك رئيسي للمبادرة الوطنية في تكوين الأفراد والجماعات، واجتناب صرف النفقات العالية على برامج التأطير المكلفة التي تقوم بها المبادرة الوطنية من داخل مراكز العمالات والأقاليم مثال DAS وذلك من خلال وضع وزارة التربية الوطنية كمسؤول تقني على هذه البرامج باعتبارها المؤسسة المختصة لذلك.

تم بحول الله وتوفيقه

المصادر والمراجع

مراجع الكتب باللغة العربية

- ابن تميمة الحراني: تقي الدين احمد بن عبد الحليم. السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية القاهرة: دار الكتاب العربي، 1929.
- ابن حزم: ابو محمد علي ابن احمد. المحلي. تحقيق احمد شاكر. بيروت: دار الفكر، (د.ت) ج2.
- أبو الخير عطية: حماية السكان المدنيين إبان النزاعات المسلحة (دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية) الطبعة الأولى، دار النهضة العربية القاهرة 1998.
- أبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهر ستاني: الملل والنحل، دون طبعة، الجز الأول والثانين المكتبة التوفيقية مصر 1996.
- أحمد ادريوش: القضاء وثقافة حقوق الإنسان، تأملات حول توظيف مفاهيم ومقتضيات القانون المدني بغرض ملائمة القانون المغربي لحقوق الإنسان، دفاتر حقوق الإنسان. منشورات سلسلة المعرفة القانونية، مطبعة الأمنية، الطبعة الأولى 2014.
- جان بكتيه: القانون الإنساني وحماية ضحايا الحرب، مدخل في القانون الإنساني الدولي والرقابة الدولية على استخدام الأسلحة، دون طبعة، تحرير محمود شريف بسيوني، 1999.
- جعفر عبد السلام: "القانون الدولي الإنساني في الإسلام"، القاهرة، 2003.
- جيرار كورنو: معجم المصطلحات القانونية، الطبعة الأولى، ترجمة منصور القاضين المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1998.

- الحسان بوقنطار: المغرب ومحيذه الجيوسياسي، الحاضر والمستقبل في العلاقات الدولية في ظل العشرية الأولى من القرن 21، أي أفق، مطبعة أكاديمية المملكة المغربي، سنة 2002.
- الحسن بوقنطار: المغرب ومحيطه الجيوسياسي، الحاضر والمستقبل في العلاقات الدولية في ظل العشرية الأولى من القرن 21، أي أفق، مطبعة أكاديمية المملكة المغربي، سنة 2002.
- الحضري محمد: أصول الفقه. القاهرة: مطبعة الاستقامة.
- خليل سعدي: ديبلوم دراسات، دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية جامعة محمد الخامس كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط – اكدال.
- خياري عبد الرحيم: حماية الممتلكات الثقافية في المنازعات المسلحة على ضوء أحكام القانون الدولي الإنساني، بحيث لنيل درجة الماجستير، معهد الحقوق والعلوم الإدارية، جامعة الجزائر 1997/1996.
- رضوان زهرو: نحن والعولمة، أي رهانات، ط:1، سنة 2003، مطبعة النجاح الجديدة.
- رضوان زهرو: نحن والعولمة، أي رهانات، ط1، سنة 2003، مطبعة النجاح الجديدة.
- رضوان سليم: طلال البهاء منشورات فلسفية في مأساة 16 ماي منشورات «الجدل» الطبعة الاولى 2006.
- زهير عبد الكريم الكايد: «الحكمانية، قضايا وتطبيقات» منشورات المنظمات العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات العدد 372/2003.

- سعدية زريول: حماية حقوق المدنيين أثناء النزاعات المسلحة (في الشريعة الإسلامية وفي القانون الدولي) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة، تيزي وزو الجزائر، السنة الجامعية 2003.

- سعيد جفري . د. زهير لخيار:المبادرة الوطنية للتنمية البشرية السياق العام، الاسس والاليات، القدرات والمهارات المطلوبة.

- سعيد جفري واخرون: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. مطبعة اومكراف الدار البيضاء، الطبعة الثانية 2007.

- السيد سابق: فقه السنة، المجلد الثالث، الطبعة الرابعة، الأجزاء: (14/13/12/11) السلم والحرب . المعاملات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1983.

- الشابطي، ابو اسحاق ابراهيم بن موسى: الموافقات في اصول الشريعة. دار المعرفة بيروت.

- العاقل رقية: السياسات الوطنية والجهوية المتبناة من قبل دول غرب أوربا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دار الروافد الثقافية، ط: 1، سنة 2014.

- العاقل رقية: السياسات الوطنية والجهوية المتبناة من قبل دول غرب أوربا لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، دار الروافد الثقافية، ط:1، سنة 2014.

- عامر الزمالي: القانون الدولي الإنساني، تطوره ومحتواه وتحديات النزاعات المعاصرة (مدخل في القانون الدولي الإنساني والرقابة على استخدام الأسلحة)، دون طبعة، تحرير أ . د/محمود شريف بسيوني، 1999.

- عبد الخالق فاروق: مختارات إسرائيلية، القانون الدولي الحائر بين مفهوم المدنيين ومفهوم الإرهاب، تاريخ مبدأ التمييز بين المدنيين والمقاتلين، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، بتاريخ 2004/02/16.
- عبد العزيز النويضي: الحق في التنمية، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء 1995.
- عبد العزيز لعروسي: التشريع المغربي والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان: ملائمات قانونية ودستورية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، سلسلة مواضيع الساعة، طبعة بمساهمة مؤسسة هاندسالسايدل الألمانية، الطبعة الأولى 2014.
- عبد الغني محمود: القانون الدولي الإنساني (دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية)، الطبعة الأولى، الناشر دار النهضة العربية القاهرة 1991.
- عبد الله حداد: الوجيز في قانون المرافق العمومية الكبرى الطبعة الثانية، يناير 2005.
- عبد الواحد أكمير: الهجرة إلى الموت، منشورات الزمن، سلسلة رقم 28، 2001.
- عبد الواحد أكمير: الهجرة إلى الموت، منشورات الزمن، سلسلة رقم 28، 2001.
- عبد الواحد الناصر: النظام القانون الدولي وانعكاسات ما بعد 11 شتنبر 2001، منشورات الزمن، الرباط.
- عبد الواحد الناصر: النظام القانون الدولي وانعكاسات ما بعد 11 شتنبر 2001، منشورات الزمن، الرباط.
- عثمان حسن محمد نور: ياسر عوض الكريم مبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، اليراض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، سنة 2008.
- عثمان حسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك: الهجرة غير المشروعة والجريمة، اليراض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، سنة 2008.

- علي عواد: القانون الدولي الإنساني، طبعة الأولى، منشأة المعارف بالإسكندرية، القاهرة، 2005.
- عمر سعد الله: تطور تدوين القانون الدولي الإنساني، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1971.
- عمروش عبد الوهاب: الهجرة غير الشرعية بين الآليات الأوربية والمطامح الأفريقية، دار الروافد الثقافية، ط:1، سنة 2014.
- عمروش عبد الوهاب، الهجرة غير الشريعة بين الآليات الأوربية والمطامح الأفريقية، دار الروافد الثقافية، ط: 1، سنة 2014.
- عياد أبلال: الهجرة السرية مقاربة سوسيولوجية، مطبعة أنفوبرات، ط: 1، سنة 2002.
- عياد أبلال: الهجرة السرية مقاربة سوسيولوجية، مطبعة أنفوبرات، ط:1، سنة 2002.
- عياد محمد سمير: سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشريعة، دار الروافد الثقافية، ابن النديم، الجزائر، ط: 1، سنة 2014.
- عياد محمد سمير: سياسات الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشريعة، دار الروافد الثقافية، ابن النديم، الجزائر، ط:1، سنة 2014.
- فوزي أو صديق: مبدأ التدخل والسيادة لماذا؟ وكيف؟ دون طبعة، دار الكتاب الحديث، الجزائر 1999.
- القرضاوي، يوسف: غير المسلمين في المجتمع الإسلامي. بيروت: مؤسسة الرسالة، بيروت.
- كنزة الغالي: نساؤنا المهاجرات في اسبانيا، منشورات الزمن، الكتاب 42، سنة 2003.
- كنظة الغالي: نساؤنا المهاجرات في اسبانيا، منشورات الزمن، الكتاب42، سنة 2003.

- لحسن مادي: تدبير مشاريع التنمية البشرية، منشورات مجلة علوم التربية –6– توزيع دار التوحيدي للنشر والتوزيع ووسائل الاتصال _ الرباط المغرب الممكن اسهام في النقاش الغام من أجل طموح مشترك، تقرير الخمسينية.
- لنوار فيصل: حماية البيئة الطبيعية النزاعات الدولية المسلحة، بحث لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 2002/2001.
- محمد شفيق «التنمية الاجتماعية»دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث 1993.
- محمد طارق حبون: الهجرة السرية وصحافة الضفتين مطبعة الخليج العربي، تطوان، الطبعة الأولى، سنة 2005.
- محمد طارق حبون: الهجرة السرية وصحافة الضفتين، منشورات، لجنة الإعلان، مطبعة الخليج العربين تطوان، ط:1، سنة 2005.
- محمد طارق حبون: الهجرة السرية وصحافة الضفتين، منشورات، لجنة الإعلان، مطبعة الخليج العربي، تطوان، ط:1، سنة 2005.
- محمد عابد الجابري: المغرب المعاصر الخصوصية والهوية.. الحداثة والتنمية – مؤسسة النشر الدار البيضاء 1988.
- محمد عبد الحميد أبو زيد: السلم والحرب في الإسلام، دون طبعة، السر الذهبي للطباعة، الناشر دار السلام 2001.
- محمد غربي، سفيان فوكة: الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، المخاطر واستراتيجية المواجهة، ابن النديم للنشر والتوزيع، دار الروافد الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة 1، السنة 2014.

- محمد يوسف علوان: "نشر القانون الدولي الإنساني" مقال منشور بكتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، تأليف مشترك، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

- محي الدين علي عشماوي: حقوق المدنيين تحت سلطة الاحتلال الحربي، الناشر عالم الكتاب، القاهرة 1971.

- محيي الدين نصرت وامزون:«تنمية المجتمعات الريفية»، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1971.

- مقدمة ابن خلدون: للعلامة الإسلامي ابن خلدون في باب التنمية وعمارات الأرض.

- ميغيل هيرناندولارامندي: السياسة الخارجية للمغرب، ترجمة عبد العالي بروكي، منشورات الزمن، ط:1، سنة 2005.

- هاني خلاف وأحمد نافع:نحن وأوربا... شواغل الحاضر وآفاق المستقبل، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجي، القاهرة، سنة 1997.

- وداد غزلاني: السياسة التعاونية بين الدول الأورو متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية، ابن النديم للنشر والتوزيع، ط:1، الجزائر، سنة 2014.

- وهبة الزحيلي: العلاقات الدولية في الإسلام (مقارنة بالقانون الدولي الحديث)، الطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت 1989.

التقارير والاتفاقيات الدولية

- ابن الارز، ابو عبد الله محمد بن على. بدائع السلك في طبائع الملك. تحقيق وتعليق علي سامي النشار.

- برنامج الخليج العربي للتنمية –اجفند.

- بغداد: منشورات وزارة الاعلام،1977_1978.25 ج (سلسلة كتب التراث، 65)، ج 1 ص 2،3 وحول ابن حزم.
- التدابير الوطنية لتنفيذ القانون الدولي الإنساني، مساعي اللجنة الدولية، تقرير منشور بمجلة اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عدد 18، مارس . أبريل 1991.
- تقرير البنك الدولي 2005.
- تقرير البنك الدولي عن التنمية في الشرق الأوسط.
- تقرير التنمية الإنسانية 2004 تمحور حول الحرية في الوطن العربي.
- تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002.
- تقرير الخمسينية ص13 ملخص تركيبي للتقرير.
- التقرير السنوي عن حالة حقوق الإنسان بالمغرب 2003–المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.
- التقرير السنوي للبرنامج الانمائي للأمم المتحدة سنة 2005.
- تقرير أمنيستي بخصوص الأطفال في الجيش البريطاني، أنه قد قتل وحرج أطفال دون سن 18 خلال تمرينات التدريب بالذخيرة الحية وتوفي آخرون وأصيب عدد منهم بجراح برامج التدريبات الجسدية الشاقة.
- تقرير حول اللقاء التواصلي المنعقد يوم الثلاثاء 5 دجنبر 2006 بمقر عمالة الصخيرات تمارة.
- تقرير مؤتمر نيويورك –الالفية الثالثة...2000.
- تقرير وضع الأطفال لعام 1996، منشورات اليونسيف.
- جريدة الاحداث المغربية العدد 325102يناير 2008.

- الخطاب الملكي بتاريخ 18ماي 2005.
- سليمان الحدام المنسق الوطني المساعد، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والإدماج الاجتماعي، المركز الدولي للمؤتمرات محمد السادس الصخيرات،12 يناير 2015.
- صالح النشاط – ام كلثوم انوار، التنمية البشرية من منظور فقه عمارة الارض، طبعة يناير 2011.
- الفقرة 1 من المادة 54، البروتوكول الأول.
- الفقرة 2 من نفس المادة، البروتوكول الأول.
- فقرة 4 من المواد 62.63. 141. 158 من الاتفاقيات الأربع تباعا.
- الفقرة 7 من المادة 51، البروتوكول الأول.
- الفقرة 78 من البرتوكول الأول.
- فقرة أ المادة 1 المادة 8 من البروتوكول الأول.
- الفقرة الأولي من نص المادة 13، البروتوكول الإضافي الثاني.
- الفقرتان الأولى والثانية من نص المادة 17، البروتوكول الإضافي الثاني.
- قانون جنيف 22 مادة لحماية الطفل في النزاع المسلح، وتتضمن الاتفاقية الرابعة 17 مادة قانونية تهم حماية الأطفال ومنها المواد: 14 و17 و23 و24 و25 و26 و38 و49 و50 و51 و68 و76 و81 و82.
- قرار 2853 (د.26) الصادر عن الجمعية العامة في دجنبر 1971 الذي يدعو الدول إلى تعليم ونشر حقوق الإنسان.
- القرار الذي اتخذه المجلس في اجتماعه بمدينة "ياوندي" الكامرونية 1996.
- قمة الامم المتحدة للألفية سنة 2000.

- المادة (45) من اتفاقية جنيف الرابعة.
- المادة 13 من البروتوكول الثاني في فقرتها 2.
- المادة 136 من الاتفاقية الرابعة.
- المادة 14 من الاتفاقية الرابعة.
- المادة 14 من البروتوكول الثاني.
- المادة 17 من الاتفاقية الرابعة.
- المادة 3 والمادة 27 من الاتفاقية الرابعة.
- المادة 31 من نفس الاتفاقية.
- المادة 32 من نفس الاتفاقية.
- المادة 33 من الاتفاقية الرابعة.
- المادة 50 من البروتوكول الأول.
- المادة 51 لنص الفقرة الأولى من البروتوكول الأول.
- المادة 79 إلى حدود المادة 88 من نفس الاتفاقية.
- المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في 12 أغسطس/آب 1949.
- المادتان السابقتان "3و27 " من نفس الاتفاقية.
- مجلة الكترونية سرايا، مقال دور الأحزاب في التنمية، مقال هاشم الخالدي يوم 2010/06/13.
- مجلة المالية –وزارة المالية والخوصصة –العدد الخامس، شتنبر 2006.

- المذكرة التوجيهية لتنفيذ برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية للفترة 2006 -2010.
- مصدر رسمي من الوثائق المتعلقة بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- معطيات رسمية حول برنامج التهميش، المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غشت 2005.
- المملكة المغربية مذكرة توجيهية، التوجهات العامة لإعداد برامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.
- المملكة المغربية وزارة الداخلية المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ارضية لإعداد برنامج عمل غشت 2005.
- المندوبية السامية للتخطيط مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (2000-2004) الجزء الأول.
- المواد من 27 إلى 34 من الاتفاقية الرابعة وكذا المواد 48-51 من البرتوكول الأول.
- المواد من 35 إلى 46 من الاتفاقية الرابعة.
- المواد والنصوص التي ناقشت ظروف اعتقال واحتجاز وإيقاف الأطفال وقت النزاع المسلح الدولي نجد المادة 51 فقرة 2، والمادة 76 فقرة 5، والمادة 82 والمادة 85 فقرة 2، والمواد 89، 94 و119 فقرة 2، وأخير المادة 132 كلهم مواد من الاتفاقية الرابعة.
- مؤتمر منتدى المستقبل 2005المغرب.
- مونوغرافيا حول جماعة الصباح، وزارة الداخلية، عمالة الصخيرات تمارة جماعة الصباح.
- ندوة حول الإدماج المالي والتنمية البشرية وتمكين المهمشين اجتماعيا واقتصاديا، المركز الدولي للمؤتمرات محمدالسادس بالصخيرات 12يناير2015.

- قرار الجمعية العامة A/45/6الذي اعتمد خلال دورتها 44 في جلستها العامة 33 في 16 أكتوبر 1990.
- قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/45/6الذي اعتمد خلال دورتها 44 بتاريخ 16 أكتوبر 1990 وللتوسع في ذلك انظر: كريستيان كوينغ "اعتبارات قانونية بشأن مركز المراقب الذي منح للجنة الدولية للصليب الأحمر لدى الأمم المتحدة" المجلة الدولية للصليب الأحمد عدد 20 يونيو 1991.
- اتفاقية جنيف المؤرخة في 1949/08/12، جنيف عام 1987.
- المجلد المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية فبراير 2003 العدد 4 الجزء 6، مركز الأبحاث والدراسات للعلوم الاجتماعية http//cress-revuesciencespum5s as ma
- السعدي مصطفى الحوار المتمدن العدد 1918 -17/5/2007.
- المادة (51) 9/8/7/6/5/4 من البرتوكول الأول، لسنة 1977.
- المستقبل العربي – مركز دراسات الوحدة العربية، فبراير2_ 2009 العدد: 325.

الأطروحات والرسائل:

<u>الأطروحات:</u>

- جدار الجلالي: إشكالية الهجرة في العلاقات المغربية الأوربية في ظل سياسة الجوار الجديدة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، السنة الجامعية 2011-2012.
- خديجة بوتخيلي: الدينامية الجديدة للهجرة الدولية في ظل الدينامية الجديدة: المغرب نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه الوطنية في القانون العام، جامعة محمد الأول، وجدة، السنة الجامعية 2004-2005.

- فاطمة المصلوحي: إشكاليات علاقة التعاون التجاري والاقتصادي بين المغرب ودول الاتحاد الأوربي، ورهان الاندماج في منطقة التبادل الحر في سنة 2010، أي شراكة وأي تعاون؟ أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، عين الشق، الدار البيضاء، السنة الجامعية 2000-2001.

- كريم متقي: ترحيل القاصرين ضحايا الهجرة السرية من أوربا الغربية نحو المغرب نموذجا، دراسة اجتماعية قانونية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق ظهر المهراز، فاس السنة الجامعية 2011.

- ليلى الرطيمات: المغرب والاتحاد الأوربي نحو تجسيد الوضع المتقدم في إطار السياسة الأوربية للجوار، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال . الرباط، السنة الجامعية 2013-2014.

- نور الهدى القندوسي: السياسة الخارجية المغربية إزاء قضية الهجرة نحو الاتحاد الأوربي، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية الحقوق، وجدة، السنة الجامعية 2006-2007.

<u>الرسائل :</u>

- أحلام نوري: التكامل الصناعي وآليات التوزيع المكاني للصناعة التحويلية، كلية التربية والعلوم الإنسانية بجامعة ديالي بالعراق مدينة بعقوبة، نوقشت سنة 17.09.2015، تهدف الدراسة إلى البحث والفحص إمكانيات التكامل الصناعي الذي يساعد واضعي السياسات التنمية الصناعية لنجاح التكامل الصناعي.

- أسماء الزروالي: محددات الجغرافية السياسية في العلاقات المغاربية الأوربية دراسة واقع وآفاق العلاقات المغربية الإسبانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات، سلا، السنة الجامعية 2008-2009.

- بدر الدين الطحاوي: التعاون الأورو مغربي في مجال محاربة الهجرة السرية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، السويسي، سلا، السنة الجامعية 2008-2009.

- بشرى قريفة: العلاقات المغربية الاسبانية بين إشكاليات التنافر وحتمية التعاون، رسالة لنيل دبلوم الماستر، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، السنة الجامعية 2009-2010.

- بوزكري المهتدي: النخب القروية والإدارية الترابية وسياسة التنمية القروي بالمغرب، إشراف عبد المالك إحزرير، جامعة القاضي عياض مراكش، تاريخ المناقشة 17.04.2010.

- بوشرة لحسيني: ديناميكية الدبلوماسية المغربية تجاه إفريقيا في ظل المتغيرات الجديدة، بحيث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية. سلا.

- جعفر الذباغ: إشكالية الهجرة السرية في العلاقات المغربية الأوربية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، كلية الحقوق، أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2001-2002.

- الحسوني الزيتوني: العلاقات العربية . الأوربية من الحوار إلى الشراكة، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس كلية الحقوق، السويسي، سلا، السنة الجامعية 2007-2008.

- حنان المنيعي: الوضعية القانونية للمهاجرين السريين المنحدرين من دول إفريقيا جنوب الصحراء بالمغرب، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الحقوق ظهر المهراز، فاس، السنة الجامعية 2012-2013.

- ختو فايزة: البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأور ومغاربية، سنة 1995-2010، بحث لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر، السنة الدراسية 2010-2011.

- خليل السعدي: دور المجتمع المدني في تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، دبلوم الدراسات العليا، إشراف عبد الله حداد، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، سنة 2006 و2007.

- دينة السمار: إدارة الأزمات في العلاقات المغربية الاسبانية، أزمة جزيرة ليلى كنموذج، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، السنة الجامعية 2005-2006.

- رجاء حطاط:الهجرة غير النظامية والأمن المتوسطي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة مولاي إسماعيل، كلية الحقوق، مكناس، السنة الجامعية 2012 . 2013.

- رشيد غازي: السياسات الاقتصادية بالمغرب، إشراف عبد المالك أحزرير، تاريخ المناقشة 07.04.2012 بجامعة القاضي عياض بمراكش.

- رضوان العروصيالبروكي: العلاقات المغربية الأوربية، نحو وضع متقدم، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، كلية الحقوق، طنجة، السنة الجامعية 2010 – 2009.

- ساعد رشيدة: واقع الهجرة غير الشريعة في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة لنيل دبلوم الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2011-2012.

- سعيد أغريب: المعاملة المغربية للاستثمارات الدولية والبحث عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، إشراف: دة.فتيحة سهلي، جامعة القاضي عياض بمراكش، بتاريخ 19.01.2002.

- سعيد بوعمامة: مراقبة الحدود وتأثيراتها على المهاجرين بالمغرب، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، السنة الجامعية 2007-2008.

- عبد المنعم الفلوس: "أحكام الأسرة الخاصة بالجالية المغربية المقيمة باسبانيا"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، السنة الجامعية 1995 . 1996.

- ليلى الرضمات: موقع المغرب في السياسة الأوربية للجوار، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، الرباط، أكدال، السنة الجامعية 2007-2008.

- ليلى الرضيمات: موقع المغرب في السياسة الأوربية للجوار، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق، أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2007-2008.

- محمد اعبون: المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بالمغرب، المجلس الوطني لحقوق الإنسان نموذجا، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة المولى إسماعيل، كلية الحقوق، مكناس، السنة الجامعية 2011-2012.

- محمد باكوري: الحكامة الجيدة والمجتمع المدني المغربي، إشؤاف عبد الله حداد، جامعة محمد الخامس أكدال الرباط، سنة 2013و2014.

- محمد علية كندوز: المؤسسة الملكية في النظام السياسي الاسباني، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2007-2008.

- محمد مجدوبي: السياسة الافريقية للمغرب في ضوء المتغيرات الجديدة، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق، أكدال . الرباط، السنة الجامعية 2013-2014.

- محمد يوسف عميمو: الوضع المتقدم للمغرب لدى الاتحاد الأوربي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، جامعة عبد المالك السعدي، طنجة، السنة الجامعية 2011-2012.

- مراد الرايشي: حقوق المهاجرين في القانون الدولي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، كلية الحقوق أكدال، الرباط، السنة الجامعية 2005-2006.

- مصطفى لمناصفي: السياسات الاجتماعية لمحاربة الفقر بالمغرب التقرير الاستراتيجي المغربي لسنة نونبر 2010، ص500-507. "إذا أخذنا بعين الاعتبار على أن دستور 2011 قد أقر مفهوم "الديمقراطية التشاركية"، بمعنى إشراك ممثلي الأفراد المدنيين عبر جمعيات المجتمع المدني في صياغة السياسات العمومية التي من بينها السياسات الهادفة إلى محاربة الفقر.

- نبيل زكاوي: التعاون الأورو مغربي لمكافحة الهجرة غير الشرعية بعد أحداث 17-03-2004 بمدريد، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، تخصص القانون العام، جامعة يسدي محمد بن عبد الله، كلية الحقوق، ظهر المهراز، فاس، السنة الجامعية 2007-2008.

- هند قاسمي: وضعية القاصر المهاجر سريا: اسبانيا نموذجان دراسة سوسيوقانونية، دراسة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، السنة الجامعية، 2007-2008.

- هند قاسمين: وضعية المهاجر القاصر سريا، دراسة سوسيو قانونية، دبلوم لنيل الدراسات العليا المعمقة في القانون الخاص، جامعة عبد المالك السعدي، تطوان، السنة الجامعية 2007-2008.

- ياسمين باخرة: إشكالية الهجرة الدولية في علاقة المغرب بدول الاتحاد الأوربي، بحيث لنيل دبلوم الماستر في العلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية، السنة الجامعية، 2010-2009.

النصوص القانونية

- بناء على الدستور ولا سيما الفصلين 45 و66 منه.
- الظهير الشريف رقم 1.02.312 الصادر في 2 رمضان 1423 (7 نوفمبر 2002) بتعيين أعضاء الحكومة كما وقع تغييره بالظهير الشريف رقم 1.04.130 بتاريخ 19 من ربيع الآخر 1425 (8 يونيو 2004).
- المرسوم رقم 2.04.540 الصادر في 14 من جمادى الأولى 1425 (2 يوليو 2004) المتعلق باختصاصات وزير التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن.
- مرسوم رقم 2.05.1016 صادر في 12 جمادى الآخرة 1426 (2005/07/19) بإحداث الحساب المرصد لأمور خصوصية رقم 3.1.04.06 المسمى "صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، ج.ر. رقم 5338 بتاريخ 2005/07/28.
- المرسوم رقم 2.71.625 الصادر في 12 من محرم 1392 (28 فبراير 1972) بمثابة نظام أساسي للتعاون الوطني، كما وقع تغييره.
- المرسوم رقم 2.75.832 الصادر في 27 من ذي الحجة 1395 (30 ديسمبر 1975)، بشأن المناصب العليا الخاصة بمختلف الوزارات كما وقع تغييره وتتميمه.
- المرسوم رقم 2.84.30 الصادر في 9 جمادى الأولى 1405 (31 يناير 1985) بشأن إحداث وتنظيم المعهد الوطني للعمل الاجتماعي، كما وقع تغييره وتتميمه.
- المرسوم رقم 2.93.44 الصادر في 7 ذي القعدة 1413 (29 أبريل 1993) المتعلق بوضعية الكتاب العامين للوزارات.

- المرسوم رقم 2.99.69 الصادر في 25 من جمادى الآخرة 1420 (6 أكتوبر 1999) بتطبيق القانون رقم 12.99 القاضي بإحداث وكالة التنمية الاجتماعية.
- وبعد دراسة المشروع في المجلس الوزاري المنعقد بتاريخ 28 من جمادى الأولى 1426 (6 يوليو 2005).
- المادة 18 من القانون التنظيمي رقم 7.98 لقانون المالية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.98.138 بتاريخ 7 شعبان 1419 (26 نوفمبر 1998)، كما وقع تغييره وتتميمه بالقانون التنظيمي رقم 14.00.
- المادة 18 من المرسوم رقم 2.98.401 الصادر في 9 محرم 1420 (26 أبريل 1999) المتعلق بإعداد وتنف قوانين المالية، كما وقع تغييره وتتميمه.
- المادة 65 من قانون المالية رقم 26.04 للسنة المالية 2005 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.04.255 بتاريخ 16 من ذي القعدة 1425 (29 ديسمبر 2004).

المقالات والدراسات

- . وزارة المالية والخوصصة . مجلة المالية،العدد الخامس، شتنبر 2006.
- "الحماية القانونية للأطفال في النزاعات المسلحة"، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يناير 2003، ومتوفر على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.
- إكدوزن حميدة: المراة المغربية في اسبانيا، المهاجرات أبرز ضحايا شبكات الجريمة المنظمة، الصحيفة، الرباط، العدد 20-14، مارس سنة 2003.
- إكدوزن حميدة: المرأة المغربية في اسبانيا، المهاجرات أبرز ضحايا شبكات الجريمة المنظمة، الصحيفة، الرباطن العدد 14.20، مارس سنة 2003.
- إكدوزن حميدة: محنة القاصرين بين الترحيل الإجباري والحياة السرية، الصحيفة، العدد 147، 30 يناير، 5 فبراير 2004.

- إكدوزن حميدة: محنة القاصرين بين الترحيل الإجباري والحياة السرية، الصحيفة، العدد 147، 30يناير، 5 فبراير 2004.
- آمال المنصوري: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على سوق العمل، انظر: جريدة المنعطف، العدد 4331 بتاريخ 16-17 ماي 2009.
- آمال المنصوري: الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على سوق العمل، انظر: جريدة المنعطف، العدد 4331 بتاريخ 16-17 ماي 2009.
- الأمين الكلاعي: العمالة والهجرة الدولية، مجلة دراسات دولية، عدد 78، سنة 2001.
- الأمين الكلاعي: العمالة والهجرة الدولية، مجلة دراسات دولية، عدد 78، سنة 2001.
- بروس م. أوزولد: إنشاء أماكن للحماية ومراقبتها أثناء عمليات الأمم المتحدة الهادفة للسلام. المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد (844)، بتاريخ 2001/12/31.
- جاك . لوك بلوندال: "مدلول كلمة إنساني في سياق المبادئ الأساسية للصليب الأحمر والهلال الأحمر". المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 10، نونبر . دجنبر 1989.
- جان بكتيه: القانون الدولي الإنساني، تطوره ومبادئهن محاضرات ألقيت في شهر يوليه / تموز 1982 بجامعة ستراسبورج، اللجنة الدولية للصليب الأحمر 1984.
- جريد السفير: عدد 1019 بتاريخ 2007/02/06 والموجودة أيضا على موقع www.assafir.com 13/02/2007.
- جريدة الاتحاد الاشتراكي: العدد 9061، بتاريخ 31 دجنبر سنة 2008.
- جريدة الاتحاد الاشتراكي، العدد 9061، بتاريخ 31 دجنبر سنة 2008.
- جريدة الاتحاد الاشتراكي، تحقيق خاص عن الهجرة السرية عدد 16 نونبر 2001.
- جريدة الاتحاد الاشتراكي، تحقيق خاص عن الهجرة السرية عدد 16 نونبر 2001.

- جريدة الأحداث المغربية العدد 325102 يناير 2008.
- جريدة الأحداث المغربية. عدد بتاريخ 29 يونيو 2000.
- جريدة الأحداث المغربية، عدد 22 أبريل 2001.
- جريدة الأحداث المغربية، عدد 22 أبريل 2001.
- جريدة البيان "الملف السياسي، تقصير بشع من جانب منظمات المجتمع المدني تجاه العراقيات، الخميس 10 يونيو 2004.
- جريدة الشرق الأوسط، نشر يوم الجمعية 27 شتنبر 2013.
- جريدة الشرق الأوسط، نشر يوم الجمعية 27 شتنبر 2013.
- جريدة الصحراء المغربية عدد 27 أبريل سنة 2005.
- جريدة الصحراء المغربية عدد 27 أبريل سنة 2005.
- جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 12 يوليوز سنة 2006.
- جريدة الصحراء المغربية، بتاريخ 12 يوليوز سنة 2006.
- جريدة بيان اليوم، العدد 5769 بتاريخ 18 يونيو 2009.
- جريدة لوفيغارو بتاريخ 4 شتنبر سنة 2000.
- جوانكينأرانجو: تفسير الهجرة: المداخيل المفاهيمية والنظرية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، شتنبر 2000، عدد 165.
- جيرار تينغيكو:"تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومبدأ سيادة الدول" المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، عدد 18، مارس . أبريل، 1991، ص: 101.

- جيلينا بيجيك: عدم التمييز والنزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد 841، بتاريخ 31/03/2001.
- حسين المحدوبي: مواجهة بين الحكومة الاسبانية ومنتدى الهجرة حول القانون الجديد للهجرة، العلم، 17 مارس 2001.
- حسين مجدوبي: الهجرة نحو الشمال، صحيفة الأسبوعية، عدد 26 يناير . 2 فبراير سنة 2001.
- حماية السكان المدنيين في فترة النزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد (448)، بتاريخ 2016/04/07.
- حماية السكان المدنيين في فترة النزاع المسلح، المجلة الدولية للصليب الأحمر، العدد (448).
- حيرارنيونعيكو: "تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومبدأ سيادة الدول "المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، عدد 18، مارس . أبريل، 1991.
- خالد بن علي آل خليفة: "حماية الطفل النزاعات المسلحة" مجلة الطفولة والتنمية. عدد 4 من مجلد 1 إصدار المجلس العربي للطفولة والتنمية، شتاء 2001.
- خديجة البوتخيلي ونور الهدى القندوسي: الهجرة والاستثمار في الدولة الأصل، المغرب نموذجا، المجلة المغربية للدراسات الدولية، العدد 7 يونيو 2001.
- خديجة يوتخيلي: الهجرة المغاربية الرهانات الآتية والمنازعات، دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد 8، ماي 2006.
- خميس طعم الله: الهجرة المغربية في ضوء التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوربا، تجربة الجيلين الثاني والثالث، مجلة دراسات دولة، العدد 63، سنة 1997.

- دافيد فورسايت: "اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمساعدة الإنسانية: تحليل سياسي "اللجنة الدولية للصليب الأحمر. عدد 51 سبتمبر. أكتوبر 1996.
- الدليل المغربي للاستراتيجية والعلاقات الدولية، م.م.د.س، المركز المغربي المتعدد التخصصات للدراسات الاستراتيجية والدولية، HARMATTAN، سنة 2012.
- دهشور عفور: الهجرة السرية بالمغرب، الخلفيات والبدائل، أسبوعية الأيام المغربية، العدد 5 من 5 إلى 11 أكتوبر من سنة 2001.
- ديتر فليك: "تنفيذ القانون الدولي الإنساني" المشكلات والأولويات، المجلة الدولية للصليب الأحمر، عدد 18 مارس . أبريل 1991.
- رشاد عارف السيد: نظرات حول حقوق الإنسان في النزاع المسلح، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 41، تصدر عن الجمعية المصرية للقانون الدولي، مصر 1985.
- رياض طبارة: منظورات الهجرة الدولية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 57، 15 أكتوبر 1984.

- رياض طبارة: منظورات الهجرة الدولية، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد 57، 15 أكتوبر 1984.

- زياد أبو لبن: "استكشاف القانون الدولي الإنساني وأثره على تنشئة الأجيال العربية"، مجلة الإنساني، عدد 34 شتاء 2005.
- سعيد الصديقي: تشديد الرقابة على الحدود، وبناء أسوار لمحاربة الهجرة: مقاربة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد الأول، العدد 3 يونيو 2013.

- سعيد الصديقي: تشديد الرقابة على الحدود، وبناء أسوار لمحاربة الهجرة: مقارنة بين السياستين الأمريكية والاسبانية، مجلة رؤى إستراتيجية، المجلد الأول، العدد 3 يونيو 2013.
- سعيد الصديقي: حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 50، ماي . يونيو سنة 2003.
- سعيد الصديقي: حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية REMALDالعدد 50، ماي . يونيو 2003.
- سعيد الصديقي: حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 50، ماي . يونيو سنة 2003.
- سعيد الصديقي: حقوق الإنسان وحدود السيادة الوطنية، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، REMALD العدد 50، ماي . يونيو 2003.
- السكناويالزوريري: الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية، جريدة الصحوة، عدد 5-3-2005.
- السكناويالزويري: الهجرة السرية بالمغرب لا يمكن عزلها عن الحركات الاحتجاجية، جريدة الصحوة، عدد 2005/5/3.
- سمير رضوان: هجرة العمالة في القرن الواحد والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليوز 2006.
- سمير رضوان: هجرة العمالة في القرن الواحد والعشرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 165، يوليوز 2006.
- سوسن حسين: الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية، لقاء مع برسون ماكينلي، مدير عام منظمة الهجرة العالمية، السياسة الدولة، العدد 165، يناير 2006.

- سوسن حسين: الاتجار بالبشر الوجه القبيح للهجرة العالمية، لقاء مع برسون ماكينلي، مدير عام منظمة الهجرة العالمية، السياسة الدولة، العدد 165، يناير 2006.
- شارلوت ليندسيك: نساء يواجهن الحرب، دراسة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول أثر النزاعات المسلحة على النساء.
- شام بشير الهجرة العربية، غير الشرعية إلى أوربا: أسبابها تداعياتها، سبل مواجهتها، السياسة الدولة العدد 179، يناير 2010.
- شام بشير الهجرة العربية، غير الشرعية إلى أوربا: أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها، السياسة الدولة العدد 179، يناير 2010.
- شبكة الأندلس الإجبارية، بتاريخ 2013/01/16.
- شبكة الأندلس الإحبارية، بتاريخ 16-01-2013.
- صحيفة الكرامة، العدد الأول بتاريخ 1998/3/2.
- صحيفة الكرامة، العدد الأول بتاريخ 2-3-1998.
- عبد العزيز السامل: عدوانية الهجرة السرية، مجلة الشرطة، عدد نونبر سنة 2005.
- عبد العزيز السامل: عدوانية الهجرة السرية، مجلة الشرطة، عدد نونبر سنة 2005.
- عبد العزيز السامل: عدوانية الهجرة السرية، مجلة الشرطة، عدد نونبر سنة 2005.
- عبد الله تركمان: إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الاورومتوسطية، دراسات دولية، عدد أكتوبر سنة 2006.
- عبد الله تركمان: إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، دراسات دولية، عدد أكتوبر سنة 2006.

- عبد الله تركماني: إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات دولية، عدد 100، أكتوبر 2006.
- عبد الله تركماني: إشكاليات الهجرة في إطار الشراكة الأورومتوسطية، مجلة دراسات دولية، عدد 100، السنة 2006.
- عبد الله تركماني: إشكالية الهجرة في إطار الشراكة الاورومتوسطية، مجلة دراسات دولية، عدد 100، أكتوبر 2006.
- عثمان جمعة ضميرية: أصل العلاقة بين المسلمين وغير المسلمين، البيان، مجلة إسلامية شهرية جامعة، تصدر عن المنتدى الإسلامي، السنة السابعة عشر، العدد 180 أكتوبر/نوفمبر، السعودية 2002.
- عمي علي: الهجرة بحثا عن العيش، من أجل مقاربة حقوقية أكثر إنسانية مداخلة ضمن أعمال الندوة الدولية للهجرة المغاربية بين المقارنة الآنية والشمولية، يومي 24-25 نونبر سنة 2005 بوجدة، دفاتر، مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد8، ماي سنة 2006.
- عمي علي: الهجرة بحثا عن العيش، من أجل مقاربة حقوقية أكثر إنسانية، مداخلة ضمن أعمال الندوة الدولية للهجرة المغاربية بين المقاربة الآنية والشمولية، يومي 24-25 نونبر سنة 2005 بوحدة، دفاترن مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد 8، ماي سنة 2006.
- فرنسيس كالسهوفن: "عدم التحيز والحياد في القانون الإنساني وممارسته" المجلة الدولية للصليب الأحمر عدد 10 نوفمبر. ديسمبر 1989.
- لويزدوسوالد . بيكن القانون الدولي الإنساني وفتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها، المجلة الدولية للصليب الأحمر، 1997/336 بتاريخ 2003/09/03.

- ماريا دوتلي: "كريسينا بيلانديني" "اللجنة الدولية وتنفيذ نظام قمع الإخلال بقواعد القانون الدولي الإنساني "المجلة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، عدد 36، مارس . ابريل 1994.
- مجلة الدراسات الدولية، العدد 76، (أكتوبر 2000).
- مجلة الدراسات الدولية، العدد 76، (أكتوبر 2000).
- محمد أبو زهرة: "نظرية الحرب في الإسلام"، المجلة المصرية للقانون الدولي، عدد 14. سنة 1958.
- محمد البزاز: الحماية الدولية للمهاجرين في أوربا، دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد الثامن ماي 2006، أعمال ندوة وجدة بتاريخ 25-24 نونبر 2005، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
- محمد البزاز: الحماية الدولية للمهاجرين في أوربان دفاتر مركز الدراسات والأبحاث حول حركات الهجرة المغاربية، العدد الثامن، ماي 2006، أعمال ندوة وجدة بتاريخ 25-24 نونبر 2005، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة.
- محمد المرابطي: وضعية المهاجرين المغاربة المقيمين باسبانيا وآفاق الاندماج، المجلة الدولية، العدد الرابع، سنة 2008.
- محمد المرابطي: وضعية المهاجرين المغاربة المقيمين باسبانيا وآفاق الاندماج، المجلة الدولية، العدد الرابع، سنة 2008.
- محمد رض التميمي: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والدولية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، يناير 2011.
- محمد رضي التميمي: الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والدولية، دفاتر السياسة والقانون، العدد الرابع، يناير 2011.

- محمد عزيز شركي: قانون لاهاي واتفاقيات جنيف الأربعة، الحق، مجلة فصلية يصدرها اتحاد المحامين العرب السنة الرابعة، العدد الأول والثاني والثالث، مطبعة إنترناشيونال برس القاهرة 1982.

- محمد عقلا العقلا: الفقر وآثره على تنمية الطفولة العربية، مجلة الطفول والتنمية، العدد الخامس، سنة 2002.

- محمد عقلا العقلا: الفقر وآثره على تنمية الطفولة العربية، مجلة الطفولة والتنمية، العدد الخامس، سنة 2002.

- محمد غربي: من أجل مفهوم جديد لنظرية الأمن والدفاع: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورغلة، ماي 2009.

- محمد غربي: منن أجل مفهوم جديد لنظرية الأمن والدفاع: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط، دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورغلة، ماي 2009.

- محمد لولادي: إشكالية الأطفال المغاربة غير المرافقين، اشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الداخلية بتاريخ 19-20 دجنبر سنة 2003، بمدينة مراكش، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد 1، سنة 2004.

- محمد لولادي: إشكالية الأطفال المغاربة غير المرافقين، أشغال الندوة الوطنية التي نظمتها وزارة العدل ووزارة الداخلية بتاريخ 19-20 دجنبر 2003، بمدينة مراكش، منشورات جمعية نشر المعلومة القانونية والقضائية، سلسلة الندوات والأيام الدراسية، العدد1، سنة 2004.

- محمد مطاوع: أوربا المتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006.

- محمد مطاوع: أوربا المتوسط من برشلونة إلى سياسة الجوار، مجلة السياسة الدولية، العدد 163، يناير 2006.
- محمد معمر: أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، دراسة ميدانية، الأمة العربية، يوم 19-10-2009.
- محمد معمر: أسباب ودوافع الإقبال على الهجرة السرية، دراسة ميدانية، الأمة العربية، يوم 19-10-2009.
- محمود محمد: "الولايات المتحدة في الحادي عشر من شتنبر: تحولات الفكر والسياسة"، السياسة الدولية عدد 147، يناير 2002، القاهرة.
- المعطي الجبوبي: مجال تدخل القضاء العادي في إطار قانون دخول وإقامة الأجانب بالمغرب والهجرة غير المشروعة، مداخلة ضمن أعمال الندوة، قراءة في قانون الهجرة، المعهد العالي للقضاء، سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية، العدد 7 يناير سنة 2006.
- منصف السليمي: علامات وراء تدهور العلاقات المغربية الاسباني، جريدة الشرق الأوسط، العدد 8633، بتاريخ 18-7-2002.
- المؤتمر الدولي السابع والعشرون للصليب الأحمر والهلال الأحمر، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد (836)، خطة عمل للفترة ما بين 2003/2000 بتاريخ 1999/12/31.
- نادية اليتيم، فتيحة اليتيم: البعد الأمني في مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا، مجلة السياسة الدولية، عدد 183، يناير سنة 2011.
- نبيه الأصفهان: الرئاسة الاسبانية الاتحاد الأوربي، كشف حساب، مجلة السياسة الدولية، عدد 149، يونيو 2002.
- نشرة مفوضية الاتحاد الأوربي بالمغرب، همزة وصل العدد 199،

- هجوم شارلي ايبدو: التداعيات وسياسات باريس لمواجهته، ما وراء الخبر، الجزيرة نت، بتاريخ 8-1-2015 هسبريس" في 12 نونبر 2013.

- هشام الخرشاف: المقاربة التشريعية لظاهرة الهجرة في بلدان الاستقبال، دراسة مقارنة لكل من اسبانيا وفرنسا وبلجيكا، ندوة حول موضوع قراءة في قانون الهجرة، سلسلة الندوات واللقاءات والأيام الدراسية، العدد 7، يناير 2006.

- وهبي جمال: المرأة والمغربية المهاجرة في اسبانيا، الحرب الجنسية الاسبانية على المهاجرات المغربيات، الصحيفة، العدد: 7-13، مارس سنة 2003.

- يمنة حمدي: قوارب الموت: الهجرة السرية، حلول تنموبة أو أمنية، العرب الأسبوعي، عدد 478، السنة 2009.

المقــالات

- إبراهيم غرايبة: نساء يواجهن الحرب، مقال منشور بتاريخ 2003/2/3 جاكي مامو.Jacky Mamou، "حرب على الأحداث" مقال عن لومند ديبلوماتيك.

- الأطفال في الحرب"، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يناير 2003.

- أطفال لبنان معرضون للتبعات صدمة الحرب النفسية، مقال لكارولين عاكوم.

- خالد بن علي آل خليفة: "حماية الطفل في النزاعات المسلحة"، مقال منشور بمجلة الطفولة والتنمية، إصدار المجلس العربي للطفولة والتنمية، عدد4، مجلد1، شتاء 2001.

- صلاح الدين عامر: "التفرقة بين المقاتلين وغير المقاتلين"، القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، الناشر دار المستقبل العربي واللجنة الدولة للصليب الأحمر، القاهرة 2003.

- فراسوا كريل: محاضرات حول أوضاع المسنون في حالات النزاع المسلحة عام 1999.

- ماريا دوتلي: "التدابير الوطنية اللازمة للبد في تنفيذ القانون الدولي الإنساني "مقال منشور بكتاب دراسات في القانون الدولي الإنساني، تأليف مشترك، دار المستقبل العربين القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.

دراسات وأبحاث اللجنة الدولية للصليب الأحمر

- الأطفال في الحرب"، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يناير 2003.

- بيير بيران: تأثير المساعدات الإنسانية على تطور النزاعات المسلحة، المجلة الدولية للصليب الأحمر، السنة 11، العدد 60 يونيو / حزيران 1998.

- الدراسة المنشورة بتاريخ 2002/11/11، على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، قسم النساء والحرب.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر بعنوان: "اللحقان "البرتوكولان" الإضافيات إلى اتفاقيات حنيف المعقودة في 12 أب/أغسطس 1949، الطبعة الرابعة بالعربية، جنيف . سويسرا، 1997.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر" منشورات اللجنة الدولية، جنيف، الطبعة الثالثة، أبريل 2005.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الحماية القانونية الأطفال في النزاعات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير خطة عمل بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة اعتمدها مجلس المندوبين، جنيف 1995/12/02 خطة عمل بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، السنة السابعة، العدد 39 سبتمبر/أكتوبر 1994.

- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تقرير خطة عمل بشأن الأطفال في النزاعات المسلحة.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حماية ضحايا الحرب، المجلة الدولية للصليب الأحمر العدد 836.
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر، جنيف، الطبعة الثالثة، أبريل 2005.
- المجلة الدولة للصليب الأحمر، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، السنة السادسة، العدد 34 نوفمبر/ديسمبر 1993.

مراجع باللغة الأجنبية

Ouvrage :

- Ali Agoumi et Abdellah Debbarh : Ressources en eau et bassins versants du Maroc : « 50 ans de développement (1955-2005).
- Amadou DIOP : Enjeux urbains et développement territorial en Afrique contemporaine : L'espace UEMOA, Collaborateur : Union économique et monétaire ouest africaine, Editeur : KARTHALA Editions, 2008.
- Ammour Fouad Mohammed, Le partenariat – méditerranéen à l'heure de l'élargissement, GERMP, édition imprimerie de Mohammadia a l'heure de l'élargissement, GERMP , édition imprimerie de Mohammadia, 2004.

- Anny. Panizzo « Les enfants dans la guerre le cas de Mozambique » Afrique contemporaine, Numéro spécial. 4ème trimestre, 1996.
- Antorio Da Cunha : Enjeux du développement urbain durable : transformations urbaines, gestion des ressources et gouvernance, Edition : PPUR presses polytechniques, 2005.
- APDHA, Droits de l'homme à la frontière Sud, Rapport sur l'immigration clandestine durant l'année 2007.
- AYEKO.A Tossou, Conséquences démographiques et économiques de l'immigration internationale dans les payes développe et plus particulièrement en Amérique du Nord in revue….
- Belguendouz Abdelkarim, l'hrig du Maroc/l'Espagne (2002-1995) et L'UE.
- Belgundouz Karim, la communauté Marocaine à l'étranger et la nouvelle marche Marocaine, éd Boukili impression 1999.
- Bilan des réalisations de l'INDH –Exercice 2012،ROYAUME DU MAROC MINISTERE DE L'INTERIEUR SECRETARIAT GENERAL CN-INDH
- Boutaleb Kouider, l'impact de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins, Ade du colloque international sur l'impact de l'élargissement de UE aux PECO sur les mouvements migratoires maghrébins, Ade colloque

international sur l'impact de l'élargissement de l'union Européenne sur le projet euro-méditerranéen ANNABA, 2003.

- Conseil européen de Tampere 1999.
- Denise Plattner, « La protection de l'enfant dans le Droit international humanitaire », revue internationale de la Croix-Rouge, n° 747, Mai/Juin 1984.
- Extrait de sauver des vies, Définir la protection, 01 avril 1995, comité internationale de la croix rouge.
- G.Mynier « ce que c'est que la Croix-Rouge », Bulletin international. N° : 21. Janvier 1875.
- GenreetDéveloppementsociale.MéthodesderecherchéparMme: Benslimane ; Université Mohammed V –AGDAL Faculté des Sciences Juridiques،Economiques et sociales rabat
- Gilles BERHAULT : Développement durable 2.0 L'internet peut-il sauver la planète, Edition de l'aube 2010, Collection : L'Aube poche essai, Editions Mardaga : La conférence Permanente du Développement Territorial, Numéro 34 Juin 2001.
- GOURBAGE YOUSSEF, Population et imagination, in la méditerranée modernité et plurielle, Ed UNESCO, 2000.
- Ilham Bouaza : La situation juridique des subsahariens en séjour illégal au Maroc, thèses pour l'obtention de doctorat national en

droit public, Faculté des sciences juridiques économiques et sociale, Oujda, année 2012.

- Jacqueline Baury : Développement local durable et coopération internationale : des défis communs, Editions : Septembre 2012, Collection : Les Horizons Solidaire – Livre numéro 64.
- Jandir Ferrera de Lima : Géoéconomie et développement régional, Editeur, Editions Publibook, 2012.
- Jeffrey D. Sachs, Foreword by Ban ki-moon: livre The Age of Sustainable Development, page: 18.
- L'accord entre le royaume du Maroc et le Royaume de Espagne relatif à la circulation des personnes au transit et à la réadmission d'étrangers entrés illégalement, 1992.
- L'évaluation de l'INDH de 2005 à 2010،MmeNaoual BENSLIMANE،Université
- La documentation Française : Livre France 2016. Les données clés, Editions : 2015, collection : Doc en Poche. Entrez dans l'actualité, page: 14.
- La pensee d'Amard Ya Sen sur le développement Année 2000, type de document Ph P : Article Revue Quart Monde N/76, prix Noble Amart Ya Sen Fin 1998 N° 1933 à Santiniketan (ind).

- Larry minear: Humanitarian action in the former Yugoslavia, the U.N's role 1993-1991 , Providence, RI. Brown university, institute 1994 (note 12).
- Le rapport de la commission des communautés européens, 15-11-2001.
- Les politiquespubliques sociales sous l'encadrement de Pr.NaoualBenslimane; UniversitéMohammed V –AGDAL Faculté des Sciences JuridiquesEconomiques et sociales rabat
- Loi n° 2006 -911 du 24 Juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration, journal officiel de la république française du 25-07-2006.
- Lzaar Mohammed : L'émigration Marocaine en Espagne, in Cahiers d'études sur les mouvement migratoires maghrébins (C.E.M.M) université Mohammed 1, Wajda Maroc, 1999.
- Marie.F.Furent, J.C martines, H. Dorandeu, la guerre et le droit , Pedon, Paris 1979.
- Marocain de l'extérieur, Fondation Hassan 2 pour les marocaine à l'étranger, Rabat, Juillet 2003.
- MASSIMO (Livi-bacci/ Nous et eux : Europe et Etat unis face à l'immigration, in : politique étrangère, N. AUTOMNE, 1994.
- Max Huber. La pensé et l'action de la Croix-Rouge. CICR, Genève.1954.

- Médecine du Monde lance l'opération jette arme, Humanitarien Village Partner, 09-11-2016 ,www.jette-ton-arme.come.
- Mohammed Khachani les marocaine d'ailleurs, la question migratoire à l'épreuve du partenariat euro-marocaine, publication de l'AMERM, Rabat 2005.
- Mohammed khachani : l'émigration Marocaine : un problème de société, in bulletin économique et social, Rapport du conseil, Ed-OKAD , 2001.
- Mohammed Khachni : Les marocaine d'ailleurs, la gestion migration a l'épreuve du partenariat : euro-marocain, imprimez alkoramaa, 2004.
- Mohammed V –AGDAL Faculté des Sciences Juridiques،Economiques et sociales rabat
- Partenariat euro méditèrent, Maroc : document de stratégie 2002-2004 cadre du programme indicatif national, 24 octobre 2001.
- Paul SINDIC : Nouvelles conceptions du Développement : « Le développement humain durable » page : 45, Editeur : Février 2009.
- Pierre Pascllon, la politique de sécurité Autour de la Méditerranée lac la paix, France, édi ALHARMATTAN, 2005, rapport Hernandez, paragraphe 5 et la résolution du parlement Européen du 30 Mars 2000.

- PNUD :Rapport Mondial sur le développement humain (de puis1990).
- Promouvoir un développement urbain durable en Europe, REALISATION ET OPPORTUNITES, commission européenne, direction générale de la politique régionale Unité C2- Développement urbain, cohésion territoire WladystaxPiskorz Unité B1- Communication, information, relations avec les pays tiers, Editions : Communautés européennes, Avril 2009.
- Protocole Facultatif à la convention des Notions Unies relative aux droits de l'enfant concernant l'implication d'enfant dans les conflits armés, Revue international de la Croix-Rouge n° 829-01 mars 1998.
- René Verrette : les idéologies de développement régionale : le cas de la Mauricie, 1850-1950, Editeur : Presses Université Laval, 1999, Editions Illustrée, Collection : Collection Questions Contemporaines- Partie 78 de Thèse -UQTR-Etudes québécoises.
- Smycznri.t : « La définition de la famille en droit interantional public », la protection internationale des droits de l'enfants », collection travaux et recherche de l'institut du droit de l'enfants » collection, travaux et recherche de l'institut du droit développement de l'université de NICE, dirigé par MariceTorrilli, PUF. 1979.

- STANISLAW ENAHLIK, Précis Abrège de droit international Humanitaire Extrais de la Revue Internationale de la Croix-Rouge Juillet – Août 1984.
- Thomas G. Gummings, Christopher G. Worley: Organization Development and change, Editeur: Cengage Learning, 2009.
- Urie Bronfenbrenner: The Ecology of Human Development: experiments by nature and design, Editor: Harvard University Press, 2009.

مرجع باللغة الإسبانية

- LorenwoCachon, Marroquies en El Mercado de trabajo en Espaba, in TlasimmigracionMarroqui en espania.Ed LIA. 2004.

المواقع الالكترونية

- Road map towards the implementation of the United Nations Millennium Declarationhttp://www.un.org/documents/ga/docs/56/a56326.pdf
- Implementation of the United Nations Millennium Declaration.Report of the Secretary General. 31 July 2002
- Http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/No2/506/69/PDF/N0250669.pdf?OpenElement
- Implementation of the United Nations Millennium Declaration.Report of the Secretary General. 2 September 2003

- http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/pdf/a_58_323e.pdf
- The UN and the MDGs: A Core Strategy، June 2002
- http://ceb.unsystem.org/documents/new/MDGStrategyPaperFINAL7June02.pdf
- The Monterrey Consensus adopted at the International Conference on Financing for Development، March 2002
- http://ods-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N02/392/67/PDF/N0239267.pdf?OpenElement
- The Doha Ministerial Declaration، November 2001
- http://www.wto.org/english/thewto_e/minist_e/min01_e/mindecl_e.htm
- www.undg.org
- http://www.undg.org/document.cfm?catx=83&caty=90
- http://milleniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp
- http://www.un.org/milleniumgoals/index.html
- http://www.unmilleniumproject.org/
- http://www.undp.org/mdg/
- http://www.developmentgoals.org/
- http://www.paris21.org/
- «http://www.paris21.org/betterworld/
- Social Watchhttp://www.socwatch.org.uy/en/portada.htm

- http://www.developmentgateway.org/
- http://www.wfuna.org/
- http://www.unfpa.org/goals/http://www.childinfo.org/index2.htm
- http://www.who.int/mdg/en/
- http://www.unhchr.ch/development/mdg.html
- http://www.unhabitat.org/mdg/
- «http://hdr.undp.org/mdg/default.cfm
- http://www.unsystem.org/
- http.//issuu.com/coumbiaup/docs/sachs-sustainable-excert ?e =8118850/11496725.
- https://books.google.co.ma/books?id=IPHX2SKTevAC&printesec=frontcover&hI=fr&source=gbs-atb≠c=onepav&q&f=false./urban
- https://books.google.co.ma/books/id=CK6SNP3F2ELC&printeses-frontcover&h I=Fr&source=gbs-atb≠v=onepage&q&f=false.
- http://eceuropaeu/regional_policy/sources/docgener/presneta/urban
- https://booksgoogle.com/books?id=gbsatb≠v=onepage&qf=fa Ise

الـمـــــــــلاحـــــــــق

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
والادماج الاجتماعي

وفي السياق،وإيمانا منا بان الهدف الأساسي من كل سياسة اقتصادية واجتماعية،هو تمكين الشعب ولا سيما فئاته وجهاته المحرومة،من مقومات العيش الحر الكريم، والمواطنة الكاملة فقد حرصنا على إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية،في نطاق مقاربة تشاركية،تستهدف محاربة الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي جاعلين المواطن المغربي في صلب عملية التنمية

مقتطف من الخطاب الدي وجهه صاحب الجلالة الملك محمد السادس الى القمة التانية للدول العربية ودول امريكا الجنوبية بالدوحة بتاريخ 31مارس2009

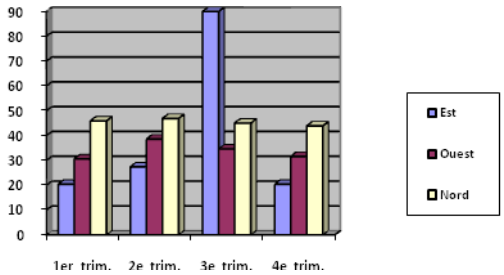

عهد من الاصلاحات والمنجزات

اعطاء الانطلاقة يوم 18ماي2005 من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس

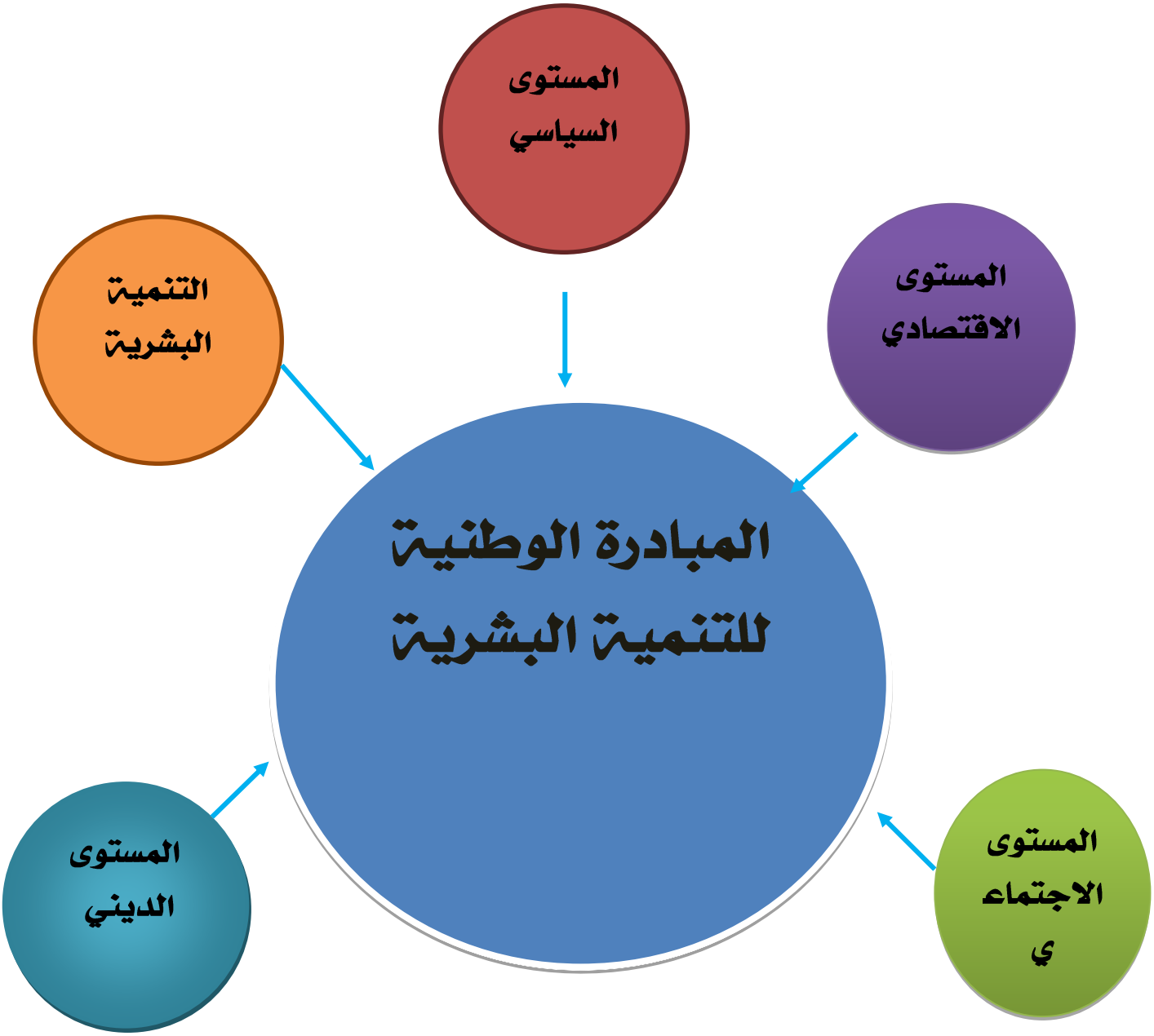

مفهوم الادماج الاجتماعي

مفهوم متعدد المضامين لكن دو وحدوية الهدف نظرا لتعدد الاستعمالات والفاعلين من سياسة، علماء، خبراء، باحثين وطلبة.

لسان العرب لابن منظور فعل «دمج يدمج دموجا«,بمعنى «الاستحكام و»الاستواء».

الادبيات الكلاسيكية للعلوم الاجتماعية والانسانية السيرورة الاثنولوجية او التفاعلات بين الشرائح المجتمعية التي تمكن الافراد من الانصهار في مجتمعاتهم ,افقيا بتمثل قيم النسق الاجتماعي ,وعموديا باكتساب الثقة وتجدير الهويةوتعزيز احساس الانتساب والانتماء.

يحيل مفهوم الادماج في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية على مفاهيم اخرى كالحقوق الاساسية في ابعادها الاقتصادية والاقتصادية والاجتماعية وحرية الافراد والجماعات والديمقراطية التشاركية والانصاف والمساواة وتكافؤ الفرص.

المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
مشروع مجتمعي

الادماج الاجتماعي في مفهومه العام
في اطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

- ثورة جديدة للملك والشعب
- مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي وتشاركي
- فكر وفلسفة ومبادئ وقيم
- بروز قيادات فردية وجماعية
- إشاعة ثقافة المشاركة
- ضمان الانخراط الفعلي لكافة الفعاليات المحلية
- تكريس الشراكة والتعاقد
- الدعوة الى الخلق والابداع ضد الاتكالية

أليات الإدماج الاجتماعي

التعبئة الشاملة للساكنة المستهدفة عبر التشخيص التشاركى

اعداد1230 مبادرة محلية للتنمية البشرية خطط عملية وبرامج مضبوطة ومندمجة

انجاز 16 تصميما جهويا لمحاربة الهشاشة بناءا على 83 خريطة اقليمية وعمالاتية لمحاربة الهشاشة

الاعلان السنوي عن 166طلب المشاريع بكافة عمالات واقاليم المملكة

العمل بنظام معلوماتى للتتبع والتقييم وتقاسم المعلومة مع الجميع

استراتيجيات التكوين وتقوية الكفاءات والقدرات مركزيا وكدا خطط عملية على مستوى كل عمالة واقليم

استراتيجية التواصل المؤسساتى وتواصل القرب مركزيا وكدا خطط عملية على مستوى كل عمالة واقليم

فعالية الإدماج الإجتماعي

- **أولا: الرؤيـــــــــة**

  - الارادة الملكية السامية
  - مقاربة حقوق الإنسان
  - مأسسة الادماج
  - اشراك وضمان تمثيلية الشباب والنساء
  - الحكامة الجيدة والشفافية مع التعاطي والشأن العام مركزيا ومحليا
  - التطبيع (الضوابط والمنظومات القانونية دلائل المساطر –المذكرات التوجيهية – الدوريات)
  - المسؤولية والمحاسبة الافتحاص المنتظم ومهمات التتبع والتقديم

- **ثانيا:توافق الآراء**

  - الإشراك والمشاركة الفعلية للمواطنين وفعاليات المجتمع المدني في مختلف مراحل عملية صنع القرار
  - خلق دوائر تقريرية كمساحة مؤسساتية والية للمساهمة في اتخاذ القرار
  - تحديد قواعد الاشتغال مع إلزامية تعليل القرارات المتخذة
  - وضع تصور مشترك لمفهوم التنمية البشرية المشاركة تغيير في السلوك والتفافة

- **ثالثا: التنفيذ الفعال**

  - الولوج الفعلي للبنيات والخدمات الاجتماعية الأساسية او النفاد
  - مؤشرات الأهدافوالنتائج
  - مؤشرات التتبع والنجاعة
  - تقييم الوقع والاثار ماديا ومعنويا (تمثلات المستفيدين والأبحاث الميدانية)

الأهداف

الهدف العام:

- تحسين مستوى عيش الاشخاص في وضعية هشة وصيانة كرامتهم الإنسانية

الاهداف الخاصة:

- تحسين الرعاية واعادة الادماج الاسري والاجتماعي للفئات المستهدفة او السوسيو مهني
- تحسين جودة الخدمات المقدمة من طرف الجمعيات والمؤسسات العمومية وفق معايير الجودة
- تأهيل مراكز الاستقبال تطبيقا للقانون 05-14
- خلق طاقات استيعابية للاستقبال
- دعم الفاعلين والجمعيات التي تعمل لصالح الاشخاص في وضعية هشة
- ضمان وقاية فعالة من خلال تحديد وتنفيذ انشطة وبرامج من شانها الحد من ظاهرة الهشاشة

الاستهداف الفئوي

10 فئات من الأشخاص في وضعية هشة:

- **النساء في وضعية هشة قصوى**
- **الشباب بدون مأوىوأطفال الشوارع**
- **الأطفالالمتخلي عنهم**
- **السجناء السابقون بدون موارد**
- **العجزة المعوزون**
- **المختلون عقليا بدون مأوى**
- **المتسولونوالمتسكعون**
- **مرضى السيدا المعوزون**
- **المدمنون المعوزون**
- **المعاقون بدون موارد**

المشاريع والأنشطة النموذجية

- دعم وإعادةالإدماجالأسريوالاجتماعي
- مواكبة الإدماجالسوسيو اقتصادي

- التكوين وتعلم المهن والحرف

-المساعدة على الاندماج المهني

- استقبال وتقديم الخدمات الخاصة لمختلف الفئات الملائمة للمراكز

-الإيواء لمدة متفاوتة حسب الفئات المعنية

-اتفاقية التكفل

-الاستماع والدعم المعنوي،التوجيه والاخبار.

- تقوية قدرات الجمعيات من اجل تسيير المراكز
- دعم تسيير مراكز الاستقبال.

مؤشرات النتائج

بعض المؤشرات

- عدد الأشخاص في وضعية هشة تم التكفل بها ومساعدتها
- عدد الأنشطة الوقائية المنجزة
- عدد الأشخاص في وضعية هشة المدمجين في النسيج الاقتصادي والاجتماعي
- عدد المراكز التي تم تأهيلها أو خلقها
- عدد الجمعيات العاملة في مجال محاربة الهشاشة التي تم دعمها
- عدد أنشطة التكوين والإدماج
- عدد الأشخاص المستهدفين الدين تم تكوينهم
- عدد أنشطة التواصل المنجزة
- عدد المشاريع والأنشطة الممولة في إطار الشراكة

المنجزات
2005-2014

المنجزات العامة

عدد المشاريع والأنشطة	5155
عدد المستفيدين المباشرين	1208510
مجموع الاستثمار العام	5.7 مليار درهم
مساهمة المبادرة	3.51مليار درهم
مساهمة باقي الشركاء	2.2مليار درهم
دور الرافعة	%39

المنجزات حسب الفئات -1-

دور الاحتياجات الخاصة بدون موارد

محاور التدخل	عدد المشاريع	المبالغ الاجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
مركز متعدد الوظائف للأشخاص المعاقين	103	622340139	99773996	27226
مركز الأطفال التوحيدين	28	99729447	93143630	7706
مركز المعاقين حركيا	209	27562735	150623240	46953
مركز لضعاف البصر	24	57111621	88776715	9805
مركز الصم والبكم	25	93611856	724 55819	4356
مركز للأطفال دوي التثليث الصبغي	20	45417224	98601013	1505
قاعة لإدماج الأطفالالمعاقين	34	24656117	46138912	7208
المجموع	443	103318666	139522430	796112

السجناء السابقون بدون مورد

محاور التدخل	عدد المشاريع	المبلغالإجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
مركز لإدماج السجناء السابقون بدون مورد	21	00480621	76480613	8504

المنجزات حسب الفئات-6-

أطفال الشوارع

محاور التدخل	عدد المشاريع	المبلغالإجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
مركز استقبال أطفال الشوارع	20	62882625	35733285	5510

الأطفال المتخلى عنهم

محاور التدخل	عدد المشاريع	المبلغالإجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
مركز حماية الطفولة	258	331 422 065	241 859 010	68056
مركزللأطفالالمتخلى عنهم	66	109 344 110	53 094 706	16 980
مؤسسة الخيرية	142	173 382 063	114 674 210	36 787
المجموع	466	614 148238	409 627926	121823

العجزة المعوزين

محاور التدخل	عدد المشاريع	المبلغالإجمالي	مساهمة المبادرة	عدد المستفيدين
مركز للأشخاص المسنين بدون مورد	137	357 068 701	202 690764	34716

الـفـهـــرس

مقدمة 4

القسم الأول : الإطار المفاهيمي والمرجعية الدولية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية 25

الفصل الأول : مفهوم التنمية البشرية.....26

المبحث الأول : تحولات التنمية البشرية في السياق الدولي.....30

المطلب الأول: الرهان الدولي للتنمية البشرية 38

الفرع الأول: ملامسة التوجهات الدولية في التنمية البشرية.....40

الفقرة الأولى: الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية.....41

الفقرة الثانية: هاجس التنمية.....49

الفرع الثاني: التنمية في سياق العولمة.....50

الفقرة الأولى: جدلية العولمة والتنمية.....51

الفقرة الثانية: الإكراهات التي تفرضها العولمة على باقي البلدان 51

المطلب الثاني: أبعاد العولمة وتطوراتها.....52

الفرع الأول : التعاون في ظل العولمة 52

الفقرة الأولى: أخطار العولمة على التنمية.....53

الفقرة الثانية: التنمية المستدامة كمشروع نهضوي.....56

الفرع الثاني: تطور مفهوم ودلالة التنمية المستدامة 57

الفقرة الأولى: مؤسسات التنمية المستدامة.....58

الفقرة الثانية : الدول مصممة المشاريع وصاحبتها.....58

المبحث الثاني : التنمية البشرية في أدبيات المؤسسات الدولية.....60
المطلب الأول: لجنة التنمية المستدامة.....61
الفرع الأول: المنظمات الاقتصادية الدولية في مواجهة التنمية المستدامة.....62
الفقرة الأولى : تحسين المؤسسات الدولية للتنمية المستدامة.....63
الفقرة الثانية : المنظمات غير الحكومية كوسيط للطلب الاجتماعي.....64
الفرع الثاني: بروز مؤسسات اقتصادية تجمع بين الربح والمواطنة.....67
الفقرة الأولى: مقومات تحدي الألفية.....69
الفقرة الثانية: التنمية السياسية.....72
المطلب الثاني: علاقة الأمن بالتنمية.....76
الفرع الأول: تحديد المفهوم العام للأمن.....77
الفقرة الأولى: دور الأمن والتنمية في المجتمع.....79
الفقرة الثانية: تحديات الإرهاب.....80
الفرع الثاني: آفة المخدرات.....81
الفقرة الأولى: تأثير الجريمة على التنمية.....82
الفقرة الثانية: تكاليف الإنفاق العسكري.....82
الفصل الثاني : التنمية البشرية في عمل المنظمات الدولية.....84
المبحث الاول : السياق التاريخي للتنمية.....87
المطلب الأول: إستراتيجية التنمية البشرية في المغرب بعد الاستقلال.....88
الفرع الأول: إستراتيجية الدولة في مجال التنمية خلال السنوات الأولى بعد الاستقلال.....89
الفقرة الأولى: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.....92
الفقرة الثانية: بعض مؤشرات التنمية قبل المبادرة.....93

الفرع الثاني : التقارير الدولية والوطنية حول التنمية البشرية بالمغرب 95
الفقرة الأولى: تقارير على الصعيد الدولي.....96
الفقرة الثانية: تقارير على الصعيد الوطني.....97
المطلب الثاني: تقرير المندوبية السامية للتخطيط.....98
الفرع الأول: المرصد الوطني للتنمية البشرية 99
الفقرة الأولى: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.....100
الفقرة الثانية: الجمعية الوطنية لمحاربة الرشوة 101
الفرع الثاني: المبادرة الوطنية للتنمية البشرية 102
الفقرة الأولى : المجتمع المدني.....104
الفقرة الثانية: المجتمع المدني مراقب مباشر 105
المبحث الثاني: تحقيق التنمية في البرنامج الإنمائي.....107
المطلب الأول : كيفية تسيير وإنجاز البرنامج الإنمائي–**PNUD**–.....110
الفرع الأول : مؤسسة البنك الدولي.....111
الفقرة الأولى: خصائص البنك الدولي 112
الفقرة الثانية: المؤسسات التابعة للبنك الدولي.....113
الفرع الثاني : المواثيق والاتفاقيات الدولية.....115
الفقرة الأولى : المنظمات والمؤسسات على المستوى العربي 118
الفقرة الثانية : قدرات منظمة الوحدة العربية 119
المطلب الثاني : التنمية والتحديات الاقتصادية والاجتماعية.....122

الفرع الأول: التنمية : الفاعلون والرهانات.....123
الفقرة الأولى : بنوك التنمية.....123
الفقرة الثانية : الرهان الحقوقي للتنمية.....125
الفرع الثاني: التنمية البشرية والرهانات السوسيو اقتصادية.....127
الفقرة الاولى: المجتمع الدولي والالتزام بقضايا التنمية.....127
الفقرة الثانية : التنمية البشرية : تصوران مختلفان.....132
خاتمة القسم الأول.....145
القسم الثاني: حضور البعد الدولي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية بالمغرب 146
الفصل الأول: تصور المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ومضمونها 148
المبحث الأول: سياق الخطاب الملكي لمشروع المبادرة الوطنية.....151
المطلب الأول: الإطار القانوني والمالي للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....152
الفرع الأول: الهيكلة على المستوى المركزي.....154
الفقرة الأولى: الهيكلة على المستوى الجهوي 155
الفقرة الثانية : الأسس العامة للمبادرة.....166
الفرع الثاني: البرنامج العمودي للمبادرة.....177
الفقرة الأولى: برنامج محاربة ظاهرة الفقر بالوسط القروي.....178
الفقرة الثانية : دعم الولوج إلى التجهيزات الاجتماعية والصحية والتربوية.....182
المطلب الثاني: برنامج محاربة الهشاشة والتهميش.....187
الفرع الأول : المجالات الأربعة لظاهرة التهميش الاجتماعي.....188
الفقرة الأولى: العمليات والبرامج والوسائل المؤسساتية لمحاربة الهشاشة والتهميش 189
الفقرة الثانية : البرنامج الأفقي للمبادرة.....189

الفرع الثاني: وظائف وآليات المقاربة التشاركية 198
الفقرة الأولى: الوظيفة الديمقراطية 198
الفقرة الثانية : المقاربة المندمجة 206
المبحث الثاني : تنفيذ المبادرة الوطنية في اطار الخيار الترابي للدولة.....210
المطلب الأول: قيادة الاشتغال وتتبع البرامج 210
الفرع الاول : منظور الحكومة والسلطات المحلية في تعاطيها مع المبادرة الوطنية 211
الفقرة الأولى: موقف الحكومة.....211
الفقرة الثانية : دور المنتخبين 216
الفرع الثاني: التعاقد الممتد طبقا لدفتر التحملات.....221
الفقرة الأولى: إنجاز عشرون تقريرا حول التنمية البشرية خلال سنة 2008.....222
الفقرة الثانية : التنمية المحلية وعناصرها.....222
المطلب الثاني: دور القطاع الخاص في المبادرة الوطنية 225
الفرع الأول: دور الفاعلين الجمعويين في المبادرة الوطنية 226
الفقرة الأولى: دور النسيج الجمعوي في المتابعة والتتبع على مستوى التمثيل داخل أجهزة المبادرة.....229
الفقرة الثانية: المتابعة على مستوى التمثيل خارج أجهزة المبادرة 231
الفرع الثاني: مرتكزات الشراكة.....234
الفقرة الأولى: بناء الشراكة الجيدة والفعالة.....236
الفقرة الثانية : مقومات الشراكة الجيدة.....241

الفصل الثاني : المقاربة التشاركية في ظل المبادرة الوطنية.....244
المبحث الأول : التنمية البشرية في ماليزيا وكوريا الجنوبية.....246
المطلب الأول : التجربة الماليزية في مجال التنمية.....246
الفرع الأول : التركيز علىقضايا رئيسية باعتبارها هدفا قوميا.....248
الفقرة الأولى: الإسلام وموضوع التنمية.....249
الفقرة الثانية: السياسات الاقتصادية المستقرة.....249
الفرع الثاني: معالجة أزمة جنوب شرق آسيا (سنة **1997**م).....250
الفقرة الأولى : القضاء على ظاهرة الفقر.....251
الفقرة الثانية : فلسفة مكافحة الفقر.....251
المطلب الثاني : البرامج التي انجزتها الدولة لدعم الفقراء.....253
الفرع الأول : الدور الريادي للتعليم في تنمية الموارد البشرية.....254
الفقرة الأولى: أهمية التعليم باعتباره قاطرة للتنمية.....254
الفقرة الثانية : دور الأسرة في المسيرة التعليمية.....255
الفرع الثاني: أهمية النظام التربوي والقانوني في المجتمع الماليزي.....255
الفقرة الأولى: الأهداف الواضحة والمحددة للتعليم الماليزي في ظل تنمية موارد بشرية سليمة.....256
الفقرة الثانية : تنوع مؤسسات التعليم وتنمية الموارد البشرية.....257
المبحث الثاني : التركيز والاهتمام بالتعليم ما قبل التمدرس.....259
المطلب الأول : المدارس ذات الصبغة الذكية.....259
الفرع الأول : المدارس الأجنبية.....260
الفقرة الأولى: مدارس الرؤية.....260

الفقرة الثانية: أهمية التعليم التربوي.....261
الفرع الثاني : التنمية البشرية في التجربة الكوريةالجنوبية.....265
الفقرة الأولى: أولويات التعليم الكوري.....267
الفقرة الثانية : الاقتصاد الكوري.....269
المطلب الثاني : وجه آخرللتنمية: الوطن العربي.....274
الفرع الأول :الوطن العربي: انسجام أم تفاوت.....274
الفقرة الاولى:الثروة السكانية.....274
الفقرة الثانية : "الخلخلة السكانية" و"الخلخلة الثقافية".....276
الفرع الثاني : التنمية البشرية:آبعاد وآفاق.....282
الفقرة الأولى: أبعاد جديدة للتنمية.....282
الفقرة الثانية : تجربة "بنك الفقراء".....286
الفرع الثالث: التجربة المغربية في مجال مبادرات التنمية.....287
الفقرة الأولى: التجربة المغربية في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....287
الفقرة الثانية: الاكراهات التي تواجه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.....290
خاتمة القسم الثاني.....294
خاتمة.....295
المصادر والمراجع.....299
المـــلاحـــق.....340
الفهرس.....355